فارس خشان

عمود الملح

عون وجعجع والمسيحيون بين السياسة والقضاء

قدّم له

الرئيس فيليب خيرالله



فارس خشان

عمود الملح

عون وجعجع والمسيحيون بين السياسة والقضاء

قدّم له

الرئيس فيليب خيرالله

اسم الكتاب عمود الملح
عون وجعجع والمسيحيّون
بين السياسة والقضاء

اسم المؤلف فارس خشان

النوع سياسة

الطبعة الأولى كانون الثاني ١٩٩٩

عدد الصفحات ٢٥٦

قياس ١٧ × ٢٤ سنتم

الناشر مختارات ش م م

التوزيع مختارات ش م م

الزلقا – شارع ميشال أبو جودة
هاتف: ٨٩٨١٩٤/٥ – ١ ٩٦١
فاكس: ٨٩٠٣٣٣ – ١ ٩٦١
ص ب: ٦٠٢١٦
http:// www.mokhtarat. com
e-mail: mokhtarat@mokhtarat.com

إلى ولدي واترابه،

لئلا يبكوا كما بكينا،

وليدركوا، في المستقبل،

أنّ الصواب يلد حتماً من رحم أخطاء الأمس.

مقدمة

بقلم فيليب خير الله

الرئيس الأوّل لمحكمة التمييز شرفا

فارس خشان إسم صاعد لصحافي شاب، يختزن فكراً ضاجا لا يستكين، كبركان ثائر يقذف حممه، ومن يتلقفها باردة على الورق، يجد فيها مواد غنيّة وخصبة.

خلفيّاته لبنانيّة أصيلة على مسيحيّة أصيلة، فهو، بالتالي، براء من الطائفيّة التي لا تنمو ولا تزدهر، غالباً، إلاّ عند من لا دين لهم ولا يقين لديهم. والمواطنيّة الحقّة يعرفها المؤمنون الحقيقيّون. ولا إيمان ولا دين حقيقيين حيث لا احترام للآخر وحقوقه كائناً من كان هذا الآخر.

وفارس خشان قادته ظروف عمله في مهنته إلى أن يكون، لسنوات عديدة خلت، في قلب وزارة العدل وفي حرم قصر العدل، فكان بالتالي، قريباً من الوزير بالذات ومن القضاء والقضاة، ورافق الأعمال القضائيّة وعاش هموم ومشاكل كلّ القضاة والمحاكم عن كثب، وتفاعل مع كلّ هذه الأجواء وكتب عنها. حتّى بان وكأنّه واحد من أفراد العائلة القضائيّة يغار على سمعتها وكرامتها، فيمسك عن كلّ ما قد يسيء إليها ولو فوّت ذلك عليه سبقاً صحافياً يسعى إليه، بصورة طبيعيّة، كلّ أبناء مهنته، وينبري، من موقعه، ليكتب مدافعاً عنها، حيث يتغاضى المسؤولون فيها عن كثير من الإساءات، ترفعاً، أو يلتزمون صمتاً مناقبياً إذ يربأون بأنفسهم عن الدخول في سجالات عقيمة.

وفي هذه الظروف، وكمندوب عن وسائل الإعلام التي يعمل معها، كان في مقدّمة الحشد الإعلامي الذي واكب الإجراءات القضائيّة الجنائيّة التي شغلت، في السنوات الأربع الأخيرة، المحاكم في أعلى مستوياتها، والمجلس العدلي تحديداً، والرأي العام في فئاته المختلفة. هذه الإجراءات التي كان قائد القوّات اللبنانيّة محورها الأساسي بما نسب إليه فيها وإلى معاونيه، من جرائم أدين بعدد منها وبرئ من بعضها.

وككلّ لبناني، عاش فارس خشان المأساة اللبنانيّة، واكتوى بنارها الماحقة وخاصةً في مراحلها الأخيرة، حيث انقلبت حرباً بين الأخوة.

وإذا كان قد كرّس نفسه للعمل الصحافي فلأنّه يهوى رصد الأحداث وتصيد الأخبار تمـــهيداً لتشريحها والقراءة فيها وتحليلها، وليس للتسلي بها أو لإرضاء فضول سطحي.

فكان من الطبيعي أن يتفاعل مع كلّ الأحداث السابق ذكرها، ويكتب عنها تعليقـــاً وتحليـــلاً، ومن هنا اختمرت في ذهنه وقائع وتحليلات شاء أن يراجعـــها مختصـــرة وأن يصوغـــها مقدّمات ونتائج في الكتاب الذي بين أيدينا.

وإذا كان قد شاء أن نقدّم لهذا الكتاب، فلأنّنا من موقعنا علـــى رأس الســـلطة القضائيّـــة والمجلس العدلي، وهو من موقعه السابق ذكره، عشنا معاً الوقائع القضائيّة التـــي يـــدور النص حولها، ولمحبّة وثقة وتقدير تبادلناها، كلّ من موقعه.

وما جاء في الكتاب من أفكار وتحليلات وآراء خاصّة، يبقى ملك المؤلف وليـــس لنـــا أن نقومه أو نناقش فيه أو أن نتّخذ موقفاً منه، كما أنّ كتابة هذه المقدّمة لا تعني أنّنا نتبنّاه.

إلاّ أنّ ما يمكننا قوله هو أن الكتاب محاولة ناجحة لجمع عناصر مختلفة توالت في الزمـــن وقدّمت لحقبة قضائيّة مكتظة بالمحاكمات الإستثنائيّة وغير المعتادة والتي لم تترك لبنانياً غير مبال بما يدور فيها. وقد تجمّعت أثناءها وحولها مواقف وآراء متضاربة وغير مجردة من الهوى الشخصي في كثير من الأحيان، فلقيت ترحيباً وإشادة من هنا ونعيـــت بمناســـبتها مبادئ العدالة والمساواة، من هناك، واستعملت فيها وسائل دفاعيّة غير مألوفة ولم تكـــن كلّها ممّا يلحظه قانون المحاكمات.

والخلاصة إنّ الكتاب من شأنّه أن يوفّر للناّس - واللبنانيين بوجـــه خـــاص - مراجعـــة مختصرة ولكنها جامعة لأهم الوقائع التي عرفوها في حينها والتي توالت زمنياً منذ ما قبل "مؤتمر الطائف" مروراً به وبما عقبه من مراحل أهمّها مرحلة ١٣ تشريـــن الأوّل ١٩٩٠، وما كانت عليه مواقف "القوّات اللبنانيّة" في تلك الأثناء.

وقد استخلص المؤلف من هذه المواقف مقدّمات لازمة للنتائج التي أدّت "بـــالقوّات اللبنانيّـــة" إلى ما آلت إليه مع قائدها، عبر الملفات القضائيّة التي اكتملت مقوّماتها بعد أن توفّرت لـــها العناصر الثبوتيّة التي مكّنت من إطلاقها ومن ثمّ البلوغ بها قضائياً إلى خواتيمها الطبيعيّة.

والكتاب يقرأ بشغف وهو جدير بأن يحفظ بعدئذ في مكان مميّز في مكتباتنا كوثيقة قيّمـــة عن حقبة مهمة من تاريخنا، نعود إليها لنلقى جواباً عن أيّة تساؤلات قـــد تطـــرح حـــول الموضوع المعنى به فيها.

٤ كانون الأوّل ١٩٩٨

الإنحراف إلى السكّة

كاد أن يكون يوماً آخر من أيام اذكاء روح العداء، بين أبناء المنطقـــة الواحـــدة والديـــن الواحد.

كان يمكن أن يسحب من يوميّات التاريخ كالورقة من الروزنامة الســـنويّة، مـــن دون أن يتغير شيء، لا في جغرافيا الحرب، ولا في سياسة التحدي، ولا في تصلّب التحـــاور، ولا حتّى في مخزون الكراهية الذي وصل إلى مرحلة التشبع القصوى.

ولكن، كتب لذاك اليوم، أن يدخل إلى التاريخ اللبناني، وعبره إلى نظريّات علم السياســـة، من الباب العريض. ففيه اخضرّت الخطوط الحمراء، فقصف الطيران "منطقـــة الحـــرام" وانقلبت خطوط التماس إلى معابر إقتحام، وهبط التصلّب في قعر الإستســـلام واستحالـــت الدمعة الحارقة في عين، إلى ابتسامة وقحة في العين الأخرى.

نعم في ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠[١]، انحرف قطار الوطن إلى سكّة جديدة.

١. تاريخ تنفيذ العمليّة العسكريّة السوريّة - اللبنانيّة المشتركة التي أطاحت بالعماد ميشال عون.

درب المجهول

خاضت الأحزاب والقوى المسيحيّة، متّكئة على شارع معبأ وداعم، الحرب التي انطلقت في لبنان، عام ١٩٧٥[١] على أساس منع المنظّمات الفلسطينيّة المسلّحة من تحقيق هدفين، أولهما أسلمة لبنان، موطن المسيحيين الأحرار في الشرق، وثانيهما جعل وطن الأرز بلداً بديلاً عن فلسطين التي حوّلتها الصهيونيّة، بعد سعي دام نحو نصف قرن، إلى دولة إسرائيل.

وقد أسّست هذه القوى حربها على خطايا كثيرة ارتكبتها الأحزاب والقوى الإسلاميّة اللبنانيّة، بأن استغلّت العامل الفلسطيني في لبنان - إنطلاقاً من قناعتها بأحقيّة القضيّة العربيّة - لتجعله قوّة مسلّحة داعمة لمطالبها الإصلاحيّة في النظام الذي كان يولي الموارنة إمتيازات كثيرة دفعت ببعض المسلمين إلى التفكير جدياً، وفي غير محطة، إلى ربط أحلاف مقدّسة مع غير دولة عربيّة، وصلت في أحيان كثيرة إلى حدّ المطالبة بالوحدة والإنصهار[٢].

وتقاطعت مصالح أحزاب غير طائفيّة مع مصالح التغييرين الطائفيين، آملين أن تؤدّي زعزعة النظام إلى النفاذ بأحلامهم العقائديّة إلى الميدان، فكان تحالف - ولو مؤقت - بين الباحثين طائفياً عن انهيار ما سمّوه نظام الإمتيازات وبين حزبين عقائدين هما: الحزب الشيوعي اللبناني والحزب القومي السوري الإجتماعي.

كان الحزب الشيوعي والقوى اليساريّة الأخرى كمنظّمة العمل الشيوعي، مرتبطاً هرمياً بالسلطة المركزيّة في موسكو، عاصمة الإتحاد السوفياتي الذي كان يخوض حرباً ضروساً - وإن على البارد - مع الولايات المتحدة الأميركيّة التي تدعم إسرائيل قويّة وقادرة في الشرق الأوسط. وقد اعتبرت القوى المسيحيّة أنّ واشنطن ستكون حليفة طبيعيّة لها، على اعتبار أنّ مسيحيي لبنان طالما أيّدوا نهجها في المنطقة ووقفوا إلى جانبها، يوم بدأت تصارع جمال عبد الناصر، في الداخل المصري وفي تحالفاته.

---

١. الإنطلاقة الرسميّة للحرب في ١٣ نيسان ١٩٧٥.

٢. كان المسلمون اللبنانيون يرفضون أن يستقل لبنان في كيان منفصل عن سوريا إلاّ أنّ إتفاقاً ميثاقياً حصل بين بشارة الخوري ورياض الصلح أسّس لدولة ١٩٤٣، كما رسمت في إعلان المندوب السامي الفرنسي غورو ولادة لبنان الكبير أي في حدوده الدولية المعترف بها حالياً.

أمّا الحزب القومي الذي انطلق من قواعد مسيحيّة أرثوذكسيّة، فكان قد دفع غالياً ثمن معارضته لنظام ١٩٤٣ المؤيّد بقوّة من المسيحيين والقوى الناطقة باسمهم. فهذا الحزب خسر زعيمه أنطون سعادة عام ١٩٤٩، إثر اتهامه بمحاولة إنقلاب فاشلة فأخضع لمحاكمة صوريّة انتهت بكلّ إجراءاتها في غضون ساعات قليلة وختمت على مشهد إعدامه، وجرى حلّ هذا الحزب بعد نحو خمس سنوات على الإعتراف به رسمياً، على الرغم من أنّ سعادة، كان قد أسّسه عام ١٩٣٢ في الجامعة الأميركيّة في بيروت، حيث كان أستاذاً فيها.

أعيد الإعتراف، عام ١٩٥٨، بهذا الحزب الذي يعتبر أنّ الأمّة السورية سابقة للإسلام والمسيحيّة وبأنّه يجب إلغاء الطائفيّة والتأسيس للعلمانيّة، ليحظر مجدداً، عام ١٩٦٢، على أثر محاولة إنقلاب، فيخضع مئات من أعضائه لمحاكمات.

وقد أمل هذا الحزب الذي لا تزال عقيدته موضوع جدل كبير، أن يستفيد من زعزعة أسس "النظام المجرم"، علّه يتمكّن من فرض بعض أحلامه العقائديّة المرتبطة بتصوّر جغرافي يصل لبنان بسوريا ويؤسس لعلمنة الدولة.

وإذا كان المسيحيون، بأحزابهم وقواهم السياسيّة، قد ناصبوا الفلسطينيين العداء لتفشيل مؤامرة تحويل لبنان إلى فلسطين بديلة، وناصبوا المسلمين العداء نفسه لمنعهم من المس بامتيازاتهم "المقدّسة"، على خلفيّة أنّ المسيحيين تحوّلوا إلى "أهل ذمة" في غير بلد عربي، بعدما تمّت أسلمة الملايين "بحد السيف"[١]، فإنّ ما جمع القوى الإسلاميّة وغير الطائفيّة معاً، كان السعي إلى تغيير النظام وإفشال المخطط الإسرائيلي في المنطقة العربيّة.

وترافق ذلك، مع تفاوت إجتماعي طبقي أنتج أحزمة فقر ضمّت عشرات الآلاف من كلا الطائفتين، فزوّدت هذه الأحزمة التي أحاطت بالعاصمة بيروت، قيادات الحرب ما شاءت من رجال استعانوا على حرمانهم وإذلالهم بسطوة البندقيّة.

على هذه الخلفيّة ألتي تقاطعت فيها الخطايا المشتركة، مع أهداف شرق أوسطيّة بدا لبنان، بالنظر لتركيبته الهشّة، المسرح المناسب لها، دامت الحرب سنتين، حسمها التدخل السوري في إطار قوات الردع العربيّة، بعدما انقسمت السلطة السياسيّة على نفسها بادئاً

---

١. العبارات مستقاة من منظرين لصالح الأحزاب "المسيحيّة".

ممّا أدّى إلى تحييد الجيش اللبناني، خوفاً عليه من الإنقسام[1]. هذا الإنقسام الذي سيتبيّن أنّه نتيجة حتميّة لوضعيّة الحياد التي جعلت من ضبّاط الجيش وأفراده، عرضة للغزو الإعلامي الطائفي.

وقد هلّل المسيحيون الذين بدا ميزان القوى خلال "حرب السنتين" لغير صالحهم للدخول السوري – فاستقبلوه بالأرز والأهازيج والأغاني[2].

وسط هذه الصورة اللبنانيّة التي انفتحت على أمل التوصّل إلى حلّ فسلام، شهدت المنطقة العربيّة تطوّرات عدّة بحيث استفحل الخلاف السوري – العراقي وخرج الرئيس المصري أنور السادات من دائرة الصراع مع إسرائيل، فعقد معها سلماً منفرداً[3]. وقد انعكس هذا الزلزال العربي على لبنان، بصورة دراماتيكيّة، بحيث زادت العراق دعمها للأطراف المناوئة لسوريا التي جمّدت الخطوات التي كان يؤمل أن تتخذها في لبنان لضرب الوجود الفلسطيني المسلح وسعت، عوض ذلك، إلى إرساء "ستاتوكو" يتناسب مع حذرها من بدء لعبة واضحة لاستفرادها تمهيداً لضربها.

وسرعان ما تغيّر الموقف المسيحي، من مهلّل للدخول السوري إلى ناقم عليه، فإلى معلن للحرب، بحيث غلب منطق بشير بيار الجميّل الذي رفض منذ البداية الخيار السوري، منطق الداعين إلى الإستفادة من سوريا لأنّها الأقرب والأكثر إستعداداً للتدخّل في الشأن اللبناني والأقدر على ذلك.

تأسيساً على هذه الإنقلابات الإقليميّة والمحليّة ارتمى المسيحيون، بسبب سياسة بعض قادتهم وتطلعاتهم وإستراتيجيّاتهم، في الحضن الإسرائيلي الذي رفع بشير الجميّل إلى مرتبة رئيس للجمهوريّة[4]، بعدما كان قائداً لـ"القوّات اللبنانيّة" التي أسّسها إثر توحيده

---

١. يروي أحد مستشاري الرئيس الراحل رشيد كرامي المحامي مصطفى الأسير أنّ رئيس الأركان في الجيش اللبناني موسى كنعان، قدم عام ١٩٧٦، تقريراً للرئيس كرامي يبين فيه أنّ أي قرار بزج الجيش في الساحة سيؤدي حتما إلى تقسيمه.

٢. لقّن أطفال الشرقيّة أغاني لصالح الدخول السوري، منها تلك التي يقول مطلعها: حافظ الأسد بالقلب بينعبد أرزتنا بتقلو حبك للأبد.

٣. إتفاقيات كمب دايفيد التي أسّست لها زيارة خاطفة للسادات إلى تل ابيب.

٤. على أثر الإجتياح الإسرائيلي الأوسع للبنان عام ١٩٨٢ أنتخب بشير الجميّل في آب ١٩٨٢ رئيساً للجمهوريّة واغتيل في ١٤ أيلول ١٩٨٢ في الأشرفيّة.

للبندقيّة بمعارك داخل الشرقيّة[1] وبمجزرة وقعت ضد مقاتلي حزب الوطنيين الأحرار في الصفرا[2]. إلاّ أنّ بشير الذي كان أوّل رئيس حزبي – ميليشياوي سيتحوّل، بعد أيام، إلى أوّل رئيس لبناني يتم اغتياله في ظروف مفجعة.

أدّى اغتيال بشير إلى وقوع الساحة المسيحيّة، في دوامة المأزق، فإذا كان شقيقه أمين قد خلفه في المركز الرسمي، بعدما حاز على شبه إجماع لبناني، بالنظر إلى مواقفه المعتدلة، بالمقارنة مع مواقف بشير، فإنّ مأزق "القوّات اللبنانيّة" برز بقوّة وأدّى إلى عمليّات دمويّة داخليّة كثيرة قبل أن يتمكّن المسؤول العسكري سمير جعجع بانتفاضة مكلفة بشرياً ومادياً[3]، أن يقضي على قيادة إيلي حبيقة، وبذلك عادت "القوّات" كمصير وكقيادة وكحلم وكعقيدة، تجمع شعارات البدايات مع مستلزمات التطوّرات، إلى واقع التأثير بقوّة. ممّا انعكس مباشرة على الإستحقاق الرئاسي الذي كان يجب أن يخرج بخليفة للجميّل عام ١٩٨٨، فتعطّل الإستحقاق وسلّم قائد الجيش العماد ميشال عون رئاسة حكومة إنتقاليّة قوامها المجلس العسكري الذي يضم الطوائف الأساسيّة، إلاّ أنّ الأعضاء المسلمين استقالوا، بعدما حرّمت المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة الإشتراك في حكومته، بتدخّل سوري واضح، ليبقى في ميدان "شرعية المسيحيين" العماد عون ومعه اللواء ادغار معلوف والعميد عصام أبو جمرة[4].

لم يكن مجيء العماد عون إلى الحكم بالأمر الذي يريح جعجع، فالعداوة بينهما – وإن بقيت باردة نسبياً – أكبر من أن تسمح لهما بالإلتقاء عند مفهوم واحد للتطورات. فجعجع ينظر إلى عون بحذر كبير، وهو لا ينسى الموقف المتشدّد الذي وقفه عون منه وترجم اشتباكات محدودة بين "القوّات" والجيش، عندما أمر جعجع بخطف وزير الدفاع عادل عسيران، كما أنّه لا يتجاهل حساسيّة عون منه بسبب اتهام الجيش لـ"القوّات" باغتيال قائد

---

١. أسّست "القوّات" في ٣٠ آب ١٩٧٦، بعد صدامات بين "الكتائب" و"الأحرار". واعتبرت يومها بمثابة هيئة عسكريّة موحدة وعهدت رئاسة مجلسها إلى بشير الجميّل ونيابة الرئيس لداني شمعون.

٢. وقعت مجزرة خلال هجوم صاعق في ٧ تموز ١٩٨٠ أدّى إلى مقتل ٤٥٠ عنصراً من الأحرار.

٣. إنتفاضة كانون الثاني ١٩٨٦، أسّسها جعجع على خلفيّة رفضه، كما سائر القوى الفاعلة في الشرقيّة وفي مقدّمها الرئيس أمين الجميّل وكميل شمعون، للإتفاق الثلاثي الذي رعته سوريا بين القوّات وأمل والتقدمي الإشتراكي. وهو اتفاق شبيه جداً باتفاق الطائف.

٤. كان المعلوف عميداً وأبو جمرة عقيداً – فرقّاهما العماد عون إلى رتبتي لواء وعميد.

اللواء الخامس العميد خليل كنعان في منزله، وهو يدرك أنّ بقعة جغرافيّة واحدة، حيث ترتكز المواقف السياسيّة إلى القوّة العسكريّة، لا يمكن أن تتسع لقائدين...

هذه الإعتبارات كانت قد دفعت "القوّات اللبنانيّة" في مرحلة البحث في الأسماء المقبولة لرئاسة الجمهورية إلى رفع "لاءاتها الثلاث" رافضة وصول العميد ريمون إده[1] والعماد ميشال عون والنائب مخايل الضاهر[2] إلى سدّة الرئاسة.

١. وقف دائماً ضدّ حزب الكتائب وضد القوّات اللبنانيّة ولا يزال.

٢. حصل اتفاق أميركي-سوري حول وصوله، رفضته القيادات السياسيّة والروحيّة في بيروت الشرقيّة، بعدما سوق أميركيّا من خلال المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي الذي أطلق عبارة شهيرة: "أمّا الضاهر وأمّا الفوضى".

نفي الجميّل

ولم ير جعجع، في تعيين العماد عون رئيساً للحكومة الإنتقاليّة إلاّ انتقاماً خبيثاً من الرئيس أمين الجميّل الذي كان قد استاء كثيراً من انتقال جعجع إلى اليرزة والإجتماع بعون فيما كان الجميّل يعقد لقاء القمّة الأخير مع الرئيس السوري حافظ الأسد[1]، من أجل التفاهم على طريقة مقبولة للعبور بالإستحقاق الرئاسي إلى نهاية معقولة.

ولن يتأخر رد جعجع على الجميّل، إذ أنّه في الثالث من تشرين أوّل ١٩٩٠، أنهى في "انقلاب أبيض" آخر معاقل نفوذ الجميّل بضم المتن الشمالي إلى سيطرة "القوّات اللبنانيّة"، بعدما كانت هذه المنطقة تنعم، منذ عام ١٩٧٥، بوضع متميز، إذ عقد لواؤها للرئيس الجميّل، لمنع أي خلاف بينه وبين شقيقه المقاتل بشير[2].

وألحق جعجع خطوته العسكريّة بخطوة سياسيّة ترجمت بنفي الرئيس الجميّل من لبنان.

وقد دوّنت الوقائع المرافقة "لقرار النفي" في محضر نظّمه النائب العام التمييزي آنذاك جوزف فريحة، وجاء فيه:

"نحن جوزف فريحة، مدعي عام التمييز...

نثبت أنّه بتاريخ العاشر من شهر تشرين الأوّل ١٩٨٨، اتصل بنا فخامة الرئيس الأسبق الشيخ أمين الجميّل وطلب الإجتماع إلينا لأمر هام.

وبالتاريخ نفسه، وعند الساعة السادسة مساءً، انتقلنا إلى مسكنه الكائن في سن الفيل وأبلغنا فخامة الرئيس الأسبق، بصفة رسميّة، ما يلي:

بتاريخ السادس من هذا الشهر علم من أمين سره أنّ الأستاذ كريم بقرادوني يود الإجتماع به في بيته فرفض هذا الأمر.

ثمّ علم أنّ الأستاذ بقرادوني اتصل بزوجته السيدة جويس وألح عليها بطلب الإجتماع بها لأمر هام جداً، قبلت بذلك واجتمعت به في مقر الجمعيّة الخيريّة التي تديرها في سن

١. ذهب الرئيس الجميّل إلى سوريا حيث اجتمع بالرئيس حافظ الأسد، قبل يومين، على حدوث الفراغ.

٢. كان سمير جعجع وايلي حبيقة، قد أطاحا بسيطرة الجميّل على حزب الكتائب وقيادة "القوّات اللبنانيّة" في انتفاضة قاما بها في ١٢ آذار ١٩٨٥.

الفيل، وأنّ الأستاذ بقرادوني أبلغها رسمياً أنّ الدكتور سمير جعجع قرّر أنّ على الرئيس الجميّل مغادرة الأراضي اللبنانيّة، بغضون يومين أو ثلاثة وإلاّ أجهز عليه وعلى عائلته، وأنّه أي الأستاذ بقرادوني مكلّف بإبلاغها هذا الأمر، لأنّ الرئيس الجميّل لم يقبل باستقباله لإبلاغه إيّاه.

وأخبرنا الرئيس الأسبق أنّ دولة رئيس مجلس الوزراء العماد عون وغبطة البطريرك صفير على علم بهذا الشأن، وأنّه قرّر عدم الإذعان لهذا الطلب والبقاء في لبنان، وأنّه قرّر إعلامنا بصفتنا الرسميّة بذلك، من دون أن يطلب اتخاذ أي تدبير وإبقائه سراً"[1].

حفظ فريحة الملف. وحفظ الجميّل حياته وغادر لبنان.

١. ميّز كريم بقرادوني عند سؤاله عن هذه الواقعة التي كشف القضاء النقاب عنها عام ١٩٩٥، في أثناء إدلائه بإفادته خلال المحاكمة في قضيّة إغتيال المهندس داني شمعون – بين تكليفه الطلب من الرئيس الجميّل مغادرة البلاد وبين "تحت طائلة قتله" وروى: "بعد فترة من سيطرة "القوّات" على المتن، طلب مني جعجع أن أتوجه إلى الرئيس الجميّل وقال لي "ما دام الرئيس الجميّل موجوداً في لبنان، فيستمر التوتر وتدوم الخلافات، ويجب تهدئة الوضع". يضيف بقرادوني: "لم أنقل إلى السيدة جويس تهديداً بالقتل، لكن كلامي أخاف الشيخ أمين. فسمير جعجع كان وقتئذ "بيخوف" (يخيف).

الصدام والكابوس

جاء العماد عون إلى الحكم فاصطدم أوّلاً، بـ"القوّات اللبنانيّة" في ١٤ شباط ١٩٨٩، إلاّ إنّ المعركة حسمت بسرعة وختم جرحها على زغل، ثم اصطدم الجيش بالقوّات السورية في إطار "حرب التحرير" التي انتهت مع بدء المفاوضات في الطائف، ليعود الإصطدام في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ بين الجيش و"القوّات اللبنانيّة" على خلفيّة عدم قبول عون بتوجهات جعجع التي تعترف بالطائف كمدخل للحل وبالنتائج المنبثقة عنه وأهمّها على الإطلاق هويّة رئيس الجمهوريّة.

وشهدت المنطقة الشرقيّة[1] في هذه الحرب أقسى أيامها، فدمّرت بلدات عن بكرة أبيها واتسع حجم الهجرة واستنزف الإقتصاد إلى أن كان ١٣ تشرين أوّل كوعد عبور إلى السلم، أي سلم. المهم أن يسكت المدفع ويسقط عون.

دخل العماد ميشال عون لاجئاً إلى السفارة الفرنسيّة في مار تقلا ودخل القادة المسيحيون الآخرون مرحلة الإرتياح. "فالكابوس أزيل" على حد تعبير البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير و"صح الصحيح الذي لا يصح غيره" على حد تعبير قائد "القوّات اللبنانيّة" الدكتور سمير جعجع. فيما عمّ الذهول شعباً آمن بالخلاص على يد "القائد اللاجئ" واغرورقت المقل بالدموع ودفنت الصور التي كانت تهلل في "مهرجانات الحرّيّة" في "بيت الشعب"[2] في الصدور.

وانقلب حلم المسيحيين الذين بنوه من مخزون الشعار العوني إلى كابوس الحقيقة التي ما حسبوا يوماً أنّها بهذه القسوة...

من حلم المجد إلى واقع الخسارة...

من حلم التحرير إلى ألم الإحتلال...

من حلم القرار الحر إلى مآسي مصادرة أي قرار...

١. ممتدة من البربارة شمالاً حتّى كفرشيما جنوباً.

٢. الإعتصامات الشعبيّة التي دعا إليها العماد عون لحماية قصر بعبدا من تهديد أطلقه الرئيس الياس الهراوي بأنّ عمليّة عسكريّة ستطيح بالعماد عون، التي سبقت عملية ١٣ تشرين الأوّل بأشهر عدّة.

من حلم الإطاحة بالميليشيات إلى وجع تسلّطها شرعياً...

"يوم اللجوء" كأنّه يوم الدينونة دق باب الوطن من دون انتظار. سرق الذهول من عقول تشبعت بالشعارات، وبأوهام القوّة.

أين فرنسا، أين العراق، أين الفاتيكان، أين الأمم المتحدة، أين صواريخ الفروغ[1]، أين الشعب المتظاهر، أين الأبطال، أين دماء الشهداء. أين الله وأين إبنه...

كلّهم لجأوا إلى السفارة الفرنسيّة.

وكأنّ فقدان حلم كبير لا يكفي.

وكأنّ ما زرعته الأيام، برهاناتها وأخطائها ومدافعها ومجازرها لا يكفي.

لم يشأ أحد من "المنتصرين" طي الصفحة بسرعة.

فالحقد أمضى من التعقل. فثارت التهجمات على عون من السلطة بكلّ أركانها ومؤيديها. وخرج جعجع مبتسماً على الناس المذهولين مطالباً بعدم السماح لعون بمغادرة البلاد مشدداً على ضرورة إخضاعه للمحاكمة على ما اقترفه من جرائم.

لم يدرك كثير من المسيحيين أنّ هذا الرجل يتحدّث عبر شاشة التلفزيون، حسبوه – وهم الذين عانوا من ويلات كثيرة حمّلوه وزرها عن حق أو عن باطل – قد احتل بيوتهم فيما كان أبناؤهم الموالون لعون يهربون إلى خارج الشرقيّة قاطعين مسافات بعيدة خاضعة للقوات السوريّة ليتحاشوا حواجز "القوّات اللبنانيّة".

---

١. سربت أنباء أنّ الجيش اللّبناني بقيادة عون أصبح مجهزاً بصواريخ "فروغ" العراقيّة، ستستخدم ضدّ سوريا عندما يحين أوانها.

لغة الإغتيال تتكلّم

لم يكد يمر أسبوع واحد على لجوء "قائد الأحلام" إلى "كابوس الإنكسار" حتّى استفاق اللبنانيون على صدمة أخرى.

ففي بعبدا أغتيل رئيس حزب الوطنين الأحرار داني شمعون مع زوجته انغريد عبد النور وولديه جوليان وطارق[1].

اختلفت الروايات حول هويّة الجاني، باختلاف مصادرها. ولكن ما يهم أنّ داني شمعون قد كان أوّل شهيد سياسي في "مرحلة العذاب" في منطقة عاشت منذ ١٣ تشرين أوّل أي منذ أسبوع واحد، ضياع المرجعيّة الأمنيّة مع ضياع الخطوط الحمراء.

خرج داني شمعون من بيت ماروني عريق في السياسة اللبنانيّة، وورث تياراً كبيراً كان قد التّف، حول والده الرئيس كميل شمعون، أحد أعمدة صرح الزعامات الوطنيّة، مكّنه من مدّ جسور متينة مع شخصيات سياسيّة في لبنان والعالمين العربي والغربي.

عرف داني شمعون تموجات كثيرة في حياته:

قاد "النمور الأحرار"، الميليشيا المنبثقة عن الحزب الذي كان والده قد أسّسه، ثم تعرّض لهجوم صاعق وحاسم شنّه بشير الجميّل ضده، بهدف توحيد البندقيّة في الشرقيّة وحصر المرجعيّة المسيحيّة به.

غادر المنطقة الشرقية ولم يعد إليها، إلاّ بعد اغتيال بشير الجميّل. ومع تسلّم سمير جعجع قيادة "القوّات اللبنانيّة" أعيد تأسيس "الجبهة اللبنانيّة" التي رئسها والده، من دون أن يتمكّن داني من ترؤسها بعد وفاة الرئيس شمعون بسبب رفض جعجع لذلك[2]، وترشح، على الرغم من اعتراض جعجع، عام ١٩٨٨ لرئاسة الجمهوريّة وحلّ في مرحلة متقدّمة في إحصاء أجري على هامش معرض إعلامي في سن الفيل[3]، إلاّ أنّ شمعون كان يحمل

---

١. ٢١ تشرين الأوّل ١٩٩٠.

٢. الرئاسة عهدت إلى الدكتور جورج سعادة.

٣. سرت أخبار تشير إلى أنّ نتائج الإحصاء (في معرض "سب"، "فوتوروسكوب" حالياً) وصلت إلى جعجع، فأمر بتغييرها بحيث يحل هو أوّلاً وداني ثانيا (هذه الرواية لا تزال متداولة لدى المقربين من شمعون).

ذكرى طيّبة لجعجع تتمثّل في حماية الثاني للمستشفيات التي نقل إليها مقاتلو الأحرار في ٧ تموز ١٩٨٠ مانعاً مقاتلي بشير الجميّل من دخولها لإكمال المجزرة.

اخترق شمعون الحياة السياسيّة، في ظلّ الحرب وشعاراتها المتطرّفة كرجل صلب في سلوكيّاته ومرن في اتصالاته وواثق من طروحاته، الأمر الذي مكّنه من الإبقاء على الخيوط التي كان قد مدّها والده، مع غير طرف لبناني.

اقترب من العماد عون عند توليه رئاسة الحكومة الإنتقاليّة في ٢٣ ايلول ١٩٨٨، إلى حدّ التحالف المقدس، بعدما كان قد عجز هو عن تأليف حكومة تكون برئاسته[1]، وناصره في حربه ضدّ "القوّات اللبنانيّة" وخاض إلى جنبه "حرب التحرير" ليجد نفسه لاجئاً في منزله، بعد ١٣ تشرين أوّل، يبحث عن حماية من غير طرف في الشرقيّة والغربيّة في آن.

اشتهر "النمر الأشقر" ببراغماتيّته، إذ كان قادراً على التعامل بذكاء مع النتائج والخروج بحكمة من دائرة العقائد إلى رحاب الممكن...

قرأ بسرعة هائلة، نتائج ١٣ تشرين ومدلولاتها السياسيّة، فبادر إلى إرساء هدنة مع "القيادات المنتصرة"، تمهيداً لمد جسور تجعله قادراً على البقاء في صلب السياسة اللبنانيّة.

بعث برسالة أولى إلى رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي، وثانية باللغة الإنكليزيّة إلى قائد الجيش العماد اميل لحود يعتذر فيها عن تصاريح سابقة صادرة عنه بحق العماد، ويطلب فيها الإجتماع إليه فحدّد له موعداً في اليرزة في ١٩٩٠/١٠/٢٣ وأجرى اتصالاً برئيس الحكومة المنبثقة عن الطائف سليم الحص.

واجتمع مع خصم جعجع اللدود إيلي حبيقة الذي أبلغ شمعون أنّه سيعمل على تسهيل انفتاحه على سوريا. لم تكن العلاقة بين الرجلين، خلال عامي ١٩٨٤ – ١٩٨٥ جيّدة، إلاّ أنّ مشاعر حرب الإلغاء كانت كفيلة بإزالة كلّ التشنجات السابقة، خصوصاً وأنّ شمعون كان يخشى من سمير جعجع الذي قيل له أنّه حاول اغتياله عام ١٩٩٠ في الدكوانة، وتبادلا على مدى "حرب الإلغاء" أبشع النعوت[2].

---

١. شاء الرئيس الجميّل تسمية داني شمعون رئيساً للحكومة الإنتقاليّة، لكنّ شمعون لمس ممانعة من الأطراف الإسلاميّة فاعتذر عن عدم قبول المهمة.

٢. قال جعجع عن شمعون في مقابلة أجرتها معه مجلة "المسيرة" الناطقة بلسان "القوّات" في ١٩٩٠/١٠/١٥

وأبقى على صلاته الحميمة ذات الجذور التاريخيّة بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

كلّ المعطيات التي يختزنها داني شمعون كانت تجعله قادراً على حبك تحالفات تفيده سياسياً وتفيد الآخرين شعبياً، وتؤهله لاحقاً للعب دور سياسي في الساحة اللبنانيّة.

إلاّ أنّ "الموت المرسوم" كان حاسماً. وحاذقاً. وصادماً.

كان من الطبيعي يومها أن توجّه التهمة إلى "السلطة الجديدة" والقوى التي دخلت معها إلى "منطقة الحرام"، على اعتبار أنّ أولى نتائج "فردوس السام" كان عمليّة اغتيال من العيار الذي لا يمكن لإنسان أن يتحمّله: رجل أعزل ومعه طفلان ووالدتهما تحوّلوا جميعهم إلى جثث.

صدمت هذه الجريمة اللبنانيين وغير اللبنانيين، وكانت من الفظاعة بحيث يفترض أن تحال فوراً على المجلس العدلي وأن يتم تعيين قاض موثوق منه شمعونياً، فكان اختيار القاضي منير حنين في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٠، إلاّ أنّه وصل في ١٩٩٢/٣/٣١ إلى الطريق المسدود في تحقيقاته فأوقفها مؤقتاً، إلى أن جاء السابع من نيسان ١٩٩٤، حيث بدأ بعض موقوفي "القوّات" الذين اعتقلوا بعد انفجار كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق[1] يدلون بمعلومات تشير إلى ضلوع جهاز الأمن في "القوّات" برئاسة غسان توما في هذه الجريمة، فأعاد فتح ملفه فسطر استنابة إلى الشرطة القضائيّة لإبلاغه عن وضعيّة جهاز لاسلكي من نوع "موتورولا" وجد في منزل شمعون، إثر الجريمة، والعمل على توقيف من أقدموا على سرقته، من سيّار الدرك في الأشرفية في بداية عام ١٩٩٠.

لم يفاجأ القاضي حنين بالإعترافات وما أدلي به من معلومات إذ أنّ جهاز "الموتورولا"

ونشرتها في ١٩٩٠/١٠/٢٢: "... في حزب الوطنيين الأحرار كان في الرئيس شمعون... وفجأة "يشك" على الحزب إبنا الرئيس شمعون (وهذه الظاهرة شبيهة بما حصل في حزب الكتائب) ويا للأسف كم خرّب أبناء الزعماء في بلدهم... جاءت المرحلة الأخيرة وباع داني نفسه للشيطان...". وعن سؤال عمّا سيكون موقفه من الذين باعوا نفسهم للشيطان أجاب: "... إذا أرادوا أن يكونوا مائة في المائة مع ميشال عون فليكونوا معه، هذا أفضل... ولكن الأكيد يجب أن لا يتعاطوا الشأن العام من جديد تعاطيهم جريمة أكيد جريمة أكيد أكيد ". وبسؤاله من المجلة عن تقديم هؤلاء من قبل القوّات اللبنانيّة وتربيتهم سياسياً أجاب: "... القوّات اللبنانيّة مقاومة، داني شمعون كان موجوداً معنا يعذبنا ويتعبنا ويهلكنا لكنّنا لم نحسس الناس بمساوئه... أنا من حمل داني وجبران على ظهري. جاء عون وطمّعهم وكانوا صغاراً كأشخاص ومشوا معه بقصد زيادة أرباحهم وكأنّ السياسة ربح وتجارة. هذه الظاهرة لا تستطيع حيالها شيئاً قد تنجب ولداً لا يكون كما تتمناه أن يكون. هل تقتله؟".

١. وقع الإنفجار في ٢٧ شباط ١٩٩٤.

الذي عمد إلى تخبئته في منزله الأثري في دير القمر كان سبق له أن تكلّم فأشار إلى "القوّات اللبنانيّة" تحديداً[1]، وقد ثبت ذلك بمحضر معلومات سلّمته المديريّة العامّة في قوى الأمن الداخلي إلى قاضي التحقيق الأوّل في جبل لبنان فوزي داغر، عندما كان يحقّق في القضيّة فور وقوعها وقبل إحالتها على المجلس العدلي.

وهذه المسألة سيثيرها الدكتور جعجع لدى استجوابه بصفة مدّعى عليه من قبل الرئيس حنين. سأله جعجع: "حضرة الرئيس، كنتم تعتقدون منذ البدء أنّ "القوّات" هي من اغتالت المهندس داني شمعون، فلماذا لم تحققوا معنا في هذه القضيّة، يومها، طالما أنّ جهاز الموتورولا معكم؟".

فردّ عليه حنين بسؤال: "دكتور جعجع، لو استدعيتك يومها إلى التحقيق هل كنت حضرت إلى قصر العدل؟".

أجاب جعجع: "لم أكن لأفعل".

إنّ لغة الإغتيال التي تكلّمها داني شمعون لم تكن غريبة عن كثيرين من رجالات لبنان وقادته، فاللائحة تطول، بدءاً بمعروف سعد في صيدا وكمال جنبلاط في كفرحيم، مروراً بطوني فرنجية في إهدن والرئيسين بشير الجميّل في الأشرفيّة ورشيد كرامي في طوافة عسكريّة، وصولاً إلى الشيخ حسن خالد والرئيس رينيه معوض في بيروت الغربيّة.

---

١. كان قد أخذ هذا الجهاز، في بداية "حرب الإلغاء" من سيّار الدرك في منطقة أوتيل ديو.

أوهام الجوائز

كان مقرراً - أقلّه في ذهن البعض - أن يتحوّل ١٣ تشرين أوّل إلى فاصل تاريخي بين فكر الحرب وشواذاته وبين حلم السلم ومقوّماته.

حسب بعض المسيحيين الذين ساهموا بفاعليّة، كالقوّات اللبنانيّة، في إزالة شبح العماد ميشال عون، إنّهم سيتمكّنون من بنيان مجد كبير لهم، مع تقدم الأيام وانخراط الناس في "شهر العسل" السلمي واعتيادهم على الوجوه المتجدّدة التي تعرف كيف تطلّ عليهم وكيف تكلّمهم وكيف تقنعهم وكيف تلعب على وتر أحلامهم المتكسّرة الجوانح.

اعتقد هؤلاء أنّهم سينالون جائزتين كبيرتين في آن: السلطة والشعب.

هل نجحوا؟

لنقرأ الخارطة:

"نوّاب الشرقيّة" الذين عادوا إلى منازلهم بعد تهجير قسري فرضته ظروف موافقتهم على وثيقة الطائف، وجدوا أنّهم يعيشون غرباء في محيطهم... فالشعب الذي اختارهم، عام ١٩٧٢[1]، ليمثّلوه في الندوة البرلمانيّة لا يكتفي بتجاهلهم، بل يعمد إلى مضايقتهم... تارة بالكلام النابي أمام الملأ وتارة بملاحقة سياراتهم بزمامير تنطلق على "النغمة العونية"، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء إلى اتخاذ قرار فريد من نوعه في العالم، يقضي بملاحقة كلّ من يطلق زموراً على النغمة العونيّة التي أضحت كناية عن "إخلال بالأمن الداخلي". وقد تجلّى هذا الغضب الشعبي لاحقاً بأن أبعد، بقدر ما استطاع، سواء بالمقاطعة أم بالمعارضة، رموزاً من هؤلاء النواب عن السلطة التشريعيّة.

حزب "الكتائب اللبنانيّة" الذي وقف بقوة إلى جانب إتفاق الطائف، عرف إنقسامات تدميريّة في صفوفه، الأمر الذي انعكس سلباً على حجمه ووصل إلى حدّ الضمور الكلي وخرج كلياً من الندوة البرلمانيّة بحيث لم ينجح، في انتخابات ١٩٩٦[2]، أي من مرشحيه بمن فيهم رئيسه الدكتور جورج سعادة في "سباق البدل" إلى قبّة مجلس الشعب.

---

١. توصف هذه الإنتخابات بأنّها كانت الأنزه في تاريخ لبنان.

٢. قاطع الإنتخابات عام ١٩٩٢، وشارك في العام ١٩٩٦، على الرغم من أنّ الإعتراضات التي حالت دون المشاركة في الأولى بقيت، هي هي، في الثانية. ويؤكد مناوئون لقيادة سعادة، أنّه لو لا قيام الرئيس الجميّل، صيف ١٩٩٢ بزيارة خاطفة إلى لبنان، لكانت "الكتائب" اشتركت في الإنتخابات النيابيّة.

"القوّات اللبنانيّة" وقد خرجت من حربها مع العماد عون واثقة من قدرتها على احتواء الحكم والشعب في آن، فهي كانت "حصان طروادة" الفعلي الذي اختبأ في داخله إتفاق الطائف ليدخل إلى الشرقيّة وإلى حيز الوجود؛ ملبية بذلك أمنية لبنانيّة وعربيّة ودوليّة.

صحيح، أن القرار كان كبيراً جداً، إلاّ أنّه لولا صمودها في وجه "المجنون" - هكذا سمّت عون - ولولا قبولها بخوض الحرب ضدّه إلى آخر رمق، لما استحصلت الحكومة المنبثقة عن هذا الإتفاق على غطاء دولي لتنفيذ عمليّة ١٣ تشرين أوّل. فكارثة الحرب التي عرفتها الشرقيّة، بماأانتجت من ويلات، هي التي سمحت للفاتيكان والدول الأوروبيّة بأن تغض الطرف عن خطة إزاحة عون.

حسبت "القوّات اللبنانيّة" أنّ تضحياتها على مذبح معارضة عون ستغفر لها كلّ الذنوب الماضية وتحول أعداءها الكثر إلى حلفاء طبيعيين يعينونها على تصفية منافسيها في الصف المسيحي، الذين قد يطمحون إلى مقاسمتها تمثيله.

لم تكن تأبه لاتهامات "الأعداء الجدد" أي اولئك المناصرون للعماد عون، لأنّهم سرعان ما سيتحوّلون إليها. فعون جذبهم بشعاراتها، مستعيناً عليها بأخطاء اقترفتها بحقهم، وهي الآن قادرة على إعادة صياغة هذه الشعارات وتبنيها وبثّها عبر وسائل إعلامها المتعدّدة وبينها الوسيلة الأكثر إنتشاراً وتأثيراً وخبرة دعائيّة: "المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال".

كما أنّها قادرة، من موقع انكفائها الميداني، على تجميع الناس حولها، من خلال تركيزها على أخطاء الحكم القائم التي لن تكون قليلة بنظر الناس، بفعل الحاجات الضخمة والإمكانات الضحلة.

وكان قائد "القوّات" الدكتور سمير جعجع كامل الثقة بقدراته. فهو استطاع، بخطة محكّمة، ومحنّكة، وبقدرة عجيبة على الإنكفاء بصمت والهجوم بنجاح، من تسلّق هرم المسؤوليّة في هذه الميليشيا التي أدخلها عصر التأسيس الثاني وحولّها إلى الأقوى والأفعل بين سائر الميليشيات الموجودة في لبنان.

فهو اعتقد، أنّه قادر على النجاح في السلم حيث لن ينجح الآخرون، تماماً كما نجح في الحرب حيث فشل الآخرون.

فهو خبير في المناورة والإنكفاء وتصيّد الفرص وتضخيم الأحداث وتجديد المخاوف والدفاع عن الذات والتقدّم لكسب صورة المنقذ واجتياح التأييد المسيحي في مواجهة نمو الحركات الإسلاميّة. وبالتالي سيفرض نفسه على الجميع ويتمكّن في فترة صغيرة من أن

يجمع في شخصه زعامة عظيمين هما بيار الجميّل[1] وكميل شمعون.

وبالفعل، دخل جعجع اللعبة وفق القواعد التي رسمها، ولكنّه فوجئ بخطّة محكّمة، من شأن السماح بتنفيذها أن تعوق تقدمه على الطريق التي رأى أنّها تحقّق أهدافه.

وهكذا بدأت مقاومة أحلامه بشراسة وتضامن واتفاق.

أولى العقبات تجلّت في الحكومة التي عهدت رئاستها إلى عمر كرامي شقيق الرئيس الراحل رشيد كرامي الذي اتهمت "القوّات اللبنانيّة" باغتياله في ١ حزيران ١٩٨٧.

كان جعجع يحلم، من دون شك، بأنّه سيكون مؤثراً داخل مجلس الوزراء بحيث يتمكن من تعطيل المفاعيل التي لا تتوافق مع تفكيره. ولكنّه فوجئ بأن السلطة التي تحكم بفضل "تضحياته" تمنّنه بمساعيها لدى أعدائه لقبوله معهم على مائدة السلطة التنفيذيّة، بحيث بدا كثيرون وفي مقدّمهم الرئيس عمر كرامي نفسه والرئيس سليمان فرنجية[2]، وكأنّهم يقدّمون للوطن وللسلم الأهلي خدمات جلّة، بقبولهم بالقوّات اللبنانيّة وبسمير جعجع شخصياً.

الأدهى من كلّ ذلك، أنّه تمّ توزير عدو جعجع اللدود إيلي حبيقة وآخرين ممّن يكنّ لهم العداء، أو على الأقل ممّن يتعامل معهم بحيطة وحذر كبيرين.

لقد سعى جعجع، بقوّة، إلى إسقاط حكومة الرئيس سليم الحص، من أجل الإتيان بحكومة يدخل إليها بزخم، كممثّل وحيد للمسيحيين وتحديداً الموارنة، بعدما أصبح مسلماً به أنّ توزير قوى مسيحيّة فاعلة مثل حزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنين الأحرار والتيار العوني، لا يمكن أن يكون مطروحاً.

رفضت "القوّات اللبنانيّة" حكومة من ثلاثين وزيراً واقترحت الإتيان بحكومة تضم ممثلين للجهات الفاعلة على الأرض بحيث تمثّل كلّ جهة بوزير أو وزيرين، لأنّه حينها تكون متوازنة وفاعلة، على اعتبار أنّ لا إمكانيّة لتوزير سوى واحد من "القوّات" وآخر من الكتائب اللبنانيّة، ولكن ما رفضه تحقق وما طرحه رفض.

---

١. مؤسّس حزب الكتائب اللبنانيّة ورئيسها حتّى موته، والد الرئيس أمين الجميّل والرئيس المنتخب بشير الجميّل الذي اغتيل بعمليّة تبنّاها الحزب السوري القومي الإجتماعي.

٢. والد طوني فرنجية الذي قتل مع عائلته في إهدن بعمليّة عسكريّة كتائبيّة، كان جعجع من قيادييها.

أدرك جعجع أنّه إذا قبل الوزارة لن يكون له تأثير في مجلس الوزراء، فهو وحيد وقد يستغل في هذا الظرف أو ذاك لتقوية طرف في السلطة على آخر، ليس أكثر، ولن يكون قادراً على رد المحتوم والمقدر.

رفض الدخول إلى الحكومة وقبل بعد مفاوضات مضنية وتدخل أميركي، أن يختار روجيه ديب ممثلاً عن "القوّات اللبنانيّة" ورفض أن يكون نادر سكر[1] ممثله نظراً لقربه، بفعل توليه الإتصال السياسي باسم "القوّات اللبنانيّة"، من رئيس جهاز الأمن والإستطلاع في القوّات العربيّة السوريّة العاملة في لبنان اللواء غازي كنعان وبالتالي من السياسة السوريّة في لبنان، فيما انتقل هو شخصياً إلى الخطة البديلة: المعارضة على الوتر المسيحي.

١. ترك نادر سكر "القوّات اللبنانيّة" عام ١٩٩٢ بسبب قرار جعجع مقاطعة الإنتخابات النيابيّة.

التسلق في الهاوية

لم يكن العماد ميشال عون، عند تسلّمه رئاسة الحكومة العسكريّة قد تحوّل إلى أسطورة شعبيّة عند بعض اللبنانيين، بل كان بنظرهم قائداً ناجحاً للجيش اللبناني الذي، كان ولا يزال، مطلباً لبنانياً شعبياً.

أطلّ العماد عون على اللبنانيين كشخصيّة آتية من عالم أحلامهم اليوميّة التي بنتها كوابيس الحرب مستفيداً من أمور كثيرة أهمّها:

- عطش اللبنانيين إلى البذة المرقطة التي ظنوا أنّ تغييب دورها أوصلهم إلى مرحلة ضياع الوطن.

- إطلالة عون الإعلاميّة، شبه اليوميّة، بحيث ظهر في الموقع الوسط بين رجل السياسة ورجل الميليشيا. كان مباشراً وصريحاً في كلامه فتخطّى بذلك تحفّظ رجل السياسة، وكان لبنانياً شمولياً في خطابه وناقداً من داخل البيت المسيحي، فتخطّى بذلك رجل الميليشيا.

قد تكون هذه النقطة بالذات من أهم مميزات الجذب العوني الذي لم يتبلور إلاّ في ١٤ شباط ١٩٨٩ حين اصطدم مع "القوّات اللبنانيّة" عسكرياً لأيام، من دون أن يكمل معركته، لأسباب كثيرة أبرزها تصوّره أنّه سيدفع ثمناً من دون مقابل محسوم، وهو، تكفيه معركة خاطفة ليظهر، لمن يريد أن يرى، موقفه السلبي من منطق التعايش الإضطراري المفروض بين ميليشيا وجيش.

سبقت ١٤ شباط ١٩٨٩ محطةٌ مهمّة في موقع عون الجديد تمثّلت بالصورة العربيّة التي أضفيت عليه، بعد اجتماعه في تونس، مع اللجنة السداسيّة العربيّة المكلّفة إيجاد حل للأزمة اللبنانيّة وكانت برئاسة الكويت وعضويّة الإمارات العربيّة المتحدة، الجزائر، الأردن، تونس والأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة.

خرج عون من اللقاء العربي وهو يحمل لقب اللبناني الأصيل الذي ينفتح بقوّة على العرب ويناصب إسرائيل العداء ويريد أن تخرج سوريا من لبنان لتخرج الأزمة معها، لأنّ لا مشكلة بين اللبنانيين، والجميع متفق على تعديل الدستور ليتساوى أمامه جميع المواطنين.

كان ١٤ شباط نقطة تحوّل أساسيّة في صورة "الرئيس العماد"، إذ سمحت له المعركة في الظهور الإعلامي حيث فجّر مخزوناً وافياً من المطالب التي كانت قاسماً مشتركاً

بين اللبنانيين وتحتاج إلى "مسيحي قادر" لإعلانها على اعتبار أنّ "المسيحي العاجز" أو "المسيحي الخائف" أو المسؤول الإسلامي، إنّما يسعون إلى تحقيقها لإضعاف قوّة "ميليشيا المسيحيين".

سمحت له إطلالة الحرب من جهة، وسجلّه النظيف في قيادة الجيش من جهة ثانية، بالكلام على الخوّات وتشعّبها في الإدارات الرسميّة والخاصّة وصولاً إلى الحواجز الثابتة التي تقطع أوصال الوطن والمرافئ غير الشرعيّة وتنهك الخزينة العامّة، التي تطالب بتقديم خدمات عامّة، فيما تثرى خزائن الميليشيات التي لا تهتم إلاّ بمن يندمج فيها.

وبالفعل حقّق ميشال عون بعض ما أراده من ١٤ شباط. فالشعب "لقط الطعم" و"القوّات" أقفلت الحوض الخامس لمرفأ بيروت، وتخلّت عن النقطة الماليّة التي كانت تضعها على حاجز البربارة.

الخطوة الإيجابيّة لـ"القوّات" أبرزت – كما هي أصول العدالة الطبيعيّة – سلسلة تساؤلات، كان أبرزها على الإطلاق:

ماذا عن وضعيّة المرافئ غير الشرعيّة التي تتحكّم بها ميليشيات أخرى مناوئة؟

حسب العماد عون، أنّه خطا في ذلك اليوم إلى منتصف الطريق، ليلاقي القيادات الإسلامية ولا سيّما رئيس الحكومة "الموازي" الدكتور سليم الحص[1] الذي طالما تحدّث عن الدور المدمّر للمرافئ والمرافق غير الشرعيّة على الإقتصاد الوطني، وضرورة إزالتها. وبالفعل، رحّبت "حكومة الغربيّة" بتدابير "حكومة الشرقيّة"، وبدأت إتصالات لاتخاذ قرارات مماثلة تشمل مرفأي الأوزاعي والجيّة، غير الشرعيين ووافقت على ملاقاة قرار حكومة عون بفتح معبر المرفأ. وفيما كان الحص يجري اتصالاته لتحقيق غايته تدخّل رئيس حركة "أمل" نبيه بري ورئيس "الحزب التقدمي الإشتراكي" وليد جنبلاط لتعطيل الترجمة الميدانيّة بحجّة أنّ السبب الذي أدّى إلى استحداث هذين المرفأين لا يزال قائماً وهو سبب حياتي لفك قدرة "المسيطرين" على مرفأ بيروت من فرض حصار تمويني على الغربيّة عندما تقضي السياسة بذلك وتقرّر، كبديل عن إقفال المرفأين

١. رفض الدكتور سليم الحص الذي عيّن رئيساً للحكومة، أثر إغتيال الرئيس رشيد كرامي، قرار الرئيس الجميّل بإقالة حكومته وتعيين حكومة إنتقاليّة برئاسة العماد عون، كانت خطوة الجميّل مستندة إلى سابقة تمثّلت بتعين قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً لحكومة إنتقاليّة.

إستحداث نقاط جمركيّة ومراكز للأمن العام فيهما. طبيعي لم يكن هدف رافضي إقفال هذين المرفأين هدفاً تموينياً بل مالياً وسلطوياً إذ لا حياة لميليشيا عندما تهبط مواردها غير المشروعة وقدراتها على إدخال الأسلحة في نقاط ترتئيها مصلحتها.

اغتاظ العماد عون من "الطرف الآخر"، لأنّه لم يقرأ الرسالة، بلغتّه ورأى أنّ في هذه السلوكيّة الجانحة نحو تسوية، تميع النتائج، خطأً بيانياً واحداً يتكامل مع الأسباب التي حالت دون اكتمال حكومته العسكريّة. وأعاد "الطرف الآخر" التذكير بمسألة الفراغ الدستوري وأشار إلى أن "العمل منصب، على اختيار رئيس للجمهوريّة يضمن ببرنامجه، حداً أدنى لإرساء مصالحة وطنيّة وليس على حلّ لإشكاليّات الجمهوريّة الكثيرة المتفرعة عن المسألة الأم: رفض إدخال تعديلات على الدستور تساوي بين سائر شرائح المجتمع اللبناني، وحسم التوجه اللبناني الوطني العام من إسرائيل.

وراح العماد عون يدفع الأمور إلى التأزم بإصراره على أن يحقّق الرئيس الحص خطوات مماثلة لتلك التي حقّقها هو في الشرقيّة، من دون أن يقبل بالحلول الوسطى المقترحة وأصر على إقفال المرافئ غير الشرعيّة بالقوّة من خلال غرفة العمليات العسكريّة التي فرضت حصاراً بحرياً على الساحل الممتد إلى جنوب العاصمة. وبدأ الوضع يتأزم ميدانياً في ١١ آذار بحيث قصفت مرابض سورية وضعت بأمرة قائد الجيش بالوكالة سامي الخطيب مرفأ بيروت لثلاثة أيام متتالية ردّ عليها العماد عون في ١٤ آذار.

لم يقبل العماد عون تسويات مرحليّة في الغربيّة في قضيّة المرافئ تكون مماثلة للتسويات المرحليّة في الشرقيّة في المجال الأمني المضبوط بلجنة مشتركة من الجيش اللبناني والقوّات اللبنانيّة، بالرغم من أنّ هناك من نقل له قبول الرئيس السوري حافظ الأسد به كمرشح قوي إلى رئاسة الجمهوريّة[1].

إلاّ أنّ "الرئيس العماد" المدعوم من غير طرف عربي ومن فرنسا والفاتيكان وغالبيّة الدول الأوروبيّة، كان يدرك أنّ دون وصوله إلى الرئاسة عقبات كأداء ليس أقلها تقديم

١. يروي الوزير محسن دلول أنّ هذا الموضوع كان محور لقاء ضمّ رجل الأعمال رفيق الحريري والرئيس الأسد، وقد أبدى الأسد موافقة مبدئيّة على وصول عون إلى الرئاسة. وقد نقل الحريري هذه الأجواء إلى عون من خلال فايز قزي ورياض رعد اللذين كانا مكلفين من قبل العماد عون بإجراء وساطة مع القيادة السوريّة.

تنازلات علنيّة، الأمر الذي يضعفه مسيحياً. إذ أنّ ضربة "القوّات اللبنانيّة" لن تفهم حينها، سوى أنّها كانت تستهدف إضعافها من أجل المساومة ضدّ صالح المسيحيّين، في حين يقول هو أنّ ما فعله كان رداً على محاولة "قواتيّة" لاقتحام منزله في المتن والقضاء عليه وعلى أسرته.

اعتبر العماد عون أنّ وصوله إلى رئاسة الجمهوريّة أمر مسلم به، وهو غير مستعجل إلى اللقب، طالما أنّ صلاحيّاته في الحكومة الإنتقاليّة، أهم من صلاحيّات أي رئيس للجمهوريّة، فكلّ المرافق الحيويّة بين يديه، وبالتالي على الآخرين، بما فيهم سوريا، إسترضاءه وليس العكس. لذلك فهو رد على العرض "بأنّ همّه الجمهوريّة وليس الرئاسة، لأنّه ليس ممن يعطون الجمهوريّة لأخذ الرئاسة".

في ١٤ آذار هاجم العماد عون وضربت المدفعيّة المحيطة بوزارة الدفاع منطقة الأونيسكو وكورنيش المزرعة حيث قتل عدد من الأطفال وهم في طريقهم إلى مدارسهم، "لإجبار المسلمين على الإنتفاضة ضدّ الجيش السوري"[1].

وكانت حرب "التحرير" في ١٤ آذار ١٩٨٩.

اتكأت حرب التحرير على مخزون واف من الشعارات الراسخة في افئدة أكثريّة المسيحيين إمتداداً إلى قسم كبير من المسلمين، وخلاصتها: إخراج السوري من لبنان.

كان واضحاً أنّ "القوّات اللبنانيّة" التي دخلت هذه الحرب بالاسناد الناري غير المتناغم مع السياسة الحربيّة التي وضعها عون، لم تكن راضية عن خطوة العماد التي حسبتها، وهي تراقب إستعدادات قطعه العسكريّة، أنّها كانت تستهدفها.

وقد برز ذلك من لهجة الإعلام "القوّاتي" الذي كان، حتى عشيّة مجيء عون يسمي الجيش السوري بالعدو، إلاّ أنّه "غيّر رأيه" مع بداية حرب التحرير بحيث أضحى الجيش السوري مجرد قوّات سوريّة في لبنان.

---

١. هذا الكلام أبلغه رئيس المخابرات في الجيش العقيد عامر شهاب للعميد اميل لحود (رئيس الجمهوريّة الحالي)، عندما اعترض لحود على قصف منطقة الأونيسكو من المرابض المتمركزة في محيط وزارة الدفاع الوطني.

وكبرت دائرة الإعتراض "القوّاتية" على هذه الحرب التي اعتبرتها إنتحاريّة، نظراً لعوامل عدّة أهمّها عدم توفر التغطية الدوليّة وبالتالي عدم تكافؤ القوى، الأمر الذي سيحولها من حرب إلى إنتحار.

كانت حرب التحرير بمفهومها وأسبابها ومبرّراتها تناقض نظرة سمير جعجع إلى المنطقة الشرقيّة. فهو عمل منذ تسلّمه قيادة "القوّات اللبنانيّة" على خلق العوامل المساعدة للإبقاء على "الشرقيّة" بحدودها المعروفة أطول فترة ممكنة، بحيث يتم ضبط وضعها الداخلي وتبريد خطوط التماس المحيطة بها لتصبح أقرب إلى الحدود منها إلى "زيح حرب".

إلاّ أنّ "حرب التحرير" عبثت بخطته وتخوف من أن تقضي عليها، فوقف في الحيثيّات اليوميّة للحرب ضدّ العماد ميشال عون وركّز على وجهها المأساوي والتدميري. ولكنّه في المقابل رفض أن يعلن جهاراً معارضته لها، لاقتناعه أنّ العماد عون مستعد لتغيير إتجاهات المدافع لتنصب حممها على "القوّات اللبنانيّة"، كما كان جعجع يبلغ المقربين منه في تلك الآونة.

مرّة واحدة وقف جعجع ضد العماد عون في "حرب التحرير" عندما طلب عون منه أن يفتح جبهة الشمال فرفض ذلك مستنداً إلى أسباب عدّة أبرزها أنّ مدافع "القوّات" لن تصيب سوى المناطق المسيحيّة في البترون والكورة في حين أنّ النيران المعادية ستطاول مناطق لا تزال آمنة نسبياً في الشرقيّة تحوّلت إلى ملجأ للهاربين كما هو الوضع في عنايا حيث كانت الخيم تأوي آلاف العائلات.

مجريات المعارك أكّدت أنّ هذه الحرب التي شاءها عون – عمداً أم بعد استدراج – لم تكن مدروسة.

أي تحرير يتم بالتراشق المدفعي؟ أي تحرير ينال من الأطفال والمدنيين والعزل؟ أي تحرير من دون "حرب أنصار"؟ أي تحرير من دون اكتفاء ذاتي؟ أي تحرير من دون ملاءمة وطنيّة وسياسيّة وعقائديّة؟

لقد دفع الوطن غالياً ثمن هذه الحرب التي كانت ذات استهدافات إقليميّة – عالميّة واضحة:

- فالعراق الذي فتح منذ عام ١٩٨٨ أكبر خط تسلح عرفه لبنان بإرساله بواخر أسلحة وذخائر إلى طرفي الشرقيّة يريد الإنتقام من سوريا التي ناصرت إيران في حرب الخليج وهو يريد أيضاً نزع ورقة لبنان من يدها ليتمكّن هو من الإمساك بها وفرض نفسه معادلة

أساسيّة على أي طاولة مفاوضات خصوصاً وأنّ علاقته قد تعززت كثيراً، مع منظمة التحرير الفلسطينيّة التي أعلمته بما يجري بينها وبين السفير الأميركي في تونس روبرت بليترو من مفاوضات سريّة ترمي إلى تحريك "جبهة" السلام داخل فلسطين، واعتراضها على الطرح الأميركي، لأنّه يهدف إلى إبعادها، إرضاء لإسرائيل، عن طاولة المفاوضات.

– الفرنسيون يريدون إستعادة لبنان إلى حضنهم. فسوريا البراغماتيّة بعيدة عنهم، لا بل فتحت مواقعها للشركات الأميركيّة لتنقب عن البترول، وإسرائيل أميركيّة بامتياز والفلسطينيون في الداخل مرتاحون لمظلّة الدعم الأميركيّة للإنتفاضة. فأين إذن موقعهم في الشرق الأوسط؟ وقد ظهرت بوضوح دائرة التعاطف الفرنسي بحيث راحت وفود شعبيّة تزور "لبنان عون" وتناصره وتشجعه وتلقي عليه رداءة ديغول المحرّر، فيما ترسل فرنسا – الدولة بواخر نفط وغذاء في محاولة لكسر طوق الحصار المضروب على المناطق الشرقيّة، في محاولات لم تنجح بإتمامها وكانت تهدف إلى إعطاء حرب التحرير أكبر زخم ممكن بتخفيف الصور المأساويّة المحيطة بها.

وهكذا بدت الحرب سورية – عراقيّة وفرنسيّة – أميركيّة، أحجار الشطرنج فيها اللبنانيون.

ومهما يكن من أمر، فقد تمكّن لبنان، بحرب التحرير، من إعادة جذب العالم إلى وضعه المستقر على الحرب، خصوصاً وأنّ العالم لا تثيره إلاّ رائحة الدم.

وتحركت الوساطات وكانت لجنة عربيّة ثلاثيّة قوامها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وأتى شكل هذه اللجنة بعد اعتراض سوريا على البلدان الأخرى التي كانت في اللجنة السداسيّة لأنّها اعتبرتها قد ناصرت عون وشجعته على شن حرب عليها في لبنان.

مهمّة هذه اللجنة كانت التوصّل إلى حل للأزمة اللبنانيّة.

إلاّ أنّها سرعان ما أعلنت في الأوّل من آب عن وصولها إلى طريق مسدود وحملت سوريا، المسؤوليّة لأنّها ترفض ترك بيروت وإعادة السيادة إلى لبنان ورعاية عربيّة للعلاقة بين البلدين.

كثيرون توقفوا عند إعلان اللجنة فشلها، ولم يدخلوا إلى أسباب هذا الإعلان، فخرج العماد عون متسائلاً عن الدافع إلى "تحبيب الناس"، فاللجنة نجحت في تحديد علّة لبنان بحديثها عن الواقع السوري فيه.

قرأت سوريا في بيان اللجنة عداءً عربياً تجاهها ووجدت فيه البذور التي أنبتت حرب عون، فتصدّت لمحتوياته وصعّدت الحرب ليكون ١٣ آب واحداً من أقسى أيامها وأكثرها دلالة ومعان.

ففي ذاك اليوم حاول وليد جنبلاط إختراق جبهة سوق الغرب، حيث كان عون قد بنى أسطورته العسكريّة قبل أن يتولى قيادة الجيش عام ١٩٨٤.

وقد تمكن جنبلاط بمؤازرة حلفائه ولا سيّما الفلسطينيون منهم، من تدمير دشم هذا الموقع والإستيلاء عليه لمدّة وجيزة مهدداً قصر بعبدا. إلاّ أنّ السوريين لم يتقدّموا ميدانياً ممّا سمح للواء الثامن، الذي كان قد أخلى مكانه في الجبهة للراحة، بالعودة بسرعة من خلال طريق سريّة سبق له أن شقها وأعاد الأمر إلى ما كان عليه.

هذا الهجوم – الرسالة، ترافق مع تحركات أميركيّة مناوئة لعون، فاجتمع وزير الخارجيّة الأميركي جيمس بايكر مع وزير الخارجيّة السعودي سعود الفيصل وعاتبه على بيان اللجنة العربيّة، داعياً إلى حذف ما ورد فيه ضدّ سوريا التي لا تمانع واشنطن من بقائها في لبنان إلى ما شاءت هي البقاء. فيما تعارض واشنطن عون الذي خطف بحربه الأضواء عن الإنتفاضة الفلسطينيّة وأزعج الرئيس جورج بوش الذي لم تكن له أولويّة سوى حربه على المخدرات في باناما. وقد دعا بايكر فيصل إلى العمل السريع من أجل تمكين أميركا من إزاحة عون والمجيء برئيس جديد للجمهوريّة اللبنانيّة.

وعلى هدي الأمنيّة الأميركيّة سارت اللجنة الثلاثيّة التي عاودت نشاطها في ١٥ أيلول ١٩٨٩ لتنتهي إلى بيانها الثاني الذي حذف معوقات البيان الأوّل واستبدلها بالإشادة بسوريا، كما صدرت دعوة مشروطة بسبع نقاط لوقف إطلاق النار، سادسها ينص على اجتماع النواب خارج لبنان للإتفاق على ميثاق السلام.

وافق العماد عون على وقع قراءته لرسالة سوق الغرب وتعهد العراق بوقف إمداد بعض لبنان بالأسلحة واضطرار فرنسا إلى الوقوف على الحياد. وبدأ مشوار إتفاق الطائف الذي انتهى إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهوريّة.

أين كان موقع حرب التحرير من الروزنامة الأميركيّة للشرق الأوسط؟

الأمر لن يحتاج إلى كثير من التحليل، فالجواب الحاسم يقدّمه جيمس بايكر في كتابه "سياسة الدبلوماسيّة":

"حاولنا في الفترة ما بين شباط ١٩٨٩ وآذار ١٩٩٠ تشجيع الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأقرّ الرئيس مطلع عام ١٩٨٩ سياسة خوّلت وزير الخارجيّة البحث عن أساس مشترك يمكن أن يعتمد من قبل إسرائيل والفلسطينيين في المفاوضات. وهكذا وفي الوقت الذي كنّا نستمر في الحوار القائم بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير على المستوى الأدنى، يكون المصريون جاهزين لإجراء محادثات مباشرة مع ياسر عرفات وكان هدفنا التكتيكي الرئيسي إقناعه بقبول فكرة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي وكنّا نطلب من عرفات إبعاد نفسه من أجل الإعتبارات السياسيّة".

الإستياء الأميركي من "حرب التحرير" كان واضحاً في غير محطة، بحيث وقف سفير الولايات المتحدة في بيروت جون مكارثي مواقف صلبة في وجه العماد عون الذي طرده، في آخر لقاء جمعهما في قصر بعبدا، وتطوّر الأمر بأن قاد جبران تويني، حليف عون تظاهرة إلى السفارة الأميركيّة في عوكر فرضت حصاراً على كلّ من في السفارة وحضّرت أختاماً ليصار من خلالها، إلى طبع تأشيرات تتحكّم بتحرك طاقم السفارة. أمّا هذه التأشيرات فتقول: "ممنوع الدخول إلى لبنان" تيمناً بالمواقف القنصليّة الأميركيّة التي كانت تضيق على حركة دخول اللبنانيين إلى الولايات المتحدة، بعدما تهافتوا، بفعل المآسي إلى الهجرة. إلاّ أنّ الحصار البري قطعت مفاعيله مروحيات أتت من قبرص وأقلّت طاقم السفارة الأميركي معلنة بذلك أنّ لا هدوء أميركي إلاّ بإسقاط عون نهائياً.

وهكذا، وقفت الولايات المتحدة الأميركيّة بقوّة وراء إتفاق الطائف ووراء إنتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهوريّة محقّقة بهذا الخيار واحداً من أقرب الخيارات إلى قائد "القوّات اللبنانيّة" سمير جعجع الذي تربطه علاقات وثيقة، بالرئيس الجديد لاعتبارات عدّة منها تنافس معوض السياسي مع آل فرنجية، واقترانه من السيدة نايلة إبنة بشري.

وعمل الأميركيون، الذين أدركوا أنّ جعجع كان يحثّ النواب المقرّبين منه في الطائف على انتخاب رئيس الجمهوريّة، على حضّه للوقوف ضدّ رفض العماد عون لوثيقة الوفاق الوطني والنتائج المنبثقة منها ولا سيّما إنتخاب رينيه معوض.

الإلغاء والبادئ

وبالفعل، فعند الإحتفالات في إهدن بانتخاب معوض خرج السفير الأميركي مكارثي إلى شرفة منزل الرئيس وأجرى إتصالاً بجعجع يحثّه على الإعتراف بالشرعيّة وباتفاق الطائف ومعارضة عون. وقد صرّح مكارثي يومها للصحافيين معرباً عن استغرابه لصمت "القوّات اللبنانيّة" على عون.

كلمة سر كانت أم إشارة تشجيع أم رسالة للمستقبل؟

أصرّ جعجع، في غير محطة حواريّة، على أنّ لا علاقة لمواقف مكارثي "بحرب الإلغاء" وقال:

"لو كان لها علاقة بالذي حصل لكانت وقعت الحرب في حينه، لا بعد شهرين أو ثلاثة أشهر".

كلام معقول، يردّ متابعون عونيّون لتطوّر الأحداث، ولكن الا تحتاج إشارة التشجيع إلى خطّة تفصيليّة تبحث في الأسلوب والثمن والتحضير والتعبئة. أوّلاً تحتاج أي حرب بين "أخوة" إلى استنفار داخلي وشعبي وإلى حملة سياسيّة إستفزازيّة، لأنّ جعجع ومن وراءه مدركون أنّ محاربة ميليشيا لجيش ووقوف جعجع بوجه عون فيها نظر وكلّها كلفة. ولن يسمح التاريخ – وهو عقدة مارونية – بأن يطوي صفحتها، من دون تحميل البادئ مسؤوليّة الخطيئة.

وبالفعل بدأت زعزعة الأوضاع إستخباراتياً، إذ شهدت المنطقة وتحديداً تلك التي كان عون الأقوى فيها، موجة جرائم غير اعتياديّة إستهدفت بمعظمها شابات عثر عليهن مغتصبات ومرميّات جثثاً هامدة في الأحراج ولا سيّما في الفنار.

كما بدأت اللعبة السياسيّة بالإعتراف "القوّاتي" برئاسة معوض وبعده برئاسة الهراوي وراحت وسائل الإعلام التي تخضع لجعجع تتعامل مع الواقع على عكس ما يقبله العماد عون الذي اندفع إلى اتخاذ قرار منع بموجبه وسائل الإعلام في "المناطق الحرة"[1] من تسمية الهراوي بالرئيس، لأنّ لا رئيساً إلاّ هو، وذلك تحت طائلة الإقفال والسجن والإحالة

١. هكذا كانت تسمّى المناطق الخاضعة لنفوذ "القوّات اللبنانيّة"، وقد تبنّاها العماد ميشال عون. أمّا القرار المتعلّق بالإعلام فقدر في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠.

إلى المحاكمة. فما كان من وسائل الإعلام "القوّاتية" إلاّ أن توقّفت عن بث الأخبار.

وبدأت السياسة "القوّاتية" تتضح أكثر فأكثر، إذ كانت تبتعد عن عون وتقترب من السلطة المنبثقة عن اتفاق الطائف.

قابل عون السلوكيّة "القوّاتية" بهستيريا حقيقيّة، وراح يتحدّى جعجع أن يعلن موقفاً واضحاً من الطائف[1]، إلاّ أنّ جعجع ردّ على الهستيريا بصمت عجيب، وخرج مرّة ليعلن:

"وهل تسأل القوّات عن موقفها؟".

ووقع المحظور، وراح عون يحاول ممارسة "سحره" على العناصر المنضوية في "القوّات" ويدعوها للإنضمام إلى الجيش في مؤتمرات صحافيّة يبرز فيها كتاب "نحن القضية" وهي العقيدة التي وضعها الرئيس الراحل بشير الجميّل "القوّات اللبنانيّة"، ويقول أنّه هو من يسير على هديها وليس سمير جعجع.

دعوات عون لم تكن لها تأثيرات على "القوّاتين" الذين كانوا قد عبئوا ضدّه حتّى قبل أن يصير في مركزه الحكومي.

ويورد جعجع، في المقابل، أدلّة تشير إلى أنّه لم يكن البادئ في الحرب وهي:

- في ١٩٩٠/١/١ قال عون للضباط الذين زاروه لمعايدته بالسنة الجديدة: "حضروا حالكم، بعد ٣٠ يوماً، هناك تطوّرات جديدة ستركّز لنا وضعنا".

- في ١٩٩٠/١/١٥، راح العماد عون يبشّر بتوحيد البندقيّة من خلال تأكيده "ما بقا راح نسمح لأيّة بندقيّة أن تكون موجودة غير داخل الجيش اللبناني".

قد يكون هذان المبرران مقنعان، ولكن هل هما بحجم دعوة سفير الدولة الأحب إلى قلب جعجع ونهجه البراغماتي؟

قد يكون عون قرّر أن تندلع هذه الحرب، ولكن من البديهي طرح السؤال عمّا حصل من وقائع ميدانيّة يوم اندلاع هذه المعركة. فهل يمكن لجيش أعد ساعة الواقعة في ١٩٩٠/١/٣١ أن يكون موجوداً في ثكناته كما كان عليه الحال في صربا، ويضطر إلى الإستسلام لأنّه غير قادر بفعل عدم الإنتشار، على المقاومة؟

١. كان جعجع قد طرح في الرابع من كانون الثاني ١٩٩٠ الفيديراليّة كحل لمشكلة لبنان، متخطياً إصدار أي موقف إيجابي أم سلبي من الطائف.

وتصبح هذه الأسئلة العونيّة أكثر واقعيّة، عندما تخرج الأسرار - أو بعضها - إلى عالم العلنيّة:

بعد دعوة السفير الأميركي جعجع إلى الخروج عن صمته حيال العماد عون، يتم إغتيال الرئيس رينيه معوض[1]، وينتخب النائب الياس الهراوي رئيساً للجمهوريّة[2] فيعمد إلى تعيين العميد اميل جميل لحود قائداً للجيش ويعفي العماد عون من مسؤوليّاته[3].

يقيم الرئيس الهراوي وكذلك العماد لحود في ثكنة أبلح في جناحين مختلفين ويبدأ التفكير في كيفيّة إزاحة عون عن قصر بعبدا.

يفتح رئيس الجمهوريّة قنوات على قائد "القوّات اللبنانيّة" سمير جعجع الذي تربطه به علاقات جيّدة، ويرسل إليه صهره فارس بويز لحثّه على الإعتراف بشرعيّة الهراوي وبإتفاق الطائف، إلاّ أنّ جعجع يشترط لذلك تحقيق أمرين، أولّهما عسكري ويقضي بأن يتم إسقاط عون وثانيهما سياسي بأن يصبح، بتعهد سوري ورئاسي، ممثلاً للمسيحيين بما نسبته ثمانون في المائة في مجلسي الوزراء والنواب.

وقدّم جعجع إقتراحاً للمسألة العسكريّة يقضي بأن يتسلّم العماد لحود قيادة الجيش الذي في الغربيّة مع القوى الحليفة للطائف مدعومين من القوّات السوريّة بحيث تفتح كلّ الجبهات في بيروت والضاحية الجنوبيّة وعاليه والمتن الشمالي والشمال بوجه عون ويعمد هو في الداخل إلى تحريك آلته العسكريّة فتنهار قوّة عون وينتهي في معركة شاملة.

راقت الفكرة للرئيس الهراوي الذي لم يكن يفكر إلاّ في بسط سلطته على الجمهوريّة المنهارة بواقع التقسيم وضياع المرجعيات فاستدعي العماد لحود إلى مكتبه في ثكنة أبلح وأمره بالإنتقال إلى القطارة (حيث يقيم جعجع في الأزمنة الصعبة) للإتفاق مع قائد "القوّات" على خطة مشتركة للإطاحة بالعماد عون.

إلاّ أنّ العماد لحود رفض تلبية هذا الأمر، لاعتبارات عدّة:

- عدم قدرته على التحالف مع ميليشيا ضدّ جزء كبير من الجيش الذي سمّاه لحود "لحمي ودمي".

١. ٢٢ تشرين ثاني ١٩٨٩ ويدفن في مأتم شعبي بعد ٣ أيام.
٢. ٢٢ تشرين ثاني ١٩٨٩ (وقد استمر حتّى ١٩٩٨/١١/٢٤ حين تولّى العماد لحود الرئاسة).
٣. ٢٨ تشرين ثاني ١٩٨٩.

– عدم قابليّة عديد الجيش الموجود تحت إمرته على خوض معارك في وجه الجيش الـــذي تحت إمرة العماد عون، لا قوّة ولا معدّات ولا تدريبات ولا استعدادات نسبيّة.

– عدم قدرة أي طرف في لبنان على اختراق الخطوط الحمر إلاّ إذا توافـــر قـــرار دولـــي واضح، وبالتالي تحويل المعركة المفترضة إلى واحدة من معارك الإستنزاف الجديدة، لتدمير كلّ الآمال بتوحيد الجيش وبالتالي في تطبيق إتفاق الطائف.

– عدم توافر القرار الدولي لإسقاط الخطوط الحمر سيؤدي حتمـــاً إلـــى استـــفادة "القـــوّات اللبنانيّة" من إنشغال قوّة العماد عون على سائر الجبهات، للإطاحة به وبقوّته وجعلها القـــوّة الوحيدة في المنطقة الشرقيّة، وهي قوّة لم تعترف بعد بإتفاق الطــــائف وســـتنقلب عليـــه ويتحقق التقسيم.

– أنّ سوريا وحدها القادرة على الإستحصال على المفتاح الدولي للعبـــور إلـــى منـــاطق العماد عون، في عمليّة خاطفة ونظيفة وحاسمة.

ومهما كانت الحال عليه، فالحادي والثلاثون من كانون الثاني ١٩٩٠ اعتبر موعـــد مســـيرة الطائف العلنيّة مع جعجع: إعتراف صريح به كمدخل للحل، بعد رسائل تمهيديّـــــة ســـوريّة، للرئيس الهراوي وللجنة العربيّة.

وهو كان منطلقاً لدعوة جعجع السلطة المنبثقة عن الطائف، إلى الدخول إلى منطقة عون ولو بالقوّة، ملبياً بذلك شرطاً سوريا للقيام بأي عمليّة أمنيّة ضدّ العماد عون.

أي قوّة عناها جعجع يومئذ؟

هو يدرك تماماً أنّ الجيش الذي كان العماد اميل لحود يحاول تنظيمه هو جيـــش هزيـــل، عدداً وعدّة، ويعجز عن تنفيذ مهمّة صغيرة، فكيف إذا كانت بحجم إقتحام منـــاطق عـــون التي عجزت قوة جعجع التي لا يستهان بها، مدعومة بتدخل إسرائيلي لا لبس فيـــه علـــى غير مستوى، عن ذلك؟

بالتأكيد أنّ القوّة الشرعيّة التي طلب جعجع منها لاحقاً أن تحسم الأمر هي نفســـها التـــي تكوّنت في ١٣ تشرين أوّل ١٩٩٠، وأولدت نتائج جديدة، ليس فـــي الإنتشـــار الميداني فحسب، بل في الواقع السياسي الذي سيحاول جعجع لاحقاً الإنقلاب عليه.

الطاغية قانوناً

أين أخطأ عون؟

هل نتجرّأ ونقول في مسيرته الحكوميّة بالمطلق؟

لنقرأ الوقائع على هدي المفاهيم والنتائج:

أتى العماد عون رئيساً لحكومة إنتقاليّة، إلاّ أنّه تخطّى إطاره الدستوري، فبـــدلاً مـــن أن يعمل على المجيء برئيس للجمهوريّة تتحمّل المؤسّسات الدستوريّة تبعة أعماله، حاول أن ينقذ – على طريقته – الجمهوريّة.

وهو قد حوّل نفسه – عن دراية أم عن جهل – إلى طاغية بالمفهوم القانوني.

يقول المفكّر السياسي جان لوك: "يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتـــهاك القانون، وإلحاق الاذى بالآخرين".

يشرح هذا المفكّر: "أنّ الشرطي الذي يتجاوز حدود السلطة يتحوّل إلى لـــص أو قـــاطع طريق وكذلك حال كلّ من يتجاوز حدود السلطة المشروعة، سواء أكان موظفاً رفيعـــاً أو وضيعاً، ملكاً أم شرطياً بل أنّ الجرم يكون أعظم إذا صدر عمّن عظمت الأمانة التي عهد بها إليه".

إنّ العماد عون تخطّى حدود السلطة التي منحت إليه وفرّط بالإمانة التي حسبها يوماً بأنّها كرة نار.

وهو، عندما أعلن حرب التحرير، إقترف خطأ استراتيجياً كبيراً، إذ فرض رؤيتـــه علـــى الآخرين وأرادهم مجرد مناصرين، بدءاً بالولايات المتحدة الأميركيّة مـــروراً بالبطريركيّـــة المارونيّة ونواب الشرقيّة وصولاً إلى الكتائب والقوّات اللبنانيّة.

وخاض العماد عون حربه ضد "القوّات" لئلا يستبدل موقعه باتفاق الطائف، مع أنّـــه أدرك بوضوح أنّ الطائف يجب أن ينجح وليس أدل على ذلك تصريح السفير الأمـــيركي فـــي إهدن، وتكوكب الإرادات المحليّة والخارجيّة، لانتخاب بديل عن الرئيس معـــوض، بعـــد

ساعات على اغتياله[1] والتدخل الإسرائيلي القوي لصالح "القوّات اللبنانيّة" منذ اندلاع "حرب الإلغاء".

يتذكّر إعلامي كان يعمل في الإذاعة اللبنانيّة التابعة للعماد عون، أنّه اتصل بالمستشار الإعلامي في قصر بعبدا يوسف الاندري وسأله عن موقف الجنرال من الغزو العراقي للكويت، ليكون مضمونه محور تقرير في برنامج سياسي أسبوعي. فأجابه الاندري، بثقة وفرح وأمل، بأنّ هذا الغزو يعني شيئاً وحيداً وهو سقوط إتفاق الطائف، لأنّ الطائف أتى وليد إتفاق أميركي وسعودي وقد أسقط صدام حسين هذا المحور.

قراءة عجيبة غريبة. ولكنّها كانت هي التي تتحكم بالأمور، وعلى قياسها كانت تقرأ التطورات وكانت تقع المصائب.

الجهل بالقراءة الاستراتيجيّة، هو الذي دفع العماد عون إلى معارضة الطائف وإلى خوض حرب ضروس مع جعجع، بأجساد الناس.

لو أحسن العماد عون القراءة، لكان الواقع المسيحي في لبنان مختلفاً جداً لا إحباط، لا وجوم لا استقالة من وطن لا معارضة عشوائيّة لا مقاطعة برلمانيّة لا نفي ولا سجن ولا فراغ في الزعامة.

أخطأ عون. فدخل الطائف بالفرض إلى جمهور معبأ ضدّ رموزه.

فما كان عليه الحال لو أتى الطائف ومسيحيو لبنان مقتنعين أنّه مدخل معقول إلى السلم الذي كان سيبقى مستحيلاً، لو لم يعبث العماد عون مع الكبار.

وماذا كان عليه واقع لبنان لو سار الطائف في ظل تماسك المسيحيين وتمتعهم بالقوّة والإحترام؟

هل كان شكل الحكومات سيأتي كما أتى لاحقاً؟

أم كان بمقدور عون وجعجع وداني شمعون وحزب الكتائب أن يحققّوا الكثير ولا يتركوا فراغات لمستوزرين لاحقين عوّمتهم "حرب الإلغاء" لا غير؟

---

١. اغتيل الرئيس معوض في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، بانفجار سيّارة مفخخة في بيروت الغربيّة.

خارطة ونتوءات

حلّ ١٣ تشرين أوّل والخارطة المسيحيّة في المنطقة الشرقيّة تشير إلى نتوءات كارثيّة:

– العماد عون، مع ما يمثل ومن يمثل، خارج المعادلة بانكسار عسكري هو الأعنف في تاريخ لبنان الحديث.

– حزب "الوطنين الأحرار" مقضوم عونياً، ولا أمل له بنهوض فاعل، بعد اغتيال رئيسه في واحدة من أبشع المجازر التي عرفها لبنان.

– حزب "الكتلة الوطنيّة" مقضوم عونياً، ولا أمل له باستعادة دور حقيقي طالما أنّ عميده ريمون اده مصر على البقاء في الخارج وطالما أنّه هو صاحب الكلمة الفصل في شؤون هذا الحزب الذي يضم نخباً كان ممكن أن تفعل شيئاً لولا رضوخها لمنطق "حزب الشخص".

– حزب "الكتائب" مقضوم قواتياً، ولا صدى تمثيلياً له إلاّ بالصدى الذي يتركه إسمه الذي كان مؤثراً في بدايات الحرب اللبنانيّة، وتالياً لا إمكانيّة لأن يلعب دوراً فاعلاً في الشارع المسيحي.

– "القوّات اللبنانيّة" كانت دون غيرها موجودة على الأرض في ظلّ أوضاع مريحة سياسياً إلى حد كبير، ولكنّها غير مشجعة للمستقبل في ظلّ عداوات دم مع سائر القوى في لبنان، على امتداد الجمهوريّة، ليس في مواجهة قوى إسلاميّة فحسب – فهذه نقطة القوّة آنذاك – بل القوى المسيحيّة المتمركزة في الشرقيّة وخارجها.

ففي زغرتا والشمال المسيحي باستثناء بشري كانت هناك قوى بارزة تناوئ القوّات العداء بدءاً بآل فرنجية مروراً بالحزبين الشيوعي والقومي السوري وصولاً إلى زعامات تقليديّة.

وفي الشرقيّة كان وضع القوّات شبه مأساوي فالمتن الشمالي من ساحله إلى جرده موزع الولاء بين خصوم جعجع (أمين الجميّل، ميشال المر، البير مخيبر، شقا عائلة لحود، الحزب السوري القومي.) أمّا المتن الجنوبي فبقي بشق كبير منه موالياً لعون ومن بعده لبيار دكاش وإيلي حبيقة، أمّا كسروان فلم تكن يوماً لـ"غريب" وقواها السياسيّة تقليديّة بامتياز ليس "للقوات اللبنانيّة" فيها مطرح، كما أنّ جبيل متعاقدة مع العميد ريمون اده ومتعاطفة مع الدستوريين وكلاهما ضد "القوّات" وإن اختلفت الدرجات.

وسط هذه الصورة المبعثرة، طرأت حقائق إقليميّة عقّدت الأمور:

– الخطة الأميركيّة لضرب العراق الذي اجتاح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وسعيها وراء تغطية عربيّة شاملة يجب أن تضم سوريا – رمز الصمود العربي كما سمّتها واشنطن – مقابل تعزيز أوضاعها ولا سيّما في لبنان.

وكم هو معبّر جيمس بايكر وهو يصف الحاجة الأميركيّة إلى سوريا في ضربها للعراق: "شعرت أنّ الأهميّة الرمزيّة الكامنة في المشاركة السوريّة كانت أهم كثيراً من وجود القوّات السوريّة الفعلي – فمع وجود سوريا تكون مصداقيّة الشركاء في التحالف العربي قد تعززت إلى حد كبير به"[1].

– إنّ التصور الذي وضع لتطبيق وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّت في مدينة الطائف السعودية، كان يفترض أنّ عون سيرضخ للأمر الواقع وبالتالي سيشارك في الحياة السياسيّة ويسلم الشرعيّة جيشاً قادراً بنوعيّته وعدته وعدده على تنفيذ البنود الأمنيّة. كما أنّ "القوّات اللبنانيّة" ستدخل إلى الحكم إلى جانب حزب الكتائب وقوى مارونيّة مؤثّرة، ويدخل مع هؤلاء زخم شعبي مطلوب لإنجاح مساعي إعادة الثقة بدولة المؤسّسات. إلاّ أنّ هذه الخطة أحبطت مع امتناع عون عن قبول المقدر ودخوله لاحقاً بحرب ضروس، سياسياً مع القوى التي اشتركت في الطائف، وعسكرياً، مع "القوّات اللبنانيّة"، ما أنتج تدميراً للجيش وإنهاكاً للقوات وزرعاً لعاطفة حقد لا مثيل لها، ليس بين المتقاتلين فحسب بل حتى ضمن البيت الواحد المقسوم بين منطق جعجع وحلم عون.

– إعطاء عمليّة ١٣ تشرين أوّل نقاط قوّة أكبر لسوريا في لبنان، فهي كانت المساهمة الفعّالة – إن لم نقل الوحيدة – في إقصاء عون، وبالتالي فهي تستحق، مقابل عملها، المطلوب من القوى المسيحيّة، ثمناً سياسياً ستناله حتماً.

وسط هذه الحقائق مجتمعة دخل الطائف إلى حيّز التنفيذ، برعاية سوريّة مباشرة، حتّى أنّ "القوّات" لم تكن تعطي أي تنازل للشرعيّة إلاّ من خلال السوريين. فهي مثلاً، لم ترض أن تخرج من بيروت لتحقيق بيروت الكبرى إلاّ بعد إجتماعين موسعين مع اللواء غازي كنعان أحدهما تمّ في غدراس في أثناء تنفيذ الخطة المرسومة.

١. كتاب "سياسة الدبلوماسيّة".

وفي خضم هذه الحقائق تقرّر تأليف أوّل حكومة وفاق وطني، فأستقالت حكومة "إنهاء التمرّد" برئاسة سليم الحص وألّفت حكومة برئاسة عمر كرامي أتى شكلها ليعكس الحقائق المستجدّة على الأرض وخصوصاً في الشق المسيحي:

– الرئيس الهراوي له الحق بحصّة يسمّيها فريق عمل،

– سليمان فرنجية قوّة مؤثّرة،

– إيلي حبيقة الذي دفع غالياً، في السابق، ثمن قبوله باتفاق شبيه باتفاق الطائف[1]،

– القوميون السوريون كانوا فاعلين في الحرب وهم ذات إنتشار مسيحي،

– ميشال المر حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وتبقى "القوّات" ومعها "الكتائب".

كلّ هذا يعني أنّ حقائق الأرض والإصرار على قراءتها، أبعدت التمثيل المسيحي عمّا كانت تريده "القوّات". فإذا بها محاصرة في مجلس الوزراء من الجميع بمن فيهم جورج سعادة الذي سوف يخوض معركة قاسية على رئاسة الكتائب مع جعجع لاحقاً.

وهل كان جعجع يظن أنّ الشرط الذي وضعه للإعتراف بالطائف، بعد إزاحة العماد عون، بأن يتمثّل المسيحيون، بنسبة ثمانين بالمائة كما يريد هو، سيتحقق؟

وهل كان هناك من يعتقد لوهلة أنّ الصورة ستكون مغايرة، بعدما تمّت إزاحة عون بعمليّة سوريّة إثر حيازتها على مفتاح دولي لاجتياز "خطوط الحرام"؟

وإذا فعل، فمن هي الشخصيّات المارونيّة غير المتّهمة، بالإنصياع وعدم التمثيل و"السورنة"، التي كان يعتقد أنّها ستدخل نادي التوزير؟

تحولّت المفاوضات لتشكيل حكومة عمر كرامي إلى هاجس حقيقي لدى جعجع، واكبه حتّى في خلال عرسه في ١٩٩٠/١٢/١٩ فكان يلتفت إلى عروسه ستريدا طوق ويعرب عن استيائه حتّى قالت له: "حتّى يوم عرسك لا تنسى السياسة". كان جعجع يريد حكومة يتمثّل فيها المسيحيون بالقوّات والكتائب وشخصيّات أمثال بيار الحلو، جورج جبر، جورج افرام وهو مستعد لقاء توزير فؤاد بطرس[2] أن يتخلّى عن كلّ تحفظاته.

١. "الإتفاق الثلاثي".

٢. إحدى الشخصيّات الأرثوذكسيّة التي صعد نجمها مع وصول اللواء فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهوريّة.

عارض جعجع الوزن المعطى له ونوعيّة الحكومة[1] وخرج منها، ليدخل مكانه في ٢٠ آذار ١٩٩١ روجيه ديب.

صورة جعجع المشاكس عادت إلى الواجهة عشيّة إستحقاقات مهمّة أبرزها على الإطلاق:

- حلّ الميليشيات،
- العفو العام.

١. في ١٩٩٠/١٢/٢٤ صدر مرسوم تشكيل الحكومة التي يرئسها عمر كرامي وتشكّلت كالآتي: نزيه البزري (سني)، نبيه بري (شيعي)، وليد جنبلاط (درزي)، زاهر الخطيب (سني)، نقولا الخوري (كاثوليكي)، اغوب جو خادريان (أرمن)، عبد الله الامين (شيعي)، اسعد حردان (أرثونكس)، سمير جعجع (ماروني)، إيلي حبيقة (ماروني)، سليمان طوني فرنجية (ماروني)، شوقي فاخوري (كاثوليكي)، وزراء دولة. ميشال المر وزيراً للدفاع (أرثونكسي)، خاتشيك بابكيان للعدل (أرمني)، جميل كبي للصحة (سني)، ميشال ساسين للعمل (أرثونكسي)، جورج سعادة للبريد (ماروني)، علي الخليل للمالية (شيعي)، بطرس حرب للتربية (ماروني)، محمد يوسف بيضون للموارد المائيّة والكهربائيّة (شيعي)، مروان حمادة للإقتصاد والتجارة (درزي)، البير منصور للإعلام (كاثوليكي)، محسن دلول للزراعة (شيعي)، نديم سالم للاشغال (كاثوليكي)، محمد جارودي للصناعة والنفط (سني)، اللواء الركن سامي الخطيب للداخلية (سني)، محمد بيضون للإسكان (شيعي)، فارس بويز للخارجية (ماروني)، الأمير طلال ارسلان للسياحة (درزي).

رجال البندقيّة

كان هدف حكومة "المصالحة الوطنيّة" - التسمية التي أطلقت على حكومة الرئيس كرامي لأنّها ضمّت في صفوفها سائر المتقاتلين باستثناء "حزب الله" والحزب الشيوعي اللبناني - بعدما تمّ إعلانها في ٢٤ كانون أوّل ١٩٩٠، حل الميليشيات، تمهيداً لانتشار الجيش في أماكن تواجدها، بعدما نجح في تجربة بيروت الكبرى وتمكّن من بسط سطوة الأمن وأزال التعديّات التي استهدفت بيوت الكتائب في المتن والأشرفيّة وكانت قوى "الحزب السوري القومي الإجتماعي" و"حزب الوعد" التابع لإيلي حبيقة قد احتلّتها، وأوقف موجة الإغتيالات التي استهدفت بعض ضباط "القوّات اللبنانيّة"، ووضعت في إطار تصفية حسابات بين قوّتين تناحرتا حتّى آخر نقطة دم، أمكن هدرها.

وانطلقت مسيرة حلّ الميليشيات، في جلسة عقدها مجلس الوزراء في ١٩٩١/١/١٦، قرّر فيها تأليف لجنة برئاسة وزير الدفاع ميشال المر وعضويّة وزراء الداخليّة والخارجيّة والزراعة سامي الخطيب، فارس بويز ومحسن دلول. مهمّتها تتلخّص بالآتي:

- وضع خطة لحلّ الميليشيات،
- نزع السلاح،
- سط سلطة الدولة.

وكلّف الوزير المر في تلك الجلسة، بصفته وزيراً للدفاع، إتخاذ القرارات الآيلة إلى تحقيق الآتي:

- منع حمل السلاح وتخزينه،
- إستعادة كامل عتاد القوى المسلّحة،
- منع الجبايات غير الشرعيّة،
- كلّ ما من شأنه أن يحقق إستتباب الأمن.

وبدأت اللجنة إتصالاتها، ووضعت ضابطين لا يمكن تجاوزهما لارتباطهما بالسيادة وبأوضاع إقليميّة:

- عدم شمول المخيمات الفلسطينيّة بقرار مجلس الوزراء،

- عدم شمول سلاح المقاومة في الجنوب والبقاع الغربي بخطّة نزع السلاح.

فوضعيّة المخيمات[1] مرتبطة بحل مشكلة الشرق الأوسط فيما وضعيّة المقاومة مرتبطة بتنفيذ القرار ٤٢٥ لأنّها تشكّل عامل ضغط ضروري لاستعادة الحق المسلوب.

رفض الدكتور جعجع خطّة عمل اللجنة، فهو لا يرى عدالة في الطرح، فبقاء المخيمات وحزب الله يستدعي بقاء "القوّات اللبنانيّة"، لأنّها، من وجهة نظره ذات وظيفتين: الأولى مسيحيّة داخليّة تتمثّل في مواجهة "أمل" و"الإشتراكيين" و"القوميين" إذا قـرّروا الإعتداء على المسيحيين، أما الثانية فسياديّة تعود إلى أسباب نشوء "القوّات اللبنانيّة" أي لمحاربة الوجود الفلسطيني في لبنان الذي سعى إلى إنشاء دولة ضمن الدولة، وقد امتدّت الوظيفة الثانية إلى مقاومة الهيمنة الإيرانيّة المتمثّلة بحزب الله الأصولي الداعي إلى إنشاء دولة إسلاميّة، الأمر الذي يهدّد الوجود المسيحي في لبنان فحسب بل المرتكزات التي قام عليها إتفاق الطائف لإنقاذ الوطن.

لم يأبه الدكتور جعجع لمنطق اللجنة، النابع من الإشكاليّة الإقليميّة في الأزمة اللبنانيّة وضرورة فصل الوضع الداخلي عنها لإرساء الإستقرار، ولم يناصرها في نظرتها إلى الجيش كقوّة حماية للجميع.

في الواقع كان موقف جعجع يتقاطع مع موقف الإدارة الأميركيّة التي كانت تنظر إلى "حزب الله"، على أنّه تنظيم إرهابي، ولا تعترف - كما عادت وفعلت عام ١٩٩٨ - أنّ أعماله العسكريّة ضدّ الإحتلال الإسرائيلي إنّما تهدف إلى تحرير الأرض.

وبالفعل ضغط السفير الاميركي في بيروت ريان كروكر في هذا الإتجاه، حتّى بدايات آذار، وقدّم ما يكفي من دعم لجعجع ليبقى على تصلّبه، فتحقق واشنطن مرادها المرتبط بتصور إقليمي، ويحقّق قائد "القوّات" حياة أطول للميليشيا وبالتالي شروطاً أفضل تساعده في إزالة ما يعترض عليه في السياسيّة.

يعتقد الأميركيّون أنّ فلسطيني المخيمات و"حزب الله" هم ورقة ضغط تلعبها سوريا، عبر لبنان، لإضعاف إسرائيل، ويقتضي العمل على نزعها منها، لتكون أكثر قابليّة لعقد

---

١. سيعاد طرح مسألة المخيمات الفلسطينيّة عام ١٩٩٦، عندما اكتشفت شبكة قامت بتفجيرات واغتيالات مرتبطة باحمد عبد الكريم السعدي "أبو محجن" الموجود في مخيم عين الحلوة. وقد اتخذ قرار باقتحام المخيم لتوقيفه، لكن موانع ١٩٩١ تجددت في تلك السنة ولم ينفذ القرار في الربع الساعة الأخيرة.

سلام مع إسرائيل، وفق شروط لا تزعج الدولة العبريّة التي ترفض إعادة الجولان إلى سوريا.

إلاّ أنّ آذار ١٩٩١، سيشهد إنقلاباً في الموقف الأميركي. فماذا حصل؟

في القسم الأوّل من شباط ١٩٩١ خرج وزير الخارجيّة الأميركيّة جايمس بايكر باقتراح يقضي بتحريك عجلة السلام في الشرق الأوسط، بعدما أضحت الولايات المتحدة أكثر تحكماً بالأمور، بفعل انهيار الإتحاد السوفياتي من جهة وبفعل نتائج حرب الخليج من جهة ثانية.

وقد عرض فكرته على الكونغرس الأميركي، أولاً، ثم على الرئيس جورج بوش الذي وافق عليها، فبدأ وزير خارجيّته يعد الأرضيّة اللازمة لتحركه الذي أوصله في ١٣ آذار ١٩٩١ إلى سوريا للقاء الرئيس حافظ الأسد الذي تدرك أميركا أنّه المفتاح الذي يمكنه أن يسمح بالولوج إلى تقدم ذي شأن، على اعتبار أنّ قبول الأسد بعمليّة السلام سيعني حتماً أنّ الجهود الأميركيّة مشروعة في عيون العرب.

في ذاك اليوم لم ينتقل بايكر إلى لبنان الذي كان لا يزال منذ ١٣ تشرين الأوّل، وبقرار أميركي، في عهدة سوريا لمساعدته في إزالة مظاهر الحرب، الأمر الذي أدّى إلى انتقال وزير الخارجيّة فارس بويز ومعه سفير لبنان في واشنطن نسيب لحود إلى دمشق.

الحديث اللبناني - الأميركي تطرّق في جانب منه إلى خطّة بايكر في عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية أميركيّة سوفياتيّة يجمع الدول العربيّة مع إسرائيل، إلاّ أنّه بحث في الجانب الآخر في الوضع الداخلي اللبناني والعراقيل التي تحول دون حل الميليشيات وموقف السفير الأميركي في بيروت الذي لا يشجع على عبور هذا الإستحقاق بسلام.

وعد بايكر بحل هذه الإشكاليّة، وأعلن تمسك بلاده باتفاق الطائف وكرّر دعوتها جميع الأفرقاء اللبنانيين إلى التزامه حرفياً والتعاون مع السلطة الشرعيّة المنبثقة منه على استكمال تنفيذه، وأوصلت الخارجيّة الأميركيّة عبر موفده سريّة إلى جعجع رسالة واضحة بضرورة إلتحاق "القوّات اللبنانيّة" بالشرعيّة.

كان واضحاً من كلام بايكر أنّه سار بالمفهوم اللبناني للأمور، المتفق كلياً مع المفهوم السوري لها.

أولى نتائج هذا التحرّك الأميركي الجديد وما رافقه من مواقف داعمة لسوريا ترجم أيضاً إنقلاباً في موقف جعجع، بحيث رفع الضغط الذي كان يمنع إلتحاق رئيس حزب

الكتائب جورج سعادة[1] بالحكومة، بالرغم من حيويّة الحقيبة المسندة إليه (وزارة الإتصالات السلكيّة واللاسلكيّة). وفيما التحق سعادة أعلن جعجع أنّه يسمي روجيه ديب ممثلاً لـ"القوّات اللبنانيّة"، على أن ينضم إلى مجلس الوزراء في أوّل جلسة يعقدها في ٢٠ آذار.

وقبل يوم واحد على التحاقه بالحكومة زار ديب سوريا، حيث التقى مطولاً نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام.

في هذه الأثناء كثفت اللجنة الوزاريّة المكلّفة إيجاد الطرق الآيلة إلى حلّ الميليشيات عملها، ووضعت لمساتها الأخيرة على تقرير ترفعه إلى المجلس عن نتيجة اتصالاتها والتصور الذي توصلت إليه، عاكسة باللهجة التي استخدمتها حجم الصعوبات التي كانت قد اعترضتها ولا سيّما لدى "القوّات اللبنانيّة"، مطالبة بالإستعانة بالقوّات السوريّة في ضرب كلّ ميليشيا تعترض على حلّ نفسها وتسليم سلاحها.

أمّا رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي، وفي ضوء المعلومات التي وفّرها له صهره الوزير فارس بويز، من دمشق عن الأجواء الأميركيّة – السوريّة والأميركيّة – اللبنانيّة، فقرّر أن "يضرب على الجامد" بحيث تكون جلسة ٢٠ آذار هي جلسة حل الميليشيات.

في صبيحة يوم القرار حدث ما لم يكن متوقعاً، إذ أنّ رئيس اللجنة الوزاريّة المكلّفة موضوع الميليشيات، ونائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع ميشال المر تعرّض لمحاولة إغتيال باستهداف سيّارة مفخخة كانت متوقفة في وسط الدلتا الفاصلة بين مسلكي الطريق قبالة بطريركيّة الأرمن في إنطلياس لموكبه الأمني.

إلاّ أنّ الوزير المر الذي أصيب في رأسه، نجا من الموت بعدما قطعت سيّارته موقع السيّارة المفخخة وأصبحت خارج نطاق قوّة العصف، بمجرد وصولها إلى تحت الجسر الممتد فوق الأوتوستراد.

لم يقرأ أحد في مجلس الوزراء هذه الجريمة التي أودت بحياة سبعة مواطنين وجرح نحو خمسة وعشرين آخرين، إلاّ في كتاب حل الميليشيات الذي أضحى حبره لبنانياً، وسورياً وأميركياً.

---

١. توفي عام ١٩٩٨.

قدّمت اللجنة الرباعيّة تقريرها الذي لاقى معارضة وزراء الميليشيات من دون استثناء، إلاّ أنّ المجلس، وإن لم يتبنّ ما ورد في التقرير، فاتحاً المجال أمام مزيد من المناقشات، قرّر في تلك الجلسة من ذاك اليوم الصاخب بالدم والخوف والتحدي "الموافقة على حل الميليشيات تنفيذاً لمضمون وثيقة الطائف".

وانفض الإجتماع، على أن يعقد التالي في ٢٨ آذار أي الخميس المقبل... وراح الوزراء يتكهنون بمن يمكن أن يكون قد استهدف الوزير المر بانفجار إنطلياس، ويعاتبون وزير الزراعة محسن دلول على ما أبداه في الجلسة من رغبة في تقديم إستقالته من اللجنة ويمازحونه: "هل خفت أن تظبط معك بعدما فشلت مع أبو الياس؟".

ولم تكد جلسة حكومة "المصالحة الوطنية" المكتملة العدد للمرة الاولى، تنتهي حتى شنت "القوّات اللبنانيّة" هجوما اعلاميا على تقرير اللجنة الرباعية التي كاد رئيسها يقتل في انطلياس. فشككت بلبنانية اعضائها وتمسكهم بسيادة لبنان، وتناولت واقع الاجهزة الأمنيّة التي تحتاج إلى "إزالة الشوائب منها واعادة تركيبها بعيداً عن أي اختراق داخلي أو خارجي، بشكل يوحي الثقة لجميع الفئات اللبنانيّة"، ودعت إلى ان يتزامن حل الميليشيات مع اعادة تمركز الجيش السوري. واقترحت ان تتحول الميليشيات إلى وحدات اقليمية من قوى الأمن الداخلي توضع بتصرف المحافظ.

وإذا كانت "القوّات اللبنانيّة" قد حرّضت كثيراً على سوريا في بياناتها الإعلاميّة، فإنّ وزيرها روجيه ديب كانت له مواقف مغايرة داخل مجلس الوزرا بحيث كان يجهر بالعلاقة التي تقيمها "القوّات" مع سوريا، وقد تقصّد أن يزوّد صحيفة "السفير" التي يسمح بدخولها إلى دمشق، بعد رقابة مسبقة، هذه المداخلة التي استهلّها قائلاً:

"مقدّمة لهذه النقطة، أريد القول وفي شكل واضح أنّ مجمل النقاط الواردة في مجال تعليقنا على هذه النقطة مستوحاة من ضميرنا الوطني وما استخلصناه من نائب الرئيس السوري عند زيارتنا له. فلنقفل إذاً، قبل فتح غيرنا له، باب المزايدة في الموضوع السوري (...). وإنّنا نستغرب إقحام القوّات السورية في موضوع سياسي بيننا، حلّه ينبغي أن يكون سياسياً، ويتعلق بمداولات وتوافق داخل مجلس الوزراء. لكأنّ اللجنة الوزاريّة تعتبر وجود هذه القوّات فوق الأراضي اللبنانيّة من أجل دعم منطقها ضد منطق الآخرين، ممّا ينافي صراحة قول سيادة الرئيس السوري حافظ الأسد ونائبه السيد عبد الحليم خدام تكراراً أنّ سوريا تقف على المسافة نفسها من الجميع، وتود علاقات جيدة

ومثمرة مع الجميع في لبنان، وعبر الدولة اللبنانيّة (...). ونريد أن نعرف ما إذا كان بيننا من يظنّون بأنّ سوريا في تصرّفهم، وهل المغالاة في الحرص على دور لها في موضوع السيادة اللبنانيّة وحل الميليشيات، يهدّد بإقحامها في صراعات ومتاهات دمويّة، يعد إسداء خدمة لها، في وقت تعمل هي للبروز قوّة توازن وسلام في الشرق الأوسط؟ ألا تكفيها حملات بعض إعلام الغرب السياسيّة والدبلوماسيّة الأخيرة المتواصلة عليها، ووصفها بأنّها قوّة عنيفة دمويّة، من أجل ضرب دورها الإقليمي المحتمل؟ (...) ولماذا تعمد إلى إقحام سوريا مجدداً في المستنقع اللبناني، وعند خاصرتها العراقيّة تحوّلات هائلة قد تؤثر على مسارها ربما أكثر ممّا أثّر عليها لبنان. وهي توليه الجهد المتواصل اليومي، خصوصاً أنّها غدت طرفاً اساسياً مساهماً في نظام أمني خليجي آخذ بالتنامي؟ ترى ألم يكف مسلسل إقحامها في معارك لبنانيّة لحسابات خاصّة لهذا الفريق أو ذاك؟ وكلّكم تعلمون الجهد الكبير الذي بذلته الدولة السورية لإقناع العماد عون بالسير في ركاب الوفاق، والبعض من الوزراء هنا، ممّن كلّفوا بالإتصالات تحقيقاً لذلك".

إنتهت المداخلة وأجريت المقارنات.

في بيان الإعلام يظهر الموالون لسوريا متنازلين عن السيادة، أمّا في بيان مجلس الوزراء فتصبح سوريا ضحيّة إستغلال أهل الحكم.

في بيان الإعلام خوف على لبنان من سوريا وفي بيان مجلس الوزراء خوف على سوريا من إقحامها في المستنقع اللبناني، وهيَ تعاني ما تعانيه على خاصرتها العراقيّة ومن محاولات الغرب لضرب دورها الإقليمي المحتمل؟

الوقائع ومقاربة التواريخ تقول: بالتأكيد لا. في بيان الإعلام هناك محاولة ظاهرة لتبرئة "القوّات اللبنانيّة" من أي علاقة مع سوريا ومحاولة إلصاق "هذه الخطيئة بالمتنازلين عن السيادة الوطنيّة"، أمّا في مداخلة مجلس الوزراء فقطع للطريق أمام أيّ طرف للتحدّث عن سوريا، فعلاقة "القوّات" بها لا تسمح لأحد بأن يغالي عليها.

من جهة أخرى لم تكن نظرة "القوّات اللبنانيّة" إلى وضعيّة الجيش اللبناني، لا سيّما في الكلام المعد للإعلام نظرة إيجابيّة، فالتشكيك كان دائماً هو الغالب ولا يوحي بالطمأنينة. لم يكن هذا الموقف "القوّاتي" طارئاً على خطابها، بل كان من صلب تعاطيها مع الجيش وبرز بوضوح في المفاوضات التي انتهت إلى قرار إنسحاب القوّات من الأشرفيّة. يومها، اشترط الدكتور سمير جعجع، أن تتولّى الكتيبة ٥٧ (بضباطها وأفرادها الذين كانوا

موالين في "حرب الإلغاء" لها) أمن تلك المنطقة. إلاّ أنّ قائد الجيش العماد اميل لحود رفض الإذعان لهذا الشرط، "لأنّ قيادة الجيش وحدها قادرة على تحديد القوّة التي يجب أن تنتشر". تدخل رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي مع العماد لحود فلم ينجح فسارع إلى ترتيب موعد لوفد "قوّاتي" مع رئيس أركان الجيش السوري العماد حكمت الشهابي لترتيب الأمور، وجعله يقنع لحود بنفسه. وتدخل الشهابي، طالباً من قائد الجيش تسهيل الأمور، إلاّ أنّ العماد لحود، ردّ بالتهديد بالإستقالة وقال للعماد السوري: "هل تقبل أن يشترط عليك أحد إسم الضابط السوري الذي يجب أن يدخل إلى حماه أو حمص أو اللاذقية ويضع فيتو على ضابط آخر"، رد الشهابي: "بالتأكيد لا"، تابع لحود: "إذن، كيف يطلبون منّي، أن اقبل بنظرة متعددة إلى الجيش، إنّ قبولي لهذا الشرط يعني إستسلامي للمنطق القائل بوجود أكثر من جيش داخل الجيش اللبناني، وأنا لن أرضى معهم، وإلاّ ذهبت إلى منزلي". وحقّق العماد لحود ما شاء ودخلت قوّة غير تلك التي طلبتها "القوّات اللبنانيّة".

أكثر من ذلك، فقد بدا واضحاً من طروحات "القوّات" أنّها ترفض إعادة تأهيل مقاتيلها للإنضمام إلى القوى المسلّحة، بل تريد أن يصار إلى دمجهم "على علاّتهم" ولكن ليس في الجيش إنّما كقوى محليّة، بمعنى أن ينتشر عناصر "القوّات" في مناطق "القوّات" وعناصر "أمل" في مناطق "أمل" فتتمكّن بذلك كلّ ميليشيا، من الإحتفاظ برجالها وإن ارتدوا اللباس الشرعي.

على أي حال، فإنّ مجلس الوزراء وضع في تلك الجلسة تصوّره لحل الميليشيات.

ويورد المحضر الرسمي لوقائع مجلس الوزراء، الرقم ١٤، الذي يتكلّم على القرار الرقم ١ لسنة ١٩٩١، الآتي:

من محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس في ١٩٩١/٣/٢٨.

وقائع الجلسة

الموضوع: بسط سلطة الدولة وحل الميليشيات.

المرجع: ١. قرار مجلس الوزراء رقم ٧ بتأليف لجنة وزاريّة لحل الميليشيات.

٢. تقرير اللجنة المكلفة بتقديم الاقتراحات حول هذا الموضوع.

قرار المجلس: اطلع المجلس على المستندات المذكورة أعلاه ولدى المداولة، قرر الموافقة على اعتماد المراحل التالية:

أولاً: برنامج زمني لبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانيّة

- في ١٩٩١/٣/٢٠: صدور قرار مجلس الوزراء بإعلان حل التنظيمات المسلّحة وسائر المليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة وطلب تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة والذخائر التابعة لها إلى الجيش اللبناني خلال مهلة شهر.
- بين ١٩٩١/٣/٢٠ و ١٩٩١/٤/٣٠: مهلة تسليم الأسلحة والذخائر.
- بين ١٩٩١/٤/٣٠ و ١٩٩١/٦/٣٠: إنتشار قوى الشرعيّة في البترون والكورة وفي ما تبقّى من جبل لبنان خارج بيروت الكبرى (المتن الأعلى، الشوف، عاليه، كسروان، جبيل).
- بين ١٩٩١/٦/٣٠ و ١٩٩١/٩/٣٠: إنتشار قوى الشرعيّة في بقيّة المناطق اللبنانيّة.

ثانياً: توفير الظروف الملائمة للإنتشار العسكري

يتخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمن:

١. حل التنظيمات المسلّحة والميليشيات

أ- تعتبر التنظيمات المسلّحة وسائر الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة منحلّة حكماً بموجب هذا القرار إعتباراً من تاريخ ١٩٩١/٣/٢٠، وعليها جميعاً الإلتزام الفوري بهذا القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مضمونه خلال مهلة أقصاها ١٩٩١/٤/٣٠.

ب- يطلب من التنظيمات المسلّحة والميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وذخائرها وأجهزة الإشارة والآليات إلى الدولة اللبنانيّة خلال مهلة الشهر المحدّدة أعلاه، وتكلّف وزارة الدفاع الوطني تعيين اللجان اللازمة لذلك وتحديد الأمكنة التي تسلّم فيها الأسلحة والذخائر في كلّ منطقة وتحديد نوعيّة الأسلحة التي تعتبر ثقيلة ومتوسطة.

ج- إعتباراً من ١٩٩١/٤/٣٠ ولغاية ١٩٩١/٦/٣٠ يفتح باب التطوع والتوظيف أمام جميع المواطنين، ويدعى القسم من العناصر (التي يثبت للجنة الخاصّة المكلّفة من قبل اللجنة الوزاريّة بأنّها فعلاً من عناصر الميليشيات اللبنانيّة إلى الإنخراط في المؤسّسات الوطنيّة من إدارات ومؤسّسات مدنيّة أو عسكريّة مثل قوى الأمن الداخلي والجيش والإطفاء والحراسة ومخافر الأحراج وغيرها وفقاً للمبادئ التي تقترحها اللجنة الوزاريّة المنصوص عنها في البند السادس في هذا القرار وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني على ضوء الشروط المنصوص عنها لكلّ وظيفة في كل إدارة أو على ضوء شروط التطويع

على أن تخضع كافّة العناصر المقبولة إلى دورات تدريبيّة تهدف إلى إعادة التأهيل النفسي والتنشئة الوطنيّة والولاء للشرعيّة والدولة وللإنضباطيّة الخ...

٢. منع الجبايات غير الشرعيّة وتحديد عقوبتها

تفرض على جباة ومسؤولي الأحزاب والتنظيمات التي تستثمر بطريقة غير شرعيّة أي مرفق عام، أو تفرض أو تجبي أي رسم من الرسوم المباشرة أو غير المباشرة، أو تفرض وتحصل أيّة خوّة من أي نوع كانت، العقوبات المنصوص عنها في مشروع القانون المشار إليه في الفقرة الخامسة من هذا القرار.

٣. تنظيم وسائل الإعلام

ريثما يصار إلى إعادة تنظيم وسائل الإعلام في ظلّ القانون وفي إطار الحرّية المسؤولة تفرض جميع المؤسّسات الإعلامية غير الشرعيّة رقابة ذاتيّة على نشرات الأخبار والبرامج التي تبثّها وذلك بواسطة لجنة برئاسة مندوب عن وزارة الإعلام وعضويّة ممثّلين عن المؤسّسات الإعلاميّة غير الشرعيّة وتهدف هذه الرقابة إلى العمل بما يخدم التوجيهات الوقائية وإنهاء حالة الحرب.

٤. منع أجهزة الأمن والمخابرات غير الشرعيّة

إلغاء جميع الأجهزة المخابراتيّة أو الأمنيّة اللبنانيّة أو غير اللبنانيّة غير الشرعيّة وملاحقة الحزب أو التنظيم الممارس لمثل هذه النشاطات غير الشرعيّة ضمن المهلة المحدّدة لحل الميليشيات وألا تطبق العقوبات المنصوص عنها في القانون الخاص المنوي إصداره والمنوّه عنه في الفقرة الخامسة فيما بعد.

٥. مشروع القانون الخاص بالعقوبات

تكليف وزير العدل إعداد مشروع قانون يتضمّن تحديد العقوبات وتشديدها بالنسبة لمخالفة أحكام هذا القرار.

٦. مشروع قانون العفو المرتبط بتنفيذ الحل

تكليف وزير العدل إعداد مشروع قانون يتضمّن العفو عن بعض الجرائم المرتكبة حتّى تاريخ ١٩٩١/٣/٢٧ وشروط منح هذا العفو واستثناءاته.

٧. برمجة عودة المهجرين

حل مشكلة المهجرين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير على أن تبدأ عودة المهجرين فور نهاية حل الملشيات أي اعتباراً من ١٩٩١/٤/٣٠ وخلال مهلة سنتان من هذا التاريخ.

ثالثاً: الإنتشار رغم عدم التجاوب والإلتزام

بعد انتهاء المهلة المحددة سابقاً لتسليم الأسلحة يصار إلى الإنتشار العسكري ولأجل ذلك يصدر قرار عن مجلس الوزراء يطلب من الجيش وقوى الأمن الإنتشار تدريجياً وفي حال تعرضهما لأيّة ممانعة أو مقاومة تستعمل القوّة لفرض بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي بواسطة قوّاتها الذاتيّة ويتم الإستعانة بالقوّات السوريّة الشقيقة عند اللزوم وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف.

رابعاً: حل الميليشيات الممثلة بالحكومة فوراً

أعلن الوزراء والمعنيون جميعهم إلتزامهم الكامل بقرار حل الميليشيات.

خامساً: التنظيمات المسلحة وسائر الميليشيات غير اللبنانيّة

يجب على التنظيمات المسلحة والمسلحين غير اللبنانيين التقيّد بالمهلة المحدّدة أي شهر لتسليم أسلحتهم وإلاّ طبقت بحقهم العقوبات المحدّدة في القوانين اللبنانيّة النافذة بحق اللبنانيين ويطبق قرار مجلس الوزراء بالقوّة ويستعان عند اللزوم بالقوّات السوريّة الشقيقة وفقاً لما جاء في وثيقة الوفاق الوطني.

سادساً: اللجنة الوزاريّة المكلّفة متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء

تؤلف لجنة قوامها الوزراء السادة: ميشال المر، خاتشيك بابكيان، نبيه بري، وليد جنبلاط، محسن دلول، سامي الخطيب، فارس بويز وروجيه ديب مهمّتها متابعة تنفيذ هذا البرنامج وإجراء جميع الإتصالات الدوليّة والعربيّة والداخليّة اللازمة لحسن سير التنفيذ واتخاذ التدابير المناسبة بغية تنفيذ مضمون هذا القرار.

دوي

نام اللبنانيون والمهتمون بشؤونهم في تلك الليلة يحاولون رسم آفاق مقررات هذه الجلسة ومدى تأثيرها على السلم الأهلي، ليفيقوا في التاسعة من صباح اليوم التالي على انفجار ثان في انطلياس، في المحلة نفسها للإنفجار الذي استهدف الوزير المر قبل تسعة أيام، تبيّن أنّه ناتج عن سيّارة مفخخة كانت متوقفة على مسافة خمسة عشر متراً من السيّارة الأولى وقرب جدار بطريركيّة الأرمن - وأدّى إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح عدد كبير. وظهر أنّ كلا السيّارتين كانتا مفخختين بالكمية نفسها من مادة ت.ن.ت وهي سبعون كيلو غراماً في كلّ سيارة. وتبيّن أيضاً، بمراجعة الصور الفوتوغرافيّة التي أخذت في الإنفجار الأوّل أنّ السيّارة الثانية كانت متوقفة في المكان نفسه منذ الإنفجار الأوّل ومصابة بأضرار ناتجة عنه.

وسط هذه الصورة الإعلاميّة - الأمنيّة حاول الوزير ديب مد اوثق جسور مع سوريا، فزارها في ٢٧ آذار (عشيّة إنعقاد مجلس الوزراء) ثمّ في ٢٢ نيسان حيث التقى رئيس هيئة الأركان العامّة في الجيش السوري العماد حكمت الشهابي. وقد مهد لهذين اللقاءين رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي.

اللقاءان كانا يتمحوران حول وضعيّة "القوّات اللبنانيّة" في ظل حل المليشيات ونظرة سوريا إليها وإلى دورها في المنطقة المسيحيّة، في ضوء الحذر بين الطرفين، كانعكاس للتأزم الممتد منذ انتفاضة سمير جعجع على الإتفاق الثلاثي.

إلاّ أنّ الطرف السوري شدّد على أنّ أي علاقة مع "القوّات اللبنانيّة" يجب أن تمر عبر الشرعيّة، فكلّما ثبتت مواقعها في النظام اللبناني كلّما تعمّقت علاقاتها مع سوريا.

وأبلغ ديب العماد كنعان أنّ "القوّات اللبنانيّة" قرّرت، قبل أنّ يعرف أحد باستثناء الرئيس الهراوي، أن تضع سوريا في جو موافقتها على دخول الجيش إلى مناطقها وتسليم ما أمكنها من سلاح إليه.

وتسارعت الخطوات فتقرّر إستيعاب عشرين ألف مقاتل من الميليشيات في أجهزة الدولة، مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، بعد أن يصار إلى إعادة تأهيلهم، ودخل الجيش اللبناني، وفق شروط "القوّات اللبنانيّة" لقيادة القوّة وعديدها، إلى كسروان وجبيل والشوف والبترون في الأوّل من ايار، من دون أن يتمكن من سحب ما لديها من سلاح

الذي سيصبح محور مفاوضات تنتهي إلى السماح لـ"القوّات اللبنانيّة" بتصدير أسلحتها الثقيلة إلى الخارج، بموجب قرار اتخذه مجلس الوزراء في ١٩٩١/٦/١٢ كلّف بموجبه وزارة الإقتصاد والتجارة إصدار إجازة مسبقة لتصدير المعدّات الحربيّة والأسلحة والذخائر العائدة لـ"القوّات" إلى الخارج، فيما سمح للحزب التقدمي الإشتراكي أن يسلّم أسلحته لسوريا.

وبناء على قرار مجلس الوزراء نقلت "القوّات" أسلحتها إلى إسرائيل وخزّنتها هناك لتبيع قسماً منها، في وقت لاحق إلى الكاثوليك في كرواتيا الذين كانوا يخوضون حرباً ضدّ مسلمي البوسنة والهرسك وأرثوذكس يوغوسلافيا.

إلاّ أنّ الجيش اللبناني لن يكتفي بانتشاره الظاهري، إذ سيعمد لاحقاً إلى تنفيذ إنتشار عملاني يسيطر فيه على منطقتي كسروان وجبيل بأكملهما، بعدما غيّرت القيادة القوّة التي سبق أن أرسلتها بداية، لتسهل على مجلس الوزراء مهمّة إقناع "القوّات" بدخوله.

وجاءت خطوة الجيش هذه - أثر إنتشار ناجح - ولكن بالقوّة - في منطقة شرقي صيدا حيث كانت تنتشر المنظمات الفلسطينيّة.

وكانت أجواء المفاوضات مع الفلسطينيين توحي، قبل تنفيذ الإنتشار المقرّر في الأوّل من حزيران ١٩٩١، بأنّ ثمّة عراقيل قد لا تتبدد ويقتضي التعامل معها بحزم وقوّة.

إلاّ أنّ العماد اميل لحود تردّد، بداية، في تبني أي خطّة دخول بالقوّة، لأنّ الجيش بما يملكه من معدات قتاليّة، قد يتكبد خسائر كبيرة. ومن أجل تذليل هذه النقطة، بدأت الدولة تفاوض "القوّات اللبنانيّة" من أجل تزويدها ببعض من أسلحتها الثقيلة التي تعمل على إخراجها من لبنان إلى إسرائيل، وبالفعل أثمرت هذه الإتصالات وسلّمت "القوّات" بعض الأسلحة للجيش... ولكن مقابل خمسة ملايين دولار أميركي.

وهكذا، أحكم الجيش اللبناني سيطرته على مخيم عين الحلوة، من دون أن يقتحمه، فأثبت أنّه مصمم على بسط سلطة الدولة حيث تسمح له الظروف الإقليميّة، بالتحاور بادئاً، وبالحسم لاحقاً.

وبدا واضحاً، في ظل كلّ هذه الأجواء، أنّ "القوّات اللبنانيّة" لم تقدم إلى قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني أياً من محاربيها للإنضمام كعناصر عادية، فكل معركتها لصالح الإستيعاب لم تترجم واقع حال، في حين اكتفت بتقديم كوادرها إلى المدرسة الحربيّة والمواقع الحساسة في المؤسّسات الأمنيّة الأخرى، حيث سيرفضون جميعهم - باستثناء شخص واحد - لأنّ عدم التطوع في المراكز العاديّة يسمح بطرح السؤال عن سبب التطوع في المراكز الحساسة.

عفو عام... ولكن!

حوّل المتورطون في الحرب اللبنانيّة أنفسهم، إلى سفاحين حقيقيين.

لم يكتف هؤلاء بوسائل القتل الكثيرة التي توفرها النزاعات المسلحة، بدءاً بالقصف العشوائي، مروراً بالذبح على الهوية، وصولاً إلى القنص، حتّى ولو كانت الحوامل والأطفال هم الطرائد.

لم يكتف المحاربون بهذه الوسائل إنّما تخطوها إلى ما هو أبشع بكثير، بحيث تحوّل الناس، مجموعات مجموعات، في الأفران والمدارس، في الأحياء المكتظة والأسواق الشعبيّة، إلى أهداف مباشرة للسيّارات المفخخة. كما استبدلت لغة الحوار والإقناع بلغة الإغتيال السياسي. ففتحت الساحة نفسها على الجرائم المنظمة التي استهدفت رجال الفكر والدين والقادة السياسيين والحزبيين والدبلوماسيين العرب والأجانب.

لم تكن لغة العنف هذه مقتصرة على فئة دون الأخرى، فالجميع تكلّمها. بل تعمّد أن يتقنها بفقهها القاتل.

ومع حلول إستحقاق ١٣ تشرين الأوّل، لم تغب هذه الممارسات بل استمر الإغتيال السياسي الذي حصد داني شمعون وعائلته وعدداً من المحازبين في الشرقيّة والشوف وتفجير سيّارتين مفخختين في إنطلياس استهدفت إحداها وزير الدفاع، يومها، ميشال المر فيما بقي الهدف من إنفجار الثانية مجهولاً.

ولأنّ الجميع شرب من هذه الكأس الإجراميّة، ولأنّ الجميع كوفئ سياسياً من خلال عمليّة التوزير في حكومة الرئيس كرامي، كان لا بد من إيجاد صيغة تطوي الصفحة على دم الأبرياء والمساكين وعشرات آلاف المعاقين. فكان الوعد الدائم بالعفو العام عن جرائم الحرب.

ولكن، كان في حساب الجميع أنّ استصدار قانون بهذا المعنى لن يأتي سريعاً، على اعتبار أنّ أحداً غير مستعجل، فالأجهزة الأمنيّة في طور إعادة البناء وغير جاهزة للتحري عن الجرائم والمجرمين، والحكم لن يتجرأ بالسماح للنيابات العامّة بملاحقة رموز الحرب لأنّهم أضحوا من ثوابت السلام، والقضاء غير مهيأ للمحاكمات، لا بل بالكاد يلملم الملفات المبعثرة ويجمع الملفات المحروقة ويتخبط في إعادة بناء المحاكم المهدّمة وقصور العدل المنتهكة، ويعاني نزفاً لا يرحم بفعل إستقالات القضاة.

ولكن وضعيّة العماد عون المعلقة بين السفارة الفرنسيّة في مار تقلا حيث لجأ في ١٣ تشرين الأوّل وبين إدعاء النيابة العامّة التمييزيّة عليه وعلى رفيقيه في الحكومة بتهمة إغتصاب السلطة والتمرد واقتطاع أجزاء من الوطن، وفق مضمون إحاله مجلس الوزراء له، إلى المجلس العدلي في جلسة رئسها رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي، في ٣ شباط ١٩٩٠، كانت ضاغطة، تماماً كما وضعيّة العماد عون التي أبقت العلاقات اللبنانيّة – الفرنسيّة على رف الحذر والتحدي، خصوصاً وأنّ رئيس جمهوريّة فرنسا فرنسوا ميتران ربط شرف بلاده بإيجاد حل لمسألة العماد عون.

كل هذه المسائل التي تتمحور حول "العماد اللاجئ" لم تعد تحتمل الإنتظار، فدفعت الحكومة اللبنانيّة إلى البحث عن مخرج معقول لقضيّته يسمح لها بإعادة الحرارة إلى العلاقة مع فرنسا التي منحت عون لجوءاً سياسياً.

على ضوء هذه الوقائع عقد بين باريس وبيروت إتفاق سري في تموز ١٩٩١ حول مسألة عون. وترجم ميدانياً ببدء البحث في قانون عفو عام للعماد عون من دون أن يظهر أنّه فصّل على قياسه.

وعهدت المهمة آنذاك إلى وزير العدل خاتشيك بابكيان الذي استعان بالرئيس الأوّل لمحكمة التمييز عاطف النقيب والنائب العام الإستئنافي في بيروت يومها منيف عويدات ورئيس هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل سامي عون.

وإذا كان الرئيس النقيب تعهد الشق المتعلق بإيجاد مخرج للعماد عون بما يتلاءم مع ضوابط الحكومة التي تريده بعيداً منها ومن الناس، فإنّ هاتف منزله تحول إلى "حاجب دائم" لدى المقر الرئاسي المؤقت في الرملة البيضاء وقصر الصنائع بحيث كان رئيساً الجمهوريّة والحكومة يحثّاه على إنجاز ما عهد إليه، بسرعة لأنّ "فرنسا تنتظر يا رئيس".

في هذه الأثناء كان الوزير بابكيان والقاضيان عويدات وعون قد وضعوا مسودة مشروع قانون، يتضمن بعض الإستثناءات مراعاة لقواعد الإتفاقيات الدوليّة التي لا تجيز لأي دولة أن تتنازل عن حق دولة ثانية في رؤية المتعرضين بالإغتيال لممثّليها الدبلوماسيين، ملاحقين أمام المحاكم.

إلاّ أنّ الرئيس كرامي ومعه الرئيس سليمان فرنجية رفضا أن يذهب دم الشقيق والإبن، على مذبح العفو العام – خصوصاً أنّ الأجواء السائدة بينهما وبين "المتهم المحتمل" بقتلهما ليست أجواء مصالحة وطنيّة.

وهكذا، وجد المشترع نفسه أمام "باقة" من الإستثناءات وقد شملت:

– الجرائم المحالة على المجلس العدلي (كملفي الرئيس كرامي وداني شمعون).

– الجرائم التي استهدفت شخصيّات سياسيّة ودينيّة، وهي من اختصاص القضاء العسكري (كملفي طوني فرنجية وميشال المر).

– الجرائم التي استهدفت شخصيّات دبلوماسيّة (كملف السفير الأميركي فرنسيس ميلوي والملحق العسكري في السفارة الفرنسيّة كريستيان غوتيار).

ويبقى سؤال: هل المسألة هي مجرد مسألة شخصيّة مرتبطة بعواطف المسؤولين؟

لا! إنّ السلطة أرادت، في الواقع، أن تصيب ثلاثة عصافير في "حجر العفو" الواحد:

– إبعاد العماد عون وتالياً حل مشكلة مع فرنسا، من دون أن تحول عون إلى مشكلة للحكم اللبناني فأجبر على الإبتعاد عن العمل السياسي العملي والميداني، مدّة خمس سنوات.

– إرضاء القواعد الشعبيّة لمن وصل إلى الحكم، بعدما ذاق طعم ألم فقدان أخ – زعيم أو إبن – زعيم – أو أب – زعيم أو زوج – زعيم. وعدم إغضاب الطوائف والدول الكبرى كالولايات المتحدة الأميركيّة وفرنسا والدول العربيّة كالسعودية.

– تزويد السلطة نفسها بسيف تصلته على الميليشيات التي دخلت إلى الحكم بثوب مدني ولكن من موقع القوّة. بحيث تستعمله عندما تدعو الحاجة، أي حينما يقرّر طرف ميليشياوي الخروج عن تعهد السير بمسيرة الوفاق الوطني، بمعادلاتها القائمة، أو كما يرسمها القادة الجدد ويجدون فيها "مصلحة الوطن".

وقد وقفت "القوّات اللبنانيّة" على الأسباب التي أدّت إلى إشباع مشروع القانون بالإستثناءات ووجدت في معظمها إستهدافاً مبيتاً ضدها، خصوصاً أنّ مبرّرات الإستثناءات انطلقت من جرائم يتهمها غير طرف بارتكابها لا سيّما جريمتا إغتيال الرئيس كرامي والوزير طوني سليمان فرنجية.

اعترضت "القوّات اللبنانيّة" بقوّة على المشروع وأعلنت جهاراً أنّه يستهدف النيل منها، في مرحلة لاحقة.

واعترض، على المشروع، "حزب الله" الذي وجد فيه ما يستهدفه هو الآخر، خصوصاً أنّ أصابع الإتهام تشير إليه، في غير قضيّة، كاغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان

غوتيار، ومحاولة إغتيال الرئيس كميل شمعون على طريق النهر عام ١٩٨٧ (وكان هناك موقوف يدعى حسين طليس[1] قد اعترف بذلك)، وتفجير مقر السفارة الأميركيّة في بيروت وتفجير مقري المارينز والمظليين الفرنسيين في مطار بيروت وبئر حسن عام ١٩٨٣.

اعترض الحزب السوري القومي الإجتماعي على المشروع لأنّه متهم بالضلوع باغتيال الرئيس بشير الجميّل، خصوصاً وإنّ الموقوف حبيب الشرتوني[2] اعترف أنّه ينتسب إلى هذا الحزب وقد عمد إلى تفجير المبنى حيث كان الرئيس الجميّل، بطلب من المسؤول الأمني في الحزب نبيل العلم[3]، وتالياً، كان للحزب مصلحة في طي الصفحة نهائياً لأنّ لديه – إضافة إلى ما سبق – موقوفين وملاحقين في قضايا عدّة أخرى لا سيّما منها قتل مايا بشير الجميّل في الأشرفيّة.

حركة "أمل" اعترضت، بدورها، على المشروع خصوصاً أنها خاضت حرباً متعدّدة الجبهات – هي الأخرى – وثمّة إتهامات موجهة إليها بخطف الطائرة الأميركيّة TWA عام ١٩٨٥ وقتل أحد الجنود الأميركيين الذي كان على متنها.

"الحزب التقدمي الإشتراكي" انضم إلى نادي الرافضين، فهو مستهدف باتهامات كثيرة لا سيّما المجازر التي طالت المسيحيين في مناطق شوفية، أحيلت، أولاها إلى المجلس العدلي، وهي المتعلقة تحديداً بمجزرة تلت إغتيال رئيس الحزب كمال جنبلاط عام ١٩٧٦.

وبالرغم من تكوكب المعارضات، كانتِ معارضة القوّات هي الأكثر قوّة. فصعدت حملتها وانسحب ممثلها الوزير ديب من مجلس الوزراء في جلسة ١٤ آب ١٩٩١ التي بدت له نهاياتها مقرّرة سلفاً، وبقي على مقاطعته، بأمر من جعجع ليسقطها بسقوط الحكومة في ٦ أيار ١٩٩٢.

---

١. تمّ تهريبه من السجن عام ١٩٩٨، قبل يوم واحد على بدء التحقيق معه بمحاولة إغتيال الرئيس كميل شمعون عام ١٩٨٧، بأمر من الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق "لحزب الله".

٢. تمّ تهريبه من السجن بعد عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ إثر توقيف استمر منذ أيلول ١٩٨٢، من دون محاكمة.

٣. لم يتم توقيفه أبداً، ويقال لّنه موجود خارج لبنان، مع العلم أنّ الشرتوني لم يأت على ذكر أحد غير العلم في التخطيط لهذه الجريمة.

انسحب ديب فيما صوّت وزراء الميليشيات إعتراضاً على المشروع أي نبيه بري (أمل) وليد جنبلاط ومروان حمادة (الإشتراكي) واسعد حردان (قومي).

وحده موقف حزب الكتائب خرج إلى التمايز، إذ صوّت رئيسه الوزير جورج سعادة لصالح المشروع.

يومها قال الوزير ديب: "إنّ المناقشات التي أجريت في مجلس الوزراء أدرجت مواد جعلت من بعض عناصر الكتائب والقوّات عرضة لملاحقات قانونيّة. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة إلينا، لأنّه يعيد فتح جروح الحرب كلّها، وإذا كانت الحسابات لإبقاء الملاحقات سيفاً مصلتاً على الكتائب والقوّات والأفرقاء السياسيين الآخرين، كبداية إستعمال القضاء لأغراض سياسيّة، فهذا أمر غير معقول، لن نقبله ولا كنّا قد قبلناه قبلاً ولن نقبله بعد".

وقد طرح هذا الموقف العنيف والصريح لـ"القوّات" جملة، أسئلة تشكيكيّة حول نوعيّة الجرائم التي اقترفتها هي في الحرب، دون غيرها من الميليشيات، وأعادت تسليط الأضواء إلى الإتهامات التي وجّهت إليها من أطراف سياسيين، بارتكاب جرائم نوعيّة.

ولكنّ هذا الموقف التصعيدي الذي ترافق مع اجتماعات عدّة ترأسها جعجع لاحتواء التطور الخطير، قوبل بتكتيك القوى التي وقفت وراء تفاصيله فاجتمع، في اليوم نفسه، أي في ١٥ آب، رئيس الحكومة آنذاك عمر كرامي مع الرئيس سليمان فرنجية في إهدن – حيث وقعت المجزرة التي أودت بحياة طوني فرنجية وعائلته وبعض أنصاره.

إنّه إجتماع ركني التحدي لجعجع. فالشخصيّتان معنيّتان بنوعين من الإستثناء الذي أقرّه مجلس الوزراء، فالرئيس كرامي معني باستثناء القضايا التي أحيلت سابقاً إلى المجلس العدلي، والرئيس فرنجية معني باستثناء القضايا التي تعني الشخصيّات السياسيّة التي كانت من اختصاص القضاء العسكري وأضحت، بفعل مشروع القانون، من اختصاص المجلس العدلي.

خرج الرئيس كرامي من اجتماعه ليتجاهل الإعتراضات القوّاتيّة وليقول بهدوء وابتسامة: "إنّ هدف هذا المشروع تنقية الأجواء وإزالة بعض التعقيدات من الخارج، بشكل يؤمّن إكمال مسيرة الوفاق، على الصعيد الدبلوماسي وصعيد المساعدات" (وهو بذلك ركّز على قضيّة عون).

في الوقت نفسه دخل مجلس النواب على خط مواجهة حملة جعجع، بحيث كشف الرئيس حسين الحسيني، في تصريح أدلى به ووزّعه على أنّه صادر عن مصدر نيابي، أنّ المجلس سيقر المشروع في الأسبوع المقبل لطي هذه الصفحة.

كان لقاء فرنجية – كرامي بمثابة رسالة إلى جميع من يعنيهم الأمر، بأنّهما وإن كانا قد قبلا بـ"القوّات اللبنانيّة" في الحكومة إلاّ أنّهما لن يغفرا لها، ولكل من اشترك في اغتيال الإبن والشقيق.

ولكن، ما كان لافتاً للإنتباه في تلك الآونة، أنّه وعلى الرغم من الحملة الإعلاميّة التي شنّتها "القوّات" ضاربة على الوتر المسيحي، فإنّ اللبنانيين لم يكونوا يقرأون في ديباجة المشروع، سوى مخرج للعماد ميشال عون، وكان همّهم ينصب على معرفة ما إذا كان "القائد اللاجئ" سيرفض هذا العفو المشروط، كما كان سابقاً قد رفض كل المبادرات.

وتحرّكت "القوّات" في اتجاه السوريين، واجتمع وفد منها برئاسة عضو مجلس القيادة نادر سكر مع العميد غازي كنعان، في حضور الوزير محسن دلول، وبحثوا معه في هذه المسألة.

إلاّ أنّ كنعان أفهم سكر أنّ كلّ الأطراف محفوظ حقها بالمشروع. فالعفو الشامل يعني هضم حق القيادات التي تم اغتيالها وبالتالي فإنّ ذلك سيؤدي إلى إحراج المعنيين به إلى حد إحراجهم، بعد إظهارهم خونة أمام مناصريهم، في حين أنّ القوّات تنعم بالمساواة في هذا المشروع مع سائر الميليشيات وما يصح عليها يصح عليهم. وعلى كل، فالجميع مجمع بالمصالحة والتعاون لإنقاذ الوطن، ولا يوجد أي خط أحمر سوري لتعديل ما تراه القوّات واجب التعديل، إذا وافقتها الأطراف الأخرى، إنّما يهمّها من قانون العفو أن تسلك قضيّة العماد عون مسلكاً يعيد الحرارة إلى العلاقات اللبنانيّة الفرنسيّة وبالتالي العلاقات السوريّة الفرنسيّة.

كان اللقاء "القوّاتي" – السوري طويلاً ولكن من دون أن ينتج أي انقلاب. فالنتيجة ظهرت لاحقاً عندما سلك المشروع دربه إلى مجلس النواب وعقدت لجنة الإدارة والعدل أوّل جلسة لها في ١٩ آب، أي بعد خمسة أيام على إقراره في مجلس الوزراء، ودرسته ولما فرغت منه انعقدت الهيئة العامّة للمجلس في ٢٦ آب ١٩٩١ وأقرّته بعدما حاز على تأييد أكثرية ٥٧ نائباً فيما عارضه فقط النواب: نصري المعلوف، البير مخيبر، نجاح واكيم، عثمان الدنا. وامتنع الرئيس رشيد الصلح عن التصويت، على خلفيّة الإعتراض على المادة الأخيرة التي تجيز نفي عون من دون قرار قضائي.

وقد غاب عن مقاعد الحكومة وزير "القوّات" وحضره وزير "الكتائب" وصوّت لصالح المشروع مع نائبي الكتائب المعينين أنطوان شادر ومنير الحاج والنائبين الكتائبيين – القوّاتيين جورج كساب وعادل صقر.

الجلسة كانت مليئة – كما المشروع، بالإستثناءات:

- عقدت يوم إثنين، خارقة القاعدة العرفيّة لعقد الجلسات العامّة يومي الثلاثاء والخميس.
- إستمرّت الجلسة نحو سبع ساعات من دون إستراحة أو تأجيل.
- الإصرار على الإنتهاء من القضيّة في يوم واحد.
- إحتشاد المراسلين الصحافيين الأجانب أمام المجلس ولا سيّما الفرنسيين للسؤال فقط عن رأي النواب في قضيّة العماد عون.

وفي الواقع، فقد برزت في الجلسة مداولات تركّزت كلّها حول قضيّة العماد ميشال عون ولم يثر أحد مسائل أخرى في القانون – باستثناء نقاط أكاديميّة بحتة.

وهكذا صدر القانون، على قياس العماد عون ليفاجأ كثيرون لاحقاً أنّه أيضاً على قياس الدكتور جعجع.

وبسرعة قياسيّة، نشر القانون في الجريدة الرسميّة وصدر مرسوم يقضي بإبعاد عون مستنداً إلى حيثيّات المادة الأخيرة من قانون العفو العام.

وفجر ٢٩ آب ١٩٩١ غادر عون لبنان ومعه الوزيران في حكومته الساقطة عنوة وغادر معهم مرافقون خاصّون بالعماد عون.

وهكذا انتهت قصّة عون في لبنان وانتقل إلى المطهر الفرنسي وبدأت قصّة جعجع الجانحة إلى "شرك" قانون عفو لم يكن يوماً عاماً.

الخروج من تحت المظلة

ما إن أنهت حكومة الرئيس كرامي، كلّ الملفات الصعبة المطلوبة منها، حتّى بدأ الهم الإقتصادي والمالي والمعيشي يحتل الأولويّات في برنامج اللبنانيين الذين نسوا كل المشاكل السياسيّة، مهما كانت معوجة، فيما كان اللاعبون الفاعلون على الساحة اللبنانيّة يخطّطون لغد يأتي على قياس الوطن الذي يريدونه.

وهكذا أتى ٦ أيار يوم الإنتفاضة الشعبيّة الماليّة فأطاح بحكومة الرئيس كرامي، لتظهر إلى الواجهة، ومن دون مقدّمات، حكومة برئاسة رشيد الصلح، مهمّتها الوحيدة إجراء إنتخابات نيابيّة صيف ١٩٩٢.

تغير أشخاص في هذه الحكومة عن الأشخاص الذين كانوا في سابقاتها، إلاّ أنّ تركيبتها كانت مماثلة لها.

قبل إعلانها، لم يجر رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي سلسلة إتصالات بجعجع، مباشرة أم بالواسطة كما فعل عند تأليف حكومة الرئيس كرامي، يحثّه فيها على الإنخراط في الحكومة والعمل في الداخل، خدمة للمسيحيين – إذ أنّ الهراوي كان يريد الإتكال على جعجع كقوّة تؤمّن له الغطاء المسيحي تماماً كما فعل الرئيس الراحل فؤاد شهاب عندما أحضر حزب الكتائب إلى الحكم وجعل منه غطاءً مسيحياً، على مدى عهده كرئيس لجمهورية لبنان (١٩٥٨ – ١٩٦٤).

إلاّ أنّ جعجع، تماماً كما كان منذ بدايات تسلقه السلم إلى دائرة الضوء، رفض أن يكون وسيلة دعم أو ضغط، فهو يعشق المعادلات ولا يرضى أن يكون أقل من معادلة.

رفض جعجع دخول السلطة الإجرائيّة بعدما أعلنت تشكيلتها متجاهلة ملاحظاته أو حتّى الوقوف على رأيه الشكلي فيها. راحت الحكومة تعلن رويداً رويداً تصميمها على إجراء الإنتخابات النيابيّة التي أعلن المسيحيون رفضهم أن تجري في صيف ١٩٩٢ مطالبين بإرجائها إلى تاريخ أطول. واقترح جعجع أن يكون في خريف ١٩٩٢، أي بعد إعادة إنتشار الجيش السوري في البقاع ونقاط أخرى يتّفق عليها بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، وفق إتفاق الطائف، أي بعد مرور سنتين على إقرار وثيقة الوفاق الوطني.

ولكن ما كتب قد كتب وجرت الإنتخابات في موعدها المحدّد لتجد الأطراف التي قاطعت، نفسها خارج الحكم: بقرار لبناني – سوري، ولتتساوى، بذلك "القوّات اللبنانيّة" والكتائب اللبنانيّة مع التيار العوني و"حزب الوطنيين الأحرار" و"الكتلة الوطنية".

إلاّ أنّه في ظل هذا "التعفف" عن المشاركة في الحكومة كان جعجع يخطط للإمساك بحزب الكتائب من خلال وصوله إلى رئاسته فيمكنه ذلك من الإمساك كلياً بالقرار السياسي المسيحي الموجود على الأرض وتصبح، بذلك، السلطة – أي سلطة – عاجزة عن الإقلاع من دون جعجع، وإذا فعلت فهي عرضة للإتهام والتشكيك المستمرين.

إنتخابات الكتائب كانت محدّدة في الثامن من حزيران ١٩٩٢ وهدف جعجع أن يحل مكان جورج سعادة، لذلك راح يضغط لتوسيع القاعدة الناخبة بحيث يصعب السيطرة عليها مطالباً بأن تكون على مستوى القاعدة الكتائبيّة الشاملة. إلاّ أنّ الإنتخابات حصلت، على مستوى الهيئة الناخبة العادية تحت مظلة الجيش اللبناني الذي طلب منه تأمين العمليّة الإنتخابيّة بعدما وقعت حوادث أمنيّة أرعبت الكثيرين، ومنها إطلاق النار على منزل عضو المجلس المركزي السياسي اميل عيد الذي كان يجهر بالعمل ضد جعجع داخل الحزب. وجرت تدخلات كثيرة لم يكن الرئيس السابق أمين الجميّل بعيداً منها ولا أركان فاعلين في السلطة ولا حتّى القيادة السوريّة، ممّا أدّى إلى فشل جعجع في تحقيق حلمه وعودة سعادة إلى الرئاسة، قالباً حذره السابق من جعجع إلى عداوة.

لكن جعجع لم يصمت فبادر إلى وضع خطّة لإنهاء حزب "الكتائب" بعدما يئس من إدخاله إلى بيت طاعته قوامها:

- تقسيم الحزب إلى فئة ثالثة،
- ضرب قوة تأثيره.

أمّا البند الأوّل من الخطّة فتحقق بأن انشق الموالون لجعجع عن الحزب وأنشأوا ما سمّوه "هيئة الإنقاذ الكتائبيّة" التي مولّت من صندوق "القوّات" وحظيت بتغطية إعلاميّة وافرة من الوسائل التابعة للدكتور جعجع، فيما غيبت تماماً أخبار القيادة الخارجة من الإنتخابات الأخيرة. وبذلك أصبح حزب الكتائب ثلاثة أقسام: قسم تابع للرئيس أمين الجميّل، قسم تابع للدكتور سمير جعجع وقسم تابع للدكتور جورج سعادة.

أمّا البند الثاني من الخطّة فيقضي بضرب إذاعة "صوت لبنان" التي كانت العمود الفقري لحزب الكتائب – إعلامياً ومادياً. وقرّر جعجع إنهاء هذه الإذاعة فخطّط لهجوم تحت ستار

مظاهرة منظمة، يؤدي إلى تعطيلها من خلال تحطيم معداتها الأساسيّة ونظّم بثّها وتفريغ مكاتبها. إلاّ أنّ جعجع لم ينجح في خطّته لأنّ حزب الكتائب علم بما يجري التحضير له، فطلب الحماية من الجيش اللبناني الذي أخذ أمن "صوت لبنان" على عاتقه.

إمّا السيطرة وإمّا الإلغاء. خطّة جديدة لجعجع في زمن السلم الموعود، وتحديداً في حزيران ١٩٩٢، علّه يكون القوّة المسيحيّة الوحيدة على الأرض، ولكن أي أرض وبأي توقيت؟ وبعد أي منهج سياسي؟

كانت قد سبقت كل هذه التطورات زيارة قام بها جعجع في وضع إقليمي غير مريح لسوريا، إلى الولايات المتحدة الأميركيّة في آخر كانون الثاني ١٩٩٢.

هذه الزيارة التي حضّر لها السفير الأميركي في بيروت ريان كروكر، وحاول جعجع أن يبقي اتصالاته خلالها سريّة، ويكتفي بتسريبات إعلاميّة منتقاة عنها، بحيث اعتبرت على درجة عالية من الأهميّة، وتحمل اسراراً لمرحلة لبنانيّة جديدة تصب في خانة "القوّات اللبنانيّة".

في تلك الزيارة قابل جعجع شخصيّات رسميّة في الإدارة الأميركيّة أهمّها ادوار دجيرجيان ومعاونيه، والتقى في البيت الأبيض رئيس المجلس القومي، وقابل شخصيّات في وزارة الدفاع وعقد سلسلة إجتماعات مع معاهد دراسات أميركيّة، وزار الكونغرس الأميركي حيث اجتمع مع نواب من أصل لبناني أمثال نيك رحال ومجموعة تنتمي إلى "تاسك فورس فور لبنانون"، وشخصيّات لبنانيّة مؤثرة مالياً أمثال عصام فارس.

كما انتقل جعجع من واشنطن إلى لندن حيث اجتمع مع دافيد غوربوس المسؤول في الخارجية البريطانيّة عن شؤون الشرق الأوسط.

تمحورت اللقاءات القوّاتية – الأميركيّة والقوّاتية – البريطانيّة، حول خمس نقاط كان أبرزها ضرورة العمل على إعادة إنتشار الجيش السوري في لبنان، في أيلول ١٩٩٢، والضغط على لبنان وسوريا لعدم عرقلة هذا العمل، ومن ثمّ الضغط على المسؤولين اللبنانيين بحيث يصبح التمثيل المسيحي داخل الحكومات متوازناً مع غير طوائف، وهذا يستدعي أوّلاً وأخيراً إجراء إنتخابات نيابيّة، بعد تحقيق الإنسحاب السوري.

وهكذا بدأ عام ١٩٩٢ بلقاءات أميركيّة تتضمّن بنوداً متفجّرة، توسلها جعجع للإيهام بأنّه يملك سحراً أميركياً يقلب معطيات الداخل اللبناني.

وهكذا حلّ أوّل صيف ١٩٩٢ بأخطاء أمنيّة اقترفها جعجع أو حاول اقترافها تمهيداً لانتخابات حزب الكتائب أو انتقاماً لخسارته في العمليّة الإنتخابيّة.

وهكذا يقاطع جعجع الإنتخابات النيابيّة لأنّها لم ترجأ إلى ما بعد أيلول ١٩٩٢، أي بعد إعادة الإنتشار السوري.

تحرّك سياسي لتزعم المعارضة وأخذ وهجها، ولكن على أي أرض وماذا ستكون النتيجة؟

قصّة جيش

نالت الحرب، بما أفرزته من قوى أمر واقع في مختلف المناطق، من الجيش اللبناني: المؤسّسة والدور.

وأدّى تحييد الجيش إلى نقله من خانة الفعل إلى طور التفاعل، بحيث انسحب توزع ولاءات اللبنانيين على طوائفهم وأحزابهم وميليشياتهم، على ضباط الجيش وأفراده.

وكادت ألوية الجيش اللبناني، حتّى عام ١٩٨٣، تصبح، مع احتفاظها بالتبعيّة الهرميّة صورياً، مجرّد قوى دعم للميليشيات المختلفة بدءاً بحركة أمل في بيروت مروراً بالحزب التقدمي الإشتراكي في الجيش وصولاً إلى المردة في الشمال والكتائب فالقوّات اللبنانيّة في بيروت الشرقيّة وكسروان وجبيل والمتنين.

إلاّ أنّه – ومع وصول أمين الجميّل إلى سدّة رئاسة الجمهوريّة، وبروز سلسلة مشاريع وفاقيّة ومساع أميركيّة أوروبيّة وسوريّة لإحلال السلام – أعيد تسليط ضوء الإهتمام على الجيش اللبناني الذي تمّ تسليحه بما يتلاءم مع الدور المتوقع إسناده إليه، وتأهيل كادراته ودمج ألويته بحيث تتمكّن من فرض هيبة الشرعيّة، على مراحل، بدءاً ببيروت الكبرى أي بيروت الإداريّة تضاف إليها المناطق المنتشرة بين نهر الأولّي جنوباً ونهر الكلب شمالاً.

وأعاد هذا الإجماع الوطني – السياسي بالجيش، ذاكرة اللبنانيين إلى دور هذه المؤسّسة التي كادت تفقد نهائياً لصالح الميليشيات ورجالها ومنطقها.

إلاّ أنّه، ومع التطوّرات الدراماتيكيّة التي مرّ فيها لبنان، بدءاً بالسادس من شباط ١٩٨٤[1] وانتهاء بالشحار الغربي في الجبل[2]، تقلّص دور قيادة الجيش وأمرتها الهرميّة إلى حد الألويّة المنتشرة في المناطق المسيحيّة لا غير حيث الأرض لـ"القوّات اللبنانيّة".

---

١. إنتفاضة على قوى الجيش المنتشرة في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة.

٢. انقسم لواء في الجيش كان منتشراً في تلك المنطقة على نفسه بحيث وإلى الدروز فيه ومعهم المسلمون رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط وساعدوه في طرد الجيش من المنطقة، التي شهدت مجازر متبادلة في القرى المسيحيّة والدرزيّة قامت بها "القوّات اللبنانيّة" و"الحزب الإشتراكي".

وحدها المناطق الشرقيّة عاشت إزدواجيّة أمنيّة – بين جيش شرعي وميليشيا مشروعة – لفترة طويلة نسبيّة. فالجيش كان تابعاً فعلياً لقيادته في اليرزة ويتلقى أوامره منها وهي نابعة من تلاقي إرادتي رئيس الجمهوريّة وقائد الجيش، في حين أنّ "القوّات" كانت خاضعة لأوامر قيادتها التي كانت تتبع بادئاً من تلاقي إرادتي إيلي حبيقة وسمير جعجع، لتصبح إبتداءً من أوائل عام ١٩٨٦ محصورة بجعجع.

هذه الحال لم تكن متجسّدة مع قوى الحرب الأخرى، فحركة أمل كانت تهيمن على القرار في اللواء السادس المنتشر في بيروت الغربيّة والحزب التقدمي الإشتراكي كان ممسكاً بقرار اللواء الحادي عشر في مناطق الجبل.

أدّى واقع الحال في المناطق الشرقيّة إلى حصول إحتكاكات كانت تبقى محدودة بفعل تدخل قيادتي الجيش والقوّات، إلاّ أنّها كانت كافية لخلق شعور التنافس بين القوّتين، حتّى أنّ كل قوة حاولت، بمناسبة أحداث كبرى وقعت، أن تنسب لنفسها إنتصارات ميدانيّة حصلت.

ففي ٢٧ أيلول ١٩٨٦، وانتقاماً لانتفاضة ١٥ كانون الثاني من العام إيّاه وبهدف إعادة الحال إلى ما كانت عليه. حاولت القوى العسكريّة التابعة لإيلي حبيقة أن تخترق، عبر محور الأسواق، منطقة الأشرفيّة وقد عجزت القوّات اللبنانيّة عن صدّ الهجوم فتدخلت قوى الجيش وحسمت المعركة لصالح إعادة واقع الحال إلى ما كانت عليه قبل الإختراق.

إلاّ أنّ "القوّات اللبنانيّة" نسبت كل ما حصل إليها، وراحت وسائل إعلامها تبث أفلاماً صوّرت، بعد المعركة، تبيّن أنّ جعجع هو من قاد القوّة الضاربة والحاسمة[1].

لم تنحصر أمور الإحتكاكات بالتنافس بل تعدتها إلى أمور أكثر خطورة تجلّت باغتيال "القوّات" لقائد اللواء الخامس العميد خليل كنعان وخطف وزير الدفاع الوطني آنذاك الرئيس عادل عسيران.

ومع مجيء العماد عون، قائد الجيش، إلى رئاسة الحكومة الإنتقاليّة، كان أوّل صدام مع "القوّات" في ١٤ شباط ١٩٨٩. صدام سيتجدد، وعلى نطاق واسع، في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ في إطار ما سمي بحرب الإلغاء.

---

١. عام ١٩٩٧ حاكمت المحكمة العسكريّة الدائمة عدداً من أنصار حبيقة بقضيّة ٢٧ أيلول ١٩٨٦، على اعتبار أنّهم قاوموا الجيش وقتلوا بعض أفراده. وأصدرت قراراً قضى بشمول القضيّة، بقانون العفو العام.

كل مشاعر الحقد المتراكمة تفجرت في هذه الحرب التي قـل أن عرفت جـولات الحـرب الأخرى، مثل ضراوتها.

كل المقدسات تحولّت إلى أهداف استراتيجية، فدمّرت أحياء بأكملها في المتحف وبـدارو والأشرفيّة وفرن الشباك والتحويطة وعين الرمانة، وسد البوشرية والدورة ونهر المـوت والجديدة والضبية ونهر الكلب والقليعات وحالات وادما وصربا وعمشيت.

استعمل كل طرف ما عنده من اعتى الاسلحة المدمرة فاستعمل الجيش مدفعية ١٥٥ ملم فيما استعملت "القوّات" مدفعيّة ٢٤٠ ملم التي اخترقت قنابلها أكثر الأماكن الآمنـة بمـا فيهـا ملاجئ في الفنار.

الرعب القاتل تحوّل إلى أسلوب حربي، من قتل أطفال كان يقلّهم باص مدرسة في منطقـة المتحف، تبيّن من التحقيقات أنّ قناصة "القوّات" في الأشـرفيّة أصابوا خزان وقوده، إلـى فتح مركز "القوّات" في نهر الموت النار بغزارة على متظاهرين في منطقة العماد عون كانوا يضغطون من أجل إعادة فتح المعابر ضمن المنطقة الواحدة.

أضحت الثكنات في غير منطقة غنيمة حربيّة، هذا ما كانت عليه حال ثكنة قيـادة قـوى الأمن الداخلي في منطقة أوتيل ديو، وحال ثكنات صربـا وعمشيـت وأدمـا وقـاعدتي الطائرات في أدما وحالات.

إلاّ أنّ الأصعب من كل ذلك تجلّى في الخسائر البشريّة ولا سيّما تلك العمليات الخطـرة – حتّى بمفهوم الحرب – التي استهدفت أفراد الجيش وضباطه ولا سيّما في منطقة عمشيـت حيث رفض عناصر "القوّات" مبدأ الأسر وفضّلوا منطق التصفية.

صحيح أنّ حرب الإلغاء انتهت مع دخول إتفاق الطائف ورموزه إلى المناطق التـي كـانت تحت سيطرة العماد عون، إلاّ أنّ الأصح أنّ الطائف، بما يحمله من دعوات إلى المصالحـة والصفح عن الماضي، لم يتمكّن من اختراق القلوب والذاكرة كما اخترق الأبنية الرسميّة.

خلفيّات "حرب الالغاء" بقيت متأججة، في "القوّات اللبنانيّة" كما في مؤسّسة الجيش. هـذه المؤسّسة التي، وإن اعترفت بانحراف ضباط فيها وقياديين، إلاّ أنّها لا تعـترف بجـواز تحول أفرادها، مهما كانت مواقف قيادتهم، إلى هدف لميليشيا.

أكثر من ذلك، فإنّ الضباط والأفراد الذين كانوا تحت إمرة العماد عون، اسـتمروا، مـع قيادة العماد لحود، قلب الجيش النابض إذ منهم تشكّلت نخب الجيش ومن دونـهم، لكـان

إمكان النهوض الناجح بالمؤسّسة ضرب من ضروب المستحيل.

لم يكن صراخ الدم الذي أطلقته "حرب الإلغاء" لدى الجيش – أفـراداً وضباطـاً – هـي النتيجة الوحيدة المستمرة لتلك الحرب – بل مشاعر الحذر لدى القيـادة الجديـدة دخلـت منطق المؤسّسة، خصوصاً أنّ الأحداث بيّنت أنّ "القوّات" كانت قد نجحت فـي التغلغـل داخل الجيش وتمكّنت، إمّا بالإغراءات الماليّة وإمّا بالمشاعر المذهبيّة، من جذب عـدد لا يستهان به من ضباط الجيش إليها والعمل معها ضدّ قيادتها التـي، وإن كـانت مواقفهـا خاطئة، إلاّ أنّها تبقى جزءاً لا يتجزأ من مفهوم أسس المؤسّسة.

هؤلاء الضباط الموالون لـ"القوّات" وما إن بدأ العماد لحود عمله لإعادة إنهاض المؤسّسـة على أسس جديدة تراعي العقيدة والوحدة، حتى تمّ إقصاؤهم عن المراكز التي كانوا فيها ممّا دفع ببعضهم إلى الإستقالة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة، جعجع الذي لن يتوانى، في نهايـة عام ١٩٩١ من توجيه رسائل، بصورة غير مباشرة إلى العماد لحود، عبر معارف مشتركة، تحذّره من مغبة أعماله وتذكّره بالمصير الذي وصل إليه من سبقوه في قيادة الجيـش وكـانوا على خصومة مع "القوّات اللبنانيّة".

هل تأثّر العماد لحود ؟

بالتأكيد لم يفعل، بل أكمل خطّة بناء الجيش كما ارتأى. فهو رفـض أن يحمـل تلامـذة الضباط في المدرسة الحربيّة الذين طوّعهم العماد ميشال عون ١٩٨٩، تبعة الخلاف مـع عون. وتمكّن من حسم الجدل الذي حصل لصالحهم، بالرغم مـن إنّـهم جميعهـم مـن المسيحيين، وقبل الدورة بمجملها، باستثناء أربعة تركوا المدرسـة والتحقـوا بصفـوف "القوّات". فيما لم يتم إدخال سوى شخص واحد إلى المدرسة الحربيّة، كان محسوباً علـى "القوّات اللبنانيّة" في إطار إستيعاب عناصر الميليشيات.

ورفض العماد لحود قبول إستقالات تقدّم بها ٢٥٠ ضابطاً كانوا شديدي الولاء للعماد عـون وعلّق مفعولها، إلى أن تراجعوا لاحقاً عنها، بعد خوضهم معارك ضاريـة وناجحـة ضـدّ المنظمات الفلسطينيّة التي رفضت الخروج من شرقي صيدا، في إطار الخطة التي وضعت. نتائج هذه المعركة كانت إيجابيّة على الجيش اللبناني، إذ تعمّدت قواه المقاتلة على اختـلاف ولاءاتها السابقة، بالدم والنار، فاندملت الجراح وارتفعت راية التوحيد التي لاقاها العمـاد قائد الجيش على منتصف الطريق فنجح مع السـلطة السياسيّة في تسـوية أوضـاع كـلّ الضباط الذين كانوا تحت قيادة العماد عون، وتمّ الإعتراف بما كانوا قد نالوه من ترقيات.

سعى العماد لحود، متخطياً تحفظه على طلب أي خدمة، بإلحاح لدى القيادة السوريّة لإطلاق عدد من الضباط الذين اعتقلوا أثر عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ وبينهم ضباط في المخابرات والمغاوير والقوّات المقاتلة، ونجح ونال ما طلب.

لم ينتقم العماد لحود من أي ضابط أو عسكري كفوء عمل بإخلاص مع العماد عون، حتّى أنّه عيّن مديراً لفرقة المكافحة كان قد تلقى أمراً من العماد عون بإلقاء القبض على العميد لحود الذي ترك وزارة الدفاع وأقام في شاليه تخصّه في منتجع المنار (المعاملتين)، بعد اعتراضه على "حرب التحرير" ورؤيته في ١٤ آذار ١٩٨٩ مرابض مدفعيّة الجيش في اليرزة تقصف منطقة الأونيسكو بمَن كان فيها من تلامذة يتوجهون إلى المدارس.

إلاّ أنّ هذا الضابط لم ينجح بتوقيف لحود، لأنّه غادر قبل ساعة إلى بيروت الغربيّة وأقام في منزل صديقه العقيد آنذاك ادوار منصور، بعدما تمّ استدعاؤه لتعيينه قائداً للجيش.

منذ اللحظة الأولى لتسلّمه قيادة الجيش وجد العماد لحود نفسه في مواجهة مع ألوية تتشكل من غالبيّة مسيحيّة بقيادة العماد عون، فحاول ما أمكن أن يتجنّب الصدام مفسحاً في المجال أمام سيل لا ينقطع من الوساطات، محاولاً إستمالة أكبر قدر ممكن من رفاق السلاح إلى قيادته، مفهماً الجميع أنّ أي مهمّة ستوكل إليه لن ينفذها إلاّ بالجيش كلّه لأنّه لن تكون أبداً مواجهة بين عناصر الجيش الواحد كما أنّه، لم ينظر برضى إلى سلوكيّة "القوّات" في حرب الإلغاء، إذ وجد فيها تعرضاً للمؤسّسة العسكريّة.

وضع العماد لحود بعد ١٣ تشرين الأوّل خطاً فاصلاً بين الماضي وكبواته وبين الحاضر وتحديّاته وأفهم الجميع في اجتماع ترأسه لكبار الضباط أنّ ما حصل ليس خسارة لطرف وانتصاراً لطرف آخر، بل هو خسارة لمنطق الحرب وانتصار لمنطق السلام – ولن ينفع الإلتفات إلى الوراء، إلاّ لتصويب الرؤية نحو المستقبل.

تكوين الجيش اللبناني، أتى مجمله إذاً، مجبولاً بمشاعر أقل ما يمكن أن يقال فيها أنّها لم تكن لصالح سمير جعجع و"القوّات اللبنانيّة".

لم تكن هذه الحال تقتصر على الضباط والأفراد الذين والوا العماد عون حتىّ إصداره نداء الإستسلام صبحيّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ فحسب، بل كانت تتعدّاها في الواقع إلى سائر الألوية التي كانت بطبيعة انتمائها، سواء في الشمال أم بيروت أم الجبل، تناصب منطق "القوّات اللبنانيّة" العداء.

هذا الجيش، بهذه الحقائق، كان مكلفاً في الواقع أمن المناطق اللبنانيّة وأبرزها تلك التي كانت تحت سيطرة عون وسيطرة "القوّات" فيما كانت الوضعيّة الأمنيّة للغربيّة والبقاع وبعض الشمال وبعض الضاحية الجنوبيّة لا تشكل أي قلق بفعل الضمانات السوريّة.

وفي جو أمني يقوده الجيش وفي جو سياسي تقوده سوريا، قرر جعجع، بفعل السلوكيّات المستجدّة، أن ينتقل إلى خارج المسار الذي رُسم ليتربّع على عرش المعارضة، بالرغم من أجواء شعبيّة غير مستعدّة للقتال من أجله وأجواء سياسيّة لا تستطيع مجاراته، وأجواء دوليّة غير آبهة لمنطقه.

فماذا ستكون النتيجة؟

الإنقضاض على "القوّات".

وهل المسألة مجرد محاربة سياسيّة أم كانت في الأجواء أشياء أخطر؟

إنّ المعلومات التي بدأت تتوفّر للمعنيين في لبنان أشارت إلى أنّ جعجع انتقل إلى إسرائيل ثلاث مرّات على الأقل. المرّة الأولى بعد ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ حيث اجتمع بمنسّق الأنشطة الإسرائيليّة في لبنان اوري لوبراني وضباط الموساد الإسرائيلي، ثم كرّر زيارته في شباط ١٩٩١، عشيّة حل الميليشيات وتسليم الأسلحة، واجتمع بلوبراني والموساد، أمّا المرّة الثالثة فكانت عام ١٩٩٢.

أكثر من ذلك، فإنّ جعجع لم يتنازل عن منطق الحرب لصالح منطق السلام، وفتح العيون عليه بعد انتخابات حزب الكتائب وتجييشه تظاهرة تخريب إلى "صوت لبنان"، وتعرضه بالتهديد وحرق الممتلكات والضرب لناشطين عونيين في القرى والجامعات.

معارضة سياسيّة، تحركات شاكية في اتجاه واشنطن واجتماعات أمنيّة في إسرائيل. ثلاثة أقانيم، لا يفهمها المنطق الأمني ذات الصفة التشكيكيّة، إلاّ محاولة تحضيريّة لعمل ما يطيح بالمكتسبات الأمنيّة التي تحققت، خصوصاً أنّ بوادرها تجلت في الأشرفيّة.

شك أمني، مظلّة سياسيّة ساقطة وحذر مع مشاعر كراهية. ثلاثة أقانيم، لا يمكن أن تترجم، إلاّ فتحاً لأبواب جهنم.

سوريا، لبنان وطريق السلام

أخرجت "القوّات اللبنانيّة" نفسها من معادلة أصحاب القرار في لبنان، بعد صراع مرير معهم على مدى نحو سنتين...

أرادت أن تتربّع على عرش المعارضة لكسب الشارع المذهول من تسارع الأحداث الكبيرة، بعدما فشلت في حيازة السلطة، كما تفهمها هي...

ولكن هل خريطة القوى المؤثرة تسمح بذلك؟

وهل أنّ تحرك "القوّات اللبنانيّة" بخطابها المعلن وشروطها المفروضة في الإجتماعات المغلقة يمكن أن يريح سوريا الحذرة؟

وهل أنّ الإمساك بالشارع وقيادة الرأي العام – المسيحي على الأقل – أمر مسموح في ظلّ انتشار كثيف للجيش اللبناني المطلوب منه طمأنة الناس على مصيرهم من خلال ارتياحهم إلى حاضرهم؟

أسئلة مركزيّة كانت أجوبتها وقائع خطرة.

لقد كان يوم ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ مفصلياً في إعادة تلزيم سوريا المسألة اللبنانيّة وبالتالي في إخراجها من عهدة العراب العربي الذي كان ممثلاً باللجنة الثلاثيّة. وكانت سوريا بحاجة إلى هذا الإلتزام لأنّه يجعلها قادرة على الإمساك، بورقة بالغة الأهميّة ترفعها في وجه إسرائيل، وفي وجه الولايات المتحدة الأميركيّة المندفعة إلى إحداث صدمة إيجابيّة على المحور العربي الإسرائيلي المتفجر منذ ٤٣ سنة.

وبالفعل، أضحت دمشق بالنسبة إلى واشنطن بمثابة الأم التي ستحمل في أحشائها جنين السلام المنتظر فيما لا يشكّل لبنان بالنسبة إليها أكثر من جارية يجب أن تسهر على راحة الأم الحامل وتغذيتها وطمأنتها ومساعدتها.

وقد أنتج التصوّر الأميركي غاياته في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩٩١ بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذي ضم في قاعة واحدة الإسرائيليين والسوريين والأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين.

لم يكن دخول الرئيس حافظ الأسد في دائرة مؤتمر مدريد بالأمر السهل عليه، فهو رجل استراتيجي يضع شروطه في ظروف ملائمة، يهدأ حيناً ويهجم أحياناً، إلى أن يحققها.

كان واضحاً منذ اللحظة الأولى أنّه لن يعقد سلاماً مع إسرائيل إلاّ مقابل الجولان زائد متر واحدة.

وكان واضحاً أكثر بأنّ إسرائيل لن تنعم بأي سلام إذا بقيت سوريا خارج دائرته.

دخل إلى مدريد ومنها إلى مفاوضات ثنائيّة مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام وإذا بسوريا التي تواجه دولة مدعومة إقتصادياً ومرتاحة إلى انفتاح عربي ولا سيّما خليجي سريع، تشعر بخطر داهم على خاصرتها التركيّة، بتحريض أميركي واضح لدفع سوريا إلى تقديم تنازلات إلى إسرائيل تنتج إتفاق سلام تريده واشنطن.

وسط هذه الصورة السوريّة غير المريحة، برز تحرك "القوّات اللبنانيّة" الذي ارتدى – مهما كثرت التبريرات – طابع العداء لسوريا بحيث كان جعجع أقلّه عبر إعلامه وأوساطه وأقلامه يضغط في اتجاه إخراج سوريا من القلب اللبناني إلى مواقع عسكريّة بعيدة عن مركز القرار، حتّى أنّه وعند أوّل مواجهة له مع الرئيس عمر كرامي الذي اتهم "القوّات" بأنّهم حفنة من العملاء، استنجد باللجنة الثلاثيّة العربيّة متخطياً الواقع السوري.

وأكثر من كل ذلك، فهو خرج بمعارضته عن المدى المريح إذ حمل مآخذه إلى الولايات المتحدة الأميركيّة، وعرضها على المسؤولين في الكونغرس والإدارة الأميركيّة، مآخذ كانت كلّها نوعاً من التحريض على السوريين.

لقاءات جعجع لم تبق مخفية بكل تفصيلاتها عن السوريين الذين تمكنوا من استيعاب كوادر – مفاتيح في "القوّات" ومع ذلك عاد جعجع إلى لبنان وراح يتصرف كأنّه يحمل كلمة السر الأميركيّة التي توحي بأنّ غد سوريا اللبناني لن يكون مريحاً.

سلوكيّات جعجع التي لم تجد فيها سوريا سوى مؤشرات كافية لإعلان العداء، ترافقت مع بروز حظوظ بيل كلينتون للحلول مكان جورج بوش في سدّة رئاسة العالم، خصوصاً وإنّ المرشح القوي كان، وإرضاء لعواطف الناخبين من أصل لبناني، قد أدلى بخطاب واعد للبنانيين المناوئين لسوريا. كما ترافقت مع فوز اسحق رابين في رئاسة الحكومة الإسرائيليّة ليحل مكان اسحق شامير الذي استمر في منصبه من عام ١٩٨٦ حتّى ٢٣ حزيران ١٩٩٢.

خرائط زعامات تتبدّل وخطط سياسة تتعدّل وسوريا في ميدان المفاوضات مضغوطة بعدو قوي وخاصرة تركيّة شائكة ومحاولة لبنانيّة لانتزاع ورقة ضغط أساسيّة من يدها.

لم تكن القيادة السوريّة تنظر، يوماً، بارتياح إلى "القوّات اللبنانيّة" خصوصا إلى قيادة سمير جعجع التي أتت أثر انقلاب على المشروع السوري للسلام الذي مثّله الإتفاق الثلاثي بين أركان "القوّات" و"أمل" و"الإشتراكي"، إيلي حبيقة، نبيه بري، ووليد جنبلاط.

إلاّ أنّ القيادة السوريّة، ومع دخول جعجع إلى السلام وفق مفهوم إتفاق الطائف والمعطيات المتحكّمة بتنفيذه التي أملتها عمليّة إسقاط العماد عون، مدّت جسوراً سمحت بتطبيع العلاقة مع "القوّات" على قاعدة لا خصام ولا غرام.

ولكن مع مواقف جعجع من كل تطور واستعداده لإرساء هدنة لقاء شروط سياسيّة ينالها، ومن ثمّ خروجه على المسيرة التي ترعاها سوريا ودسّه للنبض الأميركي بإمكان الإنقلاب عليها، والإنفصام في الخطاب العلني والنيات، في اللقاءات السريّة معها، غيّرت القيادة السوريّة موقفها وأعطت الضوء الأخضر لتحجيم جعجع ميدانياً، بعدما قرّر أن "يدوزن" تحركاته في لبنان على وتر العلاقات الأميركيّة – السوريّة، فإذا تأزّمت هاجم وإذا انفرجت هادن.

المسيحيّة والحريريّة

ما إن انتهت الإنتخابات النيابيّة التي أجريت صيف ١٩٩٢، حتى استقالت حكومة الرئيس رشيد الصلح وطرح إسم رجل الأعمال رفيق الحريري لتولي الحكومة الجديدة على أن تشكل من الشخصيات التي دخلت حلبة السباق إلى البرلمان، أي أنّ "القوّات اللبنانيّة" التي سبق أن أبعدت نفسها عن الحكومتين السابقتين، ولو بتفاوت الدرجات، سيصار هذه المرّة إلى استبعادها تلقائياً.

ولم تكد "حكومة الإنتخابات" تدخل نادي الحكومات السابقة، ولم يكد القرار السياسي باستبعاد "القوّات" عن السلطة الإجرائيّة يتخذ، حتّى بدأ تنفيذ القرار الأصعب: فتح ملفات "حرب الالغاء".

قرار، لا يقرأ في السياسة، إلاّ انطلاقاً من واقع إسقاط مظلة الحماية التي كانت ترعى "القوّات" منذ ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، وهي مظلة تتخطّى في الواقع إطار القوانين المجردة والبحث عن المتورطين في قضايا جزائيّة، إلى مثابة الرسالة: ممنوع قلب الطاولة من داخل اللعبة.

وبالفعل، وقبل التعيين الرسمي لرفيق الحريري في رئاسة الحكومة بدأت سلسلة الملاحقات.

وللتوقيت مبرّراته، فالشعب الذي كوته الأزمة الإقتصاديّة ودفعته المقاطعة الإنتخابيّة إلى التشكيك بجدوى النظام، وجد متنفسه في الحريري المنقذ، ليس من اقتصاد متدهور فحسب، بل من وضع سياسي مخيف أيضاً.

لقد كان الحريري أكثر الناشطين على خط إقرار "وثيقة الوفاق الوطني"، لا بل أنّه لعب دورا أساسياً في تهيئة الظروف الموضوعيّة التي أنتجت هذه الوثيقة، التي وضع عليها فريق عمله القانوني ملاحظات عدّة، قبل أن تصبح مشروع وثيقة، في أيدي النواب الذين بحثوها في الطائف من دون أن يتمكنوا من إدخال تعديلات جوهريّة عليها.

وقد تمكّن الحريري قبل أن يدخل إلى نادي رؤساء الحكومات في لبنان، من مد جسور أساسيّة، مع القوى التي كانت فاعلة على الأرض، ومن بينها قائد "القوّات اللبنانيّة" سمير جعجع الذي كان ينظر بتفاؤل إلى مجيء الحريري، على اعتباره – كما كان يقول لمقربين

منه – يتخطّى الهيمنة السوريّة، ويضفي على البلد صورة القوى التي أملت إتفاق الطائف إنطلاقاً من النظرة الأميركيّة – السعودية المشتركة.

لم يأت الحريري إلى رئاسة الحكومة إلاّ على أنّه يجسّد صورة المنقذ من إعمار متعثّر وإنماء مشلول وإدارة فاسدة واقتصاد منهار وثقة مفقودة واستثمارات هاربة وهجرة مستمرّة.

حمل رفيق الحريري بإطلالته، بعد انتخابات نيابيّة هي الأسوأ في تاريخ لبنان، هم تعويم إتفاق الطائف على أنّه مدخل للإنقاذ، بعدما ترجمته التطورات السياسيّة والإقتصاديّة أنّه استمرار، سياسي إقتصادي للحرب.

كانت "الحريريّة" تنظر إلى أمور لبنان بتفاؤل كبير:

– إنّ معطيات مسيرة السلام التي انطلقت في مدريد، لا تشير إلى إمكان حدوث ما يشلّها ويعيد المنطقة، ومن ضمنها لبنان، إلى دائرة التجاذب. إنّما كانت المرحلة تتطلب تركيزاً للواقع اللبناني بحيث لا تستغل إسرائيل أي اهتزاز، لتعرض الورقة اللبنانيّة التي تتمسك بها سوريا، لأي خطر.

– واقع المنطقة، ومسيرة السلام التي قد تنتج حلاً، في لحظة لا يستطيع لبنان التحكم بها، بعدما ربط مصيره بالمسار السوري – الإسرائيلي، تستدعي النهوض بالوطن إلى رحاب جديدة تجعله يستفيد من التطورات الإيجابيّة لاحقاً ويتهيأ لمتطلّبات السلم من خلال خلق وظيفة له في منطقة الشرق الأوسط بعدماأنهت الحرب بدمارها من جهة، وتأخير بيروت من اللحاق بركب التطورات من جهة ثانية، كل دور يمكن أن يعهد إليها.

– إنّ تحدي الإعمار والإنماء يستدعي إعادة الثقة بلبنان لجذب الإستثمارات، ليس العربيّة والدوليّة فحسب، إنّما اللبنانيّة المهاجرة أولاً. وكانت الحريريّة تدرك أنّ الثقة بالأوطان لا تبنيها إلاّ المعطيات السياسيّة التي تثبت الركائز الإقتصاديّة وبالتالي يجب العمل على إعادة الخارجين عن خط الطائف، إليه ولا سيّما قوّة الأرض المسيحيّة المتاحة المتمثّلة بالقوّات وقوّة المعنى المسيحيّة المتمثلة بالعميد ريمون اده.

وبالفعل سعى الرئيس الحريري إلى تحقيق النقطة الأخيرة فقرّب منه رموزاً "قوّاتية" وعمل على مصالحة جعجع مع مناوئين له كالوزير إيلي حبيقة و"غازل" البطريرك صفير ومدّ جسوراً قويّة مع الفاتيكان ومع العميد اده الذي فتح "حنفيّته" – عبارة لقّبت بها تصريحات عميد الكتلة الوطنيّة – لصالح الحريري. فيما لم يتمكّن جعجع من تجاوز

الخطوط التي رسمها لنفسه فأفشل الحريري من دون أن يقطع الخيوط معه، ووقع هو بالمحظور.

لم تنجح الحريريّة مسيحياً، بالقدر الذي شاءته، فهي وإن حظيت بدعم كلامي من العميد اده إلاّ أنّ الكتلة الوطنيّة بقيت، بعيدة من الحياة السياسيّة، ولم تسارع إلى إملاء فراغات الشارع الذي كان مقدراً له التجاوب معها، ولم يتخل اده نفسه، عن منفاه الباريسي الإختياري، لصالح المجيء إلى لبنان، ليحدث صدمة إيجابيّة في شارع أذهلته الصدمات السلبيّة التي لم يجد لها تفسيراً، سوى الإضطهاد الطائفي.

وقد انعكس هذا الإنكفاء الواقعي للكتلة الوطنيّة إلى خسائر، أو على الأقل إلى عدم تأثير، في الإنتخابات البلديّة والإختياريّة التي شهدها لبنان، في بداية صيف ١٩٩٨. وفضّل الحريري خيار التحالف في بيروت مع "القوّات اللبنانيّة" ليس، لقدرتها على تغيير المعادلات على الأرض، بل لما تحمله من مؤشر ورسالة. أمّا المؤشر فهو تراجعها عن نظرتها السابقة إلى الأمور، بحيث لم تعد "القوّات" تحمل، في خلفيّتها السياسيّة، وهم إحتكار التمثيل المسيحي بل قبلت في البلديات ما كانت قد رفضته في الحكومات، أمّا الرسالة فكانت بشقين أولّهما موجهاً إلى المسيحيين وتحديداً المناوئين لـ"القوّات"، ومنهم الكتلة الوطنيّة، بأنّهم إذا لم يسارعوا إلى إملاء الفراغ في الشارع، فإنّ "القوّات" بالرغم من قدرتها التمثيليّة الواقعيّة ومن مشاكلها القضائيّة والقانونيّة، ستعود في اللحظة السياسيّة المناسبة. وثانيهما موجهة إلى بكركي ودول الضغط الدوليّة، بأنّ أي طرف غير ممنوع من أن يتعاطى في السياسة، وفق الحجم المرسوم، إذا هو شاء ذلك، وإنّ الحريريّة، دون غيرها من القوى الداخليّة، قادرة على إضفاء البركة على "المرذولين".

لم يكن الرئيس الحريري، حتّى القسم الثاني من آذار ١٩٩٤، ينظر برضى إلى الملاحقات التي تستهدف "القوّات اللبنانيّة"، بل كان من دعاة طي الصفحة التي كتبت قبل أن يعتلي كرسي "الرئاسة الثالثة"، حتى يتمكّن من كسب الرهان الإعماري الذي ألقي على عاتقه، وكان يتقاسم، إلى حد ما، مع جعجع نظرة واحدة إلى الأجهزة الأمنيّة ودورها، فإذا كانت هذه الأجهزة تضيق هاجس المناورة أمام قائد "القوّات اللبنانيّة" وتمنعه من الخروج أحياناً عن الأطوار السلميّة إلى تجاوزات أمنيّة محدودة يستغلّها في الضغط الشعبي والسياسي، فإنّ هذه الأجهزة كانت بالنسبة للحريري مصدر خطر على طموحاته في رؤية دولة مدنيّة ناهضة بزخم جميع الفئات، وفق خطّة رسمها هو وعهد بتنفيذها إلى مجموعات تتسق معه، ولم تكن

تركيبة بعض الأجهزة الأمنيّة وفي مقدمها مخابرات الجيش منها.

إنطلاقاً من هذه النظرة الحريريّة للأمور، أبقى حتّى آخر لحظة خيوط الإتصال بجعجع مفتوحة، لدرجة أنّ البعض اتهم رئيس مجلس الوزراء، بأنّه عامل تشجيع لجعجع ليستمر في المسار الخاطئ، بحيث تصوّر نفسه ضرورة أكيدة في خطّة نهوض الدولة ويملك من الشعبيّة ومن التأثير والإتصالات ووسائل الإعلام ما يكفي ليعرقل ما لا يرضى عنه.

في مطلق الأحوال، فإنّ الحريريّة تمكّنت إلى حد كبير أن ترث المسيحيّة التقليديّة، ليس في الداخل اللبناني إنّما في الإمتدادات الخارجيّة.

فالرئيس الحريري اختزل في شخصه صورة لبنان كما شاءها الغرب، على امتداداته الأفقيّة والعموديّة، ووقف بسببها إلى جانب المسيحيين. لقد أكّدت السلوكيّة السياسيّة لهذا الرجل الخارج من العوز إلى امتلاك ثروة ضخمة، أنّه يؤمن بلبنان العربي الجذور والغربي الهوى. فانفتح على أوروبا وأميركا وخاطب دولها بلغة تحبها، فلم يبخل عليها بتنفيذ مشاريع مربحة في لبنان ولا بإقامة نشاطات ثقافيّة فيه ولا بتبرّعات لمؤسّساتها التربويّة والسياسيّة، ولا بحماية ما تبقّى لها من مكتسبات في الوطن الصغير. لقد حلّت الحريريّة، بذلك مكان المسيحيين، لا بل صادرت وظيفتهم التقليديّة في الشرق الأوسط وشاءت أن تكوكبهم حولها لتزخم عملها.

لقد نجح الحريري مسيحياً في الخارج، وفشل في الداخل حيث ينظر الناس إلى مستقبلهم في مرآة لا تعكس سوى الماضي بأمجاده الضائعة، فيما الدول تنظر إلى الآخرين من مرآة مصالحها ولا يضيرها أن خبا نجم وتألق آخر... طالما أنّ مصالحها مؤمّنة.

الحصانة الساقطة

في تموز ١٩٩٢، انطلقت الإشارة وبدأت ورشة تفكيك ما بقي من "القوّات" السابقة. المحطّة الأولى كانت في الكرنتينا التي حولّتها "القوّات" إلى "مدينة القيادة"، وقد عمدت قوى الجيش إلى إخراج العناصر الذين كانوا لا يزالون فيها ومعهم جعجع وأركان قيادته.

كان جعجع على علم بخطوة الجيش وبحيثيّاتها، ومع ذلك نزل إلى مقر قيادته في ذاك اليوم، ليصور خروجه إضطهاداً ويحصد عاطفة شعبيّة، بعدما نجحت وسائل الإعلام "القوّاتيّة" في طرح أسئلة، بقيت عالقة لساعات، عن مصير قائد "القوّات". تفاعل مناصرو جعجع مع التساؤلات ووقف المحايدون مذهولين للتطور في حين فرح البعض وأخذتهم التمنيات الإنتقاميّة إلى أبعد من الواقع.

ساعات قليلة وتنجلي الحقيقة فجعجع وصحبه خرجوا إلى غدراس.

كانت الكرنتينا يوم دخول الجيش إليها، وهي في الواقع بقعة من الأملاك العامّة، نظيفة تماماً لا مستندات، لا إضبارات، لا أفلام ولا أسلحة.

إقتحام؟ بالتأكيد لم يكن كذلك...

خطوة كبيرة؟ بالتأكيد فالكرنتينا رمز "قوّاتي" انهار.

منذ ذاك اليوم، بدأت قوى الجيش اللبناني تراقب عن كثب التحركات "القوّاتيّة" والإجتماعات مهما كان نوعها، على خلفيّة معارضة جعجع المترافقة، مع معلومات مؤكدة عن قنوات مفتوحة مع إسرائيل تسمح، بالمنطق الأمني المرتكز على المفهوم الوقائي بجعل "الحبّة قبّة".

ماذا حصل؟

في ٢١ تشرين الأوّل ١٩٩٢ دخلت قوّة من الجيش مشاغل شركة تابعة لـ"القوّات" في عينطورة حيث كانت توجد سيّارات عسكريّة "جيبات" و"كومون كار" استعملت في أثناء الحرب في العمليات الأمنيّة واللوجستيّة العسكريّة. وتمّت مصادرتها، إستناداً إلى قرارات مجلس الوزراء التي تقضي بحل المليشيات وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانيّة والطلب من المليشيات تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة وأجهزة الإشارة والآليات، في مهلة أقصاها ١٩٩١/٤/٣٠.

وفي ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٩٢ داهمت قوة من الجيش مركز "القـوّات اللبنانيّـة" في اتشيناك – الأشرفيّة، بعدما حُوّل إلى مركز مثلث الإستعمالات: مركز للنشاطات الطلابيّة، مركز لفرع القوّات في الأشرفيّة، ومستوصف صحي خيري إجتماعي لإقليم الخروب.

هاجم جعجع الإقتحام والتوقيف "الذي شمل بعض الطلبة" فرد عليه مصدر أمني بالتفصيل متهماً المجتمعين بأنّهم ينسّقون وينظّمون ويستعدّون أمنياً وعسكرياً لتقلبات المرحلة المقبلة والتوقيفات شملت أشخاصاً كانوا داخل اجتماع أعطيت فيه توجيهات تنظيمية تتعلق بالإستعداد الأمني والعسكري لتقلبات المرحلة المقبلة ما يتنافى مع عمليّة إستمرار الإستقرار في البلاد. وأشار المصدر إلى أنّ قيادة الجيش لن تترك المواطن يتفاجأ بحصول تماس أو قتال يقطع عليه الأمن والرزق والطريق والمدرسة، وهي معنيّة بقمع الفتنة في مهدها وقبل استفحالها وإن كلّفها ذلك كل أنواع التشكيك الهادفة إلى تزوير الوقائع واللعب على أوتار طائفيّة لاستثارة النفوس والأحقاد".

وفي ٢٧ تشرين الأوّل نفسه دخلت قوى الجيش مقر دير غوسطا الذي كان جعجع قد استعمله حتى ١٩٩١/١٢/٣١ كمعهد لتخريج ضباط "القوّات اللبنانيّة" وعمدت إلى طرد من فيه، بعدما تمّ تحويله إلى مركز "لكشافة المستقبل" بإدارة حبيب طانيوس نمور الذي كان يدير أيضاً "حربيّة القوّات".

يومها شنّ جعجع هجوماً مباشراً على الجيش اللبناني، من دون أن يُسمّيه، متهماً إياه بأنّه أنشأ في لبنان دولة خاصّة به "تقوم إلى جانب دولة المسؤولين" الذين اتصل بهم ووضعهم في الأجواء وبدوا متفهمين وقال جعجع: "عندما تصبح إدارات الدولة تتصرّف من دون قرار مركزي أو سياسي تحل الكارثة الكبيرة ولا يعود أحد يعلم ما يحدث وتدب الفوضى".

واستمرّت قوى الجيش، أثر ذلك، في وضع "القوّات اللبنانيّة" برجالاتها الأساسيين ونشاطاتها المتنوعة، تحت مجهر المراقبة، وخفّفت إجراءاتها الأمنيّة مع تخفيف "القوّات اللبنانيّة" لنشاطاتها، ومع تأليف الرئيس رفيق الحريري في ١٩٩٢/١٢/٢٤ أولى حكوماته التي أخرجت الكتائب و"القوّات" من صفوفها وسائر القوى التي قاطعت الإنتخابات النيابيّة.

إلاّ أنّ السؤال الذي يطرح نفسه، في هذا السياق، لا بد من أن يدور حول الأسباب التي دفعت رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي، وهو كان من أكثر المتحمسين لإدخال جعجع في جنّة الشرعيّة وجعله سنداً قوياً للحكم في الوسط المسيحي، إلى عدم الحماس لشكاوى جعجع التي رفعها إليه، أثر بدء حملة التوقيفات؟

كان الرئيس الهراوي قد اتصل بسمير جعجع في أوائل صيف ١٩٩١ ووبّخه، بقسوة زحلاويّة، على إطلاق يد رئيس جهاز الأمن في "القوّات" غسان توما لتجميع معلومات أمنيّة عن المقر الرئاسي المؤقت في الرملة البيضاء (تعود ملكيّة البناء للرئيس رفيق الحريري) وتحديداً عن مكتب الرئيس وقاعة مجلس الوزراء.

وقد رد جعجع على اتهام الرئيس الهراوي له بأن أبدى دهشته وعدم معرفته بهذا الأمر، ووعده بأن يستوضح حقيقة الأمر، ويوبخ غسان توما، إذا صح وقام بما يشكو منه الرئيس.

في اليوم نفسه، أعاد جعجع الإتصال بالرئيس الهراوي وأبلغه بأنّ توما لم يكن يحضّر لأي عمل أمني، إنّما أخذ مبادرة شخصيّة، للإستطلاع عن حال المقر الرئاسي، حفاظاً على حياة جعجع شخصياً من أي عمل يمكن أن يستهدفه إذا نزل إلى المقر، وأوفد إليه نادر سكر لتأكيد ما قاله جعجع.

إلاّ أنّ الرئيس الهراوي استمر بقساوته، على وتيرة الإتصال الأول، وقال لجعجع: "هنا مقر الرئيس وليس ملعباً بلدياً". وبدل التلهي بتجميع معلومات أمنيّة، تفضّل والتحق جدياً بالشرعيّة، فهذا أفضل لك ولشبابك وللبنان، وإيّاك أن تنجرف إلى المحظور".

هذه الواقعة التي أثارت الشك في نفس رئيس الجمهوريّة، كانت كافية ليقف موقف الحيادي الإيجابي من كل الإجراءات الأمنيّة، لا سيّما أنّها تترافق مع تصلب سياسي يبديه جعجع ومع معلومات تشير إلى أنّ جعجع بدأ يتخطّى الخط الأحمر الوطني، ليس بما يتوافر عن انتقاله سراً إلى إسرائيل فحسب، إنّما بتأكيد الوزير المر، المقرب من رئيس الجمهوريّة، في حلقاته الضيقة، بأن جعجع هو من حاول اغتياله، قبل أشهر قليلة في إنطلياس وهو يمتنع عن تسليم الأشخاص الذين تقول المعلومات الأمنيّة أنّهم هم من أقدموا على تنفيذ عمليّة تفجير السيّارة.

قضيّة جعجع مع الرئيس الهراوي، ستنتقل في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ إلى مديريّة المخابرات في الجيش اللبناني، شرط الاّ تطاول إجراءاتها جعجع الذي كان قد نجح في إخراج غسان توما ومنعه من التردّد إلى لبنان كما كان يفعل سابقاً، بعد انكشاف أمره.

الهدف السياسي كان واضحاً من وراء قرار الإحالة، وهو الضغط على جعجع بما اقترف جهازه، من أجل الحد من جنوحه المعارض. أما الهدف الأمني، فكان بدوره واضحاً، إذ أنّ هذه القضيّة تؤكد النظريّة المستمرّة بأنّ جعجع لا يزال يشكّل خطراً على الأمن الداخلي.

وبالفعل أوقفت مديريّة المخابرات التي كان قد اتصل علمها بهذه الواقعة من خلال توقيفات سابقة، كلاً من المؤهل الأوّل في الجيش شرفان غازي الخوري بولس وأنطوان الياس جبور وحققت معهما ويعمل شرفان بولس خبير متفجرات ومهمّته تفتيش مكتب الرئيس وغرف المقر الرئاسي والأغراض التي تدخل إليه، أمّا جبور فيعمل في "القوّات اللبنانيّة" بصفته المسؤول عن الأمن في منطقة جبيل ومركزه برج الفيدار.

وبعد شهر تقريباً تسرّب الخبر إلى الصحف اللبنانيّة فاطلع شحادة الشواح[1] على ما فيه من معلومات، كانت عامّة ولم تسم آنذاك الجهة المتورطة، ممّا دفعه إلى الإتصال بنائب مدير المخابرات في الجيش العقيد جميل السيد قائلاً أنّ لديه إيضاحات، فدعي إلى التحقيق معه وتمّ توقيفه، ونفى في استجوابه أن يكون قد اشترك في الترتيب لمحاولة إغتيال إنّما فقط لبّى طلب توما فاجتمع إلى شرفان بولس وأخذ معلومات منه، إلاّ أنّ القضيّة سرعان ما سيتم تجاوزها بعدما أبلغه توما "أنّ شرفان سبّب له مشكلة مع الدكتور جعجع وأنّبه على العمل ومنعه من متابعته".

وفي ١٩٩٣/١٢/١٦ أحيل الملف إلى قاضي التحقيق العسكري الأوّل رياض طليع الذي حقّق في القضيّة وأصدر في ١٩٩٤/١/٢٥ قراره الإتهامي فيها فاقتصر الإتهام على ثلاثة موقوفين وفار واحد هو غسان توما. وقد أصدرت المحكمة العسكريّة الدائمة لاحقاً حكمها في القضيّة وأنزلت عقوبات الأشغال الشاقة المؤقتة بالموقوفين والأشغال الشاقة لمدّة عشرين سنة بغسان توما وأبرمت محكمة التمييز هذا الحكم الذي استند إلى قرار المحقق طليع وهو من أوكلت إليه مهمّة التحقيق في معظم الملفات "القوّاتيّة" التي أحيلت على القضاء العسكري. وقد جاء في قراره:

تبين أنّه أسند إلى:

١. المؤهل الأوّل شرفان غازي الخوري بولس، والدته صابات كرم، مواليد ١٩٤٨، أوقف وجاهياً في تاريخ ٩٣/١٢/٢٠ ولا يزال.

٢. أنطوان الياس جبور، والدته سيدة، مواليد ١٩٥٣، أوقف وجاهياً في تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٠ ولا يزال.

---

١. كان شحادة الشواح حتّى ١٤ شباط ١٩٨٩ رئيس غرفة العمليات في جهاز الأمن في "القوّات اللبنانيّة"، وقد حاول منذ ذلك التاريخ أن يهاجر فسافر لكنّه عاد إلى لبنان وأعاد علاقته بتوما.

٣. غسان أنطوان توما، والدته اليس لحود، مواليد ١٩٥٧ أوقف غيابياً في تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١.

٤. شحادة يوسف شواح، والدته عليا هاشم، مواليد ١٩٦١. أوقف وجاهياً في تاريخ ١٩٩٤/١/٨ ولا يزال.

٥. كل من يظهره التحقيق. أنّه في الأراضي اللبنانيّة وفي تاريخ لم يمر عليه الزمن أقدموا على إجراء إتفاق بقصد اغتيال فخامة رئيس الجمهوريّة للنيل من سلطة الدولة، والتعرض لمؤسّساتها المدنيّة والعسكريّة، كما أقدم الأوّل على مخالفة التعليمات العسكريّة.

وبنتيجة التحقيق تبيّن:

أنّ المدعي عليه المؤهل الأوّل شرفان بولس كان من عديد الحرس الجمهوري منذ عهد الرئيس أمين الجميّل، وكان خبيراً في المتفجرات ومهمّته تفتيش مكتب الرئيس وغرف القصر وكذلك الأغراض التي يتم إدخالها إلى القصر للتأكد من خلوها من أي متفجرات، وظل يمارس هذه المهمّة لغاية تاريخ ترك العماد ميشال عون القصر الجمهوري في بعبدا، بعدها ذهب إلى بلدته قرطبا واستقر فيها لمدة شهر إلى أن طلب مجدداً الإلتحاق بالحرس الجمهوري في قصر بعبدا حيث أعيد تجميع اللواء. وبعد شهر انتقل ليباشر مهمّاته في المقر المؤقت في محلة سبينس أسوة ببقية أفراد الحرس الجمهوري. وخلال هذه الفترة كان يتردّد إلى بلدته قرطبا بموجب مأذونيّات، أسبوعيّة، وكان يمضي ثلاثة أيام في القصر الجمهوري والأيام المتبقيّة في بلدته.

وفي ربيع عام ١٩٩١ وبينما كان المؤهل الأوّل شرفان بولس في قرطبا طلب إليه من أشخاص ينتمون إلى القوّات اللبنانيّة التوجه إلى مركز أمن القوّات في برج الفيدار، لكن المؤهل رفض بادئ الأمر، إلاّ أنّه عاد ووافق بسبب الضغط الذي مورس عليه ولخوفه من العواقب التي قد يتحمّلها في حال إصراره على الرفض. وبعدما جرى التأكد من رضوخ المؤهل الأوّل اتصل المدعي عليه غسان توما وهو المسؤول عن الأمن، في القوّات اللبنانيّة بالمدعى عليه أنطوان جبور وهو المسؤول عن الأمن في منطقة جبيل ومركزه في ثكنة برج الفيدار العائدة إلى القوّات اللبنانيّة، وأخبره أنّ عسكرياً في الجيش اللبناني سيمر عليه طالباً منه أخذ موعد لاحق من العسكري. وفي اليوم التالي حضر المؤهل الأوّل شرفان بولس إلى مكتب أنطوان جبور، ولما اجتمعا بدأ المؤهل يبدي نقمته على الوضع القائم، واتهم الزعماء السياسيين بما حل في البلد من خراب. ولدى

انتهاء الإجتماع طلب أنطوان جبور، من شرفان أن يكرّر الزيارة. وبعد أسبوع حضر المؤهل الأوّل شرفان بولس مجدداً إلى مكتب أنطوان جبّور في برج الفيدار وأخبره عن أجزاء قصر الرئاسة المؤقت وعن وضع العسكريين والضباط وطريقة انتقالهم من منازلهم إلى مركز عملهم. وفي نهاية الإجتماع قدّم أنطوان جبّور إلى شرفان بولس مبلغ مئتي ألف ليرة لبنانيّة فرفض تسلّمه بادئ الأمر إلاّ أنّه عاد وتسلّمه بناء على إلحاح أنطوان جبّور.

وفي الإجتماع الثالث الذي حّدد موعده في الإجتماع السابق، طلب غسان توما من المدعي عليه شحادة شواح أن يجتمع في مكتب أنطوان جبور بالمؤهل الأوّل شرفان بولس لجمع المعلومات منه عن القصر الجمهوري المؤقت وسلّمه ظرفاً مقفلاً يحتوي على مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة لبنانية لإعطائه للمؤهل الأوّل في نهاية الإجتماع. وبالفعل حضر المؤهل الأوّل في الوقت المحدّد إلى مكتب أنطوان جبور بثيابه العسكريّة وكان يحمل مسدساً من نوع ستار عيار ٩ ملم، ولمّا بدأ الإجتماع طلب شحادة من أنطوان جبّور بعض الأوراق البيض وقلم رصاص وباشر طرح الأسئلة على المؤهل الأوّل لجهة عدد طوابق القصر الجمهوري المؤقت وعمّن يقيم في كل طابق وعن النوافذ والواجهات وعن خيمة الحرس وغرفة الأمن وأسماء عناصر الحرس الجمهوري وموقف سيّارات الزوار. وقد رسم شحادة كل هذه الأماكن. ثم طلب من شرفان بولس أن يرسم الأماكن التي لم يستطع تحديدها بدقّة. وقد تعهد المؤهل الأوّل جلب المعلومات المطلوبة مع الرسوم العائدة إلى الأماكن غير المحدّدة أو المعروف عنها. وفي نهاية الإجتماع سلّم شحادة شواح المؤهل الظرف المختوم وفيه مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة لبنانيّة.

وقد انصرف شحادة شواح بعد ذلك متوجهاً إلى مبنى أمن القوّات في بيروت حيث قابل غسان توما وسلّمه المعلومات التي استقاها من شرفان بولس. وتقرّر أن يحضر غسان توما الإجتماع المقبل مع المؤهل. وفي اليوم المحدّد تمّ الإجتماع في مكتب أنطوان جبّور في برج الفيدار في حضوره وحضور غسان توما وشحادة شواح وشرفان بولس. وفي بداية الإجتماع سأل شحادة المؤهل الأوّل عمّا إذا كان قد جلب معه المعلومات والرسوم المطلوبة فأجابه المؤهل بالنفي، عندها باشر غسان توما الكلام وبدأ يسأل المؤهل شرفان عن بعض التفاصيل المتعلّقة بالقصر الجمهوري. ومن هذه الأسئلة، كان عن المزهريّة الموضوعة خلف رئيس الجمهوريّة وعن كراسي الجلد العائدة إلى مجلس الوزراء. ثمّ دخل غسان في صلب الموضوع وسأل شرفان بولس عن إمكان عمل أمني

في القصر الجمهوري، فأستفسر شرفان عن العمل الأمني فأجابه غسان "تلفون ملغم أو إناء مزهريّة ملغم يوضع في مكتب الرئيس" ولكنّ هذا الطرح صدم المؤهل الذي لم يتوقعه وإنّما كان يعتقد أنّ عمله مع غسان توما ورفاقه سوف يقتصر على جمع المعلومات وتقديمها. وخوفاً من النتائج التي قد تترتّب على رفضه هذا الطرح قال لغسان توما أنّه سوف يرى ماذا سيفعل. وفي نهاية الإجتماع طلب غسان من أنطوان جبّور أن يسلّم شرفان بولس ظرفاً يحتوي على أربعمائة ألف ليرة لبنانية وثلاثمائة دولار أميركي، فتسلّمه المؤهل الأوّل وانفضّ الإجتماع على أمل أن يعقد إجتماع آخر بعد أسبوع يقدّم خلاله شرفان بولس المعلومات المطلوبة منه في شأن العمليّة الأمنيّة في القصر الجمهوري.

وفي الموعد المحدّد جاء شرفان بولس إلى برج الفيدار ودخل إلى مكتب أنطوان جبور حيث كان الأخير في انتظاره مع شحادة شواح. وبعد برهة انتقل الثلاثة إلى مستيتا بسيّارة أنطوان جبور على أمل لقاء غسان توما في منزل عائد إلى شقيق أنطوان جبور الموجود في كندا. ومنه اتصل أنطوان بغسان بواسطة الهاتف ثم نادى شحادة شواح للتكلم مع غسان. وعندما علم هذا أنّ شرفان بولس لم يجلب المعلومات المطلوبة منه قال أنّه لم يعد من الضروري له حضور الإجتماع. بعد ذلك انصرف الثلاثة من المنزل وتمّ نقل شرفان بولس إلى جسر مستيتا حيث ترجل وذهب لاحقاً إلى بلدته قرطبا بينما أكمل شحادة وأنطوان طريقهما إلى برج الفيدار.

بعد أسبوع من الإجتماع المشار إليه آنفاً حضر شحادة شواح إلى مكتب غسان توما في بيروت تمهيداً لمرافقته إلى الإجتماع بالمؤهل شرفان بولس، وفور لقائه أخبره غسان توما أنّ المؤهل الأوّل شرفان بولس أخذ المال وافتعل مشكلة بينه وبين رئيس الجمهوريّة الأستاذ الياس الهراوي، وأنّه نال تأنيباً من الدكتور سمير جعجع على هذا الفعل وتنبيهاً بوجوب عدم القيام بهذه الأعمال.

وتبيّن أنّ المدعي عليه شرفان بولس عاد في اليوم التالي للإجتماع الأخير إلى مركز عمله في القصر الجمهوري المؤقّت، ولدى وصوله شاهد قائد لواء الحرس العقيد ميشال حروق وأخبره أنّ هنالك أشخاصاً من القوّات اللبنانيّة في منطقة جبيل يضايقونه وعائلته، وقد سمع بأنهم يخطّطون لاغتيال فخامة رئيس الجمهوريّة. وكتم عنه اجتماعاته مع غسان توما والمعلومات التي قدّمها إليه والمبالغ التي قبضها في مقابل خدمته له ولمرؤوسيه...".

في كواليس هذه القضيّة، أنّ المحقق طليع، انتقل في ضوء معطيات الملف المكوّن لديه، إلى القصر الجمهوري واجتمع بالرئيس الياس الهراوي، ليسأله عن معلوماته حول القضيّة، إلاّ أنّ الرئيس بدا غير متحمّس لفتح هذا الملف، معتبراً أنّ المسألة "ما بتحرز، ولو شئت إثارتها، لكنت فعلت ذلك يوم إكتشافنا لها".

هذا، اللاحماس الرئاسي، مع معطيات الملف نفسه خصوصاً ما قاله الشواح الذي سلّم نفسه لاحقاً، في مبادرة قلّ أن شهدت مثلها قضايا مماثلة، جعلت جعجع خارج مضمون القضيّة، وليس أدلّ على ذلك تلك الفقرة التي أشير فيها إلى أنّ قائد القوّات لم يكن على علم بالأمر وعندما وصل إلى علمه وبّخ غسان توما[1]، ممّا يؤكّد أنّ القرار السياسي كان لا يزال يحمي جعجع ويمنع القضاء من استدعائه إلى التحقيق، ولو بصفة شاهد.

ولا بد، في هذا السياق، من الإشارة إلى السطوة المعنويّة التي كانت تحيط بجعجع في ذاك الحين، ففي ١٦ آذار ١٩٩٤ التأمت المحكمة العسكريّة الدائمة وكانت، آنذاك، برئاسة العميد الركن عبد الحميد الخربطلي لمحاكمة المتهمين بقضيّة محاولة إغتيال رئيس الجمهوريّة، وفي ختام الجلسة تقدم وكيل الدفاع اسعد أبي رعد (رافق كل ملفات "القوّات" ووقف، منذ البداية، إلى جانب جعجع في قضاياه العدليّة) بطلب إلى المحكمة لجلب الشهود، نادر سكر[2] ورئيس لواء الحرس الجمهوري العقيد ميشال حروق ومدير الإستخبارات العميد ميشال الرحباني. وتابع قائلاً:

"ألتمس من المحكمة أن يصار إلى الإستماع إلى إفادة رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي وإفادة قائد "القوّات اللبنانيّة" الدكتور سمير جعجع، بانتقال أحد أعضائها إلى القصر الجمهوري وإلى غدراس"[3].

طلب من أحد المقربين إلى جعجع، يعكس في الواقع نظرة جعجع إلى نفسه ونظرة المحيطين به إليه، فهو في مركز يوازي رئاسة الجمهوريّة وفي مقر يساوي بعظمته القصر الجمهوري.

ترافقت الإجراءات القضائيّة في قضيّة الرئيس الهراوي مع متابعات أمنيّة أخرى هدفت إلى

١. عاد رئيس الجمهوريّة ووقع ثلاثة مراسيم تقضي بمنح كل من المؤهل بولس وشواح وجبور، عفو خاص.
٢. ترك "القوّات اللبنانيّة" عام ١٩٩٢، بعد قرار جعجع مقاطعة الإنتخابات النيابيّة.
٣. الحكم في هذه القضيّة صدر، بعد توقيف جعجع.

تضييق الخناق على "جعجع العسكري" من خلال إسقاط نهائي لجهاز أمنه بعرقلة تحرك أركانه الذين لا يزالون في لبنان أو أولئك الذين غادروا لئلا يتمكّنوا من العودة.

وبالفعل، أوقفت قوى الجيش مجموعة من المنتسبين إلى "القوّات اللبنانيّة" وأبقت لديها من قاموا بعمليّات أمنيّة ضدّ الجيش في خلال "حرب الإلغاء" وتحديداً أعمال القتل والإعدام في عمشيت التي تخطت واقع التراشق المدفعي أو المعارك الحربيّة، وحرق مبنى وزارة المال على طريق النهر – بيروت وتفجير مركز المغاوير في رومية.

وقد اتهم جورج بطرس العلم بالإشتراك مع جرجس يعقوب شحادة وآخرين، أمّا بقوا مجهولي باقي الهوية أم توفوا في سلسلة أعمال ومنها:

– توقيف سيّارة إسعاف تقلّ جريحاً وشهيداً من الجيش وتصفية الجريح، وتمرير سيّارة "جيب" عسكريّة فوق جثّتيهما على الطريق ثم رميها في مكب للنفايات.

– تصفية ثلاثة عسكريين بعد خطفهم من منازلهم ورمي جثّتهم في بستان الزيتون على طريق عمشيت – حبالين.

– تصفية ضابط وعشرة عسكريين دفعة واحدة بإيقافهم إلى جدار بناية جبارة في عمشيت وإطلاق النار عليهم.

وأسندت إلى علم أيضاً وبالإشتراك مع طوني طعان رحمه بالإشتراك مع جورج حمد وديع وميلاد عيسى العلماوي وحنا جبرائيل رحمة الإقدام على قتل الرائد في الجيش أنطوان الحداد.

وأثارت هذه الحملة حفيظة جعجع، لا سيّما وأنّها تعني تحويل معاركه، "من أجل الطائف"، مع العماد عون إلى جريمة. وسعى إلى رفع ظلامته إلى السوريين الذين كانت علاقتهم بجعجع قد وصلت إلى حد القطيعة، فعمد إلى تلمس الإبعاد عبر مقربين من دمشق ومن العميد غازي كنعان، فأجرى إتصالات بنائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي وبوزير الدفاع محسن دلول وبوزير السياحة نقولا فتوش وأرسل لهم مبعوثين من قبله، ووضعهم في الأجواء طالباً أن يصار إلى تدخل سريع يلجم ما تتعرض له "القوّات اللبنانيّة" بسبب حربها مع العماد عون، متسائلاً عن نظرة السوريين إلى الأمور التي تمس روح الوفاق الوطني الذي أصر على طي صفحة الماضي واعتبار عون متمرداً وجيشه لا علاقة له بالمنطق الشرعي.

إلاّ أنّ مساعي جعجع لم تفلح، فالغطاء السياسي مؤمّن للجيش الذي يحيل كل من يجده قد اقترف جرماً إلى القضاء العسكري. ومع ذلك حين لم ينبر أحد من السياسيين إلى الرد على ما تثيره "القوّات" إعلامياً من أنّ الإجراءات تستهدف قمعها سياسياً، كانت قيادة الجيش تتدخل وترد عبر مصدر أمني بعنف على جعجع، من دون أن تسمّيه ومن دون أن تحاذر التلميح إلى وقوفه وراء ما كان يحدث. وقد صوّر حياد السياسيين أنّ القضيّة تتخطّاهم إلى صراع بين قوى الجيش والقوّات اللبنانيّة، الأمر الذي عكس حقيقة مواقف السياسيين الذين لم يكونوا متحمسين لملاحقة "القوّات اللبنانيّة" إلاّ أنّهم غضوا الطرف، لاستعمال الضغط العسكري سياسياً بقطف جعجع وقد نضج.

أعنف هجوم للمصدر الأمني كان في ٢٤ آب ١٩٩٣، فهو إذ عدد بعض الجرائم المسندة إلى الموقوفين قال: "إنّ ذلك لا يعني فتح ملفات الأحداث الماضية بمقدار ما يهدف إلى كشف بعض الحقائق التي تهم المؤسّسة العسكريّة، في الدرجة الأولى (...) ومن المعيب تشويه الحقائق أمام الرأي العام والتباكي المزيّف على القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة وعلى شرعة حقوق الإنسان، حيال مجرمين لا يعترفون بأيّة قيم أو مبادئ بما يجعلهم خطراً دائماً على المجتمع، وإذا كان بعض من هذه الجرائم شمله قانون العفو العام فإنّ ذلك لا يحول عند الضرورة دون جلاء بعض الحقائق الأساسيّة التي تؤثر على أمن المواطنين ومؤسّسات الدولة. إنّ الموقوفين هم مجرمون قتله، ولا علاقة لهم بالمفاهيم السياسيّة أو الحريّة إلاّ إذا كان المطلوب أن يبقى إجرامهم سلاحاً في أيدي معلميهم يستخدمونه لإرهاب الناس في المستقبل كما فعلوا ذلك في الماضي".

رد معبر، يحمل في طياته مخزون حقيقة العلاقة، بين جيش يخاف على مستقبله من ماضي "القوّات"، وبين "قوّات" تخاف على حاضرها من ماضيها الذي انفتح على مصراعيه أمام رأي عام دقيق في مرحلة دقيقة... فالحقائق التي تخرج بها الملاحقات، وإن لم تؤد في مراحل لاحقة، إلى تجريم وسجون[1]، فهي ستزوّد مناوئي "القوّات" بأمثلة – أسلحة فيما تجعل مناصريها في خوف يعرقل أي تحرك مطلوب منهم ليتمكّنوا من احتلال الساحة المسيحيّة وسياستها بعدما خسروها، بفعل حل الميليشيات والمعارك الداخليّة،

---

١. كل ملفات "حرب الإلغاء" التي فتحتها الملاحقات، شملت بقانون العفو العام، بقرارات اتخذتها محكمة التمييز الجزائيّة، خلال عام ١٩٩٥.

عسكرياً وتسمح لمنافسيها على الساحة بالتحرك بحريّة بعدما تنتج الملاحقات إسقاطاً للوهرة "القوّاتية" المستمدّة من بندقيّة الماضي أكثر من تبنّيها لشعارات تقوية المسيحيين ومنعهم من الذوبان في محيطهم الإسلامي.

ردّت الدائرة الإعلاميّة في "القوّات" في اليوم التالي على المصدر الأمني، لتؤكد أنّ الملاحقات الراهنة إنّما هي "دليل على الكيل بمكيالين وعلى وجود صيف وشتاء تحت سماء واحدة". وإذ عرض بيان "القوّات" لحوادث إغتيال استهدفت ضباط وعناصر الجيش بين نيسان ١٩٨٤ وبين أيلول ١٩٨٩ قالت إنّها فعلت ذلك "إظهاراً لحقيقة الأهداف السياسيّة الضيقة التي تقف وراء إعتقال عناصرها ومسؤوليها". وحاول البيان، في ضوء إتصال جعجع ببعض أركان الدولة التفريق بين الجيش والسياسيين وحصر مسؤوليّة التوقيفات بالجيش على أن تشمل هذه المسؤوليّة "السلطات السياسيّة" لاحقاً في حال استمرّت الملاحقات والتوقيفات ولم تعالج آثارها وذيولها.

أمّا الحوادث التي أوردتها "القوّات اللبنانيّة" وقالت أنّها استهدفت ضباطاً وعسكريين خلال الحرب في لبنان فهي:

– في ٢٨ نيسان ١٩٨٤ إغتال مسلّحون الملازم حسين دعاس طليس قرب جامع بريتال في البقاع خلال عودته إلى منزله من مركزه في قاعدة رياق الجويّة.
– في ١٧ آذار من العام ١٩٨٨ صدر عن الجهات القضائيّة قرار ظنّي ضدّ سبعة عشر متهماً بتنفيذ العمليّة وهم: غالب حسين مظلوم، حيدر قاسم صالح، محمد توفيق اسماعيل، محمد حسين علي رضا طليس، عباس حسين علي رضا طليس، محمد عباس رضا طليس، أحمد حسن طالب طليس، حسين علي فرحات اسماعيل، عباس علي فرحات اسماعيل، زياد علي طليس، علي قاسم مظلوم، حسين احمد مظلوم، عبد الباقي حسن المصري، حسين اسماعيل أبو محسن، علي توفيق صالح، عباس موسى مظلوم، علي حسن راتب سلهب.
– مقتل الرائد غسان أسعد والملازم الأوّل فايز عازار في عيتات والشحار الغربي بعد خطفهما عام ١٩٨٣.
– إغتيال رئيس أركان القطاع الثاني في بيروت المقدّم عادل أبو ربيعة ومرافقه الجندي.
– إغتيال قائد قاعدة رياق الجويّة العقيد الطيار سليمان داود مظلوم بين رياق وأبلح في ٢ شباط ١٩٨٥.

- إغتيال الملازم أوّل جورج الياس شمعون في بلدة رياق في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٥.
- إغتيال النقيب بطرس شلهوب في صيدا سنة ١٩٨٥.
- إغتيال الرائد أمين قاسم في فردان في تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٦.
- إغتيال الرائد ابراهيم الفار في منطقة برج أبي حيدر في تاريخ ٨ أيار ١٩٨٦.
- تفجير سيّارة النقيب اميل حنا مساعد الرائد جميّل السيد في البقاع في تاريخ ٢ تموز ١٩٨٦.
- تفجير سيّارة قائد اللواء الثاني عشر العقيد محمد سعد في عين التينة في تاريخ ٢٤ تموز ١٩٨٦.
- إغتيال رئيس أركان اللواء الأوّل في الجيش العقيد ميشال زيادة في رياق في تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٨٦.
- إغتيال الرقيب الأوّل حسن أبو قيس بعد تعذيبه وتقطيع أذنيه في بلدة عربصاليم في تاريخ ٢٣ تشرين الأوّل ١٩٨٦.
- إغتيال الملازم الأوّل في اللواء الثاني عشر علي كامل صادق في تاريخ ١٩ كانون الأوّل ١٩٨٦.
- إغتيال الرائد محمد علوية في الأوزاعي عام ١٩٨٦.
- محاولة إغتيال النقيب في اللواء السادس رضا الموسوي ومرافقه احمد الموسوي في البربير في تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٨٧.
- خطف الرائد توفيق التقي والرائد علي سرور في صيدا عام ١٩٨٧.
- إغتيال الرائد كاظم درويش في الجنوب عام ١٩٨٧.
- إغتيال المعاون في اللواء الثاني عشر حسن نايف الفقيه في حي البيادر- الهرمل في تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٨.
- إغتيال الملازم الأوّل طلال قانصوه من الكتيبة ٣٧ على طريق كوثرية السياد - الغسانية في منطقة الزهراني في تاريخ ٧ آذار ١٩٨٨.
- إغتيال الملازم حسان نافع في مربع "البالما" عند مدخل طرابلس الجنوبي في تاريخ ١٠ أيلول ١٩٨٩.

اللافت للإنتباه في هذا البيان "القوّاتي" الذي أريد أن يكون بمثابة قرار ردّ الإعتبار، هو سؤال الأجهزة الأمنيّة، عن ملاحقة مرتكبي بعض الجرائم السياسيّة دون غيرها، مع أنّ أي ملف سياسي لم يكن قد فتح بعد بوجه "القوّات اللبنانيّة" وجاء في مضمون السؤال:

"هل أنّ الأجهزة في صدد ملاحقة عشرات آخرين من المتهمين باغتيال كمال جنبلاط والرئيسين بشير الجميّل ورينه معوض علماً أنّ منفّذ عمليّة إغتيال الرئيس بشير الجميّل كان موقوفاً وقد أطلق سراحه في ظروف معروفة من دون أن تعمد أي من الأجهزة الأمنيّة إلى محاولة إستعادته؟".

في أيلول من "عام الملاحقات" (١٩٩٣) ترك جعجع لبنان في زيارة بقيت مجهولة الجهة، كثرت يومها، المعلومات حول وجهتها، منهم من قال أنّها لباريس حيث سيسعى إلى لقاء العماد عون وأركان المعارضة، لتوحيد وجهة النظر إلى الأمور، ومنهم قال أنّها لواشنطن للإطلاع على قرار "عاصمة العالم". ولم يكن جعجع يدخل في لعبة تبادل المعلومات وأصر على أنّ زيارته شخصيّة وخاصّة.

ما توافر، يومها، للأجهزة الأمنيّة الرسميّة، أنّ جعجع ومعه زوجته السيدة ستريدا قد غادرا إلى قبرص حيث يتواجد غسان توما وزوجته اللذان اتياها، من الولايات المتحدة الأميركيّة.

لماذا يجتمع جعجع بتوما في قبرص وفي هذه المرحلة بالذات؟

هل اللقاء هو حقاً مجرد لقاء عادي أم أنّه يهدف إلى تنفيذ أمر ما؟

سؤالان أصبحا، في فترة وجيزة، على لسان المسؤولين اللبنانيين من دون أن يحصلا على أجوبة شافية وواضحة، وهم بطبيعة الحال لم ينتظروها من جعجع نفسه.

عاد جعجع إلى بيروت، وأوّل نشاط علني قام به كان أن عقد إجتماعاً موسعاً لمسؤولي "القوّات"، تحدث به بثقة بالنفس وبأمل بالمستقبل... وأعلن أنّ جهة ما "تخوض حرب إلغاء جديدة" غير معلنة رسمياً يستخدم فيها الأخصام السياسيّون كل ما توافر لديهم من الأسلحة السياسيّة والإعلاميّة. والهدف واضح يختصر بالسعي إلى ترويضنا سياسياً وإجبارنا على الإعتراف بواقع سياسي مزوّر وبتركيبات لا علاقة لها بالشعب والناس والرأي العام، وإلاّ فبماذا يمكن تفسير إقتصار الإعتقالات والمداهمات على عناصر "القوّات اللبنانيّة" ومحازبيها. لقد أصدروا إستنابات قضائيّة ضدّ عدد من رفاقنا بتهمة شل الدفاع الوطني والإعتداء على الجيش اللبناني... وناقضوا أنفسهم بالإدعاء بأنّ رفاقنا خاضوا حرب الدفاع عن أنفسهم

ومجتمعهم ودولتهم لأسباب شخصيّة وثأريّة. وفي أي حال، الطرف الآخر في حرب الإلغاء التي تعرّضنا لها لم يكن الجيش اللبناني بحسب مفهوم الوفاق الوطني والشرعيّة والدستور، وإلاّ سقطت شرعيّة كل التركيبة القائمة. وهل يعقل أن تشجع الدولة على إلغاء الأحزاب السياسيّة والقيادات فتسعى كما تفعل اليوم لاستكمال ما كان حاول العماد عون في حرب الإلغاء أن ينفذه من شل للحياة السياسيّة واحتكار السلطة، ضاربة عرض الحائط بالقوانين والدستور وأسس الديموقراطيّة والوفاق الوطني، ومعتمدة أساليب ملتوية وقواعد واهية وغطاء ساقطاً لتبرير ما تقدم عليه؟".

وتساءل جعجع، يومها:

"كيف لا تقدم الدولة على محاسبة الذين تمرّدوا على قرارها وهاجموا شعبها وأحزابها وقياداتها السياسيّة والروحيّة والنيابيّة؟ وهل كانت هذه الهجمات بإيعاز منها؟".

كلام، سواء شاءه جعجع لشدشدة "حَيْل" المسؤولين لديه، أو تعبيراً عن دعم جديد تلقاه ويجب أن يتوقف عنده الجميع، فأنّه جعل من السؤالين الأمنيين أساسين مهمّين لمخاوف السلطة على المستقبل.

أوّل رد كان بتحريك قضيّة محاولة إغتيال رئيس الجمهوريّة الياس الهراوي وقطع مذكّرة توقيف غيابيّة بحق غسان توما، تجعل إمكان عودته إلى لبنان ضرباً من المستحيل. وقد صدرت هذه المذكرة في ١٩٩٣/١٢/٣١، بعدما صدرت معلومات عنها في الصحف في أوقات سابقة.

وترافقت هذه الخطوة مع بدء صدور القرارات الإتهاميّة في الملفات التي كان جعجع قد اعترض على تحريكها.

ركّزت القرارات الصادرة على واقعة أساسيّة أنّ الجرائم التي اقترفت، لا دخل لها بالأعمال الحربيّة إنّما أنتجتها أحقاد شخصيّة. وليس أدل على ذلك سوى مضمون وقائع هذه القرارات، وأكثرها تعبيراً ما ورد في مقدّمة قرار صادر في ١٩٩٣/١٢/١ عن قاضي التحقيق العسكري رشيد مزهر في شأن حوادث عمشيت:

"شهدت بعض المناطق اللبنانيّة خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام ١٩٩٠ أحداثاً دامية وقعت بين وحدات من الجيش اللبناني بأمرة العماد عون آنذاك من جهة وميليشيا "القوّات اللبنانيّة" من جهة أخرى بسبب تضارب وتباين في المواقف السياسيّة حيال بعض جوانب الأزمة اللبنانيّة خلّفت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، عمد خلالها بعض

مقاتلي "القوّات" إلى الخروج عن روحيّة هذه المعارك وأبعادها وتجييرها لخدمة مصلحته الشخصيّة، ضارباً عرض الحائط بالقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة، خارقاً الأعراف الدوليّة، موقعاً أشد أنواع التعذيب والتنكيل بعناصر الجيش الأسرى فضلاً عن قتل هذه العناصر عمداً فردياً أو جماعياً تشفياً وانتقاماً لشقيق أو قريب أو لمجرد إنتمائها إلى المؤسّسة العسكريّة وذلك خارج إطار الحرب الدائرة وبعيداً من أهدافها وخلافاً للقواعد السلوكيّة العامّة التي خطتها المجتمعات الإنسانيّة لنفسها ضمن إطار من قواعد الأمن الإجتماعي الذي هو مطلب أساسي في حياة الشعوب".

واورد القرار الوقائع الآتية:

إنّ المدعي عليه جورج بطرس العلم ذاع صيته وعمت شهرته منطقتي عمشيت وجبيل لارتكابه مجازر عدة في حق عسكريين أسرى أو جرحى وعزّل من السلاح.

وتبيّن من التحقيق أنّ المدعي عليه جورج العلم كان خلال الصدامات العسكريّة المذكورة يتبوأ مركز آمر فصيلة في تراتبيّة "القوّات" في الثكنة المعروفة بـ"السلفادور" في عمشيت، وفي تاريخ ١٩٩٠/١/٣١ أصيبت إحدى ملالات الجيش اللبناني في منطقة عمشيت بقذيفة عطلتها فترجل طاقمها من داخلها وعددهم أربعة عسكريين، معلنين إستسلامهم، غير أنّ المدعي عليه أقدم على تصفية ثلاثة منهم بإطلاق النار عليهم غير آبه بوضعهم، بينما تمكّن الرابع من الفرار.

وتبيّن أنّه في تاريخ ١٩٩٠/٢/١ أبلغ إلى المدعي عليه العلم بعض محازبيه خبر مقتل شقيقه اسكندر، فاستبد به الغضب والإنفعال وأقدم في أثناء مروره بسيّارته العسكريّة بساحة عمشيت على سحب جندي جريح من المقعد الخلفي لسيارة "مرسيدس" إلى خارجها وإطلاق النار على صدره، ممّا تسبب بقتله. كما أقدم مرافقه المدعي عليه إيلي عبده على إطلاق رشق ناري بدوره على الجندي المذكور. وغادرا المحلّة مخلّفين وراءهما الجندي القتيل. وتبيّن أنّه بعد فترة قصيرة توجه المدعي عليه المذكور إلى ثكنة "الدفاع الشعبي" في عمشيت أيضاً وبوصوله قرب معمل البيرة شاهد جمهرة من عناصر القوّات اللبنانيّة متجمعة حول شخص يرتدي اللباس المدني، فترجل من سيّارته واقترب منه وما أن تأكد من صفته، أي أنّه جندي، حتى بادر إلى شهر مسدسه في وجهه وإطلاق النار عليه ودفعه ليقع فوق كومة من النفايات غير آبه لتوسلاته، ثم تابع مرافقة المدعي عليه جرجس يعقوب شحادة المهمّة وطوعاً فأقدم على إطلاق رشق ناري من رشاشه الحربي على الجندي

المذكور الذي كان ينزف من رأسه، ثم غادر المحلّة وكأن شيئاً لم يكن بعدما أوصى العلم وأعطى تعليماته للموجودين بترك الجثّة مكانها أي فوق كومة النفايات وعدم دفنها. وبإزاء هذه الأفعال الجرميّة التي ارتكبها جورج العلم إنّ لجهة قتل العسكريين المذكورين وإذلالهم وتشويه جثّتهم بأن سار بسيّارته فوق إحداها، صار إسمه يتردد على كل لسان وشفة وأضحى رمزاً للحقد والكراهية والإنتقام، ممّا دفع بالبعض إلى الإشتباه به في تنفيذ مجزرة بناية جعارة في عمشيت التي ذهب ضحيّتها عشرة عسكريين عزّل بعدما جرى رصفهم إلى الحائط وإطلاق النار عليهم، إضافة إلى جريمة قتل النقيب المغدور أنطوان حداد".

ردّ جعجع على القرار بأنّ طالب بمحاكمة العماد عون ومن كان معه من ضباط الجيش الذي هاجموا "القوّات" التي دافعت عن نفسها وعن وجودها وعن مناطقها.

لقد تميّز عام ١٩٩٣ بصراع حقيقي بين الجيش اللبناني و"القوّات اللبنانيّة" وقفت منه السلطة السياسيّة على حياد تام علني لم يخل أحياناً من انزعاج - بقي طي الكتمان - من جهاز المخابرات في الجيش. وهو أمر سيترجم لاحقاً مناقشات سياسيّة مع القيادة السوريّة حول السبل الناجحة لتعديل طريقة عمل الأجهزة الأمنيّة وتغيير بعض رموزها. وإعادت اللجهة الإعلاميّة التي استعملتها "القوّات" أجواء حرب الإلغاء وحاولتإثارة الشارع المسيحي وتحميل الطبقة السياسيّة، مسؤوليّة ما يقوم به الجيش وبالتالي التحريض على قيادته وأجهزته الفاعلة وعناصره المتحركة.

عام الإنهيار

وسط هذه الصورة المضطربة، حيث يختلط المعطى الأمني بالمعطى السياسي إلى حد الإنصهار، وحيث يطل شبح الأمس على حقيقة اليوم، إلى حد ضياع القدرة على التمييز بين الواقع والسراب، وحيث تشاهد تجلي غريزة البقاء، بكل تشعباتها في مؤسّسة عسكريّة تخاف من ماضي ميليشيا يطل حاضرها، مرتبكاً بالمعطيات غير المريحة، وفي ميليشيا تندثر تحت عباءة حزب سياسي اعتادت الصراع في أرض متحركة والنفاذ إلى القمة على حبل محاط بمئات المرايا العاكسة لحبال وهميّة يتوسّلها القارئون البسيطون فيقعون محطمين ومشوهين.

وسط هذه الصورة المضطربة، بدأت المناطق الشرقية تغلي، فبعد ظهر ٢٠ كانون الأوّل ١٩٩٣ دوى انفجار هائل إستهدف البيت المركزي لحزب "الكتائب اللبنانيّة" في الصيفي، بواسطة سيّارة مفخخة تم توقيفها إلى حائط ملاصق. وجاء الإنفجار من حيث التوقيت على موعد مع انعقاد المكتب السياسي لجلسته الأسبوعيّة التي صادف أن غاب عنها رئيس الحزب الدكتور جورج سعادة بداعي المرض ونائبه منير الحاج والأمين العام كريم بقرادوني لتواجدهما في فرنسا.

من وضع هذه المتفجرة؟

من تراه يستفيد من هكذا تطور؟

وهل كان حزب الكتائب في موقع القادر على تغيير المعادلات السياسيّة في البلاد في تلك الآونة؟

ولماذا ترافق مع بدء الحديث عن زيارة يزمع البابا يوحنا بولس الثاني القيام بها للبنان في نيسان ١٩٩٤؟

الإنعكاسات الأوليّة للإنفجار، الذي لا يزال المسؤول عنه مجهولاً في ملف يتعهده القاضي فوزي داغر، كانت شعبيّة: ملاحقات لـ"القوّات" ومحاولة إبادة للقيادة الكتائبيّة، إذن هي محاولة للقضاء على آخر معاقل المسيحيين بعد نفي عون وابتعاد الجميّل، واغتيال شمعون، واعتصام اده في فرنسا.

هز الإنفجار لبنان، شعباً ومسؤولين ومؤسّسات، وبدأت الأسئلة تطرح حول دور الأجهزة الأمنيّة التي عجزت عن اكتشاف التحضير بادئاً ثم عجزت عن معرفة الفاعلين لاحقاً.

التصوّر الأمني كان يتّجه ناحية "القوّات اللبنانيّة" خصوصاً وأنّه عثر في مكان الإنفجار على هويتين لشخصين قيل أنّهما ينتميان إلى "القوّات".

التصوّر الكتائبي كان يتّجه هو الآخر ناحية "القوّات" خصوصاً وإن الكتائب لم تتفاعل لصالح "القوّات" في الوقوف ضد قانون العفو العام بادئاً، ثمّ ضدّ الملاحقات المستمرّة لاحقاً، وكانت هناك، وتحديداً منذ انتخابات حزب الكتائب الذي تنافس على رئاسته سعادة وجعجع، قطيعة كاملة تجلت بوضوح، في الإعلام الكتائبي حيث غيّبت أخبار "القوّات" وفي الإعلام "القوّاتي" حيث غيّب سعادة لصالح المنشقين عنه في "هيئة الإنقاذ الكتائبيّة"، وتقديم الكتائب دعاوى قضائيّة على أمل أن تسترد المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال من القوّات، وإصدار الحزب بيانات عدّة، إمّا تهاجم جعجع، وإمّا تتخذ مواقف معادية له.

هذا التصوّر الكتائبي ترافق مع تحاليل أمنيّة مفادها، أنّ جعجع أراد استثاره الشعور المسيحي وجعله يقف بوجه الملاحقات التي تستهدف المسؤولين "القوّاتيين"، بعدما لمس تراخياً عاماً شاء أن يشده بتصوير المسيحيين أنّهم مستهدفون.

وراحت الكتائب تحاول باستمرار حث القضاء والأجهزة الأمنيّة على كشف مفجري بيتها المركزي، من دون أن تقدّم إدعاء ضدّ معلوم ومن دون حتّى أن تسمي شهوداً يستطيعون إنارة التحقيق، وليس أدلة على شكها بإمكان ضلوع "القوّات" بالإنفجار، سوى حماستها التي تجدّدت بالمطالبة بالتحقيق جدياً – عندما بيّنت معطيات الملف في تفجير كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق، أنّ جرجس توفيق الخوري قال للمحققين الأمنيين أنّه قصد إسرائيل، في اليوم التالي لانفجار بيت الكتائب.

لماذا حدّد جرجس الخوري تاريخ ذهابه إلى إسرائيل بالإستناد إلى تاريخ تفجير بيت الكتائب؟

سؤال بقي، أقلّه حتّى الساعة ضمن باقة علامات الإستفهام الكثيرة في وطن كلبنان[1].

١. إفادة جرجس الخوري لدى القاضي فوزي داغر في ملحق هذا الكتاب.

أمّا جعجع فرأى في التحليلات التي أعقبت الإنفجار، محاولة أخرى للإيقاع بالقوّات اللبنانيّة التي تقف في مواجهة نهج "الإلغاء غير المعلن بهدف تطويعها"، وليس أدلة على ذلك سوى التسريبات الإعلاميّة عن العثور على بطاقة هويّة شخص من آل رحمة.

وهكذا انتهى "عام الملاحقات" على انفجار ضخم تبعه، بعد تسعة أيام حدث خطر آخر يمكن أن يعيد بيروت ساحة مفتوحة للتصفيات السياسيّة، تمثل بأغتيال السكرتير الأوّل في السفارة الأردنيّة نائب عمران المعايطة في الروشة – بيروت صباح ١٩٩٣/١٢/٢٩.

حدثان طويا عاماً أحيلا تباعاً على المجلس العدلي الذي بدأ اللبنانيون يسمعون به من خلال مقرّرات مجلس الوزراء. لكن من دون أن يتم توقيف أحد، سوى عصابة سرقة أقدمت في بعبدا عام ١٩٩٢، على قتل الصائغين غسان وجليل انطونيوس في محلّهما في بعبدا بهدف السرقة التي صوّرت، بادئاً، أنّها اعتداء شيعي على مسيحيي المتن الجنوبي الذين طالبوا بأن تسمح لهم الدولة بحمل السلاح للذود عن أنفسهم من الخطر الآتي من الضاحية الجنوبيّة المقابلة أي من "حزب الله".

طائفيّة وطن. لا تكف عن الفحيح وعن "عقص" مسيرة النهوض – مهما كان شكلها – بسموم قاتلة.

عواصف وطن

أطلّ عام ١٩٩٤ هادئا يحاول بلسمة الجراح التي سبّبتها شظايا جريمتي "بيت الكتائب" والمعايطة ويسأل عن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الملفات التي فتحت لـ"القوّات اللبنانيّة" وأضحى معظمها في عهدة المحكمة العسكريّة الدائمة فيما لا تزال بعض الملفات في عهدة قضاء التحقيق.

حاول جعجع إستغلال الإسترخاء الذي يرافق، عادة، حفل "التسلّم والتسليم" بين سنة تمضي وسنة تأتي، فشرع في اتصالات سياسيّة رفيعة المستوى غاب عنها لمدّة طالت.

زار، بادئاً رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي كان يحضر ملفاته للقاء البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان، قبل نحو ستة أشهر على زيارته المقررة لبيروت.

زار لاحقاً رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، في قصر قريطم. عرض الرجلان لوجهة نظرهما من التطوّرات، وكان الإثنان في موقع لا يحسدان عليه، فجعجع يخوض معركة حقيقيّة مع الملاحقات التي تطاول مسؤولين "قوّاتيين" والحريري يخوض معركة حقيقيّة مع إمكانات الدولة السياسيّة والإقتصاديّة والإداريّة التي تعوق تحقيق أحلامه التي تجسّدت وعوداً خارقة للبنانيين، عند تسلّمه سدة رئاسة الحكومة منذ سنة وثلاثة أشهر تقريباً.

والرجلان في حاجة أحدهما إلى مساعدة الآخر. فجعجع يريد معرفة حجم القرار الإقليمي الذي يسمح بإطلاق يد إسقاطه وإمكانات إعادة فتح الجسور المغلقة، وما يمكن للحريري أن يقدّمه. أمّا رئيس الحكومة فيريد أن يكف شر الإعلام "القوّاتي" عنه ولا سيّما المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال التي كانت تريد البث فضائياً وتمنعها الحكومة فشنّت على هذه الخلفيّة المعلنة، حملة عنيفة على رئيسها.

قدّم جعجع للحريري هدنة إعلاميّة وجرّد له، نظرته للأوضاع، التي أسّس لها التنفيذ الخاطىء لاتفاق الطائف وقال للحريري:

"إنّ الإعمار إذا لم تحمه السياسة لا قيمة له والسياسة في لبنان معدومة لأنّ وهرة السياسيين ضعيفة على العسكر الذي يساهم في تعميق حال اللاتوازن على المستوى الوطني ويمنع طي صفحة الماضي".

وإذا كان الحريري بطبعه لا يكثر من الكلام، إنّما يستمع كثيراً للمعارضين ويهز برأسه ويحرك يديه موافقاً أم نافياً أم مستنكراً، إلاّ أنّه أنهى اللقاء مع جعجع متكلماً، فدعاه إلى السير في المسار الحالي "فالأمور تتحسّن تدريجياً" ونصحه بالإنفتاح مجدداً على القيادة السورية، لأنّ القرار اللبناني واضح في هذه المرحلة الدقيقة في منطقة الشرق الأوسط، كما أنّ الأجواء الدوليّة لا تهتم إلاّ بما يزخم مسيرة المفاوضات الثنائيّة بين الدول العربيّة وإسرائيل، وإنّ البديل عن "الطقم الحاكم" لن يكون أبداً في صالح لبنان ولا حتّى المعارضين على خلفيّة النظرة الخاصّة بهم السيادة.

خرج جعجع من اللقاء مقتنعاً أنّ الحريري لا يستطيع تصحيح ما حصل خلال "عام الملاحقات" وأسرّ إلى المقربين منه أنّ القضيّة أكبر حتّى من الحريري.

أيام قليلة على هذا اللقاء ويتعرّض الرئيس السوري حافظ الأسد لمصاب أليم إذ توفي إبنه البكر الرائد الركن باسل الأسد في حادثة سيّارة.

سارع جعجع إلى إرسال برقية تعزية، وراح يفكّر بالإنتقال إلى القرداحة لتقديم تعازيه وجها لوجه، للمرّة الأولى، مع الرئيس الأسد.

أسرّ جعجع بنيّته إلى أحد المقرّبين منه الذي بات يلتقي جعجع يومياً، لوضعه في أجواء الملاحقات القضائيّة لـ"القوّاتيّين". إلاّ أنّ هذا الشخص طلب من جعجع أن يعدل عن فكرته، فهو تميّز عن الآخرين – حسب معلوماته – ببعده عن الفلك السوري فكيف سيبقى على تمايزه إذا ذهب، وماذا سيقول للناس، وماذا سيقدم للسوريين؟ وقال لجعجع: "كم كان عظيماً البطريرك صفير في عظة الأحد، ففيما لبنان كلّه يتوجه إلى سوريا راح هو يتحدّث عن الأوضاع في البوسنة والهرسك. نحن نريدك مثله في هذا الظرف".

إلاّ أنّ جعجع ابتسم لمحاوره وقال له: "لن أقدّم شيئاً، سأقوم بواجب التعزية، وأجس النبض، وأعود إلى غدراس كما ذهبت منها".

وعلى الحال طلب جعجع من أحد المسؤولين في "هيئة الإنقاذ الكتائبيّة" الإتصال بالعميد غازي كنعان وإبلاغه رغبته في زيارة القرداحة. وبعد يومين كان الموعد قد تحدّد.

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤ انطلق جعجع في موكب ضمّ ٢١ سيارة إلى القرداحة وكان معه ألفرد ماضي، جورج كساب، عادل صقر، جو سركيس، فؤاد مالك، جورج أنطون، جورج مسيح وإيلي أبي طايع.

دام اللقاء ساعة وربع الساعة وقد أحاط بالرئيس الأسد الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وزير الدفاع العماد مصطفى طلاس ورئيس الحكومة السابق عبد الرؤوف الكسم وشقيقا الرئيس السوري.

لقاء كان كلّه مجاملات، ولكن دلالاته كانت بالإستقبال الحار الذي لقيه جعجع وترجمته كانت في إطلاق سراح ثلاثة من "القوّات اللبنانيّة" اعتقلوا في السجون السوريّة أحدهم السكرتير الخاص لجعجع بربر عيسى الخوري.

إثر واجب التعزية توجه العميد غازي كنعان والوفد "القوّاتي" إلى منزل في القرداحة تعود ملكيّته لأحد أقرباء كنعان وعقدوا فيه إجتماعاً.

قال جعجع للعميد كنعان أنّه يريد أن يتم فتح قنوات أساسيّة بين "القوّات" وسوريا.

دعاه كنعان إلى الإنخراط في مشروع الشرعيّة، لأنّ سوريا لن تتعاطى مع أي طرف لبناني إلاّ من خلال الشرعيّة، على الرغم من حرصها على مدّ أوثق العلاقات مع المسيحيين.

ردّ جعجع بأن طلب من العميد كنعان أن ينظر إلى مصلحة سوريا من خلال "القوّات اللبنانيّة" لأنّها الوحيدة التي تستطيع بشعبيّتها وإعلامها وحزبها وقدراتها ورجالاتها، أن تقنع المسيحيين بسوريا، في حين لم يتمكّن أي مسيحي آخر، لا بل كلّ القوى مجتمعة، من جذب هؤلاء المسيحيين إلى سوريا.

كرّر العميد كنعان دعوته إلى الإنخراط بمسيرة السلام من خلال إنخراطه بالشرعيّة... وانتهى اللقاء على وعد بمتابعة المفاوضات. عاد جعجع إلى بيروت وأسرّ مجدداً لصديقه الذي كان قد حذّره من الذهاب إلى سوريا:

"ألم أقل لك أنّ سمير جعجع لا يقدّم تنازلات ولا يتغيّر".

زيارة جعجع للقرداحة تركت في بيروت صدى أسئلة وترجيحات، عن مستقبل العلاقات بين سوريا و"القوّات" في أوّل لقاء من نوعه يجمع قائد "القوّات" وأسد سوريا، وجهاً لوجه وكيف يمكن أن تنعكس على الساحة الداخليّة والمعادلات الجديدة التي قد تفضي إليها.

منذ تلك الزيارة دخل جعجع في صمت عميق، تاركاً للمحللين الكلام ليسبر من خلاله الأجواء التي تعكسها دمشق والمقرّبون منها.

وفي التاسع من شباط ١٩٩٤ أطلّ جعجع في عشاء أقامته "الهيئة السياسيّة لمنطقة الشوف" في حزب "القوّات" ليؤكد أنّ نظرته إلى أمور الداخل لا تزال حيث كانت قبل زيارة القرداحة، وصوّر الناس بأنّهم "يترحمون على الماضي لأنّ المسؤولين خيبوا الآمال وفوّتوا الفرص" ثمّ ركز على الإقتصاد والإدارة وهاجم واقعها وهاجم المجلس النيابي وأكّد أنّ التوازن الوطني مختل والحياة الديموقراطيّة في غيبوبة والحياة السياسيّة مشلولة. ووصف الملاحقات القضائيّة بحق المسؤولين "القوّاتين" بأنّها استحضار لأجواء الحرب وتشنجاتها. وفيما كان كلامه كلّه عمومياً من دون الإشارة إلى الأشخاص ركّز هجومه على رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط الذي سمّاه وزير الإدارة المدنيّة الذي وصل به الأمر "إلى درجة أنّه يريد أن يمنح شخصياً قداسة البابا تأشيرة الدخول إلى لبنان. مرّة يهاجم الزيارة، وتارة يضع شروطاً وطوراً يطلب الوقوف على خاطره. ومن الخزي والعار والإهانة أن تقف الدولة مرّة جديدة موقف العاجز المتفرج. فبعدما أصرّ أركان الدولة على الزيارة في لقاءاتهم مع الحبر الأعظم، ومهدوا وهللوا وروجوا لها، هم اليوم عاجزون عن تأمين الحد الأدنى من الأجواء الطبيعيّة لهذا الحدث".

إلاّ أنّ جعجع، وفي مقابل نظرته المتشائمة إلى الداخل اللبناني التي تخطّت إطار الشكوى لتكون بمثابة رسالة إلى السوريين عن حقيقة مَن وثقوا بهم، عكس نظرته إلى العلاقة القوّاتيّة – السوريّة، بعد زيارة القرداحة وقال تلميحاً أمام مجموعة تشدّها الشعارات الكبيرة والتفاصيل اليوميّة الواحدة وقدرات ضئيلة لقبول منطق التطبيع مع سوريا بعد مسيرة عداء فكريّة صوّرت إسرائيل منقذاً:

"إنّ القوّات تمدّ يدها للجميع بشرف وشجاعة المؤمن بقضيّته من دون عقد أو خلفيّة جامدة، لأنّنا معنيّون بالتحوّلات الجارية في المنطقة".

ما هي التحوّلات الجارية في المنطقة التي ربط جعجع النظرة القوّاتيّة إلى العلاقات مع سوريا، بها؟

إنّها المفاوضات السوريّة – الإسرائيليّة، التي فعلت مع وصول اسحق رابين إلى رئاسة الحكومة الإسرائيليّة، الأمر الذي يرضي واشنطن، وهي أيضاً المعطيات المتتابعة التي تؤكد أنّ العلاقات السوريّة – الأميركيّة وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطبيع.

لم يكد يمر شهر على زيارة القرداحة وأسبوعان على كلام جعجع في المناسبة الشوفيّة، حتّى أصدر قاضي التحقيق العسكري رياض طليع قراره الإتهامي في قضيّة قتل الرائد أنطوان حداد بواسطة "البلطات".

وقائع القرار حمّلت كل ما يقزز النفس ويؤكّد الوحشيّة التي تتخطّى إطار الحروب، وجاء في هذا القرار الذي صدر في ٢٤ شباط ١٩٩٤:

"في أواخر عام ١٩٨٩ وأثناء وجود المدعى عليه طوني طعان رحمة قرب إحدى الشاليهات في بلدة عمشيت مع بعض رفاقه المنتمين إلى "القوّات اللبنانيّة" أقدموا على إطلاق النار من أسلحتهم الحربيّة باتجاه البحر وفي اتجاه الفضاء، على الأثر حضرت دوريّة من الجيش اللبناني لاستطلاع الأمر بأمرة الرائد أنطوان حداد وحصل تلاسن بين الرائد والمسلحين رافقه تهديدات وإهانات ثمّ جرى سوق طوني طعان رحمة إلى مقر الشرطة العسكريّة حيث تم توقيفه. ويبدو أنّ هذا الحادث ترك أثراً نفسياً لدى المدعى عليه طوني رحمة الذي صمم على الإنتقام من الرائد حداد وبقي يتحين الفرص للإقتصاص منه".

وفي أوائل ١٩٩٠ هاجمت "القوّات اللبنانيّة" ثكنة عمشيت وكان المدعى عليه طوني طعان رحمة في عداد القوّة المهاجمة، ولدى سقوط الثكنة فرّ الرائد أنطوان حداد بسيّارته الخاصّة باتجاه جبيل فلحق به كل من طوني طعان رحمة وجورج حمد وديع وميلاد عيسى العلماوي وجورج بطرس العلم وحنا جبرائيل رحمة ولدى وصولهم إلى طريق ضيقة قرب "سيدة المعونات" شاهدوا سيارة الرائد الحداد متوقفة إلى جانب الطريق، فاشتبهوا بأنّ الرائد قد اختبأ في أحد المنازل في تلك المحلّة فتعقبوه وأمسكوا به وجرّوه إلى الطريق العام ثم تحلّقوا حوله وأقدموا على ضربه بـ"البلطات" ثم أطلقوا النار عليه من أسلحتهم الحربيّة وأردوه قتيلاً ثمّ انصرفوا. وقد عمد طوني رحمة إلى الإستيلاء على سيّارة الرائد وقادها وبقي يستعملها ويتجوّل بها في جبيل.

وتبين أنّ رحمة اعترف بأنّ الذي دفعه إلى ملاحقة الرائد حداد وقتله هو الحقد الشخصي عليه وروح الإنتقام الذي تملّكه بسبب الإهانة التي ألحقها الرائد به.

في اليوم التالي ردّت "القوّات اللبنانيّة" على القرار الإتهامي ببيان إعلامي، ثابر على الوتيرة إيّاها، في شرح المبررات السياسيّة "لمهزلة الملاحقات القضائيّة".

وقال البيان:

"إنّ هيبة القضاء تسقط كلّ يوم بفعل ممارسات بعض هذا القضاء وقبوله أن يكون أداة في يد بعض السلطة السياسيّة التي لا تحترم الحد الأدنى من قواعد فصل السلطات وفق ما ينص عليه الدستور نصاً وروحاً وأعرافاً".

بيان "القوّات اللبنانيّة" هاجم، للمرّة الأولى السياسيين وحمّلهم مسؤوليّة ما يحدث وحذّر "المعنيين من أنّ مثل هذه الممارسات هي من ممارسات الحرب وبالتالي فإنّ القوّات اللبنانيّة تحمّل القيمين عليها المسؤوليّة الكاملة المترتّبة على الإنعكاسات السلبيّة لهذه الممارسات على مسيرة الوفاق وبناء الدول العادلة".

القرار صدر الخميس ونشر في صحف الجمعة.

الرد صدر الجمعة ونشر في صحف السبت.

فماذا يحضّر السبت لينشر الأحد؟

إنفجار.

أين؟

كنيسة على مدخل كسروان.

الضحايا؟

أحد عشر قتيلاً وأربعة وخمسون جريحاً من المصلين.

الطائفة؟

مارونيّة.

الفاعل؟

مجهول.

المسؤول؟

الأجهزة الأمنيّة.

النتيجة؟

المسيحيّون في خطر، هم مستهدفون بأحزابهم وبأماكن عبادتهم.

المطلوب؟

– دحرجة رؤوس المسؤولين الأمنيين الذين يضعون الجهد في ملاحقة قضايا ونبش ملفات الحرب، فيما يتركون مسيحي لبنان لقمة سائغة في فم ذئاب التطرّف.

- إصلاح الأخطاء وتصحيح المعادلة بحيث يطمئن كل ذي حق إلى حقّه ويجري العدل في مجراه الطبيعي.

- دولة قادرة تحمي، وهي لا تعني دولة تكثر من الأجهزة الأمنيّة، وتوطد الأمن وتلاحق فريقاً من أبنائها وتغمض العين عن فريق وترهق أناساً منهم وتعف عن إناس وتقتص من فئة من المواطنين لتغضّ الطرف عن تجاوزات أخرى.

المعالجة؟

مجلس وزراء إستثنائي عقد مساء يوم الإنفجار قرّر إحالة القضيّة إلى المجلس العدلي وسط إنتقادات وزاريّة للأجهزة الأمنيّة تتضمّن دعوات صريحة إلى إعادة النظر في طريقة عملها ولو اقتضى الأمر إجراء تغييرات في بنيتها البشريّة.

إجتماع ثان في دير سيدة اللويزة للرهبانيّة التي تتبع لها الكنيسة الضحيّة ضمّ ممثلي عن الرهبانيّات الأخرى وأحزاب وقوى المعارضة، تخلّله كلام للأباتي بولس نعمان دعا فيه المجتمعين إلى المطالبة بالأمن الذاتي الذي له أن يحمي المنطقة من أعمال مماثلة لاحقة والإحتجاج بقطع طريق ضبية نهر الكلب. إلاّ أنّ هذا الكلام لم يترجم قراراً، بل صدر بيان عن المجتمعين اعتبروا فيه أنّ المصاب وطني شامل لن يثني المسيحيين عن الإيمان بوحدة لبنان وبالعيش المشترك بين بنيه.

الرئيس السوري هاله الإنفجار باستهدافاته اللبنانيّة والإقليميّة التي تنعكس مباشرة على سوريا التي أوكلت إليها مهمّة الأمن في لبنان، فاتصل بالرئيس الهراوي، أثناء انعقاد مجلس الوزراء ووضع بتصرف لبنان كل إمكانات سوريا لكشف الفاعلين.

إجتماع ثالث قضائي – أمني عقد في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة رئسه النائب العام التمييزي منيف عويدات وحضره مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكريّة نصري لحود والمدير العام للأمن الداخلي اللواء رفيق الحسن والمدير العام لأمن الدولة اللواء نبيه فرحات، مدير المخابرات في الجيش اللبناني العقيد ميشال رحباني، المدير العام للأمن العام ريمون روفائل والعقيد رستم غزالة عن جهاز الأمن والإستطلاع للقوات السوريّة العاملة في لبنان.

اتفق المجتمعون أن تتولّى مديريّة المخابرات التحقيقات في هذا الملف وأن تعمد سائر الأجهزة إلى معاونتها، من خلال تزويدها فوراً بالمعلومات التي تردها أو التي استحصلت عليها.

بحثوا في التصريح الذي أدلى به النائب العام الإستئنافي في جبل لبنان طربيه رحمه، على أنقاض الكنيسة الضحيّة، وفيه أنّ لدى الأجهزة المختصة مخططاً لتفجير أماكن العبادة إستناداً إلى اعترافات بعض الموقوفين لدى القضاء.

كان الإستياء عارماً في الإجتماع من مضمون هذا التصريح الذي يبين وكأنّ الأجهزة الأمنيّة، قد تقاعست عن حماية المقدسات بالرغم من توافر المعلومات.

تباحث المجتمعون في معلوماتهم عن الواقعة التي ذكرها القاضي رحمة، فوضعهم المدير العام للأمن العام بأجواء هذه القضيّة التي عهدت بادئاً إلى فرع جونيه ثمّ أحيلت إلى مديريّة المخابرات في الجيش التي قال مديرها أنّ التحقيقات الكثيرة التي أجريت بيّنت أنّ الخبر لا يتعدّى إطار الشائعة.

وتقرّر أن تعود الأجهزة الأمنيّة للإجتماع، بعد أسبوع لتقييم المراحل.

في اليوم التالي للإنفجار أطلّ الدكتور جعجع على اللبنانيين بمؤتمر صحافي أخطر ما فيه إتهام السلطة المركزيّة بأنّها تركت ثغرات أمنيّة عمداً ووفّرت للقائمين بالجريمة التسهيلات والتغطية السياسيّة والأمنيّة، والدعوة إلى حصر تعاطي الأجهزة الأمنيّة في الأمن القومي وترصد المؤامرات وإحباطها وإبعادها كلياً عن التعاطي في السياسة.

ماذا جاء في هذا المؤتمر الصحافي الذي كان مفصلياً بالنسبة لجعجع؟

قال:

"في خضم هذه المأساة تبرز الحاجة أكثر ما يكون إلى وقفة مسؤولة تسمّي الأشياء بأسمائها، وتضع الأصبع على الجرح لئلا نغرق مرّة جديدة في ما سئم منه اللبنانيون إثر كل حادث من هذا النوع من الإجراءات الجوفاء: إستنكارات بالجملة، إحالة الجريمة على المجلس العدلي، الإمساك ببعض الخيوط، البحث عن الفاعلين، معالجة الجرحى على نفقة وزارة الصحة.

لم يعد مسموحاً ولا مقبولاً أن تتحوّل الدولة – كل الدولة – حكماً وحكومة، مسؤولين وأجهزة، إلى صليب أحمر ثان أو جمعيّة خيريّة إضافيّة. ولم يعد مسموحاً ولا جائزاً أن يكتفي المسؤولون السياسيّون بعد كل حادث بالإستنكار والإستغراب وتوزيع التعليلات والإتهامات كأنّهم مواطنون عاديّون من دون أي مسؤوليّات (...) في اختصار، لم يعد مسموحاً ولا جائزاً أن يبقى مصير المواطن اللبناني مشرعاً على المجهول تحت ذريعة القوى الخارجيّة التي تضرب لبنان لعرقلة مسيرة السلام وضرب العيش المشترك وتأخير إنطلاق مسيرة وتقويض الوفاق.

فلو سلّمنا جدلاً بوجود كل هذه المؤامرات، ويحصل ما يحصل في ظل دولة لبنانيّة لها كل السلطة الشرعيّة ولديها كل الإعتراف الدولي وكل إمكانات الشعب اللبناني، وأكثر من

تسعين ألف عنصر عسكري وأمني وأربعة أجهزة أمنيّة وثلاثون وزيراً ومئة وثمانية وعشرون نائباً، من دون أن تتمكّن هذه الدولة من حماية مواطنيها، فإنّ المصيبة تصبح أعظم.

إنّ التذرع بمؤامرات خارجيّة لتبرير العجز أمر مرفوض ومردود إلى أصحابه، لأنّ من أبسط واجبات الدولة أن تحمي أبناءها من المؤامرات، داخليّة كانت أو خارجيّة... وإلاّ فواجب من حماية الناس من المؤامرات؟

إنّ اللبنانيين لم يبخلوا يوماً على دولتهم بأي شيء في مقابل الأمن والسلام .. وهم دفعوا ثمناً لهذا السلام، في وقت كانت الدولة تمنّنهم بأنّها أنهت الحرب وأوقفت دورة العنف وكم هي صدمة اللبنانيين كبيرة وهم يكتشفون يوماً بعد يوم أنّ السلام الذي حرمتهم الدولة الكثير من حقوقهم من أجله، لم يكن إلاّ سراباً وأوهاماً.

إنّنا نحمّل السلطة المركزيّة اللبنانيّة المسؤوليّة الكاملة عن هذه الجريمة تحديداً وعن كل قطرة دم سقطت وتسقط على الأراضي اللبنانيّة، لأنّ ما توافر لهذه السلطة من دعم داخلي وخارجي ومن ظروف إقليميّة ودوليّة مؤاتية، لم يتوافر لأي سلطة من قبل. غير أنّ هذه السلطة بدل أن توظف هذا الدعم من أجل بناء دولة مسؤولة عن أرواح مواطنيها وأرزاقهم، راحت تستغلّه في لعبة مصالح سياسيّة شخصيّة، فئويّة، عمادها مراكز القوى والهيمنة على مقدرات الدولة، واحتكار السلطة والعبث بها بمعزل عن أي حساب للمصالح العليا للشعب اللبناني".

وأضاف: "لا شك أنّ هناك أطرافاً داخليين وخارجيين يمكن أن تكون لهم مصلحة في افتعال أعمال تخريبيّة بين وقت وآخر ولكن هؤلاء الأطراف ما كانوا ليتمكنوا من تحقيق مآربهم لو لم تكن الدولة اللبنانيّة قد تركت ثغرات أمنيّة بأحجام كبيرة في مناطق عدّة من لبنان. ومن أولى واجبات الأجهزة الأمنيّة أن تكون ساهرة على منع أي اختراقات داخليّة أو خارجيّة، ولكن الواقع مغاير تماماً... فمن متفجرة الجامعة الأميركيّة إلى خطف بطرس خوند، إلى متفجرة البيت المركزي لحزب الكتائب، وإلى متفجرة سيدة النجاة، كلّها حوادث أمنيّة كبيرة كانت الأجهزة الأمنيّة في الدولة اللبنانيّة غائبة عنها تماماً... فلم تتمكّن من كشفها قبل حصولها، ولم تتمكّن من كشف المخططين والمنفذين بعد حدوثها... بينما نراها كل يوم منكبّة على التحقيق والإستقصاء من أجل معرفة هوية مواطن أطلق زموراً أو ألصق صورة والقبض عليه وسجنه وتعذيبه.

كما نرى هذه الأجهزة كل يوم منكبة بكل جهد للإستقصاء عن بعض التفاصيل من الحرب اللبنانيّة التي أصبحت من التاريخ وتخطاها إتفاق الوفاق الوطني والجمهوريّة الثانية.

إنّ الأجهزة الأمنيّة التي تركز كل إمكاناتها وجهودها على التدخل في الشؤون السياسيّة في شكل أو في آخر، وعلى الضغط على هذا الفريق السياسي وتسهيل حركة فريق آخر، وعلى قهر هذه الجماعة لمصلحة جماعة أخرى، لن تكون قادرة على متابعة ما يحاك ضد لبنان واللبنانيين من مؤامرات، لا لكشفها قبل وقوعها ولا للتعرف إلى المخططين لها والمنفذين بعد وقوعها".

وخلص جعجع إلى المطالبة بالآتي:

"أوّلاً: إتخاذ قرارات سريعة لسد الثغرات الأمنيّة التي تركتها السلطة المركزيّة عمداً، ووفرت للقائمين بها التسهيلات والتغطية السياسيّة والأمنيّة، وحصر كل التحركات العسكريّة والأمنيّة بالسلطة اللبنانيّة من دون سواها أيّاً تكن الإعتبارات والتبريرات.

ثانياً: إعادة النظر في شكل شامل في آداء الأجهزة الأمنيّة وكل ممارستها وتحركاتها، وإبعادها كلياً عن التعاطي في السياسة اللبنانيّة الداخليّة، وحصر تعاطيها في الأمن القومي وترصد المؤامرات وإحباطها.

ثالثاً: تحصين السلم الأهلي وإقفال الثغرات السياسيّة القائمة من خلال إطلاق حياة سياسيّة جديّة تحكمها الديموقراطيّة الحقيقيّة لا ديموقراطيّة ملفات الإبتزاز والسجون والتعذيب، ومن خلال إشراك اللبنانيين بكل آرائهم وميولهم السياسيّة وطوائفهم في السلطة المركزيّة على اختلاف مستوياتها وفي كل مجالاتها في شكل متوازن ومتكافئ".

وطرح الصحافيون على الأثر أسئلة أصر جعجع على إبقائها ضمن الحادث الأمني، فرفض التحليل أو التكهن حول هوية المستهدفين من حادث التفجير أو المستفيدين منه وهل يصب في إطار عرقلة زيارة البابا للبنان أم لا معتبراً "أنّ طرفاً أو أكثر قد يستفيدون، لكن الدولة وحدها تتحمل المسؤوليّة لأنّها تملك المعطيات والأجهزة في وقت تبقي على ثغرات أمنيّة كبيرة كتلك التي تمثّلت في حادث الإعدام في بعلبك[1] أو في إطلاق "الكاتيوشا" من مناطق جنوبيّة".

١. قضيّة مرتبطة بحزب الله: فحادثة الإعدام في بعلبك يقصد بها تنفيذ حكم شرعي بإعدام حسين عاصم عواضة (١٦ عاماً) بموافقة ذويه وذلك في ٤ شباط ١٩٩٤. عواضة قتل ثلاثة أفراد من عائلة زهير ناصر الدين في دوريس.

ولاحظ رداً على سؤال عن الغبن اللاحق بالمسيحيين وشعورهم المتعاظم بالتهديد "إنّ المسيحيين وغير المسيحيين في لبنان لا يمكن أن يستمروا من دون حريّة في الحياة السياسيّة" محملاً المسؤولين تبعة التمييز والشرذمة على هذا الصعيد "مستشهداً بمسألة إخلاء المهجرين من أرض المستشفى الحكومي في بئر حسن والأموال الطائلة التي دفعت لهم في مقابل إستعانة الجيش بجرافة لإخلاء آخرين على شاطىء المعاملتين الصيف الماضي". وقال "إنّ تعديلاً حكومياً هو جزء من المطلوب وليس كل المطلوب والبداية رفع الضغط عن السياسيين أو الصحافة أو الأحزاب كبداية". وأعرب عن خشيّته من "حصول الأسوأ إذا بقيت الدولة على همّتها الحاليّة".

ما أن أنهى جعجع مؤتمره الصحافي، حتى بدأت "المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال" في توقيت آثار الريبة نظراً لسرعة التحضير المتّقن ببث أفلام دعائيّة عن المجلس العدلي معدّدة كل القضايا الأمنيّة الكبرى التي أحيلت إليه وبقيت من دون محاكمات بدءاً بملف إغتيال داني شمعون، مروراً بمتفجرة بيت الكتائب وصولاً إلى كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق.

حملة دعائيّة هدفت في الواقع إلى إفهام المسيحيين أنّ القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء لا قيمة فعليّة له فيما المطلوب أن يعمد إلى إجراءات أخرى ناجحة وهي تحديداً التي حدّدها جعجع في مؤتمره الصحافي وتصب في اتجاه تضييق صلاحيّات الأجهزة الأمنيّة بعد محاسبتها على التقصير وتغيير المسؤولين عنها وسد ثغرة التمثيل المسيحي في الحكم.

حملة، تتابع أياماً، وتتكرّس لمفهومها نشرات الأخبار والأقلام المناصرة وتنبرى لها نشرات أخبار في محطات أخرى وأقلام متخاصمة.

هي معركة فتحت بين منطق جعجع ومنطق من يستهدفهم.

ولكن، في ظل هذه الأوضاع التي حولّت الوطن إلى مستنقع للرمال المتحركة، أين كانت الكنيسة المارونيّة؟

البطريرك ووكالة التاريخ

مع تعيين العماد ميشال عون رئيساً للحكومة العسكريّة الإنتقاليّة، بـدأت العلاقـات بيـن بكركي و"القوّات اللبنانيّة" طوراً جديداً، ســاده التفاهم المتبادل ومــيّزه تقاسم النظـرة الواحدة إلى الأمور على اختلافها، خصوصاً بعد إعلان عون حرب التحرير في ١٤ آذار ١٩٨٩، فيما كانت العلاقة سابقاً متوتّرة جداً خصوصاً مع البطريرك الراحل أنطونيـوس بطرس خريش. بحيث صوّبت مدفعيّة "القوّات" باتجاه بكركي.

وأخذت هذه العلاقة بين كرسي إنطاكية وسائر المشرق و"جيش المسيحيين" أبعـاداً تحالفيّـة تبلورت، مع تقدم الأيام ولا سيّما مع توافق النواب اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية على وثيقة الوفاق الوطني.

دخلت بكركي و"القوّات اللبنانيّة" يدا بيد إلى "مقصورة السلام الممكـن" لتصبـح العلاقـة الثنائيّة، مع بدء تطبيق الطائف، على أثر عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، وتأليف حكومة الرئيس عمر كرامي، على قاعدة المثل الشعبي اللبناني: "ما تشتكي لي تا إبكيلك".

وقد تناغمت مواقف البطريرك صفير مع مواقف جعجع، بحيث كان الثاني يفصل مواقـف سيد بكركي الذي حوّل عظة الأحد إلى خطاب سياسي يعالج التطورات كل أسبوع.

لم تكن بكركي مرتاحة إلى الوصاية السوريّة في تطبيق الطائف لأنّ قواعد اللعبة المتفـق عليها، لا تجعل السوريين حكماً إنّما طرف معني بجزء من الوثيقة فيما تقوم اللجنة الثلاثيّـة العربيّة بدور المشرف والحكم بدعم دولي. ولذلك فإنّها رفضــت أن تبـادر إلـى البـاس الشخصيّات المارونيّة التي دخلت إلى السلطة الإجرائيّة "ثوب البركة"، فالمارونيّـة بمفـهوم بكركي لا تعني مجرد الإنتماء إلى طائفة دينيّة إنّما هي أكثر من ذلك. إنّها نضال ليبقى لبنان وطناً قادراً، على حماية المسيحيين، أحراراً وأصحاب قرار ينبع من نظرتهم إلى الأمـور، يقيهم مواجهة مصير، في غفلة من الزمن، كمصير المسيحيين الذين أضحوا أقليّـات فـي الدول العربيّة والإسلاميّة، ولا وزن لهم في مسار أوطانهم.

ونظرت بكركي إلى الأسلوب الذي اعتمدته الدولة في حل الميليشيات، ففي حين تسـارعت الخطى والضغوط والمداخلات لإنهاء ميليشيـا "القـوّات اللبنانيّـة" حظـي "حـزب الله" والمنظمات الفلسطينيّة داخل المخيمات بحصانة. لم تر بكركي في هذه الخطوة سوى منـع قسم من اللبنانيين من حمل السلاح والإجازة به لطرف آخر.

ومع بدء الملاحقات في حق بعض مسؤولي "القوّات اللبنانيّة" تملّك الخوف سـيد بكركـي وراح يتساءل: ماذا يعني ذلك؟

ماذا يريدون غير إفهام الرأي العام أنّ المسيحيين مجرمون دون غيرهم من عبـــاد الله؟

وترجمت نظرة بكركي و"القوّات" المشــتركة إلى الأمور، مع بدء الحديث عن عزم الحكومة التي يرئسها رشيد الصلح – وهي بحساباته كسابقتها من حيث الخلل في التــوازن – علـى اجراء الإنتخابات النيابيّة في صيف ١٩٩٢.

رفض البطريرك صفير فكرة الإنتخابات قبل تحقيق خطوات عدّة أهمّها إعادة الإنتشـــار السوري وفق إتفاق الطائف، وإعادة المهجرين إلى مناطقهم، ونزع السلاح من يد ســائر الميليشيات والمنظمات.

وهو كلّل رفضه بالدعوة إلى مقاطعة الإنتخابات النيابيّة عــام ١٩٩٢ علـى اعتبـار أنّ المجلس الجديد ستعهد إليه مهمّات خطرة، أبرزها إلغــاء الطائفيّــة السياسـيّة وتوطيـن الفلسطينيين في لبنان، وقد يصل الأمر إلى حد المطالبة بالوحدة مع سوريا، ولــن يسـتطيع النواب المسيحيون الذين ستأتي بهم الإنتخابات، في ظل الأوضاع الراهنة، من الوقوف فـي وجه عاصفة المطالب.

عبثاً حاول رئيس الجمهوريّة ورسله من نواب ووزراء إقناع البطريرك بأنّ لبنان لم يعـد قادراً على مواجهة الإستحقاق بمجلس مطعون بشرعيّته، بسبب إستمراره بقوّة التجديد منذ عشرين عاماً، وبسبب إستكمال عدده بالتعيين، وأنّه لو صحّت المخاوف المثارة لكان أمكن تمريرها في هذا المجلس، مع العلم أنّ أحداً في السلطة لن تقترف يداه الجرائم التي تبـث على أنّها مجرّد مخاوف.

في الواقع، لا يمكن إقناع البطريرك صفير بغير ما هو مقتنع فيـه، ميزتـه أنّـه يـترك الآخرين يقولون ما يشاؤون ليعود هو فيفعل ما يكون قد قرّره.

منذ اعتلائه سدّة البطريركيّة، أخذ هذا الحبر الكسرواني عهداً على نفسه أنّه وكيل وليس أصيلاً وبالتالي عليه العمل لتسليم الكنيسة ورعاياها كما كانت لمن يخلفه، إن هو عجز عن تحسينها.

فهو يريد أن ينحسر النفوذ السوري في الداخل اللبناني ليتمكّن المسيحيّون من أن يتمثّلـوا بأفضل من لديهم في الحكومات والبرلمان والإدارة والقضاء، بحيث تعود الأمور، ولو في ظل المناصفة، إلى القاعدة التي كانت عليها في الماضي.

لا ينطلق البطريرك صفير من خلفيّة مارونيّة سياسيّة يتقاسمها الكسروانيون منذ ما قبل الإستقلال وتحكمت بنظرتهم إلى التطورات وإلى الفئات اللبنانيّة الأخرى فحسب، إنّما من هاجس ماروني قديم يتراوح بين عقد الإضطهاد والإستعداد على المقاومة، على مدى أكثر من ألف وثلاثماية سنة.

فالمارونيّة لم تلجأ إلى لبنان إلاّ لأنّها أيّدت العقيدة التي خرج بها عام ٤٥١ المجمع المسكوني الخلقدوني فدفعت الثمن ٣٥٠ شهيداً من رهبانها الذين هدى من نجا منهم سكان جبل لبنان. ثم خرجوا عن طاعة ملك بيزنطيّة بتعيينهم أوّل بطريرك عليهم هو مار يوحنا مارون ودخلوا بسبب ذلك بصدام عسكري مع الجيش البيزنطي في أميون وتغلّبوا عليه. وراحوا يعانون الصعاب والتهجير على مدى قرون، أحرقت في خلالها كنائس بنوها وقرى أقاموها وكروماً نصبوها، وذل بطاركتهم وحوكموا وحرق بعضهم أحياء (كالبطريرك جبرايل من حجولا) ممّا اضطرهم لاحقاً إلى اللجوء إلى وادي قنوبين العميق الذي بقي مقراً بطريركياً من سنة ١٤٤٠ إلى سنة ١٨٢٣ حين انتقل الكرسي البطريركي إلى الديمان صيفاً فبكركي شتاءً.

وكم هو معبّر ذاك التعليق الصغير على صورة للبطريرك صفير نشرت في كتاب لأمين سر البطريركيّة الأب ميشال العويط[1]: "البطريرك الماروني السادس والسبعون الذي قال لا للهيمنة، ونعم للسيادة والقرار الحر".

بهذه الخلفيّة السياسيّة – الدينيّة الممتدة في أعماق التاريخ الماروني – ألا يتحوّل خطاب جعجع كأنّه ولد في رحم البطريرك الفكري؟

بلا، وليس أدلّ على ذلك حيثيّات الكلمة التأبينيّة للبطريرك صفير في المأتم الجماعي الذي أقيم لشهداء الكنيسة الضحيّة.

قال يومها: "كيف نرضى برؤية أبنائنا يذبحون أمام عيوننا، حول مذبح الرب ونحن الذين لجأنا إلى المغاور والكهوف في عهد الظلم والظلام، طوال مئات السنين ليسلم لنا إيماننا بالرب وعبادته على طريقتنا في هذه الجبال، وعلى هذه الشواطئ ولتبقى لنا الحرّية".

١. البطريركيّة المارونيّة تاريخ ورسالة.

شدّد على البقاء: "لن تقتلع جذورنا وهي عميقة تضرب في أعماق التربة والتاريخ، ولن نتخلّى عن حقنا في أرضنا".

وطالب: "آن الآوان لإصلاح الأخطاء وتصحيح المعادلة بحيث يطمئن كل ذي حق إلى حقّه ويجري العدل مجراه الطبيعي، ومن لذلك غير دولة قادرة تحمي، لا نعني بها دولة تكثر من الأجهزة الأمنيّة ولا توطد الأمن، وتلاحق فريقاً من أبنائها وتغمض العين عن فريق، وترهق أناساً منهم وتعف عن إناس، وتقتص من فئة من المواطنين لتغض عن تجاوزات أخرى".

هذا هو البطريرك صفير، كان وسيبقى، صلباً بمواقفه إلى حد العناد، ثابتاً بأحاسيسه إلى حد الجمود، ينتظر في كرسيه ورود الخير إلى حد العجز عن المبادرة وإلاّ فسلاحه الكلمة والموقف إلى حد التجريح. يؤمن بالنتائج ولا يهتم بالنيات، يريد أفعالاً ولا يكترث للتبريرات فالتوبة تطهر الخاطئ ولا تلغي الخطيئة.

الجاني المجهول

من فجّر كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق؟

سؤال ضجّ في الوجدان اللبناني، هدّ آخر معاقل الإطمئنان المسيحي، وقضّ مضاجع المسؤولين اللبنانيين الذين حمّلتهم المعارضة، مباشرةً أم تلميحاً، تبعة وقوع هذا الإنفجار الفريد بحجمه واستهدافاته في تاريخ لبنان وأخضعوا لحملة إعلاميّة مركّزة أظهرت أنّ الإنجاز الذي تتغنّى به السلطة، منذ ١٣ تشرين أوّل ليس في الواقع سوى سراب، وراحت "القوّات اللبنانيّة" تعرض، بطريقة دراماتيكيّة ومتلاحقة لكلّ الجرائم التي وقعت في لبنان منذ ذاك التاريخ وحتّى انفجار الكنيسة، من دون أن يهتدى إلى فاعليها.

الأجهزة الأمنيّة – لا سيّما منها مخابرات الجيش – كانت في زاوية الإتهام بالتقصير، ليس من "القوّات اللبنانيّة" والبطريرك صفير فحسب، بل من كبار أركان السلطة في لبنان، الذين كان بعضهم في كثير من الأحيان، يفاجأ بملاحقات أمنيّة تحبط مساعي سياسيّة يقوم بها. وإذ بانفجار الكنيسة يحوّل، لأيام، حلم النهوض بالوطن إلى رحاب الثقة، ضرباً من المستحيل.

من فجّر كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق؟

سؤال راح يكبر يوماً بعد يوم.

بعض المسؤولين السياسيين اعتبر أنّ الجريمة أتت في لحظة لا تناسب إلاّ إسرائيل، لتخفّف عنها التركيز الإعلامي المستمر منذ ٢٥ شباط حين قتل يهودي مؤمنين مسلمين يصلّون في جامع الحرم الإبراهيمي، بلفت الإنتباه العالمي، إلى أنّ المسيحيين يقتلون في كنائسهم بالتفجير بواسطة أعدائهم.

كثير من المسيحيين تساؤلوا عمّا إذا كان هناك طرف إسلامي متطرّف قام بهذه الجريمة، قاصدين بذلك السؤال عن دور "حزب الله" الذي استاء من تطبيع العلاقات الإسرائيليّة – الفاتيكانيّة فردّ بهذه العمليّة، فصدّق ما قاله المصري نبيل مكرم المرسي لأمين سر البطريركيّة ميشال عويط في بكركي وأعلنه القاضي رحمه على أنقاض "الكنيسة الشهيدة".

هل هذا محتمل؟

لنقرأ الوقائع:

قبل تفجير الكنيسة، بنحو شهر ونصف الشهر وتحديداً في كانون الثاني ١٩٩٤، توجّه هذا المصري إلى سيدة تدعى انجيل كساب (في العقد السادس من عمرها ولها نشاطات دينيّة متنوّعة) كانت قد دأبت على تعليمه مبادئ الدين المسيحي منذ مدّة بناء على طلبه، وأبلغها أنّ له صديقاً يدعى جولان ضيا، وهو إبن صاحب محل التنجيد الذي يعمل فيه على مدخل النبعة، طلب منه أن يشاركه في عمليّات لتفجير الكنائس في لبنان. وعلى الفور اصطحبت انجيل نبيل وأخذته إلى بكركي، حيث قابلا الأب عويط وأخبراه بالأمر، فأخذه على محمل الجد، خصوصاً وإنّ التحضيرات جارية لزيارة البابا إلى لبنان. فسارع عويط إلى وضع البطريرك صفير في الأجواء، وعمد إلى الإتصال بفرع الأمن العام في جونيه الذي استدعى نبيل وأحاله إلى المديريّة العامّة للأمن العام في بيروت حيث أصرّ أمامها على خبريّته فتمّت إحالته فوراً إلى مديريّة المخابرات في الجيش اللبناني في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة التي عمدت إلى الإستقصاء عن الأسماء التي أوردها المصري في أقواله، فتبيّن أنّها لأشخاص غير موجودين.

في وزارة الدفاع تراجع نبيل المرسي علي، عن أقواله لدى السيدة كساب والأب العويط والأمن العام، وقال أنّه اختلق رواية تفجير الكنائس لاسترضاء الكنيسة المارونيّة على أمل أن تساعده في الحصول على الجنسيّة اللبنانيّة أو أن تمدّه بالمال. وأصرّ على أنّ لا أساس لروايته من الصحة وأنّه اختار جولان ضيا، لأنّ هذا الأخير سبق وأخذه إلى "حزب الله" في الضاحية الجنوبيّة ليتجنّد مخبراً في صفوفه، ويزوّده بمعلومات، يستقصيها من الشريط الحدودي.

ما علاقته بالشريط الحدودي؟

لقد تعرّف في النبعة، في مكان قريب لمحل يوسف ضيا حيث كان يعمل، على فتاة مسيحيّة تدعى داليدا روكز وأقام معها علاقات عاطفيّة ثم تزوّج منها لدى الشيخ غسان اللقيس في جبيل. عندما أتمّ مراسم عماده بمساعدة انجيل كساب التي كانت عرّابته، أجرى مراسم زواجه من داليدا في الكنيسة ورزق إبنتان، وذلك على الرغم من أنه متزوج أصلاً وله زوجة وولدان في مصر.

توجه نبيل وزوجته داليدا في مطلع كانون الثاني لزيارة أقارب زوجته في بلدة دير ميماس ومنهم شقيقتها التي نزلا في ضيافتها، بعدما استحصل زوجها سالم الخوري المقيم هناك على

تصريح لهما للدخول إلى المنطقة الخاضعة للإحتلال الإسرائيلي.

وبعد عودته بأيام معدودة توجه إلى انجيل كساب، ومنزلها في جونيه، وأبلغها الخبر وهي ادعت بأنّه كان في حال من الإضطراب.

بناء على تراجعه وعدم ثبوت ما كان قد قاله – أحيل هذا المصري، بحسب الصلاحيّة إلى النيابة العامّة الإستئنافية في جبل لبنان التي أخلت سبيله وادعت عليه بجرم إختلاق أخبار كاذبة وافتراء، وأحالته بدورها على الحاكم الجزائي المنفرد في كسروان.

إثر الإنفجار أعيد توقيف نبيل وجولان ضيا وأخضعا مجدداً للتحقيق فنفيا معرفتهما بقضيّة تفجير الكنيسة وأصر المصري على أنه ابتدع هذه القصة ليحصل على الجنسيّة ولكنّه هذه المرّة أبقي قيد التوقيف ودخل عداد لائحة المدعى عليهم الأوّل في القضيّة، وراح الجهاز الأمني الملحق بمديريّة الإستخبارات يوقف عشرات الأشخاص من الضاحية علّه يوفق بشخص ممّن ذكر المصري إسمهم في عداد المخطّطين لتفجير الكنائس.

ولكن مرسي علي سيخرج مع القرار الإتهامي وقد منعت عنه المحاكمة مع جولان ضيا الذي طرده من محل والده "لأنّه كذاب وخراب بيوت".

فمن أين أتى هذا الرجل بخبر سيتحوّل بعد مدّة وجيزة إلى حقيقة مؤلمة؟

هل يعقل أن يؤلف قصّة ويعمد إلى تمثيلها؟

الجنسيّة اللبنانيّة قد تستحق ذلك، فعذابات العرب والأجانب المقيمين في لبنان لا ترحم!

ولكن الرواية تحقّقت؟

النائب العام التمييزي عدنان عضوم[1] الذي مثل الحق العام في المحاكمة قال في مطالعته أمام المجلس العدلي برئاسة القاضي فيليب خيرالله أنّ "القوّات اللبنانيّة" مهّدت لتفجير الكنيسة بحملة شائعات عن إمكانيّة حدوث تفجير لكنائس ردّدتها أجهزتها بالتعاون مع المخابرات الإسرائيليّة.

قد يكون هذا الكلام معقولاً لأنّ الخبر أتى بعد زيارة الشريط الحدودي، حيث لـ"القوّات اللبنانيّة" مفوضيّة ناشطة، وحيث أبلغت الإستخبارات الإسرائيليّة بقدوم هذا المصري وتزوّدت بنبذة كافية عن حياته ومقر إقامته وزوجته وطائفتها، ولكنّ هذا الكلام وإن كان

١. عيّن، اثر إحالة القاضي منيف عويدات إلى التقاعد في حزيران ١٩٩٥.

معقولاً، فهو يبقى في إطار التحليل لأنّ لا معطيات كافية لتحوله إلى واقعة ثابتة.

وتستحق هذه الواقعة، وقفة، عند مقابلة أجراها المحقق فريحة بين جولان ضيا والمصري – بعدما كان قد أمر بوضعهما في الإنفراد.

وقد جاء في محضر ضبط تلك المواجهة ما يمكن أن يؤكد أنّ "المؤلف المصري" قد جرّ ضيا – وهو شيعي أقام طوال الحرب في منطقة النبعة التي كانت خاضعة لسيطرة "القوّات اللبنانيّة "، ليأخذه إلى أحد مراكز "حزب الله".

وقال ضيا:

"الحقيقة أنّ نبيل هو الذي طلب منّي أن آخذه إلى مركز حزب الله في الضاحية حتّى يشتغل معهن، فأخذته بسيّارتي وسألنا عن المركز في بئر العبد. وكان وقتها في قصف على الجنوب. أذكر أنّه في أوائل الصيف في تموز. فسألنا شخصاً هناك عن مكان وجود مركز لحزب الله فدلّنا إلى مركز الحزب. فدخلنا بناية وصعدنا إلى أوّل طابق فشاهدنا الحاج الذي عرفنا أنّه يدعى الحاج مصطفى. وعرّفناه على إسمنا. وقلت له سيّدنا في واحد أسمه جورج نورا من النبعة وهيدا كان بالقوّات وعم بيجيب أخبار لجيش لحد. وله إبن عم يدعى الياس نورا ملقب بالطحش. كان بالقوّات وعاد طلع إلى الجنوب. فأعطيت الحاج مصطفى هذين الإسمين. وعندها استلم الحديث نبيل وقال: أنا مستعد إطلع أجلب لكم معلومات من الحزام مقابل مبلغ من المال. فقال الحاج مصطفى برد علكين خبر وانصرفنا".

في مطلق الأحوال، فإنّ رواية نبيل مكرم المرسي علي سوف تتكرر بعد نحو ثلاث سنوات على لسان مصري آخر في لبنان.

فعشيّة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان التي تحقّقت في ١٠ أيار ١٩٩٧، أطلق المصري امين الزعبي شائعة مفادها أنّ مواطنه نافع البقري سيقدّم مع آخرين لا يعرفهم على تفجير كنيسة مار الياس في الدكوانة، مع بدء زيارة البابا إلى لبنان.

وشاية تقدّم بها الزعبي لدى رجال الأمن العام الذين أحالوه إلى مديريّة المخابرات في الجيش التي حقّق رجالها معه لينتهي إلى الإعتراف بأنّه اخترع هذا الخبر ليوقع بنافع البقري الذي كان ينافسه في العمل.

أحيل هذا المصري على النيابة العامّة الإستئنافيّة في جبل لبنان التي ادعت عليه، وأحالته بدورها موقوفاً على قاضي التحقيق الأوّل في جبل لبنان فوزي داغر، ليسبر أغوار تلك المخيّلة المصريّة التي لم تنتج هذه المرّة أي عمل ميداني.

التحقيق لم يتوصّل إلى "حزب الله"، فهل يفعل القياس المنطقي للأمور؟

هكذا كان سؤال جميع من اطلع على قضيّة المصري الأوّل بكلّ تشعباتها وأعطت التحاليل أجوبة كالتي أعطاها التحقيق.

لقد انخرط "حزب الله" في الدولة وشارك في الإنتخابات عام ١٩٩٢ وفاز حيث شاء، وينصرف كلياً لمقاومة الإحتلال الإسرائيلي. وهو "صديق" للأجهزة الأمنيّة ويعمل معها في مكافحة التجسّس الإسرائيلي في لبنان. وهو حليف لسوريا وينسّق معها كلّ الخطوات في الجنوب بحيث يقوّي موقعها ولا يضعفه. وهو يسعى إلى تحسين صورته مسيحياً. بالإضافة إلى كلّ ذلك فهو علم بقضيّة المصري وجولان ضيا وبالتالي إذا كانت لديه أي خطّة مماثلة سيعمد فوراً إلى تعطيلها لأنّ أصابع الشك ستوجه بسرعة إليه. أكثر من ذلك ما هي مصلحته من تفجير الكنيسة. فزيارة البابا لا تزعجه وهو لا ينتقم، لتطبيع العلاقات الفاتيكانية–الإسرائيلية بتفجير كنيسة لمجرد أنّها كنيسة بل يوجه ضربة للسفارة البابويّة إذا صحّ أنّه يريد الإنتقام، وإذا فعل هذا يكون في موقع من يقدم لإسرائيل هديّة مجانيّة فيما العالم مذهول لما اقترفه غولد شتاين في الحرم الإبراهيمي ويتكلّم الرأي العام العالمي وقادته كما لو كان "حزب الله" يتكلّم.

والنتيجة؟

التحقيق والقياس المنطقي يجعلان حزب الله خارج دائرة الإتهام.

إذن، من فجّر الكنيسة؟

ردّ البعض: هم أولئك الذين حاولوا تفجير الجسر على طريق البلمند بالقافلة التي كانت تقل الأحبار الأرثوذكس الذين عقدوا مؤتمراً عالمياً لهم في دير البلمند في الكورة – شمال لبنان.

يحتمل! فهذه المجموعات التي تلقي عبوات ناسفة على المحلات التي تبيع المشروبات الروحيّة وعلى المنتجعات السياحيّة وتحاول إغتيال أحبار أجلاء إنتقاماً لما يتعرّض له المسلمون في البوسنة والهرسك على يد اليوغوسلاف الأرثوذكس قد يقدمون على عمل مماثل خصوصاً أنّهم إمتداد لخط واحد يصدر نشرات باسم "جبهة التحرير الإسلاميّة" تهاجم المسلمين الذين يقيمون علاقات ولو عادية مع المسيحيين كتهنئتهم بأعيادهم. وهم لا يقرأون في التطورات السياسيّة بقدر ما ينظرون إلى الأمور كما تحلو في أعين مرشديهم في تفسير خاص ومجتزأ للقرآن.

ولكن ليصح هذا الإحتمال يجب أن يقترن بأمور كثيرة. ليس المطلوب معلومات موثقة وأكيدة إنّما تكفي معطيات سطحيّة وبسيطة تزيل الإلتباس الذي يشجع على النفي. فوسائل هذه المجموعات المتطرفة بدائيّة، بدليل العبوة التي كانت تحضر على طريق البلمند وانفجرت بمن كان يضعها وأدّت إلى مقتل أحدهم في حين أن معطيات المتفجرة المزروعة في كنيسة سيدة النجاة في الزوق تدل على عمل محترف.

كما إنّ أفراد هذه المجموعات جميعهم متدينون وسماتهم على وجوهم: لحى متروكة ومشذبة في أماكن محدّدة وجبينهم موسوم بدائرة زرقاء تشير إلى أسلوب آدائهم صلواتهم اليوميّة وكلامهم مفطور على إيقاع الفصيح، وبالتالي فلو تردّد أحدهم إلى تلك الكنيسة لكان علامة فارقة شدّت الإنتباه.

أكثر من ذلك، فإنّ هذه المجموعات لم تكن تخرج من نطاق إنتمائها الجغرافي، ولو كانت مسؤولة عن عمل مماثل لاختارت إحدى كنائس طرابلس أم شكا أم عكار مثلاً ولما قطعت مسافات إلى منطقة لا تعرفها، لا بل ترهبها.

كما إنّ الكشف الحسي على الكنيسة ووضعيّة المتفجرات فيها أكّد، بدوره، على حقائق لا تحبّذ توجيه الإتهام إلى هذه المجموعات، لأنّه عكس الحقائق الآتية:

– معرفة بالكنيسة وأوضاعها الداخليّة وطريقة قفل أبوابها وإمكانيّة الدخول إليها ليلاً وإعادة إغلاق الباب من دون حاجة إلى كسر وخلع.

– معرفة دقيقة بتركيب الأرغن وما يحتاج من آلة لفكّه وإعادة تركيبه.

– إحاطة بتحركات كهنة الكنيسة وهم رهبان يقيمون في الدير الملاصق للكنيسة مع من يساعدهم من مستخدمين.

– إلمام بالأمور الطقسيّة، وبتفاصيل مراسم إقامة القدّاس ومواقع وأدوار كلّ من المشاركين فيه من كهنة، وخدّام وجوقة ومصلين.

إنّ كلّ هذا يوجّه إلى الإعتقاد بأنّ المحضرين والمنفّذين لا يمكن أن يكونوا من غير محيط الكنيسة.

النتيجة؟

إستبعاد المجموعات الإسلاميّة حتّى إشعار آخر.

وفي مطلق الأحوال، هل أدّى تفجير الكنيسة إلى خربطة زيارة البابا للبنان في أوائل ربيع ١٩٩٤؟

أبداً، فأجواء بكركي كانت توحي قبل أكثر من ثلاثة أسابيع على انفجار الكنيسة أنّ الزيارة قد لا تتم، لأنّ "القادة" المسيحيين المعارضين في الداخل والخارج لم يكونوا متحمسين لها في تلك الآونة، على اعتبار أنّها تدعم الحكم القائم وتزخم مسيرة تطبيق الطائف على علاّتها، لا بل تعطي براءة ذمّة لكل التجاوزات وتنصع وجه المسؤولين السياسيين والأمنيين.

أسباب داخليّة ترافقت مع أجواء خارجيّة لا تشجّع أيضاً على القيام بهذه الزيارة لأنّها ستلي تطبيع العلاقات الفاتيكانيّة-الإسرائيليّة التي أثارت تحفّظات إسلاميّة ترجمت تقارير وصلت إلى عاصمة الكثلكة تفيد أنّ هناك هدفاً دينياً في الشرق الأوسط سيتعرّض لهجوم. ولا تكون هكذا تقارير، مستندة في العادة إلى معلومات دقيقة، بقدر ما تكون نتاج تحاليل وتصوّرات أمنيّة ترسمها تدابير الحيطة الوقائيّة.

وقبل ثمانية أيام من انفجار الكنيسة وتحديداً في ١٩ شباط ١٩٩٤ اختلى البطريرك صفير مع الدكتور جعجع وبحثا في مسألة الزيارة وقضيّة المصري نبيل مكرم المرسي وغيرها من الأمور المشتركة في ضوء نتائج زيارة القرداحة ليخرج من بعدها جعجع ويقول على باب الصرح: "الهيئة زيارة البابا مخربطة شوي"، وليكرّر، بذلك، ما كان قد قاله في حفل الهيئة السياسيّة للشوف أنّ السلطة عاجزة عن تأمين حد أدنى من الظروف الملائمة لزيارة البابا.

الرؤوس المقطوعة

في خضم السؤال المستمر عمّن فجر الكنيسة، كانت الحملة الإعلاميّة والسياسيّة التي تستهدف وضعيّة مديريّة المخابرات في الجيش اللبناني، دوراً وصلاحيّات ومسؤولين على أشدها، في ظل مباركة بعض السياسيين الذي وجد في تغيير بعض ضباط هذه المديريّة فرصة سانحة لتحقيق ثلاثة مطالب، له شخصياً أوّلاً وللناس الباحثين في لا وعيهم عن كبش محرقة يتلهون به عن الخوف الذي انتابهم مع امتداد يد الإجرام إلى دور العبادة والصلاة ووصول أصوات الجحيم إلى واحات الراحة والسلام، ثانياً وللمعارضة ثالثاً، ولا سيّما منها "القوّات اللبنانيّة" - صاحبة أقوى "ترسانة" إعلاميّة - ومعها بكركي، بكل ما تحمله من هيبة وقدرة استقطاب، بعدما وجد سيداً "الحزب المسيحي" الخارج من رحم أقوى ميليشيا لا تزال قائمة بطريقة ما - والكنيسة المارونيّة الخارجة من عقد الإضطهاد التاريخي، إنّ نهج هذا الجهاز لا يناسب تطلعاتها السياسيّة الممتدة من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل.

جهاز يتعرّض لحملة شرسة، ماذا يفعل مسؤولوه وضبّاطه وعناصره؟

يستسلمون؟ ينتظرون القرارات التي ستطالهم؟ يندمون على عناء الليالي في مكاتب فقيرة؟

إجتماع عام وأمر عام: "قوموا بواجباتكم، ثابروا على كشف المجرمين، عاصفة لا بدّ من أن تنتهي لمعرفة الحقائق التي لا يريدكم من يتهجم عليكم وعلى دوركم، أن تصلوا إليها".

عاد الدم يجري في الشرايين وعاد التركيز إلى العاملين في قضيّة سيدة النجاة في الزوق. وفجأة يظهر خيط أبيض في الثوب القاتم: الأباتي أنطوان صفير تكلّم وشكّك بمجموعة.

الأباتي صفير كان يترأس الذبيحة الإلهيّة في كنيسة الدير العائدة ملكيّته للرهبانة المارونيّة المريميّة، أصيب بجراح خطرة من جرّاء الإنفجار وبقي صامتاً حتّى الرابع من آذار، حتّى سمح له بمقابلة رئيس فرع مخابرات جبل لبنان المقدم جورج خوري الذي زاره، بناءً لتكليف رؤسائه في مستشفى سيدة لبنان في جونيه، لاستيضاحه بعض الأمور حول انفجار الكنيسة، في ضوء ما قاله آباء الدير الذي تتبع له الكنيسة الضحيّة، وفي ضوء معلومات عن نزاع قديم بين الأباتي صفير من جهة ومجموعة رهبان تطلق على نفسها إسم رسل الإنجيل من جهة ثانية.

سأله المقدّم خوري عمّا إذا كان على خلاف مع أحد وبالتحديد عن معلومات تتعلّق بخلاف بينه وبين مجموعة من الرهبان تقيم في بزمار، فأبدى الأباتي صفير ردّة فعل فوريّة تتعلق بهذه المجموعة وقال أنّه على خلاف معها بسبب إقدامه على إخراج أفرادها بالقوّة من دير مار الياس – شويا.

تابع خوري أسئلته: هل من الممكن أن يقوموا بأعمال سيئة كالتفجير؟

أجابه: "أنا لا أستبعد عن هذه المجموعة شيئاً بخاصّة المسؤول عنها موريس بشوتي وانور خوري وسعيد عيراني. إنّهم لا ينصاعون لأحد ويتصرّفون بطريقة غير كنسيّة ومشبوهة كاليهود".

وتذكّر أنّه شاهد، قبل الإنفجار نحو عشرة أيام، إثنين منهم، يدخلان الكنيسة فيما كان يترأس الذبيحة الإلهيّة.

إفادة كانت كافية للإنطلاق من مكان ما.

وتشعّبت المهمات وانجلت هويّة هؤلاء الرهبان وأماكن سكنهم مع توقيف موريس بشوتي الذي أفاد أنّ انور الخوري كان يذهب إلى إسرائيل مع شقيقه جرجس الذي كانت له علاقات هناك، وتطوع لجلب أموال لهم من جمعيّة دينيّة في إسرائيل.

الثامن من آذار كان يوم خلية النحل: مداهمة لمنزل انور الخوري في الضبية، توقيف والده وشقيقه صلاح من مكان عمله وسؤال عن جرجس وتفتيش في غرفته وسائر غرف المنزل.

عندما أوقف انور الخوري حاول أن ينفي أي علاقة لجرجس بالإسرائيليين أو أن يكون قد ذهب إلى هناك فتمّت مواجهته بشقيقه صلاح الذي كانت إفادته قد أخذت ويؤكّد فيها أنّ جرجس وانور قد ذهبا إلى إسرائيل، حينها قال انور كلّ ما يعرفه.

لقد كان انور الخوري، قبل دخوله عام ١٩٩١ إلى هذه الرهبنة مجرّد عامل بناء في الورش، بعدما عجز عن الإستمرار أكثر من شهرين في الجيش الذي تطوّع فيه عام ١٩٨٩ واختير لفوج المغاوير.

يعرف انور كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق لكنّه لا يتردّد إليها، وقد زارها للصلاة، مرّة، منذ عشر سنوات. وهو يعرف الأباتي صفير بالوجه وقد حصلت خلافات بينه وبين "رهبانية انور" وأجبرها على إخلاء دير مار الياس – شويا منذ سنة قبل إنفجار الكنيسة.

اعترف بقيامه بزيارات عدّة لإسرائيل بعدما تمّت مواجهته بمعلومات متوافرة عن ذلك.

المرّة الأولى كانت خلال عام ١٩٩٠ وهدفها البحث عن عمل فيها، بعدما علم ذلك من أقاربه هناك وتأكّد من توفر فرص عمل كثيرة برواتب مغرية. مكث هناك ٢٤ يوماً ليترك إلى بيروت فيعود إلى إسرائيل بعد نحو شهرين وبرفقته شقيقه جرجس حيث عملا معاً في قطف الثمار والزراعة لقاء ٢٠ دولار يومياً. بقيا ١٤ يوماً وعادا إلى بيروت إثر عملية ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠. عام ١٩٩٣ عاد إلى إسرائيل برفقة جرجس وأقاما أيضاً ١٤ يوماً. زار مع شقيقه لمدّة ثلاثة أيام الأماكن المقدّسة في القدس ثم تابع لوحده وأقام في دير عماوس للرهبنة الفرنسيسكانيّة ليختبر ما إذا كان سيلتحق به، لكنّه وجد أنّه لن ينسجم مع حياة هذه الرهبنة لاعتبارات عدّة أهمّها حنينه إلى رسل الإنجيل.

وسأله المحقّقون: "هل تعرف بوجود علاقة بين شقيقك جرجس والمخابرات الإسرائيليّة؟".

تردّد انور في الجواب بادئاً، ثم قال "كل ما يعرفه":

"نعم ولكنّني لم أطّلع على نوعيّة هذه العلاقة بالضبط أو طبيعتها وقد أخبرني شقيقي في السابق أنّه يتعامل مع المخابرات الإسرائيليّة من خلال عمله في جهاز أمن القوّات اللبنانيّة، وأطلعني على بعض المعلومات التي عرفها من الإسرائيليين خلال عام ١٩٩٣ مثل:

– تخطيط الإسرئيليين لتهريب باخرة أسلحة حربيّة إلى يوغوسلافيا أو جنوب أفريقيا يكون جرجس من عداد طاقمها، منتصف عام ١٩٩٣.

– تدبير قضيّة إغتيال مسؤول فلسطيني في تونس لم يتعرّف إلى إسمه في الفترة نفسها أيضاً.

– عرضوا عليه الجنسيّة الإسرائيليّة ومنحه التسهيلات الماليّة والسياسيّة وكلّ ما يطلبه مقابل نكران وجود السيد المسيح لكنّه رفض[1].

– كلّف مع أشخاص آخرين بسرقة أوراق وملفات من مكتب فلسطيني في بيروت، وسلّمها إلى المخابرات الإسرائيليّة على أن يقبض عن هذه العمليّة نحو مئة ألف دولار من الإسرائيليين، وأعتقد أنّه لم يحصل على هذا المبلغ.

١. يعترف جرجس الخوري، أمام المحقق فوزي داغر، أنّه حاز علي الإقامة البيضاء لكنّه يعود وينفي هذه الواقعة، أمام المجلس العدلي.

وهذا كلّه حصل خلال عام ١٩٩٣.

أمّا بالنسبة لقضيّة عمله مع جهاز أمن القوّات اللبنانيّة فكان يخبرني، يضيف انور، عن بعض تحركاته واتصالاته ويدّعي أنّه يقابل قائد القوّات سمير جعجع ورئيس جهاز الأمن غسان توما، وأنّ رتبته ملازم أوّل بهذا الجهاز، وبأنّه عرف الأمور التالية:

- تخطيط سمير جعجع لإزاحة رئيس حزب الكتائب جورج سعادة والحلول مكانه في انتخابات الحزب بأي وسيلة حتّى استخدام القوّة ليصبح زعيم المسيحيين الأوحد.

- قيام جرجس بجمع معلومات عن مراكز الجيش في منطقة الضبية وضواحيها واقتنائه آلة تصوير لأخذ صور لهذه المراكز وإعطاء هذه المعلومات إلى جهاز أمن القوّات.

- قضيّة تدمير المركب العسكري في إنطلياس بعمليّة مدبّرة من القوّات، خلال عام ١٩٩٠.

- قضيّة تفجير دبابات في الضبية عام ١٩٩٠، وأنا اشتبهت بأمره كشريك بالحادث لأنّني رأيته يحضر إلى البيت ليلاً وهو بحالة ذهول وذعر، وبعد قليل وقعت الإنفجارات. وزاد شكي به، معرفتي بأنّه يعمل مع جهاز الأمن في القوّات منذ عام ١٩٨٧ عندما تعرّف إلى مسؤولين فيه أثناء دراسته في معهد جبران خليل جبران في منطقة الجديدة، وقد تعرفت إلى أحد رفاقه في جهاز الأمن باسم (أسد) أجهل هويّته وهذا الأخير كان يزورنا في منزلنا في الضبية، كما أؤكد بأنّني في أواخر عام ١٩٩٠ وقبل ذهابي إلى إسرائيل للعمل هناك، طلبت منه إشراكي في أعمال جهاز أمن القوّات لكي أتقاضى راتباً لأنّ عملي كان متوقفاً ولم أجد وظيفة غيره، لكنّه رفض طلبي بحجّة أنّ العمل مع جهاز الأمن شيء خطر وعناصره لا يرحمون. فلم أكرّر المحاولة".

وسئل أيضاً: "هل ذكر أمامك شقيقك جرجس أنّ هناك مخططاً للقيام بعمليات إرهابيّة ضدّ مناطق معيّنة في لبنان من قبل المخابرات الإسرائيليّة أو الأمن في القوّات؟".

أجاب انور: "في الفترة الأخيرة لم يذكر شيئاً من هذا النوع أمامي، إنّما كان خلال عام ١٩٩٢، قد أخبرني عن وجود مخطّط لدى القوّات للقيام بأعمال إرهابيّة بسبب سيطرة القوّات السوريّة على عدّة مرافق حيويّة في لبنان لإجبارها على التنازل عن تلك المرافق، لكنّه لم يذكر أيّة تفاصيل محدّدة. وبالنسبة للوضع الراهن أخبرني أنّ سمير جعجع يخطّط للعودة إلى الساحة السياسيّة والأمنيّة بقوّة من بابها الواسع، إنّما لم يذكر كيف ومتى".

لم يكن وضع انور الخوري ورفاقه ولا سيّما منهم وضع رئيس الرهبنة الأخ موريس بشوتي بالمريح عند توقيفهم. فهم في البداية لم يقدموا للتحقيق أي معلومات عن إسرائيل وزيارة انور وجرجس لها إلى أن جوبهوا بأدلّة لم يكن من شأنها أن تريحهم بل هي كافية لتوريطهم وأهمّها:

- وجود خلاف بينهم وبين الأباتي صفير المسؤول عن دير الكنيسة المستهدفة بالإنفجار.

- تردّد البعض منهم إلى الكنيسة قبل انفجارها بعشرة أيام على الرغم من الخلاف مع الأباتي صفير - وهو خلاف حاولوا بداية نكرانه.

- إنتساب موريس بشوتي إلى الماسونيّة العالميّة وتمسّكه بنص الرسالة التي أذاعها البابا يوحنا بولس الثاني عن شواذات بعض الكهنة حتّى "فرجي هرطقة الكنيسة".

- العثور في محل يملكه شقيق بشوتي في منطقة الجديدة لتصليح الكهرباء على مواد مشابهة للمواد المستخدمة في عبوات الكنيسة مثل: أصبع سليكون مادته مطابقة للمادة التي أستخدمت في تلحيم العبوة التي لم تنفجر وبطاريات من النوع نفسه للبطاريتين الصغيرتين (١،٥ فولت) اللتين وجدتا في ساحة الكنيسة، وهي نوع ماكس سوبر، ورولو شريط لاصق وأسلاك كهربائيّة ملوّنة رفيعة مع محتويات المتفجرة فجاءت مطابقة.

- وجود ملاحقة سابقة بحق البشوتي بجرم إعطاء شيك من دون رصيد.

- العثور على قذيفة هاون "٨١" قديمة العهد كانت ملقاة في كومة النفايات التابعة لمقر إقامة رسل الإنجيل في دير الأرمن الكاثوليكي في بزمار، مع العلم أنّ القذيفتين المتصلتين بالعبوة التي انفجرت كانتا من النوع نفسه.

- إبلاغ متروبوليت بيروت وجبيل وتوابعها للروم الكاثوليك المطران حبيب باشا، النيابة العامّة الإستئنافيّة في جبل لبنان، أنّه بعدما وضع جمعيّة رسل الإنجيل تحت وصايته لمرحلة تجريبيّة، قرّر في نهايتها، عدم قبول هذه الجماعة وبالتالي زوال الصفة الرعائيّة والولاية القانونيّة لها، وسيؤدّي هذا الكتاب إلى التحقيق مع رسل الإنجيل لمعرفة ما إذا كانوا منتحلي صفة ومن ثمّ سيتقرّر إخلاؤهم بالقوّة من دير مار الياس - شويا.

أين هو جرجس الخوري إبن السادسة والعشرين سنة الذي بدأ علاقته بـ"القوّات اللبنانيّة" في سن مبكرة وعلاقته بالضباط الإسرائيليين وهو في الثالثة والعشرين، وأضحى ملازماً في "القوّات" ويكلّف بمهام دقيقة من قبلها وبأخرى أكثر خطورة من الإسرائيليين؟

كلّ ما عرفه المحققون أنّ جرجس عاد في ١٩٩٤/٣/٨ إلى منزله الوالدي وعرف بأمر توقيف والده من قبل الجيش اللبناني، فجمع ما قل حمله من أمتعته وترك إلى جزين.

وكان جرجس الخوري قد عاد يوماً إلى منزله، فوجد شقيقته فيفيان مضطربة بسبب توقيف والدها والسؤال عن جرجس، وتفتيش المنزل وغرفته وأوراقه.

إستقلّ جرجس سيّارة والده، وراح يتجول تائهاً في منطقة جونيه. دخل موقفاً للسيّارات حيث بات قسماً من ليلته التي سيمضيها في ساحة الـ"مارشيه دي بون" في الزوق. في الصباح توجه إلى منطقة الحمراء، اتصل بصديقة له تدعى دانيال مروم - نمساويّة - التي وافته إلى هناك، وأعطته مفتاحاً لشاليه تملكه في مسبح "هوليداي بيتش". وكلّفها بالذهاب إلى منزله وإخبار شقيقه وسام بمكان إقامته ليوافيه فوراً بآخر التطوّرات المتعلّقة بتوقيف والده. في ذاك المساء يحضر وسام ويخبر جرجس أنّه مطلوب بسبب قيامه بعمل غير مشروع بسيّارة والده، فينزلان معاً إلى موقف السيّارات ويفتّشان السيّارة، فلا يجدان شيئاً.

في هذه الليلة لم ينم جرجس في الشاليه إنّما نزل إلى الموقف وأمضى الليل في السيّارة ليترك المنتجع في اليوم التالي، ويتصل بصديقه بولس كرم لأخذه في صباح اليوم التالي إلى جزين، ويتصل بدانيال ويعيد لها مفتاح الشاليه ويمر بمنزل والده ويترك السيّارة.

إذن، الثلاثاء في ٨ آذار تاه جرجس الذي أكمل ما تبقّى من ليله في مكان لا يبعد كثيراً عن الكنيسة الضحيّة ثمّ أمضى يوم الأربعاء في ٩ آذار في منتجع "هوليداي بيتش" أي في مكان قريب هو الآخر من كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق. في اليوم نفسه تكتشف عبوة في غدير - جونيه أمام المركز الثقافي الفرنسي فيتم تفكيكها فيدب الرعب بين الناس.

في العاشر من آذار، أي في اليوم التالي، يخرج جرجس من الشاليه، يذهب بعد الظهر إلى منزله، يترك السيّارة هناك، يعيد المفتاح، يتوجه إلى جونيه وتجري إتصالات العبور إلى جزين التي يصلها في الحادي عشر من آذار ويقيم متخفياً عن الأنظار قدر ما أمكنه في منزل عمّته في بلدة روم بعد أن يكون قد مرّ بصديقه فادي خوند. في ذاك اليوم، سرّب خبر إلى إحدى الوكالات العالميّة أزعج المشرفين على التحقيق، مفاده أنّ القوى الأمنيّة ألقت القبض في قضيّة الكنيسة على مجموعة من الرهبان.

من سرّب الخبر؟ سؤال ضج في وزارة الدفاع خوفاً من أن يؤدي إلى استثارة الكنيسة وبالتالي بدء الضغوط لمصلحتهم فيتعرقل التحقيق المستمر تحت وطأة متفجرة المركز الثقافي، ممّا يعني أنّ العمل مستمر بالرغم من وجود أركان "رسل الإنجيل" في الداخل. ما العمل؟

مسارعة إلى نفي الخبر واعتباره كاذباً جملةً وتفصيلاً.

"شو القصّة"؟

سؤال طرحه المسؤولون الذين كان بعضهم غير مطّلع بعد على قضيّة "رسل الإنجيل" من حيث الإفادات ومضمونها على الأقل.

في اليوم نفسه أيضاً، تلقت وكالة "رويتر" العالميّة خبراً مفاده أنّه تمّ توقيف سيدات عدّة قمن في طرابلس بالسؤال عن كنيسة مار مارون.

لم يكن الخبر صحيحاً، وفتح تحقيق مع مدير مكتب الوكالة في بيروت رشيد سنو لمعرفة المصدر الذي لم يتحدّد.

وسط هذه الأجواء تتابعت التحقيقات وبدأت اللقاءات الأمنيّة - السياسيّة التي دامت على قدر ما يستلزم الإطلاع على مضمون الإفادات التي دهشت الجميع.

مع هذه المعلومات بدأت الحملة السياسيّة على مديريّة المخابرات في الجيش التي سمّيت منذ ٢٧ شباط بالأجهزة الأمنيّة، تتلاشى، وانقلب العمل الذي تركز ضدّها لصالحها، فالإجتماع الذي ضمّ الرؤساء الثلاثة بنائب الرئيس السوري والعميد غازي كنعان، غداة الإنفجار وعلى هامش التعزية بوفاة شقيقة الرئيس الهراوي، بحثت فيه وضعيّة هذا الجهاز الأمني وعلّق للآتي من الأيام لإعطاء الفرصة الأخيرة، تحول مع معطيات "رسل الإنجيل" إلى اجتماع لصالح هذا الجهاز عقد في مكتب قائد الجيش العماد اميل لحود - على مدى ساعات وضمّه إلى وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس واللواءين ابراهيم صافي وعلي اصلان والعميد كنعان ومدير المخابرات في الجيش العقيد ميشال الرحباني ونائبه جميل السيد، بعد لقاء أوّل جمع الوفد الأمني السوري الرفيع المستوى إلى وزير الدفاع محسن دلول.

وإذا كانت مصادفة تفكيك عبوة المركز الثقافي الفرنسي في غدير جونيه حيث كان جرجس الخوري يتابع دورات تعليميّة قد وقعت عشيّة ذهابه إلى جزين، وكذلك تسريب خبر توقيف مجموعة رهبان ومجموعة سيدات في طرابلس فإنّ مصادفة أكثر غرابة ستقع بحيث ما إن عاد هذا الشاب الذي كان لغزاً، في ١٥ آذار إلى بيروت وسلّم نفسه في مركز لمخابرات الجيش اللبناني في منطقة الزلقا لدى رائد يعرفه سابقاً - حتّى وجدت في اليوم التالي أي في ١٦ آذار (يوم أربعاء) قذيفة في مدرسة الترقي في برج حمود - الدورة وقد كتب عليها "لا إله إلاّ الله" ترافقت مع العثور على قنابل صغيرة غير معدّة

للتفجير في مناطق بيروت الشرقيّة. وسبقتها إعتداءات وقعت على عدد من الكهنة في الذوق وإنطلياس والأشرفيّة.

إنفجار كنيسة، توقيف رهبان، إعتداء على كهنة، وقذيفة في مدرسة مسيحيّة و"لا إله إلاّ الله"؟

إنّها دعاية تضمنيه تثير وتقترح. تتوجه إلى العاطفة والتأثيرات اللاواعية الباطنيّة وتشير بحسب توارد الأفكار وإشاعة الجو المناسب، إلى الجهة المطلوب اتهامها.

رسالة موجهة إلى الناس: لا تصدقوا ما ستسمعونه في الإعلام عن أنّ المشتبه بهم بتفجير الكنيسة هم مسيحيّون، إنّهم يضللونكم والحقيقة تحملها هذه القذيفة.

مصادفات؟

عاشت المنطقة الممتدّة من جونيه حتّى الأشرفيّة أجواء أمنيّة مرعبة، طاولت مراكز ثقافيّة وروحيّة مسيحيّة.

ففي ٩ آذار، وجدت العبوة الناسفة في المركز الثقافي الفرنسي في غدير.

في ٩٤/٣/١٢ أقدم مجهولان على سرقة كاهن رعيّة انطلياس الخوري أنطوان الياس سليمان، ليلاً وبقوّة السلاح.

في الليلة نفسها حاول مجهولان سرقة الكاهن ميشال القطريب في منزله في الزلقا.

في ١٤ آذار ١٩٩٤ اعتدى مجهولون على راعي كنيسة سيدة الإنتقال للروم الكاثوليك في الأشرفيّة المونسنيور ايليا سليم الهبر.

في ١٦ آذار ١٩٩٤ تمّ العثور على قذيفة هاون عيار ٦٠ ملم في باحة ملعب مدرسة الترقي السريانيّة موضوعة داخل كيس من النايلون ومجهزة بشهاب توقيتي ولكنّها غير معدة للإنفجار ومكتوب عليها "لا إله إلاّ الله".

باستثناء القذيفة الأخيرة التي تحمل بما كتب عنها كل الأهداف المرجوّة منها، حفلت عبوة المركز الثقافي الفرنسي وسرقة الكهنة والإعتداء على بعضهم بأخبار قد لا تخلوا من المصادفات الشخصيّة والأمنيّة.

ماذا بالنسبة لعبوة المركز الثقافي؟

في السابعة والنصف من صباح ذاك اليوم وصلت إلى المركز المسؤولة عنه شانتال سيمون زوجة إيلي منصور، ولدى محاولة دخولها من الباب الرئيسي وجدت كيساً من النايلون الأبيض موضوعاً أمام هذا الباب فسارعت إلى الإتصال بجارها جان عساف الذي اتصل فوراً بغرفة عمليّات سريّة جونيه التي أرسلت دوريّة من عناصر قوى الأمن عملت على قطع الطريق وفكّكت العبوة وبدأت باستجواب المحيطين بالمبنى، فأفاد بعضهم أنّه شاهد سيارة "ب. أم. ف ٦٣٥" زيتي وفيها شخصان رابضت لساعات طويلة في اليوم السابق لاكتشاف العبوة أمام المركز. عمّمت أوصاف السيّارة والرجلين اللذين كانا فيها على الحواجز الأمنيّة التي أقيمت حول المركز، وفجأة ألقي القبض على الشخصين المطلوبين هما سايد اسطفان رزق (مواليد زغرتا ١٩٥٣) وجوزف شامل ابي شديد (مواليد مزرعة بني صعب بشري ١٩٦٢) وهما مقيمان في البترون.

اعترف هذا الشخصان أنّهما أتيا إلى قرب المركز في اليوم السابق وبقيا لمدّة ست ساعات وكان هدفهما مراقبة فتاة تدعى لورين.ا.ع ينوي شقيق ابي شديد الموجود في فرنسا الزواج منها، لكنّه يشك بأنّها تقيم علاقة ما مع شخص آخر، فوعده شقيقه أن يراقبها ويبلغه بالخبر اليقن. أما لورين هذه فتتابع دراستها في المركز الثقافي الفرنسي.

وأفاد أنّهما عادا في يوم اكتشاف العبوة للإستمرار بمراقبة لورين فتمّ توقيفهما. وكان مقرراً أن ينقل جوزف أخبار تنقلات لورين على مدى ثلاثة أيام ويعمد شقيقه مارسيل إلى الإتصال بخطيبته ويطلب منها أن تخبره بتفاصيل ما قامت به، فيقارن بين كلامها وتقرير شقيقه ويتأكد ما إذا كانت صادقة أم لا.

نظريّة الصدفة وافق عليها التحقيق بعدما تقاطعت الإفادات مع واقع الحال.

أمّا الإعتداء الذي شكا منه المونسنيور ايليا الهبر وأثار ضجة ومزيداً من المخاوف فتبيّن أنّه كان يهدف إلى تخويفه تمهيداً لسرقته، إلاّ أنّه نجح في مقاومة كلّ من اللبناني فارس فيليب الحاج والسوري مصطفى وردي.

ويروي الحاج، فور إلقاء القبض عليه، أنّه دخل إلى المونسنيور مدّعياً أنّه يريد إنجاز أوراق ليتمكّن من الزواج على طريقة الخطيفة فيما هو يهدف إلى خلق ذريعة تمكّنه من الدخول للسرقة مستعملاً لتهديده أحد المسدّسات البلاستيكيّة.

ويقول أنّه هو من خطّط لهذا العمل وأنّ اختياره لكاهن فيعود لكونه عازباً وليس لديه أولاداً، وإنّ مصطفى يشترك على أساس أن يكون برفقته في سيّارة الأجرة التي أقلّته

وكانت بقيادة محمد صالح الحاج الذي تعرّفت عليه قوى الأمن من خلال شاهد كـان قـد دوّن رقم سيّارته.

ويظهر في مجرى التحقيق أنّ فارس الحاج كان قد قام في ١٢ آذار بالإشتراك مع نبيـل كركوريان بالعمليتين اللتين استهدفا الكاهنيين سليمان والقطريب.

إلاّ أنّ المفارقة كانت في انتماء الحاج وكركوريان حتّى عام ١٩٩٠ إلى "القـوّات اللبنانيّـة" وكانا يخدمان في ثكنة الشحروري في الأشرفيّة.

سارقان محترفان باعتراف سجلاتهما.

سارقان عاودا أعمالهما فاستهدفا الكهنة في ظل أوضاع مسيحيّة متشنّجة، ممّـا أكسـب عملهما بعداً سياسياً – أمنياً كبيراً.

والمفارقة تكمن في أنّ فارس الحاج، عندما لم يتمكّن من العثور في ١٤ آذار على شريكه الدائم نبيل كركوريان، سارع إلى اتخاذ شريك جديد له ظهر عدم احترافه من إقدامه علـى الإعتذار من المونسنيور الهبر عندما هاجمه فارس الحاج الذي اضطر إلى الهرولـة ناجيـاً بنفسه إلى سيّارة أجرة كان شهود قد دوّنوا رقمها.

والسؤال: لماذا لم يتمكّن فارس الحاج من انتظار شريكه لإتمام هذه العمليّة؟

حجر الزاوية

شكّلت أقوال انور الخوري مواد أوّلية للعمل:

– تجميع ما أمكن من معلومات عن "رسل الإنجيل" وتحركاتهم والأسباب التي دفعتهم إلـى فتح "رهبنة" على حسابهم.

– معرفة مكان جرجس الخوري وأسباب تواريه عن الأنظار وقصّـة عمالتـه المزدوجـة لـ"القوّات" والإسرائيليين وتكليفه بالمهام التي ذكرها شقيقه.

– معرفة كامل هوية "أسد" الذي يقول انور أنّه في جهاز الأمن في "القوّات اللبنانيّة" وصديق لجرجس الخوري.

وبـدأ المعل، فإذا "بأسد" هو جـان يوسف شاهين أحـد أعمـدة جهاز الأمن في "القوّات".

نقلت المعلومات إلى المسؤولين الذين عقدوا اجتماعاً قضائياً – أمنياً حصلت فيـه جـردة عامّة للأجواء الإعلامية التي رافقت تفجير الكنيسة ونتائج احتمـالات الإشتبـاه بـأطراف إسلاميّة التي أتت سلبيّة.

انتهى الإجتماع على إستنتاج بسيط وافق عليه الجميع، أنّ الطرف الذي يحاول الإفادة مـن الجريمة سياسياً وأمنياً وشعبياً قد يكون على معرفة بالجهة التي فجّرت الكنيسة، إن لم يكـن ضالعاً فيها.

وتقرّر في ضوء المعلومات المتوافرة عن جان يوسف شاهين أن تتم مراقبـة غـدراس، المقر الرئيسي لـ"القوّات اللبنانيّة" وقائدها بعد الخروج من الكرنتينا، لتحقيق أهداف عـدّة، منها معرفة هوية المنتقلين منه وإليه، والإفادة من ذلك للضغط عليه لينتهج سياسـة إعلاميّـة هادئة.

وفي العاشر من آذار نفسه أقيمت حواجز ثابتة للجيش اللبناني علـى مداخـل غـدراس الأربعة، على بعد عشرات الأمتار من مقر جعجع.

سارعت "القوّات اللبنانيّة" إلى اعتبار ما حدث بأنّه حصار فردت مصادر سياسيّة – للمـرّة الأولى منذ بدأ الصراع مع القوّات يتكلّم مصدر سياسي – بأنّ ما يحصل في غدراس هـو في إطار التدابير الأمنيّة العامّة التي تجري في لبنان فيما رد مصدر أمني بأنّ جعجع يقـوم باستغلال شعبي رخيص.

إبتداءً من تلك الساعة تغيّر مضمون المعركة الإعلاميّة. كانت تستهدف في شقّها الأساسي تحجيم مديريّة المخابرات في الجيش، فأضحت تعمل على تعبئة الرأي العام لقراءة ما يحصل على أنّه تدبير إضطهادي.

يومها، لم يكن أي لبناني – باستثناء أصحاب القرار ومعهم أرباب الربط والحل – يعرف ماذا يحصل. الجميع كان لا يزال يطرح السؤال المركزي: من فجّر الكنيسة؟ من دون أن يدرك ماذا كان يقال في كواليس التحقيق الأوّلي الذي تجريه مخابرات الجيش بالتعاون مع الأجهزة الأمنيّة الأخرى.

"تهريبة ما"

وبدأت، في إطار تبرير الإجراءات الأمنيّة، تتسرّب معلومات عامّة عن أنّ جعجع يحمي في غدراس عدداً من المطلوبين إلى العدالة. وفيما الناس تراقب "مباراة الأقوياء" وتقرأ عنها، كان القيّمون على التحقيق يفكّرون في خطة لاستدراج جرجس الخوري الذي يعيش في روم – جزين، فحضوره، وفق التصور الأمني، بات مفصلياً لمعرفة تداخل العلاقة الإسرائيليّة القوّاتية، وماذا يمكن أن تكون قد أثمرت من أعمال أمنيّة وما مدى علاقة "رسل الإنجيل" بجرجس وبالتالي بانفجار الكنيسة.

كانت الخطّة تستلزم شروطاً كثيرة لتنجح أبرزها:

– ضمان عدم تسريب ما يحدث في غرف التحقيق، لا سيّما ما يتعلّق منها بما أفيد عن جرجس الخوري و"أسد" وجهاز الأمن في القوّات وإسرائيل.

– الإيحاء لوالد جرجس السيد توفيق بأنّ المسألة تتعلّق بحادثة قام بها إبنه المتواري، بسيّارته هو، ولن يتم الإفراج عن ولديه إلاّ إذا أتى جرجس وأوضح الملابسات التي يحاول التحقيق جلاءها وهي في مطلق الأحوال قضيّة قد لا تحتاج إلى أكثر من جلسة إستفسار، لأنّها مرتبطة "بتهريبة ما".

– وضع هاتف المنزل في الضبيه تحت المراقبة.

هذه كانت الخطّة... وبدأ تنفيذها فوراً، فما أن عاد توفيق الخوري إلى منزله حتّى شيع خبر "التهريبة" وأرسل ابنه وسام إلى شقيقه حيث يختبئ في منتجع الهوليداي بيتش لإبلاغه بالأمر، فجرى تفتيش السيّارة التي كانت في كاراج هذا المنتجع السياحي، إلاّ أنّ وسام وجرجس لم يلاحظا شيئاً... فقرّر جرجس إعادة السيّارة إلى الضبيه وصعد إلى جزين ليعبر منها إلى إسرائيل، إلاّ أنّه تريث في الخطوة الأخيرة حتّى يجلي مصير شقيقيه فأبلغ أنّهما لا يزالان قيد التوقيف.

وها هو الخامس عشر من آذار يطل فيعود جرجس إلى بيروت قاصداً والده القلق الذي يطلب منه تسليم نفسه في مركز المخابرات في الزلقا لدى ضابط من آل الحمصي يعرفه توفيق الخوري مذ كان في الجيش اللبناني. وتقرّر أن يتم ذلك في اليوم التالي.

رافق توفيق في ١٦ آذار إبنه إلى فرع مخابرات جبل لبنان... تركه هناك... لأنّ الحمصي قال أنّه مطلوب إلى وزارة الدفاع.

"مسافة الطريق ويكون عندكم!".

دائرة التحقيق في مديريّة المخابرات تلقّت النبأ من الرؤساء... استعدّت لتسطير صفحات ستبقى حتّى إشعار آخر محور جدل وتساؤلات و... قلق.

دهش المحقّقون لدى رؤيتهم جرجس الخوري المنتظَر... روايات التفجير في الضبيه وغيرها والإتجار بالإسلحة وركوب البحر حتى يوغوسلافيا كانت تلبسه ملامح غير التي هي عليه...

شاب مهذب، منصاع وطفولي المحيا هو!

كان همّه لدى وصوله إلى مكان التحقيق أن يطمئن إلى مصير شقيقه البكر انور وشقيقه الآخر صلاح... سأل عنهما... لم يلق جواباً مباشراً في جو ضاغط معنوياً بهالة المخابرات ومادياً بنوعيّة المحققين...

سئل فوراً: انور وصلاح كلّمانا عن علاقتك بإسرائيل وبالقوّات... ولك الآن أن تتكلم أنت وتخبرنا أين كنت ولماذا هربت وماذا تعرف عن علاقة "رسل الإنجيل" وشقيقك انور بانفجار الكنيسة؟

ردّد جرجس اسم انور وسرح بنظرهِ بعيداً... ثم ركّز قليلاً وقال: "سأقول لكم كل شيء ولكن تأكّدوا أنّ لا علاقة لشقيقي بشيء أو لإخوته في الرهبنة..." توقّف قليلاً عن الكلام ثم تابع: "انا اعرف من فجر الكنيسة".

وراح يخبّر عن خليّة تضمّه ونبيل منسى وطوني عبيد وجان شاهين وفيرا منسى من جهاز الأمن في "القوّات اللبنانيّة" وكيف عمل معهم في تحضير عبوتين ناسفتين، علم لاحقاً أنّها لتفجير كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق، على أن ينفذ العمليّة الأربعة الآخرون.

أبلغ المحقّقون رؤساءهم الذين حضروا إلى حيث كان جرجس فأعاد ما كان قد قاله على مسمع الجميع وفي مقدّمهم مدير المخابرات في الجيش العقيد ميشال الرحباني الذي هاله ما سمع، فلطم وجه جرجس قائلاً له: "لا تلصق تهماً خطيرة بالناس". فردّ جرجس بهدوء

عاصف: "إذن، أتركوا الأمور كما هي ولحقوا على متفجرات في الكنائس وغيرها"[1].

لم يعد أحد يطرح الأسئلة عليه... أعطي أوراقاً بيضاء، أدخل إلى غرفة فارغة إلاّ من طاولة وكرسي وطلب منه أن يدوّن كلّ شيء عن حياته منذ ولادته حتّى إلقاء القبض عليه، وما أقدم عليه.

وبدأ جرجس في الكتابة... محوّلاً الأوراق البيضاء إلى سجل يروي فيه كل شاردة وواردة في حياته، بلغّة عربية مليئة بالأخطاء الإملائيّة التي أدرك سلفاً أنّه سيرتكبها فعنون كلماته بعبارة "أعذروني على خطي وأخطائي".

من هو جرجس الخوري؟ وما هي ظروفه العائليّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والصحيّة؟ وأكثر... كيف يتكلّم عن نفسه إذا سئل؟ وما مدى ارتباطه بشقيقه البكر انور؟

ولد في ١٩٦٨/١٢/١٢، في منطقة أبلح حيث كان مركز والده توفيق الخوري الذي كان في الجيش اللبناني. يكبر انور شقيقه جرجس بسنة وشهرين وقد عاشا معاً طفولة المدرسة والكنيسة: "وكنت أذهب أنا وأخي انور سوياً إلى المدرسة، وأتذكّر أنّه كلّ يوم أحد كانت أمي تأخذنا إلى الكنيسة التي هي داخل حرم المدرسة".

عام ١٩٧٦ هربت العائلة بسبب الحوادث الأمنيّة إلى بيروت وقتل عم جرجس المدعو فوزي في الرياق، وكان رقيباً في الجيش اللبناني.

عام ١٩٨٢ بدأ جرجس وشقيقه انور يعملان في العمار والبناء صيفاً ليوفروا مال الدراسة شتاءً.

كانت حياة جرجس وانور متلازمة إلى درجة كبيرة، بحيث أنّ صديق أحدهما يصبح صديق الآخر: "إنّ جورج ابي نجم أصبح من أعز أصدقائي أنا وانور".

خلال عام ١٩٨٣ حسب جرجس أنّه يصلح ليكون راهباً، فقصد دير مار سركيس وباخوس في عشقوت حيث أمضى ثلاثة أشهر، فوجد أنّه يفضّل الحياة المدنيّة. عاد إلى منزله وطلب من والدته أن تسجله في مدرسة رسميّة "لأنها أرخص وأوفر". وهكذا كان.

في تلك السنة تعرّف على "جماعة الأخوة بالروح القدس مع الأخ نور للمساعدات

١. الرواية لها ثلاثة مصادر أمنيّة وقضائيّة. أمّا المصدران القضائيّان فهما المحقق العدلي في قضيّة تفجير الكنيسة القاضي المتقاعد جوزف فريحه والنائب العام التمييزي السابق القاضي المتقاعد منيف عويدات.

الإجتماعيّة، وكنت كل يوم سبت مساءً أنزل إلى المركز الخاص وأصلي معهم وكان أبي ينزعج جداً من هذه الأمور خاصّة عندما يعرف إنّني ذاهب إلى الكنيسة للصلاة أو العمل مع الرعيّة وكنّا دائماً نختلف، لكنّي كنت أذهب". عام ١٩٨٥ دخل إلى معهد جبران خليل جبران في الجديدة لدرس الكهرباء لأنّ والده يريد هذا. "لكنّني فضّلت الإلكترونيك فنقلت من دون علم والدي".

في هذه الأثناء، لم يترك جرجس الخوري عملاً متواضعاً إلاّ وانخرط فيه لتأمين مال الدراسة ومصاريف يوميّاته وهو لا ينسى أنّه تعرّف من خلال جماعة الروح القدس على عفيف الخوري[1] وجان الهاشم اللذين كانا يعملان مع الأخ نور بالمساعدة والخدمة "وهما من عديد القوّات اللبنانيّة في سلاح البحريّة".

آخر عام ١٩٨٨ نجح جرجس الخوري في المعهد ونال شهادة في الإلكترونيك، فتسجّل في جامعة (American University College) في عوكر لدراسة (Computer Science) وهكذا بدأت الحياة الجديدة، وجوه جديدة ودراسة أقوى من قبل، والبدء بالتفكير في المستقبل.

حاول جرجس، بفعل حرب التحرير وتوقّف الأعمال والدراسة، أن يهاجر إلى السويد مع شقيقه انور، فوصلا إلى يوغوسلافيا من دون أن يتمكّنا من تحقيق هدفيهما فعادا إلى بيروت وبدآ محاولات للحصول على تأشيرات سفر من خلال السفارات الغربيّة في سوريا.

مع بداية "حرب الإلغاء" سقطت ثكنة صربا التابعة للجيش اللبناني حيث كان والد جرجس الذي انضم إلى "قافلة المخطوفين"، فتدخّل جرجس لدى الملازم أوّل في القوّات هنري جلخ في سلاح الهواوين في ثكنة العنفوان في ضبيه فترك والده.

هاجم الجيش منطقة ضبيه حيث تسكن عائلة جرجس فسقطت قذيفة على المنزل، فقتلت والدته وجرح شقيقه طارق الذي سينقل إلى مستشفى "سيدة لبنان" في جونيه ويوضع في غرفة واحدة مع شقيق بول الفحل، أحد عناصر جهاز الأمن في "القوّات" فنشأت علاقة بينهما تؤدي لاحقاً إلى تدبير عمليّة تفجير دبابات في ثكنة الجيش في الضبيه، ويتكفّل جرجس بهذه المهمة وينجح بها من دون أن تتمكّن التحقيقات من كشف أمره، على الرغم من توقيفه مع سائر أبناء تلك البلدة.

١. قائد سلاح البحرية في "القوّات اللبنانيّة" وهو اتهم غيابياً، بقيادة الزورق الذي أقلّ غسان توما وصحبه في ١ حزيران ١٩٨٧، ومنه تمّ تفجير المروحيّة التي كانت تقل الرئيس رشيد كرامي وآخرين.

لم تكن علاقة جرجس الخوري ببول الفحل هي أولى علاقاته بجهاز الأمن في "القوّات"، إذ كان قد انخرط في هذا العمل – وإن لم يقل ذلك في أوراقه ولا في أي مرحلة من مراحل التحقيق الأوّلي والإستنطاقي في قضيّة الكنيسة – منذ بدأت دراسته في معهد جبران خليل جبران حيث كان بالإشتراك مع رفيق له يدعى توماس، ينقلان معلومات تتعلق بالتلاميذ والأساتذة إلى الجهاز.

بعد ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ بقي جرجس مع جهاز الأمن وعاد لمتابعة دراسته في الجامعة، حيث دفعت عنه القوّات مبلغ ٢٠٠٠$. وقد طلب منه طوني عبيد "أن أدخل في جهاز أمني تابع للدولة حتى نتغلغل داخل الدولة فقلت له لا أريد ذلك لأنّني لو أردت لكنت دخلت في الحربيّة عام ١٩٨٩[1]، فقال لي فكّر بالأمر ولكن لم يعد يفتح لي هذا الموضوع".

لم تكن حياة جرجس بالمريحة، كلّها شقاء وبحث عن المال، تارة بالعمل لساعات طويلة وطوراً بالإنخراط في أجهزة أمنيّة حيث يكون الربح أسرع منالاً.

الأهم في كل ما كتبه جرجس كان عن تلك العلاقة العاطفيّة الحميمة التي تربطه بأخوته: "مع أخوتي علاقة ممتازة، أحبّهم جمعياً. وهمّي أن أساعدهم في كلّ المجالات وأن لا أدعهم يتعبون مثلي وأن لا يقعوا في الغلط. وأشكر الله أنّني كنت دائماً أساعدهم وأحميهم من المشاكل".

كل ما كتبه جرجس وفيه روايات عن الإنتقال إلى إسرائيل والإجتماع مع شبكة "قوّاتية" في حضور ضباط إسرائيليين ومن ثم التحضير لعبوات للإنتقام من ضباط الجيش المناوئين لـ"القوّات" وصولاً إلى تهيئة تفجير الكنيسة، لم يكن يدعو إلى الشك، خصوصاً أنّه يأتي في سياق روايات مفصلة عن حياته وعلاقاته واتصالاته وعواطفه.

١. دورة أقامها العماد عون.

"أعطنا أكثر"

كلمات جرجس سرّعت وتيرة التحقيق معه لاستكمال الإجراءات الأوليّة. قبل إبلاغها إلى القضاء ليضع يده على هذا "الكنز المعلوماتي"... فما أن أطل، صباح ١٧ آذار ١٩٩٤ حتّى استؤنف التحقيق معه، على القاعدة التقليديّة: سؤال وجواب.

أهملت الأسئلة الجوانب الشخصيّة من حياة جرجس الذي كان قد أفاض، بذاكرة غريبة وبأسلوب من اعتاد على كتب التقارير التي لا تبخل على أصغر التفاصيل بحيّز كبير، وركّزت على أربعة محاور:

- بدء علاقته بـ"القوّات اللبنانيّة"،
- بدء علاقته بإسرائيل،
- تفجير الكنيسة في الزوق،
- أقوال انور عن نشاطات أخرى لشقيقه سبق أن أخبره عنها.

زاد جرجس على "إفادته التلقائيّة" واقعة دخول رئيس الأركان في "القوّات اللبنانيّة" فؤاد مالك مكتب الإجتماعات.

وكرّر جرجس الخوري ما رواه عن علاقته بالقوّات وإسرائيل وتفجير الكنيسة، فسئل عمّا قاله أخوه انور فنفى علاقته مبرراً إفادة انور بأنّها نتيجة ادعاءاته الكاذبة التي كان يسوّقها أمامه.

ثمّ استوضحه المحقق العسكري عمّا إذا كانت أسماء أعضاء الخليّة التي ذكرها صحيحة، فرفض تبنّيها ونسبها إلى محدوديّة علمه لأنّه سبق وشاهد في غرفة نبيل منسى ثلاثة جوازات أجنبيّة لنبيل عليها صوره، من دون أن يتمكّن من قراءة الأسماء التي تحملها.

بدا واضحاً من السياق العام لأوراق جرجس الخوري أنّ قضيّة تفجير الكنيسة قد أوجزت بكلمات قليلة وسريعة وعامّة، حتّى أنّه ظهر بصورة الشاهد الذي ربط بين اجتماع تحضير العبوات وانفجار الكنيسة، حين وقوع الجريمة وتغاضى عن الدور الذي قال أنّه كلّف به بإعداد تقرير عن وضعيّة الكنيسة قبل مدّة. ممّا دفع محضر "السؤال والجواب" إلى محاولة الإستحصال على معلومات أكثر تفصيلاً بعدما عرضت عليه العبوة التي لم تنفجر في الكنيسة.

قال جرجس: "أنا أنتمي أصلاً للكتائب اللبنانيّة - إقليم صور منذ عام ١٩٨٨ ولديّ بطاقة حزبيّة ومهمّتي أمين سر مصلحة الطلاب في الإقليم المذكور، كما أنتمي إلى جهاز أمن القوّات اللبنانيّة بصفة عنصر أمن وليس لي رتبة معيّنة، إنّما أعتبر لدى الجهاز هذا برتبة ملازم أول". وروى كيف نفّذ عمليّة تفجير الدبّابات في الضبيّة، وفنّد الأعمال التحضيريّة لها التي قادته إلى التعرّف على نبيل منسّى في إسرائيل وتزويده بالمعلومات إيّاها التي كان يسلّمها للضابط الإسرائيلي صالح فلاح في نقطة "الجدار الطيّب".

أمّا عن مدى علاقته بالإسرائيليين، فيقدّم جرجس الخوري الرواية الآتية:

"في أوائل شهر تموز ١٩٩٠، قرّرت الذهاب إلى إسرائيل لزيارة أقاربي في بلدة معاليا الإسرائيليّة ولأبحث عن عمل، وأثناء وصولي إلى المركز الإسرائيلي الذي يمنح تصاريح الدخول إلى إسرائيل المعروف باسم مركز "١٧" في بنت جبيل قابلني ضابط إسرائيلي برتبة رائد يدعى صالح فلاح وأخذ يسألني عن سبب نيّتي بالدخول إلى اسرائيل، فأخبرته إنّي أرغب بزيارة أقاربي وسؤال السفارة الأميركيّة أو الفرنسيّة ما إذا كان بإمكاني الحصول على تأشيرة سفر إليها. وبعد انتهاء التحقيق منحني تصريح دخول لمدة ١٤ يوماً ودخلت إسرائيل وزرت أقاربي، وقبل ذهابي إلى إسرائيل أخبرت رفيق الفحل إنّي ذاهب إلى هناك فأعطاني رقم هاتف وقال لي إذا "عزت شيء" بإسرائيل إتصل على هذا الرقم فيرد عليك شخص إسمه نبيل فاطلب منه ما تريد وقل له أنّك من قبل رفيق. ومكثت في إسرائيل سبعة أيام تنقلت فيها بين منازل أقاربي وعدت إلى بيروت دون أن أتصل بنبيل هذا. وأثناء مغادرتي منطقة الشريط الحدودي، عرّجت إلى مركز "١٧" كي أحصل على تصريح خروج من الحزام الأمني. والتقيت هناك الرائد صالح فلاح الذي سألني عمّا فعلته في إسرائيل وإذا كنت نجحت بالحصول على فيزا و ماذا حصل معي، وسألني إذا كنت أرغب بالعودة إلى اسرائيل، فوعدته خيراً. وبقيت في الضبيه عدّة أيام، ثم قرّرت العودة إلى اسرائيل، وكما في المرّة السابقة انتقلت براً إلى الحزام الأمني ووصلت إلى بنت جبيل وتقدّمت من مركز "١٧" للحصول على تصريح دخول إلى إسرائيل، وقابلت الرائد صالح فلاح وتحدّثت معه، وأثناء ذلك اقترب منّي شخص لم يسبق لي أن شاهدته من قبل، وتعرّف إلى إسمي فأخبرته، فسألني إذا كنت أعرف رفيق وبول الفحل، فأجبته بالإيجاب، وقال "ليش ما اتصلت بي في المرة السابقة أنا نبيل يلّي معك رقم تلفوني في تل أبيب"، فأخبرته أنّني لم أحتاجه لكي أتصل به، وبعد انتهاء مقابلتي مع مسؤول المركز الإسرائيلي وحصولي على التصريح، أخذ يسألني نبيل عن الأوضاع في بيروت وتطوّر الأحداث بين

الجيش والقوّات. ثم تركته بعد أن أعطيته رقم هاتف أقاربي في معاليا الإسرائيليّة لكي يتصل بي عند الضرورة، ودخلت إسرائيل وأمضيت أربعة أيام عند أقاربي بصورة عادية وفي اليوم الرابع اتصل بي نبيل وأخبرني أنّ الأمن في بيروت يطلب حضوري ويريدني بنفس اليوم، وأنّه سوف يقابلني في المركز "١٧" وهكذا كان. تركت معاليا واتجهت إلى الحدود اللبنانيّة الإسرائيليّة. وعند وصولي إلى المركز المقصود وجدت فيه نبيل ينتظرني، وتكلّمت معه وطلب منّي الذهاب إلى بيروت وجمع معلومات عن الجيش في الضبيه ومحيطها وعن المراكز العائدة له مقابل مراكز القوّات. وعندما عدت اتصلت برفيق الفحل ودعاني للحضور إلى مركز الأمن في البوار، وهناك قابلت طوني عبيد وأخذوا يسألونني عن مراكز الجيش وعتاده وعناصره فأخبرتهم، فكلّفوني بمراقبة دقيقة عن ثكنة العنفوان، فقمتُ بما طلب منّي. وبعد يومين قصدت إسرائيل وقابلت الرائد صالح فلاح وأعطيته نسخة عن المعلومات التي جمّعتها، ودخلت إسرائيل وقصدت تل أبيب حيث يقيم نبيل في أوتيل موشي تاور الطابق السابع الغرفة رقم ٧٠٤ وسلّمته المعلومات نفسها التي كنت قد نسختها على نسختين، وعدت إلى بلدة معاليا وأمضيت فيها يومين، وعدت إلى لبنان وعند وصولي إلى المركز "١٧" قابلت صالح فلاح الذي أعطاني مبلغ خمسماية دولار ثمن المعلومات وبدل مصاريف وعدت إلى منزلي. بعد ذلك بأيام عدّة تمّ استدعائي إلى البوار وتكليفي بعمليّة الضبيه.

إلى هذا الحد البسيط (نعم البسيط) وصلت علاقة جرجس بالإسرائيليين وفق روايته، ولكن ماذا عن اجتماعات في مبنى الأركان في الزوق؟

يقول:

"بعد انتهاء الأحداث في المنطقة وعدم تكليفي بجمع معلومات انقطعت علاقتي مع رفيق الفحل وشقيقه بول وأصبحت أعمل لصالح نبيل منسى ومن خلاله طوني عبيد وأسد ومن ثم فيرا، بعد فترة من ذلك حيث لم نعد نلتقي معاً، حضر يوماً "أسد" الذي عرفت أنّ اسمه الحقيقي جان شاهين، وطلب منّي موافاته إلى مركز الأمن في الكرنتينا وكان ذلك في منتصف عام ١٩٩١، فلبيت الدعوة وقابلته في منطقة الدورة، وذهبنا إلى مقر الأمن والتقينا هناك نبيل منسى واجتمعنا بعض الوقت وتداولنا بالأوضاع العامّة، واتفقنا على أن نلتقي مرّة ثانية، فتم ذلك بعد فترة وكان اجتماعاً عاماً أيضاً، وكما في المرة السابقة اتفقنا على لقاء آخر، وفي منتصف عام ١٩٩٢ أبلغني أسد أنّ هناك إجتماع في مبنى الأركان في زوق مكايل، فوافيته إلى هناك وحضر الإجتماع أنا وأسد ونبيل فقط. وحضرنا خلاله

محاضرة بإدارة إيلي مندلق موضوعها إجتماعي عام. وبعد ثلاثة أسابيع دعيت إلى اجتماع في مبنى الأركان حضره بالإضافة لنا نحن الثلاثة كل من طوني عبيد وفيرا منسى. في هذا الإجتماع بالذات تمّ التحدث بقضيّة الإنتقام من ضباط الجيش الذين كانوا يترأسون مجموعات عسكريّة وحاربوا القوّات خلال أحداث عام ١٩٩٠، وانتهى الإجتماع على أمل اللقاء كلّ يوم خميس دورياً أو حسب الإتصال. وتوالت اللقاءات وأصبحنا خليّة واحدة منصهرة سويّة وفي إحد الإجتماعات بأوائل عام ١٩٩٣ طلب منّي نبيل ملاقاته إلى إسرائيل لحضور إجتماع هام هناك، فنفّذت طلبهِ حسب الموعد وعند وصولي إلى المركز "١٧" لم أجد الرائد صالح فلاح بل كان هناك ضابط آخر لم أتعرف إليه، ودخلت إسرائيل ونزلت عند أقاربي في بلدة معليا، واتصلت هاتفياً بنبيل في الأوتيل حيث يقيم واتفقت معه على اللقاء في مدينة الناصره بنقطة حدّدها هو حسب معرفته، فذهبت إلى هناك والتقيته وفوجئت بوجود "أسد" وفيرا منسى برفقته، وذهبنا إلى مبنى وزارة الداخليّة في إسرائيل، والتقينا، هناك خمسة ضباط إسرائيليين برتب مختلفة عرفت إسم اثنين منهم واحد يدعى اريان أجهل رتبته. والثاني موشي رتبته عالية مقدّم أو عقيد. وبعد أن تعرفوا إلينا أخذوا يتحدثون عن النيّة في إعادة إحياء وجود القوّات اللبنانيّة على الساحة اللبنانيّة وتقويتها، ووجوب تنفيذ الخطّة التي تحدّث عنها نبيل في اجتماعاتنا بمبنى الأركان أي الانتقام من ضباط الجيش اللبناني بعد جمع المعلومات الكافية عنهم. بعدها تحدّثوا مع نبيل بالعبريّة دون أن أفهم شيئاً من حديثهم، وأثناء خروجنا التقينا بسبعة أشخاص لبنانيين إسم أحدهم الياس، سألت "أسد" عنهم فقال لي أنّهم أيضاً من عديد القوّات اللبنانيّة (...) في أواخر صيف ١٩٩٣ وفي أوائل شهر تشرين، قرّرت الذهاب أنا وشقيقي انور إلى إسرائيل وكان شقيقي قد أصبح راهباً ويريد زيارة الأماكن المقدّسة في القدس. وعند وصولنا إلى المركز "١٧" طلبنا منحنا تصريح دخول إلى إسرائيل، ولكن تأخر التصريح على غير عادته وبعد مضي أكثر من ساعتين أبلغني رئيس المركز المقدم (جرافلي) حسب ما عرّفني على نفسه الذي استلم المركز مكان صالح فلاح. أنّه يرغب بعودتي للعمل معهم كما مع صالح في السابق فوعدته بأنّي سوف أبلغه بجوابي أثناء العودة. وبعد مضي تسعة أيام في إسرائيل عدت مع شقيقي انور نفسه، وفي المركز "١٧" تنحى بي المقدم (جرافلي) وأخذ يشرح لي أن أعمل معه وأنّه سوف يخصص لي راتباً شهرياً، وأفهمني بأنّه سوف يرسل معي أغراضاً إلى بيروت، وفهمت منه أنّ الأغراض للقوّات وذلك حسب طبيعة معرفته بي ومعرفتي به. وبأنّني يجب أن أستخدم سيّارتي الخاصّة، فوعدته خيراً، كما كان قد حقّق معي عن وضع

الطرقات وما إذا كان يوجد عليها حواجز تمنع التهريب أو تدقق بالسيّارات، فأخبرته عن وضعها في حينه وكان موافقاً على سهولة الأمر. وعدت إلى بيروت على أمل العودة. وفي لبنان حصل، بعد عودتي، إجتماع واحد في مبنى الأركان في الزوق حضره الأربعة فقط نبيل فيرا أسد وأنا. تمّ خلاله تحديد نوع العمليّات التي سوف ننفذّها ضدّ ضباط الجيش وهي استخدام متفجرات كعبوات في سيّاراتهم أو ضدّ شخصهم مباشرة وفي اجتماعات لاحقة سيتم تحديد الأهداف مع كامل التفاصيل التي سيؤمنها نبيل. إنّما لم يعد يحصل إجتماعات أو يتم ذلك بصورة فعليّة، وانتهى الإجتماع الذي حصل في أوائل شهر كانون الأوّل ١٩٩٣، على أن نلتقي في إسرائيل بتاريخ ٢٢ كانون الأوّل نفسه لحضور إجتماع مع الضباط الإسرائيليين الخمسة في مبنى وزارة الداخليّة. وقبل الموعد بيوم واحد أي بتاريخ ٢١ كانون الأوّل ١٩٩٣، بعد حصول إنفجار بيت الكتائب في الصيفي بيومين، ذهبت لوحدي وفي مركز "١٧" قابلت المقدم جرافلي الذي عاد وطلب مني العمل معه كما في المرّة السابقة، فوعدته خيراً وأنّني عائد لعنده بعد يومين وسأخبره بقراري النهائي. وفي اليوم التالي ذهبت إلى مدينة الناصرة وقابلت نبيل وأسد وفيرا قرب الناصرة أي قرب وزارة الداخليّة الإسرائيليّة في محطّة أوتوبيس (ايغد) وذهبنا نحن الأربعة إلى وزارة الداخليّة وقابلنا نفس الضباط الإسرائيليين الخمسة بقيادة (موشي) واجتمعنا بهم حوالي النصف ساعة دار خلالها شرح قضية أعمال التفجير وكيف سيتم العمل وبالضبط قال الضابط "اريان" أنّ العمليّات ستتم بواسطة متفجرات محضّرة كعبوات جاهزة وشرح كيف يتم استخدامها ثم ترك الأمر كلّه لنبيل وقال: "كل شيء بَدكن تعرفوه نبيل بيقلكن إيّاه بعدان" وبعد انتهاء الإجتماع خرجنا من المبنى وشاهدت، أثناء خروجنا، طوني عبيد نفسه الذي كنت أجتمع به في أمن القوّات ومعه أحد عشر شخصاً آخرين أخبرني أسد أنّهم ضباط كبار في القوّات اللبنانيّة، وسألته عن سبب وجودهم هناك، فقال لي أنّهم يحضّرون لعمل كبير في لبنان لمصلحة القوّات ما بين شهري نيسان وأيار ١٩٩٤، لكنّه لم يذكر أيّة تفاصيل أخرى وأنا لم أسأله.

وقد تأثرت بكلام أسد عن موعد نيسان وأيار لجهة تحرك القوّات، وتحدثت بهذا الأمر لاحقاً مع شقيقي انور ورفيقه الراهب موريس بشوتي أثناء زيارتهما في الدير حيث يقيمان في بزمار - كسروان وأنا لا أملك أيّة معلومات أو وقائع عن الذي تخطط له القوّات في هذا الصدد.

ماذا إذن عن انفجار الكنيسة؟

يقول: "اتصل بي أسد في منزلي وطلب منّي الذهاب إلى مبنى الأركان لحضور إجتماع الخليّة، في اليوم التالي أذكر أنّه كان تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤، ذهبت بمفردي إلى الزوق وعقدنا اجتماعاً بحضور طوني عبيد بالإضافة إلينا نحن الأربعة أبلغنا خلاله نبيل أنّ موعد التنفيذ قد دنا أي تنفيذ عمليات ضدّ ضباط الجيش، ووعدنا بأنّه في الأسبوع القادم سوف نتدرّب على التوضيب وتجهيز العبوات. وفي ٢٧ كانون الثاني، حضرت واجتمعت مع كل من نبيل، فيرا وأسد. دار خلال هذا الإجتماع التداول بقضيّة صنع المتفجرات وتجهيزها، وكان يوجد في الغرفة ساعاتي توقيت واحدة سوداء مع زيح أصفر والثانية بيضاء. وعدّة تلحيم كهرباء وكاوي (عدد اثنان) وبنسة قطع. ومفك براغي أو علبة مفكات. وقطع صغيرة خاصّة بمأخذ لبطارية قوّة ٩ فولت. وبعض الأسلاك وكليبسات صغيرة لتلحيم الأسلاك. وقطع كهربائية صغيرة (ديود) لفّة قصدير لون رقتها أزرق وأبيض. ولفّة شريط لاصق عريض. وأخذ نبيل يشرح لنا كيف سنعمل على تجهيز ساعات التوقيت لوضعها على المتفجرة **ثمّ جلست أنا وفيرا على الطاولة وأخذ يدربنا على تجهيز الساعة بما يلزم من قطع**، فعملت أنا على تجهيز الساعة البيضاء التي كانت موضوعة على المتفجرة التي شاهدتها في المرّة الأولى، وقامت فيرا بتجهيز الساعة السوداء وعليها داير زيح أصفر وكلا الساعتين من نوع "الرقمية (ديجيتال)"، وبعد انتهائنا من التجهيز، سمعت فيرا وأسد يقولان مع نبيل الذي أخذ يشرح لكلّ منّا دوره: "فيرا وأسد بيلتقو على مفرق الزوق الساعة ٩,٠٠ وبس يوصلو أنا بنتظرهم داخل الكنيسة بيدقلي ثلاث دقات وبعدين دقتين تيفوتو وبتخلصو شغلكن، منطركن نحنا برّا، وبس تخلصو منضل فالين". وهنا فاتتني أن أذكر أنّه في الإجتماع الذي سبق ذلك أي بتاريخ ١٣ كانون الثاني، كان نبيل قد كلّفني بتنظيم خريطة لكنيسة سيدة النجاة تتضمن المراقبة من الداخل والخارج ومعرفة كافّة التفاصيل عنها وتحديد التوقيت لجهة تواجد الناس فيها أو خلوها من الناس. وقد قمت بعملي ونظّمت تقريراً مفصلاً عن الكنيسة حدّدت فيه موجوداتها بالتفصيل وكل مسافة داخليّة والمخابئ وتركت له اختيار المكان أو الهدف من هذا التخطيط. وسلّمته التقرير في الإجتماع الأخير ٢٧ كانون الذي تدربنا فيه على تحضير ساعات توقيت، وعند تحديد دور كل منا في العمليّة داخل الكنيسة وخارجها عرفت أنّ الكنيسة المستهدفة هي كنيسة سيدة النجاة التي رسمت لها الأوصاف (...) ومنذ ذلك اللقاء لم أعد أجتمع مع الخليّة أو أتصل بهم حتّى حصول الإنفجار في الكنيسة يوم الأحد بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ فعرفت عندها وتأكدت بأنّ الثلاثة ومعهم طوني عبيد هم الذين وضعوا المتفجرة داخل الكنيسة.

أين كان جرجس، عشيّة الإنفجار؟

"أنا كنت بتاريخ الحادث في دير راهبات أم الله في عجلتون من يوم السبت ٢/٢٦ الساعة ٥,٠٠ بعد الظهر، لغاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، ثم عدت إلى منزلي في الضبيه وفي الصباح الساعة ٧,٣٠ من يوم الأحد ٢/٢٧ عدت وصعدت إلى الدير نفسه حيث أمارس الرياضة الروحيّة مع جماعة الأخوة بالروح القدس. وعرفت بالحادث عند عودتي إلى المنزل يوم الأحد حوالي الساعة ٣,٠٠ بعد الظهر وتسمّعت إلى الأخبار وعرفت نتيجة الحادث وحوالي الساعة ٥,٣٠ بعد الظهر عدت إلى الدير للصلاة وعدت إلى المنزل حوالي الساعة ٩,٣٠ مساءً وأخذت أتصرف بصورة طبيعيّة مع علمي الأكيد بأنّ خليّتي هي واضعة".

ولكن هل حضر هذه الإجتماعات أي مسؤول قوّاتي؟

لا، يجيب جرجس، لكنّه يستطرد: "إنّما مرّة واحدة كنّا نعقد اجتماعاً للخليّة بحضور طوني عبيد. قبل اجتماع ١٣ كانون الثاني باجتماع واحد لا يمكنني تحديد المدّة أو ذكر التاريخ، أثناء الإجتماع طرق الباب وفتح من الخارج، فظهر بالباب رئيس أركان القوّات اللبنانيّة الجنرال فؤاد مالك، الذي ما إن رآنا حتّى ابتسم وقال: يعيطكن العافية شباب! الله يديمكم. الله يخليكن بهالهمّة. ونظر إلى طوني ونبيل وقال: ما بدنا ضجه كتير. وحاول الذهاب، فأجابه نبيل: ولا يهمّك جنرال!؟ وهذا كل ما حصل ولم يدخل إلى الغرفة أو ذكر أكثر من ذلك".

قال: "لا".

وهل كان جرجس ضابط ارتباط بين القوّات وإسرائيل؟

"إنّ هذه المعلومات غير صحيحة لأنّه لم يسبق لي أن أجريت أيّة اتصالات على هذا المستوى".

ولكن شقيقه انور هو من قال ذلك وزاد عليه معلومات عن الإسرائيليين مثل التخطيط لاغتيال شخصيّات فلسطينيّة في تونس أو تهريب بواخر أسلحة وغيرها من القضايا؟

ردّ جرجس: "إنّ هذه القضايا لم تصل إلى علمي ولم يسبق لي أن علمت بمثلها، لكنّني أحياناً كنت أكذب على شقيقي انور وأدعي أمامه من باب (التفنيص) إنّني شخص مهم ولي إتصالات وأختلق له الأخبار والقصّة الخياليّة، إنّما ليس هناك معلومات حقيقيّة عن هذه الأمور.

وهل كلّف بوضع دراسات لكنائس غير "سيدة النجاة" في الزوق؟

"كلا لم أكلف بوضع دراسة لأيّة كنيسة أخرى إنّما في أحد اجتماعاتنا الأخيرة لا أذكر أي منها بالضبط، سمعت نبيل يقول "لأسد" ما حرفيّته: كنيسة مار مخايل! على كل حال من هلّق للشعنينة الله بيفرجها!".

بين كلام جرجس الخوري على نشاطاته وكلام شقيقه انور، بون كبير. فجرجس حاول في روايته أن يبسط الأمور إلى درجة بدا معها أنّه مجرد شخص يسعى الإسرائيليون، بالإقناع، لتجنيده، ولكن ليعطيهم ماذا؟ معلومات متطابقة مع تلك التي أعطاها لجهاز الأمن في "القوّات" عن ثكنة ضبيه. وهي معلومات كان يمكن لنبيل فوزي أن يقدّمها للموساد، لأنّه ينسّق معهم. أمّا انور فصور جرجس إنساناً متقدماً في تورطه مع الإسرائيليين، وبدا أنّه يعرف الكثير عن شقيقه الأصغر، والدليل على ذلك ما قاله جرجس نفسه: "عندما سمعت أنّ الأوضاع في لبنان ستنقلب ما بين شهري نيسان وأيار ١٩٩٤، تحدّثت بالأمر، لشدّة تأثري به، مع شقيقي انور ورفيقه الراهب موريس بشوتي".

حيث الأدلة متوافرة، كحادثة تفجير ثكنة ضبيه، يقدّم جرجس الخوري على الإعتراف بكل التفاصيل، وحيث تنعدم الأدلة يسرح بالرواية إلى حيث يشاء.

تثبيت الرؤوس

معطيات ١٦ آذار والقسم النهاري من ١٧ آذار كانت على مائدة مجلس وزراء متشنج ومرتاح في آن. أمّا التشنج فلأنّ الأعمال المخلّة بالأمن مستمرّة، ولأنّ ما وفّره جرجس الخوري يحتاج إلى اتخاذ قرارات سياسيّة - أمنيّة كبرى وإلى إعادة اعتبار ملزمة للأجهزة الأمنيّة التي تعرّضت لهجوم قاس في اجتماع المجلس الذي انعقد يوم استهداف الكنيسة. أمّا الإرتياح فلأنّ التحقيق بدأ يتلمس عناصر قد تكفي لمعرفة مفجري الكنيسة الذين كادوا يفجرون النظام القائم بأجهزته ورجالاته وتحالفاته.

وبالفعل، وفي إشارة إلى إعادة الإعتبار من خلال تجديد الثقة، قرّر مجلس الوزراء تكليف الأجهزة الأمنيّة كل المعالجات الأمنيّة للحالات الطارئة التي تستهدف الأمن والإستقرار وبسط سلطة الدولة، وذلك بعد جلسة لم يتوان فيها الرئيس رفيق الحريري عن اتهام "القوّات اللبنانيّة" بزعزعة أمن البلد، من دون أن يغوص في سرد الوقائع التي يسند كلامه إليها، وقد آزره بعض الوزراء الذين دعوا صراحة إلى معالجة صارمة "لبعض الإعلام" لذي يمعن في تصوير الدولة، وكأنها متروكة للأشباح الموحشة في ليالي وطن.

المعطيات التي أسّست لخطاب سياسي قاس وحاسم وشكّلت تغطية للأجهزة الأمنيّة... انتقلت في ١٧ آذار نفسه إلى يد القضاء.

فما أن وقّع جرجس الخوري على آخر ورقة من أوراق محضر استجوابه حتّى أجرى مدير المخابرات في الجيش اللبناني العقيد ميشال الرحباني إتصالاً بالنائب العام التميزي منيف عويدات وأبلغه أنّ لديه شيئاً مهماً للغاية... تاركاً التفاصيل للقاء يجمعهما... فما كان من عويدات إلاّ أن انتقل، على الفور، إلى وزارة الدفاع في اليرزة حيث أبلغ بأمر جرجس الخوري، فأجرى بدوره اتصالاً سريعاً بالمحقق العدلي في هذه القضية جوزف فريحة الذي انتقل على الفور إلى اليرزة ووضع جرجس الخوري بتصرفه مع أوراق كلماته...

لغز جرجس الخوري أثار شهيّة عويدات وفريحة إلى المعرفة. فقرّر المحقّق العدلي إستجوابه على الفور، وليضمن سريّة ما كان يجري اتخذ له كاتباً هو المحقّق العسكري في مديريّة المخابرات المؤهل أوّل ادمون عباس، في خطوة ستثير الكثير من التحفظات في وقت لاحق... وهي محقة من الوجهة القانونيّة.

انتهى التحقيق، أخذ فريحة المستندات معه ليقرأها وليقرّر في ضوئها أوّل إجراء قانوني في قضيّة الكنيسة.

وفي اليوم التالي صدرت خمس مذكّرات توقيف في حق الخليّة التي تكلّم جرجس الخوري عنها:

مذكّرة بحق جرجس هي الوحيدة بالصورة الوجاهيّة، وأربع مذكّرات أخرى بالصورة الغيابيّة بحق طوني عبيد، جان شاهين، نبيل منسى وفيرا منسى... أي بحق "الخليّة".

المحكمة العليا

وكان مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في "أحد الجريمة"، قد أحال القضيّة إلى المجلس العدلي، وهو محكمة إستثنائيّة من ضمن النظام القضائي اللبناني، مهمّتها أن تنجز الملفات المتعلّقة بجرائم كبرى ذات صدى وطني، بأكبر قدر من السرعة، ولكن بأكبر قدر من الضمانات. أمّا السرعة فتتأمّن باختصار درجات المحاكمة العاديـة، بحيث تنحصر صلاحيّات التحقيق والإتهام في قاض واحد هو المحقق العدلي، بدل أن تتوزع، كما في القضايا العادية، على قاضي التحقيق وبعده على الهيئة الإتهاميّة وهي غرفة إستئناف مدنيّة مهمّتها التثبّت من مراعاة قاضي التحقيق للأصول التي تتحكّم بأعماله وإعطائه الأوصاف القانونيّة الواجبة للوقائع التي يتوصّل إليها، وبحيث يكون أمام أفرقاء القضيّة القدرة على استئناف القرارات المتعلّقة بإخلاءات السبيل وتجديد التوقيف والبحث في الصلاحيّة. أمّا المحاكمة أمام المجلس العدلي فتكون بدرجة واحدة وأخيرة فتصدر الأحكام مبرمة، غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة، على خلاف القضايا العادية التي تنظر فيها غرفة إستئناف جزائيّة فغرفة تمييز جزائيّة، لها وفق أصول معيّنة وعملاً باجتهادات مستفيضة، أن تنقض الحكم إذا وجدت أنّ محكمة الجنايات قد أخلت بالقواعد الأساسيّة، فتنشر الدعوى وتنظر بها مجدّداً.

أمّا الضمانات فتتأمّن أوّلاً، من خلال الشروط الواجب توافرها، درجة وخبرة، بالقاضي الذي سيتعيّن محققاً عدلياً، وتتوافر ثانياً، في طريقة تشكيل المجلس إذ أنّه يضم خمسة قضاة من محكمة التمييز برئاسة الرئيس الأوّل لهذه المحكمة أي رئيس مجلس القضاء الأعلى، المسؤول الأوّل عن مسار العمل في القضاء العدلي.

ولا تزال مسألة الحكم بدرجة واحدة وقطعيّة أمام المجلس العدلي مثار إنتقادات منظمات حقوق الإنسان العالميّة التي تعتبر أنّ تعدّد درجات المحاكمة هو شرط جوهري من الشروط الواجب توافرها للمحاكمات لتستحق صفة العادلة.

إذن، بناءً لقرار مجلس الوزراء صدر في الثاني من آذار مرسوم إحالة قضيّة تفجير الكنيسة على المجلس العدلي مزيلاً بتواقيع رئيسي الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزير العدل الياس الهراوي، رفيق الحريري وبهيج طبارة.

وقد أخذ إسم المحقّق العدلي الواجب تعيينه قسطاً وافراً من التداول، فالقاضي المطلوب يجب أن تتوافر فيه الصفات الآتية:

– أن يكون مارونياً أي منتمياً إلى الطائفة التي استهدفت بالأنفجار.
– أن يكون معروفاً في الأوساط المارونيّة وعلى علاقة ببكركي وسيّدها.
– أن يكون قادراً على التفرغ لإعطاء التحقيق ما يلزمه من وقت بحيث يتمكّن، عند توافر المعطيات، من تقديم أجوبة سريعة عن تساؤلات الرأي العام.
– أن تكون له خبرة واسعة في المجال الجزائي.

إنطلاقاً من هذه المواصفات اقترح القاضي عويدات على وزير العدل بهيج طبارة إسم القاضي جوزف فريحة على اعتبار أنّه موثوق مارونياً ووالده كان يلقب بـ"سيف النصارى" وتمّ اختيار القاضي جوزف فريحة الذي كان ملحقاً بصفة مستشار مع عدد من القضاة، بمكتب الوزير طبارة.

إلاّ أنّ مجلس القضاء الأعلى، وهو يعطي رأياً غير ملزم باقتراح وزير العدل لم يكن متحمساً للإختيار، ولمّا سئل رئيسه القاضي فيليب خيرالله عن رأيه بالإسم المقترح أجاب من دون حماس: أتانا إقتراح من وزير العدل فوافقنا عليه.

وفي الرابع من آذار أصدر وزير العدل قرار تعيين فريحة محققاً عدلياً، الأمر الذي أدّى بمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكريّة نصري لحود إلى اتخاذ قرار في ٧ آذار ١٩٩٤، قضى بإعلان عدم إختصاص القضاء العسكري للنظر في هذه الدعوى واسترداد سائر الإستنابات الصادرة عنه.

وفي الثامن من آذار ادعى عويدات وهو النائب العام لدى المجلس العدلي على كل من يظهره التحقيق متورطاً بانفجار الكنيسة.

في التاسع من آذار استناب المحقق فريحة كلا من: المدير العام لأمن الدولة، المدير العام للأمن العام، قائد الشرطة القضائيّة ومدير المخابرات في الجيش، للقيام بالإستقصاءات والتحريّات، وإجراء كل ما من شأنّه إنارة التحقيق، توصلاً لمعرفة الأشخاص الذين فجروا الكنيسة، واشتركوا معهم، وحرّضوهم، وتوقيفهم.

في العاشر من آذار الثالثة بعد الظهر، انتقل إلى "الكنيسة الشهيدة" ومعه القاضي عويدات وقائد الشرطة القضائيّة سليم سليم وأجرى كشفاً حسياً عليها وعاين المحل الذي كانت العبوة التي لم تنفجر موضبة فيه والأبواب الخارجيّة المطلّة على الساحة وتلك المؤدية إلى الدير في الطابق السفلي.

في اليوم نفسه، انتقل فريحة لوحده إلى بكركي واجتمع بالبطريرك صفير الذي أبلغه بقضيّة المصري نبيل المكرم موسي علي والسيدة انجيل كساب.

كل ذلك فيما كان "رسل الإنجيل" قيد التوقيف، ولم يضع يده على ملفّاتهم، إلاّ بعد ١٧ آذار ١٩٩٤، أي بعد معرفته بجرجس توفيق الخوري، على أن يستجوب موريس بشوتي وانور الخوري في ٢٨ آذار ١٩٩٤ ويقطع بحقهما مذكرتي توقيف وجاهيتين، بعد اثنين وعشرين يوماً على توقيفهما الفعلي.

فإذا كان بشوتي والخوري قادا إلى جرجس فإنّ جرجس قاد التحقيق إلى معارف جان شاهين وتجديداً شقيقته انطوانيت وصديقه سيمون خرياطي اللذين سيوقفان وجاهياً مع نبيل مكرم المرسي علي وجولان يوسف ضيا في ٢٣ آذار ١٩٩٤.

بالعودة إلى جرجس الخوري، فإنّ المحقق العدلي عاد واستجوبه في ١٩ آذار حيث أكّد هذا الموقوف مضمون ما كان قد أفاد به، فركّز التحقيق على دوره شخصياً وللتأكد ممّا قاله عن مراقبة الكنيسة طلب منه القاضي فريحة وضع رسم للكنيسة من الداخل والخارج ففعل وأتى الرسمان متطابقان لما كان قد شاهده فريحة لا بل أكثر دقّة.

بناء على هذه المعطيات ومن أجل تثبيت كل ما قاله جرجس الخوري منذ ١٦ آذار كلّف المحقق فريحة طبيب وزارة الدفاع معاينة هذا "الكنز الموجود" ووضع تقريراً بذلك ليكون مستنداً يجابه أي تراجع لاحق كالإدعاء بالضرب والضغط والإكراه. فجاء التقرير ليصف جرجس توفيق الخوري كأنّه في وضع يحسده الكثيرون عليه.

مالك إلى السجن

كانت باكورة أقوال جرجس الخوري التي نقلت إلى البطريرك الماروني في ١٧ آذار ١٩٩٤ كافية لإعطاء الجيش الضوء الأخضر لتنفيذ أكبر حملة من المداهمات والتوقيفات على امتداد بيروت الشرقيّة والمتنين وكسروان وجبيل وحيث يجرؤ "القوّاتيون" على التواجد، وتمّ اقتحام عدد من مراكز "القوّات اللبنانيّة" من بينها مقر أركان "القوّات اللبنانيّة" الذي أضحى بعد حل الميليشيات مقرّ حزب "القوّات اللبنانيّة".

وأنتجت الإعتقالات وما رافقها من استجوابات فاعترافات إلى نسب عدد من الجرائم إلى "القوّات اللبنانيّة" من دون أن تزيد رصيد "القوّات" في انفجار الكنيسة عن الخليّة التي كان قد حدّدها جرجس الخوري.

كل هذه المعطيات حولّت، يوم ٢٣ آذار ١٩٩٤، إلى يوم لا ينتسى في تاريخ "القوّات اللبنانيّة".

ساعات بعد ظهره كانت لإحضار رئيس الهيئة الإداريّة في "القوّات" الرائد المتقاعد فؤاد مالك، بناء على طلب المحقق فريحة الذي لم يدوّنه على محضر التأسيس فهو أتى شفوياً وفي إطار إعادة تكليف مديريّة المخابرات بشخص مديرها العقيد ميشال رحباني إكمال التحقيق وفقاً للإستنابة المسلّمة إليهم.

وعبارة إكمال التحقيق، وفقاً للإستنابة، تعني توقيف كل من يرد إسمهم في الإستجوابات وفي طليعة هؤلاء الرائد الركن المتقاعد فؤاد مالك الذي قال جرجس الخوري عنه أنّه رآهم مجتمعين في مبنى الأركان وسلّم عليهم ودعاهم إلى العمل من دون ضجة.

أمّا ساعات المساء الأولى، فكانت لمجلس الوزراء الذي قرّر بناء لمطالعة قدّمها وزير الداخليّة بشارة مرهج إستناداً إلى المعطيات الأمنيّة، حلّ حزب "القوّات اللبنانيّة" أي سحب العلم والخبر الذي كان قد أعطي إليه في ١٠ أيلول ١٩٩١ تحت الرقم ١٧٨ وجاء قرار الحل بموجب المرسوم الذي وقع في مجلس الوزراء وحمل الرقم ٤٩٠٨ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٩٤.

وترافق توقيف مالك وحل حزب "القوّات اللبنانيّة" مع قرار لمجلس الوزراء في الجلسة إيّاها يمنع على وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاصّة بث الأخبار والبرامج السياسيّة

وحصرها بتلفزيون لبنان الرسمي والإذاعة اللبنانيّة الرسميّة الخاضعتين مباشرة لوصاية وزير الإعلام.

وأدّى هذا القرار إلى عدم قدرة "المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال" على بث وقائع مؤتمر صحافي كان قد عقده الدكتور سمير جعجع، بعد الظهر، وخصّصه للكلام عن توقيف مالك وما يوجه من اتهامات في حق "القوّات اللبنانيّة"، إلاّ أنّه رفض أن ينقل مباشرة ليخضعه لرقابته "فالظرف يفرض ذلك" على ما قال جعجع، يومها، للمسؤولين في تلفزيونه وإذاعته "لبنان الحر"... وقد كانت هاتان المحطّتان بيت القصيد في قرار مجلس الوزراء على اعتبار أنّ قرار الحل يستدعي لاحقاً وضع اليد على ممتلكات الحزب المحلول. فهل كان يملك واقعياً أي شيء؟[1]

أكثر من ذلك كلّه... فقد جرد جعجع من قوته الإعلاميّة عند منع محطّتيه الإذاعيّة والتلفزيونيّة من التحدّث بالسياسة، والإجراءات القضائيّة – الأمنيّة التي لم تكن يومها إلاّ جزءاً منها.

لم يقرأ أحد توقيف مالك في الكتاب القضائي، إنّما ركن الجميع إلى القاموس السياسي لمعرفة معناه وأبعاده، وجزم هؤلاء أنّه السلم الطبيعي الذي سيتسلّق إليه المعنيّون للوصول إلى سمير جعجع خصوصاً أنّ التوقيف ترافق مع إزالة كل الحصانات السياسيّة.

أخرج سمير جعجع نفسه من حصانة النظام مع خروجه من انتخابات ١٩٩٢ بعد رفضه الدخول في السلطة الإجرائيّة، ومن حصانة الميليشيا عند موافقته على السير بقرار حل الميليشيات وبالتالي ارتضى أن يكون إسماً لغير مسمّى بالعرف القانوني، فالقوّات اللبنانيّة التي يسمّى جعجع نفسه قائداً عاماً لها، لم تعد موجودة منذ حل الميليشيات.

وها هو سمير جعجع مع توقيف مالك الذي ترافق مع حل الحزب، يخرج نهائياً من الحياة السياسيّة المشروعة، مع فقدانّه آخر منبر مشروع يطل عليه إلى الناس وأركان النظام.

قبل أن يتم توقيفه، كان فؤاد مالك يقوم بجولة من الإتصالات السياسيّة – الروحيّة لتطويق الأجواء التي بدأت تشاع عن تورط "القوّات اللبنانيّة" بانفجار كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق.

١. أملاك "القوّات" في ملحق هذا الكتاب.

بدأ صباحه بزيارة جعجع في غدراس، للإطلاع منه على التطورات وعلى الأجواء، خصوصاً أنّ مالك كان على موعد مع البطريرك الماروني. بعد غدراس اتجه "الجنرال" إلى بكركي واجتمع مع سيّدها ووضعه بتصورّ "القوّات" حول ما يجري وقال له: "يا سيدنا، يريدون أن يطعمونا لحمنا بيدنا. فجّرونا وقتلوا ناساً منّا ثمّ ها هم يتهموننا".

بدا البطريرك صفير متروياً... لم يسهب في التعليق... كان غارقاً في صدمة الكنيسة الضحيّة وبعدها بصدمة الأنباء التي تنقل إليه من المحققين والأمنيين عن الجهات التي تؤشر المعلومات إلى تورطها.

ترك مالك يقول له كل ما يريد قوله، ليعلّق في نهاية اللقاء: "نحن ننتظر نتيجة التحقيقات وحتّى تلك الساعة يفترض أن نترك للدولة حقّها في حفظ الأمن كيفما ترتأي". حذّره مالك من إمكان أن يعمد البعض عن سابق تصوّر وتصميم إلى تضليل التحقيقات. فردّ البطريرك بسؤال كان يعبّر عن ضياعه: "طيب، جوزف فريحة، مشى مسيحي حتّى يرضى أن يضلل التحقيق؟".

ترك مالك بكركي وتوجه إلى دير مار روكز في الدكوانة حيث تناول الغداء إلى مائدة رئيس عام الرهبانيّة الأنطونيّة الأباتي يوحنا سليم ووضعه في تصور "القوّات" للتطورات القضائيّة – الأمنيّة الأخيرة. بعدها توجه إلى دير سيدة اللويز حيث اجتمع للغاية نفسها مع رئيس عام الرهابنة المريميّة الأباتي سعد نمر.

استكمل "الجنرال" لقاءاته المقرّرة واتجه إلى منزله في منتجع "دونا ماريا" بالقرب من كازينو "لبنان في المعاملتين ولكنّه لم يصل. فعلى طريق جونيه نصبت قوى الجيش حاجزاً طلب من سائق مالك التوقف على يمين الطريق، ليتقدّم من السيّارة جيب عسكري نزل منه ضابط برتبة نقيب وقال لمالك أنّه مطلوب إلى ثكنة صربا ودعاه إلى صرف سائقه ومرافقه. وقاد السيّارة عسكري وأجلس مالك في المقعد الخلفي. في ثكنة صربا أصعد مالك في سيّارة عسكريّة كان بداخلها رجال مدنيون واقتيد إلى وزارة الدفاع.

وبدأ التحقيق معه...

وهكذا وفيما كان كثيرون يحلّلون وينتظرون، كان فؤاد مالك يقول للمحققين أنّ الحزب الذي يترأس هيئته الإداريّة إنّما أراد جعجع تأسيسه ليكون تغطية شرعية لواقع غير شرعي، ويقدم لجعجع وصفاً ولا أقسى ويوافق على واقعة رؤيته لمجموعة كان بينها طوني عبيد مجتمعة أواخر عام ١٩٩٣.

كان فؤاد الياس مالك (انان – جزين ١٩٣٦)، عند توقيفه، أثر عودته من فرنسا التي يحمل جنسيّتها، رئيساً للهيئة الإداريّة في "القوّات اللبنانيّة" بعدما، شغل على "زمن الميليشيا" رئاسة هيئة الأركان العامّة في القوّات اللبنانيّة.

باكورة الأسئلة كانت عن مبنى الأركان والسلاح الذي عثر فيه فنفى مالك علاقته بالأمر، لأنّه غير مسؤول عنه ولكنه قال للمحقق: "أنا ما كنت عارف بأنّه يوجد سلاح مخبأ في غرفتي ومكتبي ولكن اعتبرني بأنّني مسؤول عنها".

عن الأجهزة الأمنيّة

• هل كانت تحضر عناصر أمنية للقوّات اللبنانيّة وتعمل على إجراء إجتماعات في المبنى؟

– حسب علمي كلا. وممكن تحضر عناصر أمنيّة ولكن بشكل واضح كلا.

• العناصر الأمنيّة التي تتبع لحزب القوّات، من أين تأخذ أوامرها؟

– إنّ العناصر الأمنيّة عندما كانت موجودة في القوّات اللبنانيّة تتلقّى أوامرها مباشرة من سمير جعجع شخصياً.

• هل كنت تعرف بالأوامر المعطاة لهذه العناصر؟

– كلا أبداً وأنّ سمير جعجع عندما يعطي الأوامر لهذه العناصر، لا يسمح بوجود أحد غير العناصر الأمنيّة.

كان جرجس الخوري قد أبلغ المحقّقين أنّ مالك، عند فتحه باب مكتب إجتماعات "خليّته" كان يرتدي طقماً رمادياً، فسئل عما إذا كان يملك مثله فأجاب: "نعم لدي طقم رمادي صيفي وهو لميع".

• إذن، هل شاهدت عناصر أمنيّة، منذ أشهر عدّة، مجتمعين في مكتب من "بناية الأركان"؟

– "نعم، ردّ مالك، منذ حوالي أربعة أشهر أو خمسة أشهر، كان المصعد الكهربائي معطلاً فنزلت من مكتبي على الدرج وعلى مستوى الطابق الأوّل سمعت أصوات ضحك عالية ففتحت باب أحد المكاتب على يمين باب المصعد وشاهدت طوني عبيد وهو من عناصر جهاز الأمن ومسؤول عن حماية سمير جعجع وقلت لهم بترجاكم بلا

ضجيج وأغلقت الباب وأكملت طريقي. ولم ألاحظ من كان موجوداً غير عبيد، كونني لم أر وجوههم لأنّ نظري كان مباشرة على طوني عبيد".

"حقيقة جعجع"

وسئل عن رأيه في الرابط بين جعجع وجهاز الأمن فقال: "إنّ هذا الجهاز على علاقة مباشرة مع سمير جعجع، ولا يحق لأحد التدخل بشؤونه سواه، وهو مستعد للقيام بأي عمل يطلبه منه سمير جعجع. وإذا طلب منه اغتيال أحد الأشخاص كانوا يفعلون ذلك. وإذ صحّت عبارتي **فإنّ سمير جعجع رجل يعبد السلطة وهو مستعد للقيام بأي عمل إرهابي في سبيل بقائه على رأس السلطة حتّى لو كلّفه ذلك الصعود على جثث المواطنين، وبالأخص أنّه رجل بارد جداً وغير عاطفي وله ميول إجرامية لكن لا تعرف ذلك إلاّ إذا عاشرته"**.

كان ما أدلى به فؤاد مالك، في إفادته الأولّية، كافياً للمحققين ليقدموا على ختمها وإرسالها إلى المحقق العدلي.

لقد ثبت رئيس الهيئة الإداريّة في حزب "القوّات اللبنانيّة" المحظور نظريّة المحقّقين الداعمة لأقوال جرجس الخوري، من خلال تأكيده واقعة حضور طوني عبيد أحد اجتماعات "الخليّة" في مبنى الأركان، ممّا يعني أنّ جرجس الخوري كان ينطق بالحق. وزاد على ذلك بأن قدم لقائد "القوّات" وصفاً ولا أقسى كان كافياً بحيثيّاته في تحويل جعجع إلى مجرم خطير، عجز إعطاء هذا الوصف حتّى معارضي جعجع.

في اليوم التالي استلم المحقّق فريحة الرائد الركن المتقاعد.

كان التعب بادياً على فؤاد مالك... فهو لم يحلق ذقنه منذ ما بعد ظهر الأربعاء ولم يستحم وأخضع لجلسات تحقيق طويلة لامست إلى حد ما كل حياته.

دخل إلى مكتب فريحة الذي تربطه به علاقات نسب إذ أنّ المحقّق العدلي هو أحد أقرباء زوجة مالك.

بادره المحقّق العدلي بتذكيره بالعلاقة التي تربطهما وطلب منه الجلوس ومن الحراس إحضار القهوة وأكّد فريحة لمالك "ما عندي شي ضدك" وسأله إذا كان يريد محامياً من اثنين ينتظانه في الخارج وهما اسعد أبي رعد وكيل حزب "القوّات اللبنانيّة" واميل رحمة.

اعترض مالك في البداية على الإثنين: "لا أريد محامياً سياسياً وأفضل محامياً عدلياً".

• على كل حال، علّق فريحة، فأنت لا تحتاج معي إلى محام.

– بلا، ردّ مالك، فطالما هناك محاميان فليدخل أحدهما.

ودخل اميل رحمة ولحقه كاتب عدل كان قد استدعي ونظّم له وكالة عجل.

وبدأ التحقيق من النقطة المعتادة: "هل توافق على إفادتك الأولّية؟". وبدأ الجواب من نقطة تبين أنّ مالك مدرك طريقه: "اقرأ لي إذا سمحت" فقرأها الكاتب وما كاد يصل إلى النقطة التي تتعلّق بواقعة مشاهدته طوني عبيد في الأركان حتّى فاجأ مالك فريحة: "هذه القصّة كلّها كذب. فأنا آخر مرّة شاهدت فيها طوني عبيد كانت منذ ثلاث سنوات".

برّر مالك إفادته الأولّية لهذه الجهة للحالة النفسيّة التي وضع بها وللضغط المعنوي والجسدي الذي مورس عليه فقرّر "حفاظاً على كرامتي وعلماً بأنّ هذا التحقيق سيعاد أمام المحقّق العدلي الإجابة حسب الإيحاء على أن أصحّحها أمام المحقّق العدلي".

قاطعه المحقق: "هل أطلب لك طبيباً؟" أجابه: "لا أريد أطباء".

فسأل المحقق: "إذاً كيف تقول أنّك تعرّضت للضغط".

فصل مالك: "أنا لم أضرب جسدياً بل أبقيت واقفاً، معصوب العينين من الساعة الخامسة بعد ظهر الأربعاء حتّى ظهر الخميس من دون السماح لي بالجلوس أو النوم، وبالنسبة لسني لم أعد أتحمل، وهدّدت بزيادة الـ"دوز" (العيار) وسمعت بأنّهم على استعداد لاستعمال وسائل أخرى من التعذيب أشد قساوة كالتعليق".

وفي غمرة تراجعه راح مالك يرجو المحقّق العدلي أن يعمد إلى نقله من وزارة الدفاع.

إلاّ أنّ مذكّرة وجاهيّة صدرت في حقه وأعيد إلى حيث كان.

أسئلة مشروعة

ولا بدّ هنا، ونحن نستعيد هذه الواقعات من طرح أسئلة عدّة قد تجد يوماً جواباً شافياً عنها:

– هل كان يمكن للمحققين العسكريين التعرض لمالك، وهو من مواليد ١٩٣٦ – أي أنّه كان يومها في الثامنة والخمسين من عمره – وهم يدركون أنّ كلّ الأنظار موجهة إليه؟

– هل كان يمكن للمحقّقين أن يتعاملوا مع الرجل الثاني في "القوّات اللبنانيّة" بحيث سيتسلمون فوراً لكل واقعة يذكرها؟

- هل يجوز لرجل مثل فؤاد مالك أن ينهار، بعد أقل من ٢٤ ساعة على توقيفه، بحيث يعطي إفادة موحى بها، مع أنّه يدرك إلى أين تقوده، وهو الذي ترأس المحكمة الميدانيّة التي أصدرت قراراً بإعدام غسان لحود وسمير زينون بتهمة الخيانة لصالح إيلي حبيقة، في أوائل ١٩٨٨؟

- هل يمكن أن يكون فؤاد مالك، من حيث يدري أو لا يدري، وبسبب تراكم مشاهد الحرب التي خاضها بعسكر "القوّات" في مواجهة الجيش اللبناني الذي كان بقيادة العماد عون، قد أضحى سريع الإستسلام وقدّم إفادة جعلت من جرجس الخوري في عين المحقّقين كنز الحقيقة الدامغة؟

وتصبح هذه الأسئلة أكثر إلحاحاً في طلب الأجوبة لجلاء كل الحقائق المرتبطة في تلك المرحلة، عندما يؤكد مالك، بعد إطلاقه بمدّة، ولكن بسرعة: "شو هنّي مش عارفين مين فجّر الكنيسة؟".

وكأنّ في طرح مالك لسؤاله، وفق صيغة تجاهل العارف، إصراراً على تراجعه أمام المحقّق العدلي الذي يكتسب صدقية إنطلاقاً من أنّه أتى في اليوم التالي لإدلائه بالواقعة التي وصفها بالـ"موحى بها"، وقبل أن يتسنّى له مقابلة أي كان أو الإختلاء بما يكفي مع نفسه، داخل وضعه المستجد الذي لن يقوى على التأقلم معه، لشعوره العميق بالظلم، لأنّه يسأل عن أفعال لا دخل له بها وأهمّها تفجير الكنيسة "سيدة النجاة" في الزوق، ولأنّه يفكر بغده الذي بدا من خلال حل الحزب أنّه سيكون بعيداً عن السياسة المباحة. وبالتالي، وهذه نقطة لصالح التحقيق الأوّلي، فإنّ إقدامه على إعطاء القضاء أي دليل على تورط "القوّات اللبنانيّة" بانفجار الكنيسة، سيجعل أي مستقبل لها في الوجود، ضرباً في السراب.

ولن يتوانى فؤاد مالك، في أوّل ظهور علني له كمتهم بملف متفرع عن قضيّة تفجير الكنيسة من التأكيد على تراجعه الأوّل أمام فريحة، مقدّماً كل الذرائع التي لها أن تخلّصه ومنها تلك التي صوّرته، بأنّه لم يكن أكثر من ورقة بيضاء عند سمير جعجع الذي يكتب عليها بقلم قراراته، ما شاء، فحسبه المراقبون - وليس فيهم إستثناء -إنّه قرّر أن يغادر السياسة إلى الأبد.

إلاّ ان الوقائع التي سيشهدها لبنان عام ١٩٩٨، مع التحضيرات للإنتخابات البلديّة التي خاضتها "القوّات اللبنانيّة" كتيّار سياسي، خالفت كل التوقعات بحيث عاد مالك إلى العمل السياسي، كمنسّق عام للإنتخابات البلديّة في "القوّات".

فهل كان هذا ممكناً. لو لم تكن طلاقته في المحاكمات، هي خطّة دفاع عن نفسه وعن "القوّات اللبنانيّة"، قائداً ومسؤولين أمنيين، وحظيت بإعجاب سمير جعجع؟

إنّ طرح هذا السؤال يثير حفيظة شخصيّة مقرّبة من جعجع، على أساس أنّ المعادلة التي حتمت اختيار مالك لهذا الدور، وأغضبت مسؤولين "قوّاتيين" كالمستشار السياسي لجعجع توفيق الهندي، تقوم على ضرورة إعادة إنهاض الهمم "القوّاتية" إنطلاقاً من الرسالة التي يوجهها إليهم هذا الخيار: إذا كان مالك الذي عانى ما عاناه من السجن والمحاكمة بسبب انتمائه إلى "القوّات اللبنانيّة" وضعف إلى حد أنّه نسي كل المهمات التي كانت قد أوكلت إليه، قد نهض وقرّر العمل في العلن، فما بالكم أنتم تتخاذلون.

وتقول هذه الشخصيّة أنّ فؤاد مالك بقي حتى قبيل إصدار القرار الإتهامي في قضيّة الكنيسة عرضة لسياسة الترهيب، بتهديده بالبقاء في السجن الذي لم يكن قادراً على تحمله، ولسياسة الترغيب، بوعده بالخروج من السجن إذا عاد وتراجع عن تراجعه.

وتقدّم مثلاً على وضعيّة مالك غير الطبيعيّة في سجنه: "عندما رجا الجنرال" القاضي فريحة أن يعمد إلى نقله من وزارة الدفاع ولم يستجب له سارع وكيلاه آنذاك المحاميان اسعد أبي رعد واميل رحمه إلى تقديم طلب يترجم مضمون هذا الرجاء يتضمّن العمل على نقل مالك السريع من وزارة الدفاع لأنّه ليس سجناً قانونياً. وإذا بمالك، ورداً على هذا الطلب، يرسل خطاباً إلى المحقق فريحة يقضي بضرورة عزل وكيليه والعمل على تعيين ثلاثة محامين جدد (نقيبا المحامين في بيروت ريمون عيد وسمير أبي اللمع والمحامي مارون حداد، على أن يتم تكليف المحامي منيف حمدان في حال اعتذر النقيب ريمون عيد بسبب اختصاصه).

وتضيف هذه الشخصيّة قائلة أنّ الضغوط التي أملت على مالك طلب عزل وكيليه هي نفسها التي ستؤدّي به لاحقاً إلى التراجع عن تراجعه والإفادة مجدداً بواقعة تعطّل المصعد وإمكانيّة أن يكون شاهد طوني عبيد في مبنى الأركان، معتقداً أنّ ذلك سيؤدّي حتماً إلى إطلاق سراحه.

في مقابل هذه الشخصيّة تبرز معطيات لا تتناسب مع قولها، بحيث يتبيّن أنّ طلب عزل المحاميين أبي رعد ورحمة، قدّمه مالك في ٣٠ آذار ١٩٩٤ ولم يكن أي منهما قد طلب نقله إلى سجن آخر، إنّما كان هدف مالك من وراء ذلك فك ارتباطه بسمير جعجع، ليتمكّن من مواجهة مصيره، على اعتبار أنّ أبي رعد هو وكيل حزب "القوّات اللبنانيّة" بقرار من جعجع

نفسه أمّا رحمة فهو، باعترافه، بارع في السياسة أكثر من القانون. لذلك عمد إلى اختيار محامين لا تربطهم بجعجع أي صلات عمل إلاّ أنّ عدم قدرة المحامين الذين شاءهم مالك للتوكّل عنه جعلته يطلب صرف النظر عن طلب عزل أبي رعد ورحمة وإعادة توكيلهما عنه، وبعد ذلك بستة أيام تقدّم هذان المحاميان بطلب نقل مالك إلى سجن معتمد من قبل الحكومة.

وتتعزّز هذه المعطيات المتعلّقة بتبرير طلب مالك عزل وكيليه رسالة وجهها، في اليوم نفسه لإعادة توكيلهما، إلى المحقق فريحة يطلب فيها استجوابه من دون حضور محامي الدفاع.

لم يستجب هذا الطلب وعقدت جلسة في ١١ نيسان ١٩٩٤ تمّت في خلالها، وبحضور المحامي اميل رحمه، مواجهة مالك مع جرجس الخوري فأصر كل منهما على أقواله بالنسبة لواقعة وجود طوني عبيد في مبنى الأركان، واتهم مالك جرجس الخوري بالكذب لتوريطه، فرد عليه الخوري: "لو كنت أكذب وأريد توريطك لعمدت إلى القول أنّك دخلت إلى المكتب وجلست معنا وشاركتنا في عملنا، ولكن ما قلته أنّك لم تدخل ولم تكترث لما نفعل، وطلبت من نبيل منسى أن نخفض صوتنا وألاّ نحدث ضجة".

ويكرر مالك طلب مقابلة فريحة من دون محام لاستكمال إفادته في ١٩٩٤/٥/١٩ فيلبّي فريحة طلبه ولكنّه يبلغ وكيله الجديد المحامي بدوي أبو ديب بموعد الجلسة التي حدّدت في اليوم التالي.

في ٢٠ أيار ١٩٩٤ أحضر مالك إلى قصر العدل، دخل معه محاميه للحظات ثمّ امتنع عن الحضور، فأصرّ مالك على الإدلاء بما لديه.

ماذا لديه؟

يقول بالنسبة لواقعة طوني عبيد فأنا شخصياً لم أشاهده في المبنى، إنّما هذا لا ينفي إمكانيّة حضوره.

في الواقع لم تغيّر هذه الإفادة التي أتت في سياق دراماتيكي تراجع مالك عن إفادته الأوّلية، لأنّ مضمون كلامه الأخير يبقيه خارج دائرة الحدث التي أدخله إليها جرجس الخوري، ولا يقدّم للتحقيق أي دعامة أكيدة يمكن أن تسند صدقيّة جرجس الخوري.

أمّا السياق الدراماتيكي فتمثّل بالآتي:

"رفض المحامي بدوي أبو ديب حضور الجلسة مع مالك، لأنّه كان قد بحث معه في مضمون الإفادة التي قرّر الإدلاء بها ويروي أبو ديب أنّه قال لمالك لدى الإختلاء به لفترة قصيرة في غرفة المحقق: إعفني من الحضور معك إذا كنت تريد تغيير إفادتك الصحيحة، ولكنّني لن أتخلّى عن الدفاع عنك. أعرف أنّك بريء، هذه قناعتي، وإلاّ لما كنت قبلت الوكالة. وحانت مني إليه إلتفاتة فرأيته يجفف دمعة في عينيه. وأنا كنت قد عرضت الأمر على حضرة نقيب المحامين (ميشال خطار آنذاك) وأطلعته على الحقيقة المرّة المذهلة والموقف الذي عزمت اتخاذه فأقرّني عليه".

إلاّ أنّ السؤال الذي لا ينفك يطرح نفسه: لماذا فعل أبو ديب ما فعله، طالما أنّ مالك كان يرغب في حضور الجلسة من دون محام؟

كانت في الواقع خطّة دفاع ذكيّة اعتمدها أبو ديب سيستغلّها في المحاكمة لمصلحة موكله أوّلاً ولمصلحة "القوّات اللبنانيّة" وقائدها ثانياً، بعدما أعرب عن قناعته أنّ ملاحقة جعجع، إنّما هي ملاحقة لمسيحيي الشرق والدفاع عنه هو دفاع عن هؤلاء المسيحيين. وهو سيهمس في أذن المحامي جورج نجم وكيل جرجس الخوري لاحقاً عند انسحاب وكلاء جعجع من المحاكمة[1]: "أنا وأنت ندافع الآن لوحدنا عن آخر مسيحي هذا الشرق".

وهذا ما سيحصل، بحيث نجح في تصوير مالك أنّه تعرّض لإغراءات إطلاق سراحه في حال تراجع عن نفيه لواقعة وجود طوني عبيد في مبنى الأركان، وفي تصوير المحقق العدلي أنّه استعمل طرقاً غير قانونيّة للإيقاع بالقوّات اللبنانيّة واتهامها بتفجير الكنيسة.

ولكن، ولإنصاف هذا المحامي المعروف بقدرته والذي له جولات لا تنتسى على منابر الدفاع شملت في السياسة "القوميين السوريين" فـ"العونيين" وبعدهم "القوّاتيين"، فهو من قلّة تتعب كثيراً في الإطلاع على الملفات قبل أن تقرّر التوكل في الدفاع عن أشخاص متهمين بجرائم مشينة وخطرة.

ومع ذلك لكل مهنة أسرارها والغلبة لمن يخطّط للمعارك التي سيخوضها... وهو في غالب الأحيان من الغالبين.

---

١. انسحب محامو جعجع من المحاكمة في قضيّة تفجير كنيسة "سيدة النجاة" بناء على طلبه هو، إنطلاقاً من أنّ محاكمته هي محاكمة سياسيّة.

جرجس الممثل

بعد ستّة أيام على توقيف مالك و١٢ يوماً على استسلام جرجس الخـوري، وإزاء إصـرار "الجنرال" على نفي واقعة مشاهدته "للخليّة القوّاتية" مجتمعة في مبنى الأركان في الزوق قرّر المحقّق فريحة أن يشاهد الخوري وهو يستعيد لحظات إجتماعاته في ذاك المبنى ولحظـات معاينته التقريريّة للكنيسة.

أبلغ فريحة، قبل يوم واحد، مديريّة المخابرات بما يريده طالباً منها تأمين الحماية اللازمـة للموكب وضرب طوق أمني في المنطقة، ومنع الصحافة من أن تعـرف شيئـاً مسـبقاً، وتجهيز آلة فيديو لتصوير ما سيحدث.

وفي ذاك اليوم، وعند الساعة السابعة والنصف مساءً وفيما اللبنانيون يتابعون التطـوّرات على شاشة تلفزيون لبنان الرسمي، الوحيد المسموح له ببث الأخبـار السياسـيّة، كـان الخوري ومعه فريحة وكاتبه العسكري وقوّة من عناصر المكافحة في مبنى الأركان فـي الزوق الذي دل جرجس الخوري عليه وقال شارحاً.

"كنت آتي بسيّارتي وأقف على أوّل الطريق، على بعد ما يزيد عن مائة متر، ثـمّ أتقـدّم سيراً على الأقدام ولدى وصولي إلى المحرسة الخاصّة بالمبنى يكون بانتظاري قربها أسد أو نبيل وأدخل معهم من دون أن يطلب منّي أحد إسمي ونتوجه إلى الطابق الأوّل لجهـة اليسار حيث يكون الباب مفتوحاً فندفعه وندخل إلى أوّل مكتب على الشمال".

ويشرح: "لم أكن أتجوّل في المبنى، أمّا باب المكتب الذي نجتمع فيه، فعليه "مسكة" وهـو كناية عن "درفتي" زجاج وخشب، "الدرفة" الكبيرة تفتح أمّا "الدرفة" الصغيرة فتبقى مغلقة.

قادهم جرجس إلى المكتب فدخلوه وقال إنّه إيّاه الذي كانت تعقد فيه الإجتماعـات لكنّـه لاحظ أنّ الطاولة الموجودة حالياً أجدّ من تلك التي كانت فيه، وأشار إلى أنّ الطاولة كانت يومها في موقع مختلف عمّا هي عليه اليوم".

وبناء للطلب غيّر مكان الطاولة بحيث أصبحت كما كانت عليه فـي أثنـاء الإجتماعـات وشرح كيف كانت تتم الجلسة إلى الطاولة وقال: "عندما قلت لكم أنّ فؤاد مالك حضـر، كان الباب، على عادته، مقفلاً ولكن ليس بالمفتاح، ففتح الباب وأطل علينا، ويـده علـى المسكة الخارجيّة، لكنّه لم يدخل، وحصل الحديث من على الباب".

وختم: "عندما ننتهي كنت أخرج ويصحبني أحياناً أسد إلى المدخل الرئيسي للبناية".

سأله المحقّق العدلي: "أين كانت توجد الساعتان وعدّة التلحيم الكهربائيّة وكميّة المتفجـرات والصواعق في اليوم الذي تقول عنه في إفادتك؟".

أجاب: "في ذاك اليوم، كان نبيل يجلس على رأس الطاولة وعلى يمينـه طونـي وعلـى يساره فيرا وكان أسد يجلس بالقرب من فيرا وأنا على رأس الطاولة الثاني المقابل لنبيـل الذي كان يقف ويتنقّل حول الطاولة التي كان عليها ساعة والكاوي وشرطان وكانت توجد أمام فيرا الحقيبة الموضوعة فيها علبة التلحيم والقصدير والكوي والساعة الثانيـة التـي لونها أسود وأصفر. أمّا الساعة التي كانت أمامي، فلونها أبيض.

وفي تمام الساعة الثامنة و١٢ دقيقة انتهى "لقاء الأركان" ليتـم الإنتقـال مبـاشرة إلـى الكنيسة"، حيث مثّل جرجس الخوري مجيئه لمرتين إليها، وفق إفادته.

وصل جرجس إلى الكنيسة وراح يخبّر، عن مراحل دخوله إليها مرحلة مرحلة.

وقال: "إنّه دخل من الباب الصغير إلى اليمين لأنّ البابين اللذين على اليسار كانا مقفليـن. أمّا في الداخل فالكنيسة تحتوي على صفي مقاعد واحد لجهة اليمين بوجه البـاب الـذي دخلت منه وآخر في الشمال يفصل بينهما ممر". وأشار إلى أن صفوف المقاعد بلغت ١٤ صفاً تقريباً.

وشرح أنّ الأبواب كانت مقفلة في وجهه وهو واقف قربها لجهة الخارج. وفي النصـف لآخر الكنيسة، يوجد المذبح وخلفه يوجد باب على جهة اليمين ومزار وباب بعـده علـى جهة الشمال. أمّا المزار فكناية عن طاولة عليها تمثال وصورة.

تابع جرجس الذي بدا واثقاً من كلماته وتنقلاته، في الكنيسة كما في مبنى الأركـان: "أوّل مرّة حضرت إلى هنا دخلت من باب اليمين الصغير، ووقفت على المقعد الأخير، وبقيـت كذلك نحو خمس دقائق تقريباً، تأملت، في خلالها الكنيسة، ومـاذا يوجـد علـى يمينـها وشمالها ودرست المسافة التي تفصل بين المقاعد والجدران والمقاعد بعضها عن بعـض وعن المذبح، وشاهدت أيضاً على شمالي لجهة الدخول درجاً يؤدي إلى "بلكـون" وكـان يوجد على يميني جرن للعمادة. أمّا في المرّة الثانية، فدخلت من البـاب نفسـه وتقدّمـت بالممر الموجود بين صفي المقاعد، حتى وصلت إلى أوّل صف فوقفت لبرهة وكان هنـاك من يصلّي فصلّيت بدوري واطلعت على المسافة التي تفصل درج المذبح عن مكان المقاعد، وعدت فخرجت من الكنيسة. وأتذكر أنّ الباب الوسط كان مفتوحاً".

وهنا أدخل المحقّق موقوفه إلى الكنيسة وسأله عمّا إذا كان يرى شيئاً قد تغير فيها فأجاب: "الكنيسة مطليّة، ومحسّنة، ودرج المذبح لا يزال نفسه". ثم أشار إلى الجهة اليمين لدى الدخول وقال: "كان يوجد أمام المذبح طاولة أمّا طاولتا قراءة الإنجيل الحاليتين فقد تغيرتا في حين أنّ المذبح لا يزال كما كان".

وشاهد المحقق جرجس يبكي ويصلّي فسأله عن السبب فأجاب: "أنا نادم عمّا فعلته عندما ندخل، ممنوع الغلط... وإذا أخطأنا بتروح عليّ وعلى عائلتي؟".

ما فعله جرجس الخوري أمام المحقّق العدلي جعله أكثر اقتناعاً بصحة ما يقوله هذا الشاب للمحقّقين بدافع "الندم والتوبة" كما كان يردّد.

أمّا القناعة فمردها أيضاً إلى سلسلة أمور أخرى أهمّها:

– وصول محاضر تحقيق تفيد أنّ ما قاله جرجس عن انفجار الآليات في ثكنة الضبيه في آب ١٩٩٠ صحيح بواقعاته ويوميّاته ومسبّباته.

– تأكيد الوزير سليمان فرنجيه أنّه كان يسلك طريق إنطلياس الداخليّة المؤدية إلى قصر عكاك، بصورة روتينيّة، وهي الطريق التي قال جرجس أنّ نبيل منسى كلّفه عام ١٩٩١ دراسة إمكان القيام بعمل أمني عليها وأخذ الدراسة عام ١٩٩٢.

وكان أحد المحققين العسكريين وبناء لتكليف فريحة قد اتصل، غداة توقيف مالك، ونفيه واقعة رؤية الخليّة مجتمعة، في مبنى الأركان بالوزيرين إيلي حبيقة وسليمان فرنجية واستوضحهما عن سلوكهما تلك الطريق، فأجابه حبيقة أنّه يسلكها بأوقات قليلة ونادرة فيما أفاده الوزير فرنجية أنّه يسلكها بصورة روتينيّة بمعدل لا يقل عن مرتين في الأسبوع بسيّارة السيد وجيه سعادة المقيم هناك، حيث يبيت أحياناً عنده.

– إقدام جرجس الخوري على وضع رسومات تقريبيّة لرفاقه في الخليّة بينها صورة لنبيل منسى يضع نظارات فيما الصور التي توافرت في الملف لاحقاً تظهره من دونها.

إلاّ أنّ شخصيّة مقرّبة من جعجع، لا تزال تجزم، أنّ لديها معلومات تثبّت أنّ جرجس الخوري لم يسبق له أن دخل إلى مبنى الأركان إلاّ مرّة واحدة قبل أن يصطحبه إليه المحقق العدلي، وهي بعد توقيفه، عندما أخذه المحقّقون فتاه عن المبنى فأرشدوه إليه وإلى غرفة الإجتماع المزعومة وعلّموه كيف يوهم المحقق العدلي أنّ المكان قد تغيّر.

وتقول هذه الشخصيّة أنّ انفجار الكنيسة و"خلق" جرجس الخوري جاء في سياق عام كان يهدف إلى توقيف سمير جعجع.

المعنويات؟

مهما كان الأمر، فإنّ توقيف مالك انعكس سلباً على معنويات الكوادر التي عملت في "القوّات اللبنانيّة" بحيث لمسوا، بما لا يقبل الجدل، أنّهم أصبحوا ضعفاء وملاحقين بغطاء سياسي، بعدما كانوا القوّة التي تلاحق وترعب وتفرض شروطها وتنفّذ الأوامر العليا التي تتبع، أوّلاً وأخيراً، "من مصلحة المجتمع المسيحي"[1].

وقد تفاعل هذا الشعور، عند من ألقي القبض عليهم وأنتج إنهيارات معنويّة دفعتهم – في ظلّ ضغط غرف التحقيق مهما كان عادياً – إلى سرد كل ما يعرفون ممّا عملوه أو ما سمعوه مباشرة أو مداورة، تصريحاً أو تلميحاً.

ضغط غرف التحقيق كان في ذهن كثير من اللبنانيين وجميع الكوادر "القوّاتية" كناية عن مطحنة يمر بها المستجوب بعذابات لا توصف إلى شفا الموت، وفق ما كانت تقوله بيانات مكتب "القوّات" الإعلامي، عندما وجهت إتهامات محدّدة إلى عدد من "القوّاتيين".

أدرك جعجع التأثير السلبي لتوقيف مالك – وهو سيتكرّس، بعد ثلاثة أيام بموجب مذكّرة وجاهيّة – على معنويّات شبابه وشعر بمأزق المنع من الإطلالة التلفزيونيّة التي كان من شأنها تعويض الإحساس بالوهن، فانتقل إلى مقلب آخر مزدوج الهدف، فهو من جهة أولى قد يؤدّي إلى رفع المعنويّات بتقديم المثل الصالح، وهو من جهة ثانية سيتمكّن من معرفة ماذا يحصل في كواليس التحقيقات.

أمّا هذا المقلب فتمثّل في إصرار جعجع على العمل بسرعة لإيفاد محامين يقفون إلى جانب مالك وإعطاء الموافقة على تعيين محامين فرنسيين له من تيّارات متعاطفة مع "القوّات"، بحيث يعملون على غير خط لمناصرة مالك وبالتالي "القوّات اللبنانيّة" على أخطر تهمة يمكن أن تنسب إليها.

---

١. كان شعار "القوّات اللبنانيّة" منذ تسلم جعجع لقيادتها: "أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار".

عمل جعجع بجهد كبير لإبعاد التهمة عن "القوّات" وأمر بإجراء إتصالات سريعة بين مكتبه ومكاتب "القوّات" في بريطانيا والولايات المتحدة وأوستراليا[1] لتزويده بمستندات تثبت أنّ طوني عبيد ونبيل منسى وجان شاهين هم في خارج لبنان، منذ مدّة طويلة على وقوع الإنفجار.

رسائل متعددة

وعلى الرغم من ثقل التهمة واتساع رقعة التضييق، بقي جعجع - أقلّه حتّى ٢٨ آذار - مطمئناً إلى وضعه الشخصي، من أنّ ما تشهده "القوّات اللبنانيّة" لا يمكن أن يطاله شخصياً خصوصاً وأنّ عناصر جهاز الأمن قادرون على إثبات وجودهم في الخارج، بعدما دعاهم إلى الإطلالة إعلامياً من دول اغترابهم، موزعاً على الملأ أرقام هواتفهم. وبالفعل أضحى هؤلاء قبلة عدد كبير من الصحف والمجلات التي نقلت نفيهم للرواية التي صوّرتهم أبطالها، وجهلهم لجرجس الخوري الذي وصفوه بأنّه عميل لأجهزة أمنيّة تناوئ "القوّات" العداء.

وقد أدرج جعجع - أقلّه إعلامياً - ما يحدث في إطار استمرار الضغط على "القوّات" لترضخ سياسياً. وأسر إلى مقربين منه أنّ التضييق المترافق مع الإتهامات الباطلة ليس سوى عقاب له على مواقفه التي أطلقها غداة تفجير الكنيسة في مؤتمره الصحافي في ٢٨ شباط ١٩٩٤، وأفادهم أنّ مسؤولاً أمنياً لبنانياً غير مدني اتصل به فور انتهاء مؤتمره الصحافي، وقال له بالحرف: "إذا كنت رجّال خلّيك واقف على رجليك".

إلا أنّ هذه الطمأنينة سرعان ما ستنقلب إلى قلق، فبعد ظهر السابع والعشرين من آذار ١٩٩٤، كان يوم الإثنين - التقى المحامي اسعد أبي رعد النائب العام التميزي آنذاك

---

١. هل لـ"القوّات اللبنانيّة" مكتب في أوستراليا؟ هذا السؤال طرح، عام ١٩٩٨، على عقب توقيف مجموعة اشتبه بإقدامها على القيام بأعمال مخلّة بالأمن قيل أنّها تنتسب لـ"القوّات" وترتبط بمكتب أوستراليا فردّ على الإتهام بأنّ لا مكتباً مماثلاً في أوستراليا. فهل هو موجود؟ الجواب كان قد أعطاه الدكتور جعجع في مقابلة مع صحيفة "النهار" قبل مدة من توقيفه جاء فيه: "... في كلّ دولة إغترابيّة لدينا مكتب للقوّات ويجمع المؤيدين، وهو على اتصال دائم معنا. أمّا في الدول الكبيرة كأوستراليا مثلاً، فلدينا مجموعة في سيدني، وأخرى في ملبورن، وكل مجموعة يرئس مسؤول منتخب يرتبط برئيس مكتب "القوّات في أوستراليا..." (النهار ٢٤ حزيران ١٩٩٥).

منيف عويدات على مدى ساعتين ونصف الساعة، في محاولة منه لفهم ماذا يجري وسبر أغوار المدى التي يمكن أن تصل إليه الملاحقات خصوصاً وأنّ تصوّره الشخصي كان يصل إلى حد توقيف جعجع.

جلسة طويلة جمعت الرجلين اللذين قامت بينهما علاقة قديمة، منذ كان أبو رعد مساعداً قضائياً ملحقاً مع القاضي عويدات، وقد نتج عنها في الفترة التي شهدت بدايات ملاحقة "القوّاتيين" زيارات عدة للنائب العام التميزي لقائد "القوّات اللبنانيّة" في غدراس شجعت عدداً آخر من القضاة على القيام بزيارات مماثلة كانت تحاط بأكبر قدر من السريّة.

في هذه الجلسة سمع عويدات تصور أبي رعد لأهداف الملاحقات القضائيّة وتأكيداته المتتالية عن استحالة أن يكون ما ينسب إلى "القوّات" لا سيّما في ملف الكنيسة، صحيحاً إنّما هو ملف مركّب هدفه الوصول إلى جعجع بسبب مواقفه السياسيّة.

التقى عويدات مع خلاصة تصور أبي رعد، من أنّ المسألة ستصل إلى حد توقيف جعجع، لكنّه خالفه في المعطيات المؤدية إلى النتيجة لأنّ جرجس الخوري باصراره على ما يقوله يبدو جازماً وصادقاً، من دون أن يستبعد احتمال وقوف إسرائيل وراء الإنفجار ووراء جرجس وخليّته، خصوصاً أنّ التجربة اللبنانيّة تدل إلى أنّ كثيراً من القيادات تسقط على "المفرق" الذي سينقلها من سياستها القديمة بكل تحالفاتها إلى سياسة جديدة متغيّرة. أي أنّ ذهاب جعجع إلى القرداحة هو مؤشر على سياسة جديدة قد ينتهجها جعجع الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل فنصبت فخ الكنيسة لجعجع لإسقاطه.

يومها أصرّ عويدات على أنّ ملف الكنيسة بمعطياته الجديدة لا لبس فيه، وأبلغ أبي رعد أنّ الأجواء السياسيّة في لبنان وسوريا لا تؤشر إلى ان هناك أي استعداد لمنع اتخاذ ما يلزم من تدابير بحق جعجع وقال له: "المجال مفتوح أمامه ليرحل".

ترك أبي رعد الإجتماع الثنائي المغلق وتوجه بسرعة إلى غدراس. سأل عن الحكيم. قالوا له أنّه يعقد اجتماعاً غير سياسي في الطابق الكائن تحت الأرض. لم يطلب إبلاغه بمجيئه، اخترق الطريق إليه فوجده جالساً يشرب البيرة مع زوجته وبعض أصدقائه. سلام سريع على الموجودين وكلام لجعجع: "حكيم أريد أن أحدثك على انفراد في شأن مهم للغاية".

- ما الأمر؟ سأل جعجع.

- **شيء بخصوص الملاحقات، يعنيك أنت؟ رد أبي رعد.**

- "تكلّم – تكلّم". أمر جعجع مبتسماً في إشارة إلى اطمئنانه للموجودين.

• حكيم، خذ زوجتك وارحل عنّا.

- شو هالحكي يا اسعد. قال جبنا الأقرع حتّى يشجعنا قام كشّف عن قرعتو وفزعنا.

• حكيم، أنا لا أمزح ولا أحلّل، إنّها رسالة.

- لا تزعل يا اسعد، ما أنا أقرع أكثر منّك.

• لازم تطلع من هون، وإلا بدهم ياخدوك... كل هالشغل حتّى ياخدوك.

- طوّل بالك يا اسعد، مش هالقد.

• أنا أحمل إليك رسالة مفادها أنّ الطريق مفتوح أمامك للخروج من غدراس، وحواجز الجيش لن تتعرّض لك بل تستطيع أن تجتازها إلى أي سفارة تريد، ولا بأس إذا كانت السفارة البابويّة.

- لن أترك لبنان وعلى الجميع أن يفهم ذلك.

قطع جعجع الحوار.

في اليوم التالي بدا لجعجع أنّ ما قاله أبو رعد أكثر من مجرّد مخاوف رجل اشتهر بوفائه استنتجها من دردشة مع قاض أحبّ أن يسترسل في تحليل ما عنده من معطيات...

ماذا حصل؟

في الثامن والعشرين من آذار داهمت قوّة من الجيش اللبناني فيلا يملكها سمير جعجع في عيون السيمان وفتّشت في محتوياتها وضبطت بعض الأوراق منها جواز سفر باسم اندريه فريد باسيل صدر في ٨٣/٩/١٦ لمدّة خمس سنوات وموقع من زاهي البستاني وفيه سمة دخول إلى فرنسا وعليه صورة سمير جعجع. كما ضبطت هذه القوّة محفظة يدويّة بداخلها أوراق عائدة لجعجع مدوّن عليها عبارة "إتفاق استراتيجي بين لبنان وإسرائيل".

في اليوم نفسه أوقفت قوى الجيش المتمركزة على الطرق المؤدية إلى مقر جعجع في غدراس جهاد سليمان المسؤول عن حرس جعجع شخصياً.

بعد يومين يستدعي جعجع أبي رعد ليضعه في آخر الأجواء القضائيّة ويبلغه قراره النهائي: "أنا قررت أن أبقى وأواجه مصيري. إذا دخلوا إلى هذه البناية إذهب إلى الثانية وإذا أخذوا مكتبي ألجأ إلى أصغر مكتب... وإذا أخذوا الكرسي التي أجلس عليها أقف...

• ولكن – قاطعه أبو رعد – هم لا يريدون كلّ هذا إنّما هدفهم أخذك أنت.

- إذن، هذه وكالة نظّمتها باسمك لتكون محامي.

قالها جعجع وضع يده على كتف أبي رعد ثم أكمل:

- أعرف أنّك لن تتركني.

جعجع مطمئن... ولكن

تبيّن للمحامي اسعد أبي رعد لاحقاً أنّ النصيحة التي كان قد أسداها هو لجعجع بمغادرة البلاد عاد فوجهها إليه مسؤول كبير في الدولة عندما حاول أن يراجعه بمسألة مداهمة منزله في عيون السيمان.

لكنّ جعجع بالرغم من كل ذلك بقي مطمئناً إلى مصيره. فهو، وبناء لطلبه عقد اجتماعاً في غدراس مع مسؤول في السفارة الأميركيّة في بيروت. أبلغه خلالها هذا الأميركي، إنّ معلوماته تؤكّد أنّ الأمر سيطال القوّات ولكن لن يصل إلى قائدها. وكان جعجع يثق بالأميركيين إلى حد كبير وأقام معهم علاقات ممتازة حتّى أنّ السفراء المعتمدين في بيروت كانوا على اتصال حميم مع مقربين من جعجع أمثال ريشار جريصاتي الذي كان يشعر أنّ أبواب السفارة في عوكر مفتوحة له كما لو كانت أبواب غدراس.

لم يكن شهر نيسان إعتيادياً بحيثيّات يوميّاته بالنسبة لسمير جعجع فقوى الجيش تنجح، يوماً بعد يوم، في مداهمة مخازن الأسلحة التي رفض جعجع تصريفها وأمر بالعمل على تخبئتها في أماكن آمنة لا يعرف بأمرها إلاّ من يطمرها، بعدما اتفق أن تتقسّم المجموعات التي ستقوم بهذا العمل إلى فرق صغيرة لا تتعدّى في أسوأ الحالات خمسة أشخاص من المعروفين بولائهم المطلق له.

أكثرمن ذلك كلّه لاحظ جعجع أنّ هناك تجاهلاً سياسياً له. الإتصالات متوقّفة معه والتعليقات إذا صدف أن صدرت على التطورات إنّما تأتي لتصب في خانة التهجم على "القوّات".

أجواء عشرين نيسان لم تكن مريحة: فالمعلومات الواردة إلى غدراس تشير إلى أنّ عملا ما سينفذ في الساعات المقبلة. وقوى الجيش في محيطها تعزّزت أكثر فأكثر، وأسئلة صحافيي الليل ومعطياتهم خطرة وتنبئ بأنّ القرار بتوقيفه لن يتأخر عن الصدور.

أطلّ ٢١ نيسان ١٩٩٤ بأجوائه الملبّدة التي كانت كالمغنطيس الذي جذب عشرات المراسلين الصحافين إلى غدراس ليطلعوا من "الموقع المستهدف" على صحة ما يصل إليهم، بالتواتر وبالتلميح، من مواقع السلطة خصوصاً وإنّ عبارة نسبت إلى جعجع كانت قد سرت في الليلة السابقة وردّدها نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي لكل من سأله عن توقعاته حول مصير جعجع: "لا أريد سليمان فرنجيه ثان" في إشارة إلى الأمر الذي وجهه قائد "القوّات" لغسان توما بهدف تصفية داني شمعون.

كان واضحاً لكل من قصد غدراس أنّ جعجع لا يملك جواباً حاسماً لما يجري في الخارج، وهو ينتظر محاميه ليبلغه بحقيقة الوقائع.

لقد كان اسعد أبي رعد يومها في قصر العدل في بيروت يحاول أن يعرف شيئاً عن مصير جعجع.

جعجع كان محتاراً. فها هي إذاعة "الشرق" التابعة لرئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري تنقل عن مصادر واسعة الإطلاع أنّ مذكرة إحضار صدرت بحق سمير جعجع، ولكنّه هو شخصياً لم يتلق ما يفيد بذلك والتطمينات الأميركيّة لا تدفعه إلى تصديق هذا النبأ.

التقى المحامي أبي رعد النائب العام التميزي منيف عويدات ومن ثمّ المحقّق العدلي في قضيّة اغتيال داني شمعون القاضي منير حنين، فلم يبلغاه عن تدبير مماثل فعرض عليهما في حال كانت هذه الخطوة مقرّرة، أن تعمد المباحث الجنائيّة المركزيّة، التابعة لقوى الأمن الداخلي إلى إبلاغها إلى جعجع في غدراس وهو لن يتأخر عن التوقيع عليها والحضور إلى جلسة التحقيق المقررة.

أفهم أبي رعد أنّ مسألة حضور جعجع لطرح عليه ما يلزم من أسئلة تتعلّق بالملف المكون في قضيّة شمعون هو أمر نهائي ولكن البحث يتناول الطريقة الأفضل.

لم يتلق وعداً بأن تلبى نظرته إلى كيفيّة إستدعاء جعجع ولكن لم يجابه برفض، وأبلغه القاضي عويدات: "إذا مرّ هذا اليوم من دون استدعاء جعجع فإنّ استدعاءه سوف يتأخر نحو أسبوعين".

حمل هذا المحامي حصيلة لقاءاته إلى غدراس حيث كان كل من فيها ينتظره. لمّا رآه جعجع بادره فوراً بالسؤال: "ماذا يحصل؟" رد عليه وكيله:

"إذا مرّت هذه الليلة على خير، فإنّ مسألة استدعائك للتحقيق ستتأخر أقلّه أسبوعين".

"ومتى تتوقع أن تنتهي هذه المهلة؟" سأل جعجع.

"مع الساعة السادسة مساءً" رد أبي رعد.

كانت الساعة، آنذاك، تشير إلى الخامسة بعد الظهر.

"وإذا لم تمر على خير؟".

"أنا عرضت أن تأتي عناصر من المباحث الجنائيّة المركزيّة لتبلغك أي مذكرة تصدر بحقك وإذا حصل ذلك فعليك أن تستقبل من يأتي إليك وتوقع على المذكرة التي يحملها

وتكتب عليها أنك على استعداد للنزول إلى قصر العدل فقط لتعطي إفادتك".

"وهل هذا ممكن الحصول؟" سأل جعجع.

"إنّ الأجواء التي لمستها مشجعة"، رد المحامي وسارع إلى ترطيب الأجواء: "لقد التقيت الجنرال مالك منذ يومين في وزارة الدفاع، وهو يأمل أن يخرج في موعد أقصاه اليوم لأنّه عيد ميلاده، وقد سألني عن رأيي إذا كان سيحتفل بعيده في منزله". ضحك جعجع وعلّق: "ما أفضى باله هذا الرجل" ثم سأل: "هل أنت متفائل يا أستاذ اسعد بالنسبة لموضوعنا" رد الأستاذ: "إنشا الله حكيم أكيد غيمة صيف وتمر".

تغيّر جو جعجع فطلب سيجاراً، أشعله بهدوء وسار مع أبي رعد إلى الباحة الخارجيّة فانفرجت أسارير كل من كان في غدراس وعلّق بعضهم: "الأستاذ اسعد أتانا بالأخبار الجيّدة. ولوه هالإعلام شو بيحكي!".

غادر أبو رعد غدراس... فيومه كان مضنياً... وأبلغ جعجع أنّه سيكون في الشاليه خاصتّه في طبرجا، فإذا شاء شيئاً فهو سيكون فوراً في غدراس.

كانت السابعة مساءً حين دق الهاتف في شاليه طبرجا فرد أبو رعد: "معك مكتب الحكيم. يجب أن تكون هنا فوراً".

أعاد ثيابه التي كان بالكاد قد خلعها. اصطحب زوجته هدى معه، وصل إلى غدراس حيث تفاجأ بتواجد أمني غير اعتيادي. منع من التوجه إلى المقر اعترض أبو رعد "لقد كلّمني الدكتور جعجع وطلب منّي القدوم وكان إلى جانبه المقدم جان سلوم (رئيس فوج المكافحة في الجيش اللبناني)، ممّا يعني أن المقدم سلوم موافق".

رد عليه المسؤول عن الطوق الأمني: "تعليماتنا تمنع دخول أي كان".

طلب منه أبو رعد أن يتصل بالمقدم سلوم ففعل وأبلغه: "الدخول ممنوع".

خمس دقائق وكانت الترتيبات حول اقتياد جعجع إلى التحقيق قد اتخذت. دخلت ثلاث سيّارات جيب عسكريّة. كل السلاح اختفى في غدراس. صعد جعجع في سيارة الجيب الثانية وجلس إلى جانبيه عسكريان. وانطلق الموكب نحو وزارة الدفاع.

قبل أن يترك جعجع غدراس، سارعت زوجته السيدة ستريدا جعجع إلى توضيب حقيبة ثيابه، قبّلته، وسألت المقدم سلوم: "هل أستطيع أن أبقى هنا، أم أنّ علي أن أترك".

رد عليها: "بالنسبة لنا، سيدتي، أنت حرّة في قرارك".

أخذوا جعجع. تحفظوا على ستّين شاباً كانوا معه. فتّشوا مقر غدراس بحضور السيدة جعجع، وضبطوا ما وجدوه وسجلوا أنّ أجراس هذه البلدة الكسروانيّة الوادعة كانت تقرع فرحاً.

على أي أساس قانوني تمّ توقيف سمير جعجع وبأي قضيّة؟

في الواقع لم يكن لموضوع تفجير كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق أي علاقة مباشرة بتوقيف جعجع، إذ أنّ قرار إحضاره صدر في قضيّة داني شمعون فقط، بناء على استنابة قضائيّة أصدرها القاضي منير حنين. وهذا نصّها:

"تقرّر إستنابة، قيادة الجيش. مديريّة المخابرات، لأجراء جميع التحقيقات والإستقصاءات بالدعوى العالقة أمامنا المتعلّقة باغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار المهندس داني شمعون وزوجته وولديه، توصلاً لمعرفة كامل هوية ومحل إقامة كل من الأشخاص المذكورة أسماؤهم أدناه: عاطف الهبر، إيلي عواد، جورج الفغالي، جان سميا، إيلي عقيقي، فريد سعادة، جان شاهين، غسان توما، أنطونيوس الياس الياس وسمير جعجع، وكل من يظهره التحقيق متدخلاً أو شريكاً أو فاعلاً، وعند العثور عليهم إحضارهم والتحقيق معهم في الموضوع المشار أعلاه ومخابرتنا تباعاً".

جعجع والقمم

لم يكن توقيف سمير جعجع خبراً عادياً في يوميّات اللبنانيين، إنّما كان حدثاً يوازي بواقعاته – مع انعدام الخسائر البشريّة والماديّة – ذاك الثالث عشر من تشرين الأوّل ١٩٩٠.

كان الحادي والعشرون من نيسان ١٩٩٤، بالنسبة لكثيرين محطة وجدانيّة تخطّت لأيام كل التأويلات السياسيّة والمعطيات الأمنيّة والحيثيّات القانونيّة.

فالرجل لم يكن من طينة رتيبة دفعتها المناصب أو الوراثة أو الثروة إلى مجد القيادة، إنّما كان من قلّة في العالم عرفت كيف تدفع الأمور لصالحها، وتقضم المراحل لبنيان كينونتها، وتسقط المعادلات لإرساء زعامتها ولا تتردّد في تحطيم كل ما ومن يقف في طريق أحلامها.

نسج جعجع في خياله، منذ تلمس الشباب طريقه إليه، لبنانه المفضّل، مستعيراً له كل الصفات التي تجعل منه شخصياً رجل كل مراحله.

ثار على الإقطاع وعمل على تحطيمه – وهو الخارج من عائلة فقيرة قدرها أن تنزوي إذا رفضت الإنصياع إلى التقليد البشراوي، ووجد في حزب الكتائب اللبنانيّة – بما كان له من هالة وتأثير – ضالته، فانضوى في صفوفه متخلياً عن عزلة اختارها، بالقرب من الله الذي عنده فقط، تزول الفوارق، وراح يسعى ليتسلّم قيادتها البشراويّة من منافسه عليها[1] الذي كان يجده سمير "نصف إقطاعي" وتقليدياً بامتياز... ليحسم الأمر "بعناية إلهيّة" ولتصبح بشري مساحة حرّة لسمير الذي سيعمل على خلق "إقطاع الثورة" في مواجهة "إقطاع التقليد".

شاء سمير جعجع أن يخرق عائق الفقر الذي يمنع أمثاله من الوصول إلى كليّات الطب، فاجتهد حتّى أبدع واستحق منحة خولّته الدخول إلى الجامعة الأميركيّة في بيروت

---

١. جوزف جعجع، سيخطف بظروف غامضة، وليتمكّن الرئيس أمين الجميّل من إطلاق سراحه من سوريا وتكلّفه القيادة الكتائبيّة، اثر طرد جعجع، عام ١٩٨٥ من الحزب تولي قيادة منطقة الشمال فيصطدم بمخالفة جعجع، ويترك لبنان نهائياً.

وانضمّ إلى مصلحة الطلاب في حزب الكتائب حيث دعم توجهاً ثائراً يقوده كريم بقرادوني... ففي أفكار كريم الأرمني وجد سمير الماروني توأماً له... كان معجباً إلى حد كبير بقدرة كريم على التعبير عن أفكاره بطلاقة وإقناع، وكأنّه يحوي بذاته كل الإعلام للتبشير بما يدور في خلد إبن بشري.

من الصراع مع إقطاع بشري إلى الصراع مع إقطاع الكتائب مسيرة لن تهدأ مع أولى رصاصات الحرب اللبنانيّة التي ستدفع يوميّاتها سمير جعجع الذي ترك كلية الطب وهو في السنة الثالثة – بعد ما كان قد انتقل إلى جامعة القديس يوسف – إلى الزود عن المسيحيين من الخطر الفلسطيني الذي يتهدّد وجودهم بدعم إسلامي ويساري واضح، ليجد نفسه في خضم مواجهات مسيحيّة – مسيحيّة كانت أقساها على مستقبله قيادة القوّات الشماليّة إلى إهدن حيث نقل بحال الخطر إلى بيروت ليفيق على مجزرة حصدت الوزير والنائب السابق طوني سليمان فرنجية وزوجته وابنته وحرّاسه وبعض أبناء إهدن، وليرى، كلّ يوم الإبن الناجي سليمان يكبر في حضن جده الرئيس الأسبق سليمان فرنجية الذي كانت امتدادات الكتائب في الشمال تزعجه وتقض مضاجعه، وأتت مجزرة إهدن لتحول الإنزعاج إلى تصميم على الثأر، ليس من حزب الكتائب فحسب بل من إبن بشري أيضاً الذي كان يقود الحملة على أنّه الرقم واحد لتنتقل عند إصابته الأمرة إلى الرقم ٢ أي ادمون صهيون وأدّت هذه العمليّة ضدّ هدف مسيحي إلى أوّل تهجير لكتائبي الشمال وفي مقدّمهم سمير الذي كان قد اعتاد العيش في ضواحي بيروت (عين الرمانة) منذ كان صغيراً.

وعلى خلفيّة إهدن ونتائجها أسّس "الحكيم" صعوده الثاني، محاولاً أن يستقل ما أمكن عن القرار المركزي الكتائبي، فأرسى أولى توجهاته التي ستتجلّى يوماً بدعوته إلى فيدراليّة لبنانية عامّة.

وعلى خلفيّة إهدن ايضاً، بدأ جعجع المرفوض من مسيحيي سليمان فرنجية، يؤسّس لنهج يميّز بين مسيحي وآخر... هو المسيحي الحر وغيره المسيحي المستسلم، هو المسيحي المتنوّر وغيره المسيحي المتهوّر.

نجم بشير الجميّل المتألق أجبر سمير جعجع على الإنكفاء إلى تنظيم قوّته وشبابه، إلى حد جعل منها ميليشيا الثقل داخل الميليشيا الكبرى... لم يكن جعجع يرى في الجميّل – الإبن الميزات التي يراها فيه مسيحيو الشرقيّة... فبشير اتكأ على وهج والده بيار وعلى مؤسّسة منصاعة لعائلة مؤسّسها ورئيسها "الأزلي" وبالتالي لم يكن بالنسبة إليه، أكثر من "إقطاعي

متميّز"[1]. هذه النظرة ستنعكس واقع حال، عندما يبدأ سمير التأسيس الثاني لـ"القوّات اللبنانيّة"، فيسعى إلى إبعاد صورة بشير عن مساحته الإعلاميّة كلّما كانت أموره على خير ما يرام، ويستذكره في الساعات الصعبة.

وبعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ واغتيال بشير الجميّل، أصعد سمير جعجع مع نواة قوّته إلى الجبل، حيث ستؤسّس لعبة إسرائيليّة قذرة وشعوراً درزياً بالإنكسار، وآخر "قوّاتياً" بالإنتصار، لحرب يخوضها جعجع ويخسرها ويجد نفسه محاصراً في دير القمر...

في بلدة "الشمعونيين" يدرك جعجع أهميّة التوازنات الدوليّة في اللعبة اللبنانيّة الداخليّة. ويدرك "عقم" الشخصيّات المسيحيّة في رئاسة الجمهوريّة (أمين الجميّل) وفي القيادتين الكتائبيّة و"القوّاتية". ففيما هو يخسر حرباً، يخوضون هم حرب المواقع السياسيّة ويندفع رئيس الجمهوريّة إلى طرح مبادرة مصالحة وطنيّة يبعد عنها "القوّات" ويضحّي فيها بحاجز البربارة الذي أضحى بالنسبة لجعجع أساس قضيّة... إن لم يكن أصبح هو القضيّة، كل ذلك بدل البحث عن حل عسكري جذري يكون الجيش اللبناني أداته، ويمكنه أن يحول مجريات المعركة من خسارة مذلّة إلى انتصار محقّق.

تأسيساً على هذا "التأزم الديري" يعود جعجع إلى بيروت الشرقيّة ويقود تياراً يناوئ الرئيس الجميّل العداء، ويحبك تحالفات تجعل من الرئيس أعجز من أن يفاوض باسم الشرقيّة ومسيحيّيها، فيقلب القيادة الموالية للجميّل[2]، إلاّ أنّ المعادلة تصب لصالح حليفه إيلي حبيقة الذي يعمل هو على التفاوض في سوريا باسم المسيحيين، ويوقع الإتفاق الثلاثي، فينتفض جعجع – مدعوماً من غير موقع – على حبيقة في معارك باهظة الثمن ويتسلّم زمام القيادة "القوّاتية"[3] ويبدأ التأسيس الثاني مرتكزاً إلى النواة الشماليّة ومسقطاً من فكره اللامركزيّة الحزبيّة فينصب نفسه قائداً مركزياً صاحب القرار الوحيد على امتداد الإنتماء "القوّاتي".

---

١. تمرد جعجع مراراً على قرارات كان يصدرها بشير أهمّها تسليم حاجز البربارة إلى قوة لا تخضع لقيادة الشمال.

٢. إنتفاضة ١٢ آذار ١٩٨٥.

٣. إنتفاضة ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦.

ينجح جعجع في تأسيسه ويحقّق حلماً طالما تقاسمه مع الأباتي بولس نعمان في لقاءاتهما المتكرّرة، وهو إنشاء الجيش المسيحي المدعوم بمؤسّسات ماليّة وإعلاميّة قويّة دفعت "القائد" يوماً إلى القول: "نحن الدولة".

حملته قيادته الأحادية ذنوباً كثيرة لم تجد من يغفرها أو من يكفّر عنها...

عندما خطف المونسينيور ألبير خريش ووجد مقتولاً قيل، إنّ جعجع هو من أمر بذلك لأنّ خريش، قريب البطريرك الماروني أنطونيوس بطرس خريش الذي لم تكن تربط جعجع به أي مودة، كان يزعج جعجع برفضه أن تدخل العقائد الحزبيّة إلى الجامعات، ولأنّه كلّف من الكرسي الرسولي في الفاتيكان بالتحقيق مع الأباتي بولس نعمان حول بعض الأفكار التي يدلي بها ويعمل لتحقيقها.

وعندما اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي وجّهت أصابع الإتهام إلى جعجع...

وعندما وهنت الدولة حمّل جعجع السبب لأنّه كان يأخذ من درب الخزينة العامّة كثيراً من مواردها، من خلال مرافئه وخوّاته.

لم يكن جعجع مؤمناً بقدرة المسيحيين على التفكير والتحليل الصائب وإنتاج القيادات الواعية، كان يردّد مع هيجل أنّ الشرقيين عبيد لأنّهم لا يتمتّعون بوعي ذاتي، وكان جعجع يردّد للمقربين منه، كلّما نقلت إليه أخبار عن "قوّاتيّين" تجاوزوا الحدود المرسومة لهم: "طبيعي أن يتصرّف هكذا من كان وعيهم السياسي متدنياً، وما أكثرهم عند المسيحيين".

كان جعجع يرى في نفسه صورة المنقذ وهو يقول: "كلّما حاولنا أن نشفي جرحاً في جسم مجتمعنا المسيحي نعود لنفتح آخر أكبر. مجتمعنا مفكّك، ويتخبّط في وضع صعب وبانقسامات حادّة. للحقيقة لا يوجد قائد مسيحي ليجمع الشمل ويوحّد الكلمة والموقف، لذلك سأحاول...".

لم يكن جعجع قادراً على رؤية أي قيادة مسيحيّة تتمتّع بالوعي، وهو يقول في مذكّراته التي سبقت توليه زمام الأمور في "القوّات": "ذهبت إلى البيت المركزي لحضور إجتماع المكتب السياسي... ومرّات كثيرة كنت أفكر لو علم الناس بمستوى هذه الإجتماعات ومستوى قياداتهم الفكريّة والثقافيّة، ماذا كانوا سيفعلون؟".

ويمزج جعجع بين ضعف المسؤولين وجهل الشعب ويقول: "إنني لا أتصوّر شعباً يعاني من مسؤوليه مثلما يعاني الشعب المسيحي في لبنان. ورغم ذلك فإنّ الوعي السياسي

عند شعبنا لم ينضج ولم يتبلور. أنا أفهم، عندما يمرّ شعب معيّن بكوارث وأزمات سياسيّة وإجتماعيّة وإقتصاديّة أن يهتز شعوره ويقوم بردّات فعل إيجابيّة من أجل تحسين واقعه بطريقة أو بأخرى. شعبنا "معتر" وفقير، وسيبقى مرهوناً لواقعه الأليم مئات السنين وسيظل مصيره مجهولاً ما دام لم يقرّر بعد أن يتّخذ المبادرة ليصبح سيّد قراره وسيّد نفسه. وللحقيقة عندنا مشكلة كبيرة على هذا الصعيد، وآسف أن يكون شعبنا أسير قدره، ولكن مهما كانت الصعاب سنكمل عملنا حتّى النهاية"[1].

هو منطق يحتقر السياسيين من دون أن يعطيهم أسباباً تخفيفيّة. ويحتقر الناس ولكنّه يحبّهم لأنّه اختارهم أن يكونوا مجرّد رعايا عنده. أمّا الذين يتمتّعون بالوعي، بالنسبة لجعجع، فهم أولئك الذين يخضعون له أو يوافقون على ما يرسم وينفذ، فالتلميذ الجيّد ليس سوى الإبن المطيع.

تتفق نظرته إلى ذاته وإلى "تلامذته" مع الدور الذي شاءه لنفسه. لذلك تراه يسخّف الأمور الكبيرة التي يرتكبها هو أو أحد رعاياه المطيعين، ويعظّم الأمور السخيفة التي يرتكبها غيره أو أحد رعاياه المتمرّدين...

فهو لا يعتبر سرقة آليات المرفأ عندما قرّر إخلاءه، سوى أخذ بعض الخردة ويتعجّب كيف أنّ الوزير محسن دلول الذي فاوضه على الإخلاء يثور ويعرب عن صدمته لهذه السرقة.

وهو لا يرى في احتجاز عدد من النواب، يوم الإنتخابات الرئاسيّة التي كانت مقرّرة عام ١٩٨٨ سوى استضافة وتكريم لهم.

وهو لا ينظر إلى إعطاء أوامره لحرق سيّارة إحدى الناشطات في التيّار العوني عام ١٩٩٢ على أنّه عمل جلل، بقدر ما يرى فيه خطوة تأديبيّة لكبح جماحها ضدّ "القوّات" وضدّ زوجته، فيما يجد في إقدامها على الكلام مجرد الكلام، عملاً فظيعاً يستحق إرهابها.

وهو لا يجد في اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش اللبناني العميد خليل كنعان سوى إنتقام عشائري، على الرغم ممّا يترك من تأثيرات في العلاقة بين "قوّات" تبحث عن معنويّات تجاه جيش قرّر استرداد بعض سلطته.

---

١. المسيرة ٢٣/١٠/١٩٩٥ – مذكرات سمير جعجع (٨).

سمير جعجع الذي شق طريقه إلى القمّة، ثائراً على الإقطاع والتقليد، سيقع في التجربة، عندما يقرّر أن يغادر وحدته إلى الحياة الزوجيّة، فيقع اختياره على إمرأة من الطبقة التي كان قد حاربها...

بشرّاوية، من أكبر عشائرها ومن أجمل نسائها وأغناها. أحبّ سمير الإنسان ستريدا طوق بكلّ ما يتجسّد فيها من أحلامه اللاواعية. استسلم في الحبّ حيث ثار في السياسة... لينال ما يريد، تحوّلت تلك "الأميرة الصغيرة" إلى قضيّة ناضل معها ولأجلها... جابه رفض أهلها وبثّ فيها أفكار الثورة لتتمكّن من الإلتحاق به. ونجح بامتياز.

كما حُب سمير لستريدا كذلك حبّه لأفكاره... فإذا أحبّ تملك وإذا تملك دافع بشراسة عن مكتسباته... لم يكن يجد معنى لشيء أو لحدث إلاّ إذا كان هو خالقه، ولم يكن يعتنق مبدأ إلاّ إذا لاءمه ولم يكنْ يطلق مشروعاً إلاّ إذا كان هو من خطط له.

يؤمن "الحكيم" بعمادة الدم وصلة الرحم وقدريّة الظروف، لم يقرّب منه إلاّ من حارب معه وانحدر من منطقته وعانى فقره وثار عليه بالجد والدرس والعمل، فوزع أحلامه المؤسّساتية على من ضحوا معه وأثبتوا ولاء لا يتزعزع، فنجحوا ونجح بهم.

يؤمن سمير جعجع بوهرة الغموض، فلم يكن سرّه مباحاً ولا عواطفه معروفة... جذب الكثيرين إلى فلكه وحولّهم إلى مؤمنين برب جديد... يحدّثهم عن الصراع من أجل الوصول إلى الأسمى، وعن التفاني في سبيل الجماعة التي يقودها، وعن العطاء المتبادل لرفع الظلامات، وعن القوّة لرفع المعنويّات وعن الدعم العظيم لشحذ الهمم.

لم يترك النخب المؤثرة ضائعة تبحث عن توكيد ذاتها في ظل إهمال الدولة لها... استقدمها إليه فوجدت لديه المال والحماية، فناصرته حيث حلّت في الجامعات والمدارس، في الجمعيّات والنقابات، في الصحف والندوات. ووجد لديها التبشير المتقن والعمل الدؤوب.

كما مع بشير كذلك مع سمير، تحوّلت "القوّات اللبنانيّة" إلى معادلة قائمة بذاتها. عندما أنشئت "القوّات" أرادها سياسيّو الشرقيّة ذراعاً عسكريّة يحركونها، وفق إيقاع يختارونه هم ويضحون بها عندما تلوح أفق السلام، فيخسرون مولوداً غير أساسي حملوه كل السقطات والإتهامات والتهجمات ويربحون أنفسهم وأجهزتهم الأساسيّة، إلاّ أنّ بشير ارتفع على سلّم "القوّات" إلى مصاف الوطن فقبِل حينها بحلّها، وكذلك كان حال سمير، فلقد أضحت "القوّات" معه قوّة قائمة بذاتها، سياسياً وأمنياً وثقافياً وطموحات، حاول أن يدخل الجميع تحت عباءتها بالرضى أو بالقوّة، فاستدرج صراعات سياسيّة وعسكريّة لم تكن تهدأ، ورفض

أن يساوم أي مسؤول مسيحي في الشرقيّة على حساب أي تفصيل في "القوّات"، فهو الوحيد الذي يبيع ويشتري، يكسب ويتنازل، فتاهت المرجعيّة وعندما تقرّر توحيدها تاهت الشرقيّة.

غالى سمير جعجع في الرهان على الولايات المتحدة الأميركيّة، فسار في هدي سياستها في لبنان، تقدّم حيث شاءت وتصلّب حيث ارتأت، أعطى كل ما به نصحت، وتمسّك بكل ما عنه تغاضت... حسب "الحكيم" أنّ واشنطن التي جعلته لفترات طويلة يحسن قراءة التطوّرات ويكبر، تنظر إلى لبنان نظرته هو إليه. اختلطت عليه الحقائق إلى درجة حسب غدراس هي محور الحركة الأميركيّة، فإذا بقلعتها المحصّنة، تسقط، على مذبح المخطّطات الكبرى، عندما اتخذ القرار بعدم جدوى استمراريّة دورها.

هذا الرجل بكل ثقله وبكل تاريخه انتقل إلى السجن. وسط مشاعر متضاربة في الشارع المسيحي.

هناك من بكى... وهناك من فرح.

هناك من أحبط ... وهناك من تشفّى.

وهناك من اكتفى بعيداً من المشاعر، بطرح سؤال عن مصير يحسبه بيد بعض الرجال وعن طائفة يحسب أنّ عزّتها في حكم ذاتها بذاتها.

الآمر المطيع

سمير جعجع من غدراس – السلطة إلى برزة[1] – الطاعة... ومن آمر ناه إلى "مأمور مطيع"... من يصدّق؟ هو نفسه لم يكن ليفعل...

ماذا حصل عند وصوله إلى وزارة الدفاع؟

الحقيقة الكاملة ستبقى، حتّى إشعار آخر، من أسرار الدولة العليا...

أمّا الوقائع المتوفّرة فهي "فريسة" ثلاث روايات:

- عومل باحترام فائق بما يتلاءم مع أجواء التحقيق.
- تمّ عرضه على الموقوفين "القوّاتيين" الذين أجبروا على إهانته.
- لم يعرض عليهم إنّما تمّ تمريرهم بمحاذاة الغرفة التي وضع فيها حيث كان يسمع على ألسنتهم روايات وروايات.

ومهما كانت عليه الحال، فإنّ جعجع لم يكن في تلك الساعة قادراً على رؤية شيء أو سماع شيء أو الإحساس بما يدور في محيطه أو إدراك ما يتطلبه جسده.

وهو نفسه سيروي لاحقاً لمقرّبين منه أنّ فكرة واحدة راودته: "لو كنت من سلالة إقطاعيّة هل رضي أحد أن ألقى هذا المصير".

في ٢١ نيسان لم يطرح أحد أسئلة على جعجع... لم يطلبه أحد ولم يزره أحد. أعطي ما يأكله فرفضه... فهم جعجع كان، منذ تلك اللحظة، أن يبقى على قيد الحياة... فالأمل أخذه بعيداً إلى نلسون مانديلا... تماماً كما أخذ الأمل في ١٣ تشرين الأوّل العماد عون إلى الإمام الخميني.

في ٢٢ نيسان أعطي جعجع أوراقاً بيضاء ليتكلّم على ما يعرفه عن مسائل عدّة .

رفض جعجع، بداية، ما طلب منه لأنّ الأوراق غير رسمية... ولكنّه اقتنع في النهاية أن يكتب ولكن من دون أن يوقع بسبب عدم رسميّة الأوراق.

---

١. مقر وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش ومديريّة المخابرات.

فرنجية

المسألة الأولى كانت عن قضيّة اغتيال طوني فرنجية... فكتب جعجع بخط يعبّر عن قرف غير اعتيادي من وضعيّته بحيث راح يرمي الأحرف رمياً غير آبه بمن سوف يقرأها أو يحلّلها:

"كنت أنهي سنتي الدراسيّة السادسة في الطب في كليّة الطب الفرنسيّة، عندما استدعاني الشيخ بشير الجميّل إلى المجلس الحربي، ليقول لي بأنّه علي ترك جامعتي لعدّة أيام للذهاب إلى الشمال ورفع معنويات الشباب والإستعداد لمواجهة هجوم جماعة الرئيس سليمان فرنجية على الكتائب في الشمال (كان قتل حتّى ذلك التاريخ أربعة كتائبيين أحدهم كان جود البايع).

قصدت بشري وبدأت تجميع الشباب البعيدين، وتابعت الإتصالات مع بقيّة رؤساء الغرف في المنطقة والشمال.

جرى اجتماع تحضيري ونهائي في سمار جبيل حضره مسؤولون مركزيون كديب انستاز وممكن إيلي حبيقة وفؤاد أبو ناضر مع آمري مجموعات الشمال الرئيسيين، أبلغ الشيخ بشير المجتمعين بالعمليّة المزمع تنفيذها وهي كناية عن إغارة على منازل في إهدن بينهم، على ما أتذكّر، بدوي شهاب، فؤاد جبرايل فرنجية وآخرون بغيّة إفهام جماعة فرنجية إنّنا نستطيع أن نفعل ما يفعلونه. وعيّن سمير جعجع قائداً شمالياً للعمليّة وعيّن إيلي حبيقة مشرفاً مركزياً لها، وكان تاريخ تنفيذ العمليّة ليل السبت – صباح الأحد في ١٠ – ١١ أيلول.

أعطيت الأوامر للمجموعات بالتوجه إلى بلدة قنات، إبتداءً من بعد ظهر السبت، باعتبار أنّ الإجتماعات على أنواعها، عند فريق الكتائب وعند فريق فرنجية كانت متلاحقة في تلك الأيام. ولم يكن على علم بهدف العمليّة سوى آمري المجموعات، بينما كان العناصر يعلمون أنّهم يجتمعون في قنات، للتوجه إلى هدف ما.

عند حلول ظهر نهار السبت جاءتني برقيّة من بيروت بإرجاء العمليّة لأنّ آل فرنجية يحتمل أن يكونوا في الويك-اند في إهدن فأجبتهم بأنّهم مصيبيون بهذه النقطة وبأنّه من الأفضل تحسباً لكلّ الإحتمالات أن تؤجل العمليّة من ليل السبت – صباح الأحد إلى ليل الإثنين – صباح الثلاثاء ١٣ حزيران، لأنّنا بذلك نكون متأكدين من عدم وجود أي شخصيّات سياسيّة في إهدن.

بدأت القوى تتجمّع ليل الإثنين ١٢ حزيران في قنات وانطلق معظم القوى من قنات في اتجاه هدفين:

إقامة سد عند ناحية كرم سدّة لعزل ساحة المعركة، والهجوم الرئيسي من جهة الغرب على إهدن للإغارة على المنازل المذكورة، كما كانت قوّة صغيرة قد تجمّعت في بشري لشن هجوم تمويهي من جهة بشري على إهدن، أي من جهة الشرق للتضليل.

وصلت كل القوى إلى نقاط هجومها حوالي الساعة الرابعة صباحاً. كنت أنا مع القوى المهاجمة إهدن من الجهة الشرقيّة.

نزلنا من السيارات عند أوّل منازل البلدة وسرنا بين المنازل حتّى بدأ اطلاق النار من كل الجهات، بعدما قطعنا أوتيل الـBelmond باتجاه قصر الرئيس فرنجيه، وأصبت أنا عند منتصف المسافة أي قبل حوالي ١٠٠-٢٠٠ متر قبل القصر. تسلّم القيادة بعدي إيلي حبيقة وادمون صهيون وأنا نزلت إلى أوتيل-ديو حيث أصبت من جديد مرتين على الطريق.

وصلت إلى المستشفى فاقد الوعي، وبدأت في اليوم التالي أستفيق[1]. زارني في اليوم الثاني الشيخ بشير في المستشفى حيث أخبرني بأنّ طوني فرنجية قد قتل في العمليّة. فيما بعد عرفت من الشباب أسماء الذين دخلوا القصر (...).

كرامي

ثمّ كتب عن قضيّة إغتيال الرئيس رشيد كرامي:

"عند حدوث عمليّة اغتيال الرئيس رشيد كرامي، حاولنا جاهدين لمعرفة الجهة الفاعلة، مع أنّنا كنّا على تناقض سياسي مع الرئيس كرامي لم نتوصل إلى أي نتائج سوى أنّ الفريق الذي هو وراءها فريق محترف جداً ليستطيع القيام بالعمليّة بالشكل الذي تمّت فيه".

كنعان

وعن قضيّة اغتيال العميد كنعان كتب:

"بعد أيام قليلة على حادث المنتيفردي الذي ذهب ضحيّته عنصران من آل رحمه، أغتيل العميد كنعان في منزله في الحازميّة.

١. كل التعابير والأفعال والصياغة لسمير جعجع نفسه، من دون أي تصرف.

كان هناك عدّة نظريّات بخصوص الجهة الفاعلة، تقديري أنا الشخصي أنّ الإفتراض الأرجح هو عمليّة انتقام عشائريّة فوريّة على الطريقة التقليديّة في لبنان".

شمعون

وعن عمليّة اغتيال شمعون كتب سمير جعجع:

"بعد أسبوع على عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، جرى اغتيال المهندس داني شمعون وعائلته.

كانت المرحلة إنتقاليّة بين عهد ولّى وعهد قادم وكانت كلّ الجهود في القوّات اللبنانيّة منكبّة للتحضير لمرحلة ما بعد ١٣ تشرين الأوّل، وبالأخص على صعيد العلاقة مع السلطة الشرعيّة والتحضير لتكتّل سياسي يكون له وزنه في المعادلة الجديدة، ومن بين الأطراف التي كان يجري حوار غير مباشر معها كان المهندس داني شمعون.

تقديراتي في ذلك الوقت عن الجهة الفاعلة، ولكن مبنيّة على التحليل أكثر منها على المعلومات، كانت أنّ جماعة حبيقة ممكن أن يكونوا وراء العمليّة لتمهيد الساحة حيثما يدخلون".

الزايك

وعن قضيّة اغتيال الدكتور الياس الزايك كتب:

"عندما اغتيل الزايك لم أتوقّف مطولاً عند الحدث كما استغربت ما حصل لأنّ الدكتور الزايك كان له على الأقل ٣ سنوات منصرفاً تماماً إلى شؤونه الخاصّة ولا يتعاطى بأي شأن عام أو بأي سياسة[1]، وقتها سرت إشاعة، كما وردت في تقرير من تقارير الأمن، أنّ أسباب الإغتيال هي خاصّة تتعلّق بمعاطاة الياس الزايك بتجارة الـCaptagon مع أشخاص آخرين أتذكّر من بينهم الإسم الأوّل لشخص يدعى فريد... وكانت أقيمت في تلك الأونة دعاوى جزائيّة على هذا الفريق لتجارته غير المشروعة".

---

١. عاد الزايك إلى التحرك الشعبي، عندما قاد تظاهرة من الأشرفيّة إلى قصر بعبدا تأييداً للعماد ميشال عون (الكاتب).

حبيقة

وكتب جعجع عن قضيّة قتل مرافق الوزير إيلي حبيقة وتفجير سيّارته:

"بعد عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، بدأت جماعة الوزير حبيقة تتمدّد تباعاً في المناطق الشرقيّة سابقاً. أوّل ما انتشروا كان في المتن الجنوبي وفاتحة إنتشارهم كان اغتيال مسؤول كتائبي – قوّاتي في كفرشيما إسمه إيلي ضو (جرى تأكيد الحادث في لقاء لاحق مع الوزير حبيقة جرى في منزل الرئيس الحريري).

بعدها دخلت جماعة الوزير حبيقة والحزب السوري القومي الإجتماعي، المتن الشمالي، وأيضاً فاتحة دخولهم إلى المنطقة كان اغتيال المسؤول الكتائبي القوّاتي سامي أبو جودة.

بعدها اتخذت قراراً، بعد التشاور مع بعض أعضاء مجلس القيادة أنّه حان الوقت لتوجيه رسالة جوابيّة لحبيقة تجعل جماعته يمتنعون عن اغتيال أو مهاجمة جماعتنا.

وصدف في تلك الفترة أن افتتح الوزير حبيقة مركزاً جديداً لجماعته في الأشرفيّة فأرسلت بطلب ملحم حداد ووضعته في الأجواء وطلبت منه بعث رسالة إلى جماعة حبيقة بواسطة مركزهم الجديد في الأشرفية، ولكن دون دمار أو ضحايا بشريّة.

وهذا ما حصل، دون أن أتمكّن من التذكّر إذا كنت اطلعت على تفاصيل العمليّة بالتحديد قبل حدوثها أم لا".

وعن تفجير مطرانيّة "سيدة النجاة" في زحلة كتب قائد "القوّات اللبنانيّة" في اليوم الثاني لتوقيفه في وزارة الدفاع الوطني: "بعد أحداث ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، إكتشفنا عدّة محاولات إغتيال لي شخصياً كانت تحضرها جماعة حبيقة في ذلك الوقت، فطلبنا الرد من أجهزتنا (الأمن، والإستخبارات) بشكل إستثنائي نظراً لسرعة وخطورة الموضوع.

بعد أسابيع قليلة يقول لي غسان توما بأنّه أصبح عنده شيء جاهز وشبه أكيد على حبيقة في زحلة، فوافقت فوراً.

بعد حصول المحاولة مرّ عليّ غسان وشرح لي ما حصل وما الذي أفشل المحاولة، وهو أنّ عبوة وضعت فوق مكتب المطران أندريه حداد (أو أحد صالونات الإستقبال عنده) لكي تفجّر من قبل رجل دين، عند وصول حبيقة.

وعند وصول حبيقة، التهى عند مكتب السكرتير وتحلّق الجميع في ذلك المكتب الجانبي، فتفجّرت العبوة وكان الجميع ما يزالون في المكتب الجانبي".

عسيران والضاهر

وكتب جعجع عن احتجاز الوزير عادل عسيران:

"قبيل إنتخابات رئاسة الجمهوريّة العام ٨٨، خطف النائب فريد سرحال في المنطقة الغربيّة من بيروت لأنّه من الأصوات المحسوبة على المنطقة الشرقيّة.

قمنا بعدّة تحركات للإفراج عن النائب سرحال، كالتظاهر أمام المجلس النيابي على المتحف، وإرسال عرائض إلى رئيس المجلس وغيرها من الخطوات ولكن دون جدوى.

وفي يوم من الأيام حدّثني مرجع قواتي، لا أتذكر إذا كان عسكرياً أم أمنياً، ليقول لي أنّ الرئيس عسيران هو الآن على أحد حواجزنا، فلماذا لا نضعه عندنا للمبادلة بإطلاق سراح النائب سرحال.

وبعد الظهر اضطر قائد الجيش آنذاك العماد عون إلى التحرّك كون وزير الدفاع هو موضوع البحث ممّا أسفر عن اصطدامات محدودة بين بعض وحدات الجيش وبعض القوّاتيين، جرى بعده إطلاق سراح الرئيس عسيران لئلا يؤدي إستمرار احتجازه إلى توتر كبير في الشرقيّة".

وعن خطف الوزير مخايل الضاهر كتب:

"أعلن الموعد الأوّل لانتخاب رئيس الجمهوريّة في العام ٨٨. المرشح الوحيد كان الرئيس فرنجية، والمعركة إذاً، كانت معركة نصاب، لذلك كان علينا تأمين مقاطعة أكبر عدد من النواب للجلسة لتجنّب فوز الرئيس فرنجية.

أكثريّة النواب كانوا مقتنعين بعدم الذهاب، بينما الوزير الضاهر كان أكثر المتحمسين للنزول إلى الجلسة، طبعاً ليس حباً بالرئيس فرنجية، بل تحضيراً للجولة الثانية من الإنتخابات لذلك كلّفت احداً (لا أدري إذا كان عسكرياً أم امنياً) بأن يأخذ الوزير الضاهر صباح يوم الإنتخاب إلى مكان لائق وبعيد عن المتحف وإلهائه هناك حتّى انفراط عقد الجلسة".

صوت لبنان

وعن التخطيط لاحتلال إذاعة صوت لبنان كتب سمير جعجع:

"بعد انتخابات حزب الكتائب في حزيران ٩٢، فكّرت في كيفيّة إضعاف القيادة الجديدة، عبر إضعاف آداتها الوحيدة السياسيّة والماديّة، إلاّ وهي صوت لبنان. تداولت مع أشخاص لم أعد أذكرهم جيداً (أعتقد أنّ أحدهم جوني منير) في كيفيّة تفريغ الإذاعة من العنصر البشري، كما تكلّمت مع مسؤول آخر (أعتقد أنّه حنا عتيق) في كيفيّة خربطة الوضع الداخلي للإذاعة، بدون اللجوء إلى أيّة وسائل عسكريّة بل عن طريق عطل فنّي أو إحداث خراب مادي في المنشآت... الخ.

بعدها لم أعد أتذكّر ماذا حصل بالضبط وما هي الأعمال التي استعرضت وماذا حصل بعدها.

الأسلحة

أمّا القضيّة الأخيرة التي كتب عنها جعجع فكانت تخزين الأسلحة "القوّات" ومصيرها الحالي:

"عند حل الميليشيات طرح عليّ جوزف رزق بأنّ بعض الشباب يطرحون فكرة إبقاء بعض السلاح الخفيف والمتوسط معهم، فقلت له أنّ لا اعتراض لدي على هذا الموضوع.

لم أكن أتدخل في التفاصيل إلاّ عندما كانت تطرح عليّ أوضاعاً خاصّة. مثلاً، عندما حدّثني السفير البابوي بخصوص الأغراض والسلاح الموجود في أحد الأديرة. كنت أنا على اطلاع على السلاح الموجود في غدراس إعتقادي الحالي هو أنّ الأسلحة التي صودرت تباعاً هي مجموع ما كان مخبأً".

كلمات جعجع التي خطّها بيده تقاطعت في الواقع مع اعترافات عدّة كان قد حصل عليها التحقيق الأوّلي من الكوادر "القوّاتيّة" التي تمّ توقيفها قبل مدّة:

• مارون غانم تحدّث عن تدمير سيارة حبيقة في الأشرفيّة عام ١٩٩١ بتكليف من قائد الصدم ملحم حداد، وزاد عليها واقعات أخرى، مثل اطلاعه من ملحم سمعان على أنّ "القوّات" اغتالت داني شمعون. ومثل طلب جعجع من جان خوري إبقاء فرقة الصدم المتواجدة في غدراس بالجهوزيّة التامة والدائمة لتنفيذ مهمّات قد تطلب منها لاحقاً.

• بطرس جبور سيؤكد كلام مارون غانم عن الصدم ويزيد عليها معلومات أخرى ومنها أنّ جعجع أمرهم بإطلاق النار على إيلي حبيقه أينما وجدوه، وأنّ جعجع كلّفه شخصياً، قبل انتخابات الكتائب إطلاق النار على عضو المكتب السياسي الكتائبي اميل عيد لإرعابه، لأنّه يتكلم عنه بالسوء. وهو يروي أنّه اجتمع، خلال عام ١٩٩٣ بسمير جعجع بحضور كل من جوزف رزق وفادي الشاماتي وحنا عتيق وقال جعجع خلال الإجتماع أنّ الوضع في سوريا متأجج، رغم ضآلة المعلومات، ولكن اعرفوا أنّه في أي حال تفجّر الوضع هناك ستكون خطوط تماس من الحسكة على حدود تركيا وحتّى الناقورة والرجل الذي يملك أربعة أو خمسة آلاف رجل مسلح هو الذي يتمكن أن يسيطر على الوضع.

ويضيف جبور أنّ جعجع طلب منه في العام نفسه تدريب فتيات على الأسلحة وفي مجال الإستخبارات والإشارة والسباحة أمّا الفتيات اللواتي جرى تدريبهن لمدّة خمسة أشهر في غدراس ونهر ابراهيم والزوق فهن: فيفيان عيسى، ماري حايك، فيفيان عقل، بياريت حبشي، تامي رحمه وليليان صابر.

كما طلب جعجع من جبور عام ٩٣ إجراء دورة تدريبيّة لضباط في القوّات وبالفعل فقد جرى تدريبهم لمدّة ثمانية أشهر في دير القطارة وهم: شربل جبور، ادغار نوفل، شربل أبي عقل، مروان مبارك، الياس سعاده، عبود عيسى، إيلي لطوف، جورج كنعان.

ووصل الأمر ببطرس جبور إلى إخبار المحققين أنّ سمير جعجع أمره خلال عام ٩٣ بأن يتم إرسال مجموعة إلى جرود بلدة بقاعكفرا لإطلاق النار إرهاباً على رعاة المواشي من آل طوق من بشري بغيّة مغادرة ذاك المكان.

• حنا عتيق (أمين الشباب في حزب القوّات).

يؤكّد أنّ جعجع أعطى أوامر بقتل حبيقة أينما وجد. ويزيد سرده وقائع عن أوامر لجعجع بمطاردة العونيين ومراقبة بعض ضباط الجيش والوزير خاتشيك بابكيان (عند إعداد قانون العفو العام) ويروي أنّه أثناء انتخابات الكتائب طلب منّي سمير جعجع تحضير مجموعات قتاليّة وأحضرّ الصور الهندسيّة لإذاعة صوت لبنان للدخول إليها بشكل مظاهرة ومن ثمّ تدخل عناصر مزوّدة بالعصي بغيّة التخريب والتكسير واحتلال مبنى الإذاعة ولكن دون قتل أحد. إلاّ أنّ المهمة لم تنفذ لأنّ الجيش أخذ حماية الإذاعة على عاتقه. وأضاف واقعات تعود للعام ١٩٨١ متعلّقة بقتل غيث خوري وأخرى عام ١٩٨٥ تتعلّق بخطّة أعدّها إيلي حبيقة لقتل الوزير وليد جنبلاط في باريس لكنّها لم تتحقق.

• ملحم حداد يؤكّد، بدوره، أنّه تلقى أوامر في شأن سيّارة الوزير إيلي حبيقة من غسان توما ويضيف أنّه علم عام ١٩٩١ بأنّ "القوّات" اغتالت شمعون.

• رفيق سعادة يروي دوره في مراقبة واغتيال الياس الزايك بالإشتراك مع ريمون جرجس بأمر من غسان توما.

• جان خوري يؤكد الخطّة التي كانت تستهدف صوت لبنان خلال عام ١٩٩٢ ويزيد عليها أنّه كلّف من قبل حنا العتيق، خلال العام نفسه، بحرق سيّارة أحد المسؤولين في الخليّة العونيّة في الجامعة اليسوعيّة وتمّ ذلك.

• ويخبّر خليل واكيم عن دوره في خطف الرئيس عادل عسيران وإقامة تظاهرة في المتحف إحتجاجاً على خطف النائب الراحل فريد سرحال.

تقاطع بين كلمات جعجع وكلمات كوادره... حصل بسرعة فاليوم التالي هو لمحضر السؤال والجواب...

بعد ظهر السبت ٢٣ نيسان يُستدعى جعجع إلى التحقيق... المحقّق العسكري يسأل وهو يجيب... ذاك يدقّق بالسؤال، وهذا يحرص على الكلمة: ولا بدّ من عرض لأبرز ما ورد في محضر "السؤال والجواب":

• **المحقق:** منسوب إليك أنّك وبتواريخ لم يمر عليها الزمن أقدمت على الإخلال بأمن الدولة اللبنانيّة والمواطنين اللبنانيين وتخزين أسلحة وذخائر حربيّة ومتفجرات بكميّات كبيرة ممّا يسبب بأضرار ماديّة واجتماعيّة جسيمة وتهديد أمن المواطنين، وبالتالي إقدامك على ارتكاب جرائم من أنواع مختلفة منها، إغتيال المهندس داني شمعون وعائلته المؤلّفة من زوجة وطفليه الصغيرين بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٠ بماذا تجيب؟

- **جعجع:** إنّي أنفي نفياً قاطعاً ما نسب إليّ فأنا لم أقدم على تخزين الأسلحة والمتفجرات إنّما كنت على علم بوجود مخازن من هذا النوع عند بعض محاربي القوّات اللبنانيّة والعائد لميليشيا القوّات السابقة والذي جرى تخزينه أسوة بباقي الفئات اللبنانيّة على أثر حل الميليشيات كذلك أنفي إقدامي على اغتيال المهندس داني شمعون وعائلته.

• **المحقق:** في الآونة الأخيرة صودرت عدّة مخازن تحوي أسلحة حربيّة من أنواع مختلفة، ومواد معدّة للتفجير أيضاً من أنواع وأحجام مختلفة من هذه المصادرات ما كان مخزوناً في بلدة غدراس وحوْل المقر الذي تسكن به منذ تاريخ حل الميليشيات

حتّى أنّ المبنى نفسه وما يحيط به كانت توجد مخازن أسلحة بحجم كبير ماذا تسمّي وجود تلك المخازن بالقرب من مسكنك؟

- **جعجع**: نعم إنّي كنت أعرف بوجود هذه المخازن ضمن موقع غدراس وكنت موافقاً على حفظها ووجودها هناك دون اطلاعي على تفاصيل أنواع وكميّات تلك الأسلحة.

• **المحقق**: لدينا أقوال وإفادات أشخاص ينتمون إلى القوّات اللبنانيّة تؤكّد قيام مجموعة من جهاز أمن القوّات بقتل المهندس داني شمعون وعائلته في بعبدا وقد انطلقت هذه المجموعة من مبنى التابع للقوات أثناء قيامها بالتنفيذ وتؤكّد تلقيها الأوامر من مسؤولي جهاز الأمن تسلسلاً وصولاً إليك بصفتك قائداً لتلك القوّات: نطلب منك إفادتنا عن الحادث وكيف تمّ تنفيذها؟

- **جعجع**: أنفي نفياً قاطعاً المعلومات هذه فأنا لم أقدم على قتل المهندس داني شمعون ولا أمرت بذلك ولا أعرف أيضاً من نفّذ العمليّة ولا من أمر بها.

• **المحقق**: ألست أنت المسؤول عن جهاز الأمن في القوّات اللبنانيّة؟

- **جعجع**: بالمبدأ نعم.

• **المحقق**: هل يتحرك هذا الجهاز أو ينفّذ أيّة أعمال من أي نوع كان بدون أوامر منك؟

- **جعجع**: في المبدأ كلا.

• **المحقق**: في تلك الفترة من الذي كان المسؤول عن جهاز الأمن؟

- **جعجع**: غسان توما.

• **المحقق**: كيف هي علاقتك بغسان توما؟

- **جعجع**: في السابق وبالفترة التي تذكرون بها كانت علاقتي به علاقة عمل وبصورة جيدة وكان يتلقى الأوامر منّي مباشرة.

• **المحقق**: معلوماتنا تؤكد أنّ غسان توما قد أعطى الأمر للمجموعة التي نفّذت عمليّة الأغتيال وأشرف على تنفيذها مع مسؤولين آخرين من غرفة عمليّات مخصّصة له في مبنى السنا في الأشرفيّة وأنّه تلقى الأمر منك شخصياً وهذا ما تؤكده أنت أنه يتلقّى الأوامر منك مباشرة بما تجيب؟

- **جعجع**: بالمبدأ والعمل اليومي كان غسان توما يتلقّى الأوامر منّي مباشرة أمّا فيما يتعلّق باغتيال المهندس داني شمعون، فلا أعطيت البته هكذا أوامر ولا علم لي أنّ غسان توما قد أعطى أوامر بهذا الإتجاه.

• **المحقق**: لدينا معلومات أنّك وبواسطة جهاز الأمن، أقدمت على تكليف أشخاص جمع معلومات. عن هيئات وفعاليّات سياسيّة مناوئة لسياستك أو سياسة القوّات من بينهم: داني شمعون قبل عمليّة الإغتيال بفترة قصيرة لماذا تمّ ذلك؟

- **جعجع**: أنفي نفياً قاطعاً هذه المعلومات.

• **المحقق**: يقول أحد عناصر جهاز الأمن خليل واكيم مسؤول أمن بيروت في فترة الإغتيال أنّه تلقّى أمراً من رئيس الجهاز غسان توما وبطلب منك شخصياً جمع معلومات عن فعاليّات منطقة سيطرة العماد عون من بينهم المغدور داني شمعون وأنّه نفّذ الطلب وقدّم المعلومات لجهاز الأمن.

- **جعجع**: أنفي نفياً قاطعاً أن أكون قد أعطيت أي أمر خاص بجمع معلومات عن شخصيّات سياسيّة موالية للعماد عون كما أنّي لم أتلق أي تقرير من جهاز الأمن حول هذا الموضوع.

• **المحقق**: كيف تنفي علمك بموضوع بهذا الحجم وتدعي إشرافك على جهاز الأمن؟

- **جعجع**: وهل هذان الأمران متناقضان أي أنا مشرف على جهاز الأمن وبذات الوقت لا علم لي بكل ذاك الموضوع؟

• **المحقق**: هل يعني جوابك هذا أنّ غسان توما تصرف من تلقاء نفسه؟

- **جعجع**: إذا كان غسان توما قد أعطى الأوامر بهذا الموضوع فجوابي هو نعم.

• **المحقق**: نؤكد لك أنّ معلوماتنا مستقاة من إفادات وأقوال أشخاص موجودين لدينا ومشتركين بمحاولة الإغتيال وهذا يعني بالمفهوم العام أنّها ليست مجرّد معلومات بل حقيقة واقعة بماذا تجيب؟

- **جعجع**: أطلب أن يأخذ التحقيق مجراه ويكشف بالنهاية ملابسات هذه الجريمة.

• **المحقق**: هل أقدم غسان توما على تنفيذ أيّة عمليّة أمنيّة بدون أمر منك وعلمت بها لاحقاً؟

- **جعجع**: حتّى اللحظة، كلا.

- **المحقق**: هل هذا يعني أنّ غسان توما لا ينفّذ إلاّ بأمر منك؟

– **جعجع**: في المبدأ نعم.

- **المحقق**: منسوب إليك الإقدام على اغتيال المرحوم طوني سليمان فرنجية عام ١٩٧٨ أخبرنا كيف حصل الحادث ولماذا أقدمت على هذا العمل؟

– **جعجع**: هذا غير صحيح فأنا كنت في المواقع العسكريّة لكنّني أصبت قبل وصول القوى المهاجمة إلى قصر طوني سليمان فرنجية بحوالي مئة متر.

- **المحقق**: ماذا كان دورك في العمليّة؟

– **جعجع**: كنت مسؤول القيادة المحليّة في العمليّة أي بإمرتي أبناء بشري لأنّه كان هناك قيادة مركزيّة بإمرة السيد إيلي حبيقة ولا أعرف هوية العنصر الذي قتل طوني فرنجية شخصياً.

- **المحقق**: ما هي معلوماتك عن قضيّة اغتيال المرحوم الرئيس رشيد كرامي؟

– **جعجع**: لا معلومات لدي غير ما يتداول به الرأي العام.

- **المحقق**: منسوب إليك تكليف عناصر من جهاز الأمن في القوّات بتنفيذ عمليّة عسكريّة ضدّ سيارة الوزير إيلي حبيقة في الأشرفيّة وقتل مرافقه من هم العناصر الذين كلّفتهم وما هو السبب؟

– **جعجع**: إنّ ما نسب إليّ غير صحيح ولكن كلّفت بعض العناصر لمنع جماعة حبيقة من التعدي على عناصر القوّات في الأشرفيّة على غرار ما حصل في مناطق أخرى لكنّني لم أحدد نوع هذ المنع أو الطريقة، ولا أعرف منفّذي العمليّة.

- **المحقق**: لدينا اعترافات من عناصر تابعة للقوّات اللبنانيّة وبالتحديد فرقة الصدم إنّك أنت أمرت بالعمليّة مباشرة وبموجب أمر عمليّات قدّم لك شخصياً قبل التنفيذ بساعات بماذا تجيب؟

– **جعجع**: لا أتذكّر هذه التفاصيل.

- **المحقق**: هل كان جهاز الأمن على اطلاع بهذه العمليّة خاصّة رئيس الجهاز غسان توما؟

– **جعجع**: الحقيقة إنّني لا أتذكّر هذا الكلام.

- **المحقق**: إنّ إجابتك بكلمة لا أتذكّر يدل على أنّك فعلاً أقدمت على إعطاء الأمر هذا بالمفهوم العلم لهذه الإجابة لذا نطلب منك الإعتراف بالحقيقة؟

– **جعجع**: الحقيقة إنّني أعطيت تعليمات بمنع عناصر حبيقة من الإعتداء على عناصر القوّات.

- **المحقق**: منسوب إليك الإقدام على تكليف أشخاص بوضع متفجرة في مطرانيّة الروم الكاثوليك في زحلة عام ١٩٨٧ وحصل هذا الإنفجار ما هو السبب من هذه العمليّة ومن المستهدف بها وبالتالي من الذي نفذها؟

– **جعجع**: في مرحلة الحرب كانت الميليشيات تمتلك أجهزة أمن من بينها أمن القوّات وكانت هذه الأجهزة تلاحق بعضها ومن الطبيعي أن يكون جهاز أمن القوّات يلاحق جماعة حبيقة وكذلك جماعته كانت تلاحقنا، لذا أمرت جهاز الأمن بتدبير عمل ما ضدّ إيلي حبيقة وجماعته في زحله وقد قام الجهاز المذكور بإدخال عبوة ناسفة إلى المطرانيّة المذكورة وتمّ تفجيرها بواسطة كاهن داخل المطرانيّة والهدف منها إيلي حبيقة.

- **المحقق**: منسوب إليك الإقدام خلال عام ١٩٨٨ على احتجاز وزير الدفاع في ذاك الحين الرئيس عادل عسيران والنائب مخايل الضاهر ما هو السبب من هذا العمل ومن هم العناصر المكلفين بالتنفيذ؟

– **جعجع**: بالنسبة للوزير عسيران والنائب مخايل الضاهر إنّهما **استضيفا** في الأشرفيّة وحالات لدى قواتيين أصدقاء لفترة قليلة من الوقت لضرورات المرحلة.

- **المحقق**: منسوب إليك الإقدام على تكليف مجموعة، من القوّات بإمرة حنا العتيق لاحتلال مبنى إذاعة صوت لبنان الكتائبيّة في الأشرفيّة خلال عام ١٩٩٢ فما هو الهدف من هذه العمليّة؟

– **جعجع**: تهمة غير صحيحة.

- **المحقق**: لدى مصادرة مخازن الأسلحة العائدة للقوّات اللبنانيّة تبيّن أنّه يوجد من بين المصادرات مواد تفجير ومعدّات خاصّة بتحضير العبوات وساعات توقيت مجهزة واجهزة إلكترونيّة متطوّرة خاصّة في مخزن دير سيدة الآلام في غدراس القريب من موقعك وبعد الكشف عليها من قبل الإختصاصيين **تبيّن أنّها تحمل نفس المواصفات**

للمواد والأجهزة المستخدمة في عبوة تفجير كنيسة سيدة النجاة في الزوق وعبوة المعهد الثقافي الفرنسي في غدير وعبوة مدرسة الترقي في برج حمود لذا فإنّنا نتهمك بصفتك المسؤول الأعلى للقوّات اللبنانيّة والمشرف الحقيقي على تنفيذ تحركاتها ونشاطاتها، بتدبير عمليات التفجير لأهداف وأغراض تخدم مصالحك ومصالح القوّات اللبنانيّة بماذا تجيب؟

- **جعجع:** أرفض هذه التهمة جملةً وتفصيلاً. كذلك لم أكن على علم لا بنوعيّة ولا بكميّة المخازن التي كانت موجودة والتي تتحدثون عنها ولا أعلم شيئاً عن قضيّة العبوات أيضاً.

• **المحقق:** منسوب إليك الإقدام على حرق سيّارة خاصّة بفتاة من بلدة جدايل بقضاء جبيل بماذا تجيب؟

- **جعجع:** أنفي التهمة إنّما طلبت من أحد عناصري المساعدين حنا العتيق بلجم عدائيّة صاحبة السيّارة التي أجهل إسمها تجاه عناصر القوّات اللبنانيّة وزوجتي ضمناً إنّما لم أحدّد نوعيّة اللجم هذه.

• **المحقق:** نعود ونسألك من جديد عن قضيّة إحتلال مبنى إذاعة صوت لبنان ونطلب منك إفادتنا عن القضيّة؟

- **جعجع:** **أتراجع عن إفادتي السابقة من إنّها تهمة غير صحيحة** وأجيب أنّه لم أكن في نيّتنا إحتلال صوت لبنان، إنّما كل ما في الأمر أنّه لا أحد يجهل الصراع الذي كان قائماً على صوت لبنان في تلك المرحلة، بيننا وبين الدكتور جورج سعاده، وكان الهدف من تكليف حنا العتيق بالعمليّة، هو تفريغ مبنى الإذاعة من وجود العنصر البشري القوّاتي وعرقلة عملها.

• **المحقق:** منسوب إليك تكليف حنا العتيق أحد مساعديك بتدبير عمليّة اغتيال للمدعو سليمان الحويك في جبيل فما هو الهدف من هذه العمليّة؟

- **جعجع:** إنّ هذه التهمة غير دقيقة لكنّني أعترف بتكليف حنا العتيق بالتصرف تجاه سليمان الحويك ووضع حد له قائلاً ما حرفيّته "دقلوا على الجامد" وهذا بعد عدّة شكاوى وصلتني ضدّ سليمان الحويك من أنّه يهدّد عناصر القوّات ويضايقهم في منطقة جبيل كونه من عناصر حبيقة.

• **المحقق:** منسوب إليك الإستمرار بالنشاطات الأمنيّة ضمن الجهاز الأمني الخاص بالقوّات حتّى ما بعد تاريخ حل الميليشيات ممّا يدل عن أنّ إعلانك حل ميليشيا القوّات صوري وليس فعلياً بماذا تجيب؟

- **جعجع:** منذ اتخاذ قرار حل الميليشيات اتخذت قرار بحل جهاز الأمن أيضاً ولكن ضخامة عدد عناصره البالغ ما بين ألف وألف وخمسماية عنصر اضطررنا للبقاء عدّة شهور حتّى تمكنا من حل هذا الجهاز تدريجياً وإنهاء عمله بدون خلق مشاكل إجتماعيّة.

• **المحقق:** لدينا وثائق ومستندات ومعلومات تؤكد انّ جهاز الأمن في القوّات استمر في عمله تحت إسم الغرفة الأمنيّة وأسماء أخرى فهل تؤكد ذلك؟

- **جعجع:** كما قلت لم يبق الجهاز مستمراً ولكن لجأنا إلى استخدام طريقة ما يسمّونه تصفية تدريجيّة.

• **المحقق:** من المسؤول الذي كلّفته بتخزين الأسلحة وتوزيعها بعد قرار حل الميليشيات وبالتالي أين هي الأسلحة بكاملها؟

- **جعجع:** فيما يتعلّق بالشق الأوّل من السؤال أنا ما كلّفت حدا يخبّي السلاح على هذا المستوى في الوقت الذي أعلم أن بعض المسؤولين في القوّات خزّنوا أسلحة دون أن أعرف عناوين المخازن، لأنّ كل مسؤول خزن على طريقته، أمّا في ما يتعلّق بالشق الثاني من السؤال فإنّ الأسلحة الثقيلة قد تمّ شحن قسم منها إلى ميناء حيفا في إسرائيل والقسم الآخر إلى يوغسلافيا بهدف التخزين للتصرف بها فيما بعد.

• **المحقق:** كيف يعقل أن تجيبنا، بأنّ كل مسؤول في القوّات خزّن كميّة أسلحة بطرقه الخاصّة دون أن تطلع أنت على تفاصيلها، بالرغم من صفتك قائداً للقوات واعترافك أنّ قرار القوّات بيدك وحدك، فلماذا تحاول الإنكار بالرغم من وجود معلومات عن طريقة حفظ أسلحة القوّات؟

- **جعجع:** أنا وصفت الوضع كما هو بعيداً عن الإعتبارات التنظيميّة...

هنا أراد المحقق أن يصار إلى توقيع ما سبق وورد في محضر الإفادة، إلاّ أنّ جعجع رفض التوقيع قبل أن يقرأها حرفاً حرفاً، فلما فعل وافق عليها ووقعها، ثم تتابعت الإفادة على الشكل الآتي:

- **المحقق:** بالنسبة لقضيّة اغتيال المرحوم الرئيس رشيد كرامي، لدينا معلومات تؤكد ضلوع جهاز الأمن في القوّات اللبنانيّة بهذه الجريمة واستخدام أحد العسكريين من الجيش للتنفيذ فهل هذا صحيح، خاصّة وإنّ المعلومات تؤكد أنّك أعطيت أنت الأمر بذلك؟

– **جعجع:** هذه المعلومات غير صحيحة.

- **المحقق:** في حال صدق هذه المعلومات. فهل يكون جهاز الأمن قد نفذ العمليّة بدون علمك؟

– **جعجع:** في حال صدق المعلومات نعم.

- **المحقق:** هل يعقل أن ينفّذ جهاز الأمن مثل هذه الجريمة ولا تكون على علم بها مع أنّك تقول بنفسك أنّه يأتمر فقط بأوامرك؟

– **جعجع:** حسب معلوماتي أنّ جهاز الأمن في القوّات اللبنانيّة لا علاقة له بهذه الجريمة.

- **المحقق:** هل تعتبر جهاز أمن القوّات منزّه عن مثل هذه الأعمال؟

– **جعجع:** إنّ الأجهزة الأمنيّة وجدت للتعاطي بالأمور الأمنيّة، لكن هذا لا يعني أنّ الأجهزة الأمنيّة مسؤولة عن أي حدث أمني يقع خصوصاً خلال حرب ١٥ سنة كان العديد من الأجهزة الأمنيّة من الإتجاهات المختلفة تعمل علىالأراضي اللبنانيّة.

- **المحقق:** بالنسبة لقضية اغتيال المرحوم طوني فرنجية أعدنا عليه السؤال عن هويّة الفاعلين ومسؤوليّته بالحادث، وأسمعناه صوته في شريط تلفزيوني مسجّل بصوته يقول فيه "طوني فرنجية نحنا قتلناه يا شباب أنا بقلكن" فأجاب بأنّ التسجيل بصوته لكنّه يعتقد أنّ هناك مونتاجاً بالتسجيل وليس سليماً، لذا كرّرنا عليه السؤال عن دوره بالعمليّة فأجاب؟

– **جعجع:** أكررُ إجابتي السابقة، إنّني كنت في الموقعة العسكريّة رئيس المجموعة المحليّة، وأصبت في أوّل المعركة ولم أشارك بقتل السيد طوني فرنجية بصورة شخصيّة. وأضيف أنّ العمليّة إلى إهدن كانت مقرّرة ليوم السبت وتأجّلت إلى يوم الثلاثاء خوفاً من وجود طوني فرنجية أو أي شخصيّة سياسيّة في إهدن خلال عطلة الأسبوع، لكن طوني فرنجية كان في منزله يوم الثلاثاء بالصدفة.

- **المحقق:** منسوب إليك الإقدام بصفتك قائد القوّات اللبنانيّة، على قتل شخصين من عناصرك بطريقة الإعدام. من هما العنصرين وما سبب إعدامك لهما؟ ومتى حصل ذلك؟

– **جعجع:** إنّ العنصرين هما سمير زينون ونبيل لحود، وقد حصلت القضيّة عام ١٩٨٧ حسب ما أذكر، بعد تشكيل هيئة محكمة بقرار أمني، بعد التداول مع نائب القائد كريم بقرادوني ورئيس هيئة الأركان فؤاد مالك، التي اجتمعت واتخذت قراراً بإعدام الشخصين، وسبب المحاكمة يعود إلى إقدامهما على الخيانة العسكريّة حسب المفهوم العام للكلمة. واتهامهما بمحاولة إغتيال قائد القوّات (أي أنا سمير جعجع) أصحح العبارة بالقول إغتيال قائد القوّات سمير جعجع فقط. وبعد صدور القرار أحالت هيئة المحكمة المذكورة قرارها إلى قائد القوّات اللبنانيّة بهدف اتخاذ القرار إمّا بالعفو وإمّا بترك القرار نافذاً فاتخذت الخيار الثاني. وتمّ إعدام الشخصين بعد مرور عدّة أيام أي أقل من شهر.

- **المحقق:** ما هي معلوماتك عن قضيّة اغتيال المونيسنيور خريش بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢؟

– **جعجع:** ليس لدي أيّة معلومات عن هذه الحادثة.

- **المحقق:** باسم من تسجلت ممتلكات القوّات اللبنانيّة؟

– **جعجع:** أرفض الإجابة على هذا السؤال لأنّه يلزمني محام يحضر تصريحي عليه.

- **المحقق:** ما هي قضيّة التنازلات عن ملكيّة عقارات وشركات مسجلة بأسماء أشخاص حرروا تنازلاً عنها باسمك؟

– **جعجع:** أرفض الإجابة على هذا السؤال أيضاً وأريد أن يوجه لي بحضور محام.

- **المحقق:** لدينا معلومات تؤكد إقدامك على تلف مستندات ماليّة خاصّة بالقوّات، والتصرف بالأموال العائدة لها، ما هي هذه المستندات ولماذا جرى تلفها؟ وكم تبلغ قيمة أموالها؟

– **جعجع:** أنفي بشكل قاطع هذه المعلومات.

- **المحقق:** تبيّن لدى مراجعة مستندات ماليّة القوّات، دفع مبالغ ماليّة كبيرة بأمر منك شخصياً إلى غسان توما رئيس جهاز الأمن الموجود خارج لبنان، منها مبلغ مئة ألف دولار في الفترة الأخيرة، ماهو سبب دفع المبالغ هذه، إذا لم يكن غسان توما يمارس نشاطه الأمني لصالح الجهاز؟

- **جعجع**: نعم لقد دفع مبلغ المئة ألف دولار لغسان توما ولكن ليس له وحده بل لمجموعة أشخاص من جهاز الأمن هم: غسان منسى، طوني عبيد، راجي عبدو، والمبلغ دفع لهم خلال شهر تموز أو آب ١٩٩٢، وأنّ جورج أنطون مسؤول الشؤون الداخليّة هو الذي أرسله إلى العناصر المذكورين الموجودين وقتها في قبرص لمساعدتهم على تأسيس أعمال لهم وتدبير حياة جديدة لهم في الخارج.

• **المحقق**: تبيّن من التحقيق في مستندات ماليّة القوّات اللبنانيّة، أنّ عناصر الغرفة الأمنيّة أو جهاز الأمن سابقاً، وكانوا لا يزالوا يقبضون رواتبهم حتّى العام الحالي ١٩٩٤ ممّا يدل على أنّهم لا زالوا يمارسون نشاطهم الأمني؟

- **جعجع**: هذه المعلومات غير صحيحة لأنّ الغرفة الأمنيّة توقّفت عن العمل منذ أوائل ١٩٩٢ وتوقّف دفع رواتب عناصرها منذ ذاك الحين.

• **المحقق**: تبيّن أيضاً أنّك كلّفت مسؤول الماليّة بإرسال أموال إلى قبرص لصالح عناصر من جهاز الأمن تقيم في الجزيرة المذكورة فماذا تجيب؟

- **جعجع**: أنا كلّفت مسؤول الماليّة بإرسال أموال إلى عناصر من الجهاز تقيم في قبرص أذكر منهم غسان توما، راجي عبدو، طوني عبيد، غسان منسى وجان شاهين والذين بقي تمويلهم بالمال لمساعدتهم على تدبير شؤونهم حتّى أواخر عام ١٩٩٣ أو حتّى قبلها لا أذكر التواريخ. وأشدّد على أنّ الأموال كانت ترسل لهم لمساعدتهم وليس لأغراض أخرى.

• **المحقق**: ما دمت تقول أنّك كنت ترسل بواسطة مسؤول ماليّتك المال إلى هؤلاء العناصر المقيمين في قبرص، كيف تدّعي أنّ طوني وجان شاهين موجودان الأوّل في أوستراليا والثاني أيضاً منذ أكثر من سنة عندما عقدت مؤتمراً صحافياً رداً على اتهام القوّات بتفجير كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل؟

- **جعجع**: بالنسبة لطوني عبيد، فأنّه غادر قبرص منذ سنة تقريباً وانقطعت عنه المساعدات، أمّا جان شاهين فقد غادرها خلال شهر آذار ١٩٩٤ إلى أوستراليا وأذكر أنّه في أوائل شهر آذار لا أذكر التاريخ بالضبط.

• **المحقق**: بعد كم يوم من حادثة التفجير غادر جان شاهين جزيرة قبرص؟

- **جعجع**: أذكر أنّه بعد حوالي ١٠ أو ١٥ يوماً من الحادثة.

• **المحقق**: هل شاهدته في تلك الفترة أي قبل سفره؟

- **جعجع**: كلا وبشكل قاطع.

• **المحقق**: برأيك لماذا غادر جان شاهين جزيرة قبرص إلى أوستراليا في تلك الفترة بالذات؟

- **جعجع**: حسب علمي كان هو بانتظار فيزا إلى أوستراليا منذ سنة تقريباً، وحسب تقديري أنّ الفيزا تأمّنت له في ذلك الوقت فسافر إلى أوستراليا كما كان منتظراً.

• **المحقق**: لدينا إفادات شهود عديدة تؤكّد مشاهدة طوني عبيد وجان شاهين في لبنان بنفس الفترة التي حصل فيها إنفجار كنيسة سيدة النجاة، فماذا تجيب؟

- **جعجع**: أستبعد ذلك تماماً.

• **المحقق**: لدينا ما يكفي من الإفادات والمعلومات والأدلة الحسيّة والتقنيّة التي تؤكّد مسؤوليّة جهاز أمن القوّات اللبنانيّة عن حادث إنفجار سيدة النجاة في الزوق بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٤، وهؤلاء العناصر يأتمرون بأمرك من خلال علاقتهم بك وعملهم في جهاز الأمن، لذا نطلب منك أن تقول الحقيقة حول ما تعرفه عن هذا الحادث ودورك به، بماذا تجيب؟

- **جعجع**: أوّلاً من بعد حلّ الميليشيات بطلّ في جهاز أمن وأنّ الأشخاص الذين تذكرهم كانوا موزعين في أطراف العالم. واحد بكندا واحد بأوستراليا والثالث بقبرص. أنا أنفي عن القوّات اللبنانيّة بشكل قاطع أي مسؤوليّة عن كنيسة سيدة النجاة كما أنّي لا أعتقد أنّ الأشخاص الثلاثة المذكورين أعلاه، لهم أي علاقة بتفجير الكنيسة مع أنّي لم أعد بعد سنة ١٩٩١. على احتكاك مباشر معهم.

حينها قبل التوقيع، طلب جعجع أن يقرأ القسم الثاني من إفادته كلمة كلمة فكان له ما شاء فوافق عليها ووقعها.

وجهاً لوجه

في منزله كان القاضي منير حنين، إبن دير القمر، ينتظر نتائج التحقيق وما إذا كان استكماله ممكناً حتّى يستطيع أن يبدأ تحقيقه هو ليقرر في ضوئه، ما إذا كان جعجع سيبقى بالسجن أم يعود إلى حياته الطبيعيّة.

وما أن انتهى التحقيق الأولي حتّى أجرى منظمه إتصالاً بحنين وأبلغه بالنتائج فأمره بختم التحقيق وايداعه إيّاه.

على الفور اتصل حنين بالمحامي اسعد أبي رعد وطلب منه أن يكون جاهزاً، قبل ظهر الأحد (اليوم التالي) لحضور جلسة التحقيق مع جعجع.

طلب أبو رعد أن تكون الجلسة في قصر العدل في بيروت وليس في وزارة الدفاع...

رد المحقق حنين: "من قال لك أنّ الجلسة ستكون في مكان آخر وأنا اخترت يوم الأحد لأنّ الصحافة ستكون بعيدة والقصر خال".

في الليلة السابقة للجلسة أخذت الأفكار الرئيس حنين إلى البعيد. إلى يوم اغتيال داني شمعون الذي كان بالنسبة إليه من أكثر أيام حياته اسوداداً... فهو كان يعتبر نفسه، عن حق، جزءاً من عائلة كميل شمعون وكانت تربطه علاقة استثنائيّة بالرئيس الراحل حتّى أصبح منفّذ وصيّته.

سأل منير حنين القاضي الذي فيه، عمّا إذا كان يستطيع أن يغلب عواطف الرجل الذي فيه، ليأتي تحقيقه موضوعياً وحيادياً وقراره عادلاً وناطقاً بالحقيقة.

ردّ عليه الرجل الذي فيه: "لأنّك تحب داني شمعون لن تفتّش عن كبش محرقة بل عن قاتله".

أكّد القاضي الذي فيه: "نطقَ الرجل بالحكمة".

يوم الأحد في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩٤ خرق موكب فوج المكافحه هدوء قصر العدل في بيروت وخرج جعجع منه محاطاً بالحراس من دون أن يصار إلى تكبيله أو حتّى لمسه وأخذ الدرج المؤدي إلى الطبقة الرابعة هرولة. وصل إلى فوق وكان الرئيس حنين في انتظاره وكذلك المحامي أبي رعد. أدخل مباشرة إلى غرفة التحقيق.

قبل أن يباشر حنين في طرح أسئلته أبلغ جعجع بأنّ له الحق أن يطلب تنحّيه وقال له: "دكتور جعجع يكفي أن أخبرك أنّني منفّذ وصيّة الرئيس شمعون حتّى تدرك عمق العلاقة التي كانت تجمعني بهذه العائلة ولك يعود القرار في أن أبقى محققاً عدلياً أم أتنحّى".

أجابه جعجع: "أنا لي ملء الثقة بك حضرة الرئيس".

وبدأت الأسئلة والأجوبة. سمح حنين لجعجع بأن يجيب وهو يتمشّى أو وهو واقف. لكنّه لاحظ أنّ قائد "القوّات" مصرّ على وضع يده في جيبه، فطلب منه أن يرفعها إلاّ أنّ جعجع

أصرّ فأصرّ حنين بدوره، فما كان من "بنطلون" جعجع إلاّ أن يهبط ويكشف عورته... لقد هزل جعجع في الأيام القليلة السابقة بمعدل سبعة كيلوغرامات أغلبها منذ توقيفه. فسارع المحامي أبي رعد، بأمر من الرئيس حنين للسؤال عمّن يملك سير "بنطلون" يناسب جعجع ولم يكن في الخارج سوى المحامي اميل رحمة الذي قدّم لجعجع ما كان يرتديه.

هنا أوقف حنين التحقيق وأمر بإحضار عصير وبعض ما يمكن تناوله من طعام. عندما لبّي أمره دعا الدكتور جعجع ليتناول شيئاً فلبّى الدعوة وأكل بلهفة وقابليّة خمس قطع من اللحم بعجين الأمر الذي أثار استغراب الرئيس المحقّق فسأله:

- منذ متى أنت من دون طعام؟

– منذ تمّ توقيفي.

- لماذا؟

– لا أريد أن آكل ممّا يحضرونه.

على الفور استدعى حنين المسؤول عن حراسة جعجع وسأله عن سبب عدم إحضار ما يلزم من طعام للدكتور جعجع وذلك وفق ما يطلبه هو.

رد عليه المسؤول: "لأنّ لا مال في صندوقه". فسارع المحاميان أبي رعد ورحمة إلى تزويد الصندوق بما كان يحملانه ومنذ ذلك اليوم يأكل جعجع ما يطلبه هو وكلّه طعام غني بالفيتامينات وخفيف بالدهون. لماذا يا دكتور جعجع؟ سألوه، أجابهم: "لأنّ البدانة تسرّع في موت الإنسان".

في ذاك اليوم عاد جعجع إلى سجنه وصدرت بحقه أوّل مذكرة توقيف وجاهيّة، ستليها ثانية في قضيّة تفجير كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق وذلك في ٢٥ أيار ١٩٩٤ أي بعد ٣٤ يوماً على توقيفه. وثالثة في قضيّة اغتيال الدكتور الياس الزايك. ورابعة في قضيّة محاولة اغتيال الوزير ميشال المر. وخامسة قد تكون الأخيرة في قضيّة اغتيال الرئيس رشيد كرامي.

الفاتحة كانت مع الرئيس حنين الذي عانى الأمرّين من رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون الذي كان يهمل التحقيقات إلى حدّ كبير لا بل يسلك النهج المحبط لها. بينما يحقّق حنين يجتمع هو بالسيّدة جعجع وفيما يتهيّأ المحقق لإصدار قراره الإتهامي يُعلن في الإعلام عن عدم اقتناعه بدور جعجع في الجريمة ولكنّه يرضخ لكلمة القضاء.

مواقف شمعون من قضيّة شقيقه أبعدت عنه كثيرين من قدامى الحزب. فخرج أنطوان شويري وهمّش اميل نجيم. فيما تبادل شمعون الإتهامات مع إبنة شقيقه المغدور تريسي التي وقفت بصلابة إلى جانب التحقيقات وتابعت المحاكمة حضورياً حتّى النهاية فيما لم يحضر هو ولو جلسة واحدة.

مفارقات... وإعلام

في ١٣ و١٦ حزيران صدر تباعاً القراران الإتهاميان في قضيّتي تفجير كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق واغتيال رئيس حزب الوطنين الأحرار داني شمعون وعائلته في بعبدا. وفي كلاهما وجّه الإتهام إلى قائد "القوّات اللبنانيّة" الدكتور سمير جعجع وأحيل للمحاكمة أمام المجلس العدلي برئاسة القاضي فيليب خيرالله الذي لقّب بـ"ناسك العدليّة"، وانتقل فجأة من الظل حيث المكتب والقرارات إلى الضوء، على اعتباره، كما قال يومها القاضي عويدات سيحاكم النيابة العامّة وقضاة التحقيق على قدم المساواة مع جعجع وسائر المتّهمين.

بعد أسبوعين، وفيما التعليقات تتوالى على القرارين صدرت مجلة "الوسط" وعلى غلافها، "غسان توما يرد ويتّهم" وفي داخلها مقابلة احتلت إحدى عشرة صفحة مع غسان توما. وقد حامت الشبهات حول صدقيّة هذا الحدث بالنظر إلى معطيات عدّة:

- غياب صورة غسان توما، على الرغم من أنّ مجلات أخرى، كانت قد أسهبت في نشر صورته.
- الصحافي الذي قيل أنّه أجرى الحديث يدعى ريمون زغبي وهو ليس من فريق العمل في هذه المجلة المعروفة برصانتها.
- إتضاح إنّ ما قيل أنّ توما قد كتبه هو من إعداد أحد المحامين، بفعل الصياغة التي تضمّنت تعابير قانونيّة وإلماماً بأصول المحاكمات.

فوراً، صودرت هذه المجلة ومنع توزيعها في بيروت، لأنّها تنقل كلاماً لشخص هو فار من وجه العدالة، ويوزع اتهاماته كيفما ارتأى، بقصد إضفاء ما يكفي من الشك على مضمون القرارين الإتهامين.

إلاّ أنّ غسان توما وفي هذا الحديث الذي، وإن لم يكن قد أجراه هو، إنّما وافق عليه وساعد بسرد وقائعه - وهذا حقه - أورد سلسلة وقائع تبيّن عدم صحّتها لاحقاً. فماذا عنها؟

لا بدّ أوّلاً، من إبداء ملاحظتين في الشكل:

فرئيس جهاز الأمن في "القوّات اللبنانيّة"، يفترض أنّه كان موجوداً عند صدور قرار الإتهام في فرنسا أو الولايات المتحدة الأميركيّة وبالتالي يفترض أن يكون قد اطلع على

القرارين من الصحف اللبنانيّة التي نشرتهما بالحرف، وهو لم يحصل على القرارين الإتهامين كما صدرا عن المحققين حنين وفريحة، ومع ذلك تراه، في تفنيده لما ورد فيهما، يعيدك إلى الصفحات، كقوله: "في الصفحة ١٣ يقول النص: إنّهم سحبوا بطارية التسعة فولت من كل ساعة (...) وفي الصفحة ٦ ورد أنّه بتاريخ ١٦ آذار عند عودته من روم حضر جرجس الخوري إلى فرع المخابرات".

وإذا سلّم جدلاً أنّ عشرات الصفحات أرسلت له بالفاكس من أحد المحامين، فإنّ مضمون التحقيقات الأوّلية لم تكن هكذا حالها، ومع ذلك فهو يستغرب كيف أنّ تواريخ إلقاء القبض على كل من وليد جعجع وحنا عتيق وآخرين غير مذكورة.

أمّا الوقائع التي تبيّن لاحقاً عدم صحّتها، وذكرها غسان توما فهي الواردة في أقواله عن مواضيع عدّة بينها:

عمالة جرجس الخوري

- يفترض أصلاً أن يهرب جرجس الخوري، لكنّه ذهب وسلّم نفسه لأنّه **عميل للأجهزة**.
- جرجس لم يكن في روم لأنّه عميل للأجهزة.
- أقول وبشكل أكيد أنّ جرجس **عميل لجهاز لبناني معروف** وتمّ تركيب القصّة معه وأكبر دليل أنّ النص يحاول تبرئته **لأنّ العميل يجب تخليصه**.
- إذا كان جرجس محترفاً فكيف يبقي معه وبين يديه رسوماً باليد للكنيسة لتصادرها الأجهزة الأمنيّة؟ أليس البديهي أن تتلف هذه الرسوم أم أنّ الغرض هو تسليمها؟ (ما حدث فعلاً أنّ جرجس رسم، ما يتكلّم عليه توما، عند التحقيق معه).

من كل ما تقدم يتضح أنّ جرجس الخوري يعمل للجهاز الذي ركّب معه القصّة التي كانت ترمي إلى ضرب حزب "القوّات" ووقف الإعلام. **ونحن لدينا في هذا المجال معطيات سنضعها في تصرف مراجع خارجيّة لأنّ الضمانات غير متوافرة في لبنان.** أنّه أمر مؤسف أن تغيب النزاهة وأبسط حقوق الناس. (اتضح لاحقاً، وبشكل ثابت وباعتراف "قواتي" إنّ جرجس الخوري، ليس عميلاً للمخابرات، كما يتّهم غسان توما).

الفيديراليّة

إنّ موضوع الفيديراليّة لم يطرح بعد ١٩٩٠ على أي صعيد في "القوّات" (يتضح أنّ الوثيقة الفكريّة التي أعدّها الحزب كانت تتحدث عن الفيديراليّة وأهميّتها بالنسبة للبنان وقد عادت مجلة "المسيرة" ونشرت على حلقات هذه الوثيقة، في خلال عام ١٩٩٥ وقالت أنّها كانت ستقدم عام ١٩٩٤).

لقاء جعجع

أنا غادرت في أوائل أيار ١٩٩٣ ولم أستطع العودة ولم أتصل بالدكتور سمير جعجع (الدكتور جعجع يبلغ المجلس العدلي أنّه التقى غسان توما في قبرص في أيلول ١٩٩٣، أي بعد أربعة أشهر على مغادرة توما لبنان).

جعجع والتكليف

سأله محاوره: "هل تريد أن تقنعني أنّ جعجع لم يكلّفك بأي محاولة اغتيال؟". أجابه توما جازماً: "لم يكلّفني باغتيالات" (جعجع نفسه أفاد في التحقيق الأوّلي أنّه طلب من غسان توما تصفية إيلي حبيقة في زحلة فنفّذ توما العمليّة في مبنى مطرانيّة سيدة النجاة بواسطة أحد الكهنة).

تنتهي مقابلة غسان توما، عند هذه التناقضات، لتبدأ الأسئلة المشروعة وأبرزها: لماذا هذا التخبّط العشوائي في الدفاع عن "القوّات اللبنانيّة" ولا سيّما في ملف تفجير الكنيسة: عندما كان جرجس الخوري يعترف حوله توما، بأدلة ادعى امتلاكها، إلى عميل لجهاز المخابرات في الجيش.

عندما وقف جرجس الخوري في المجلس العدلي ليتراجع عن اعترافاته تحوّل إلى "ضحيّة" لدى المخابرات حيث تعرّض لصنوف التعذيب.

ما تناقض فيه غسان توما مع واقع الحال مفهوم، فهو يريد الدفاع عن قائده بأي ثمن، خصوصاً وإنّ التهم الموجهة إليه في قضيتي إنفجار الكنيسة واغتيال شمعون ليست بسيطة.

على أيّ حال، فإنّ الشعور العام بأنّ صدور القرارين الإتهامين لن يكون اتجاههما لصالح جعجع، حرك وكلاء دفاعه على جبهة أخرى فعرضوا تسليم المتهمين غيابياً، بعدما اعتبر

تهريبهم بأمر من جعجع وبمساعدات ماليّة ضخمة منه دليلاً على تورط قائد "القوات".

وأبدى المحامي أسعد أبي رعد إستعداداً لأن يسلّم الفارون أنفسهم، لكنّه اشترط ألاّ يعهدوا إلى مديريّة المخابرات في الجيش اللبناني، بل إلى رجال التحري التابعين لقوى الأمن الداخلي الذين يتنقلون إلى إحدى السفارات المعتمدة في لبنان ويستجوبونهم أوّلياً، ثمّ يسلّمون إلى القضاء ويوضعون في سجون عادية. فقبل القاضي عويدات العرض، ودعا أبي رعد إلى أن يتم تسليم هؤلاء في السفارات السوريّة في بلدان تواجدهم.

إلا أنّ أبي رعد رفض ذلك عارضاً أن يكون التسليم في سفارات مصر أو الأردن.

أصرّ عويدات، لضمان وعوده ومنها عدم محاكمتهم بغير ملف الكنيسة، أن يسلّموا أنفسهم في سفارة سوريّة ففشلت المفاوضات وبقيت الحال على ما هي عليه.

وترافق كلّ ذلك، مع أجواء إعلاميّة مشحونة شكّكت بالتحقيقات وقضاة التحقيق وبالمجلس العدلي سلفاً. وحولّت كلّ حامل قلم إلى منظّر في الأمور القانونيّة وتحليل الأدلّة حتّى من دون أن يطّلع على مضمونها، فيما القضاء صامتٌ ولا سيّما رئيس مجلس القضاء الأعلى فيليب خيرالله الذي كان يكتفي بين الحين والآخر، بالتأكيد أنّ كلّ الضمانات لمحاكمة نزيهة وعادلة ستؤمّن. وحده القاضي فريحة خرج عن جادة الصمت وأجرى لقاء مع ممثّلي وسائل الإعلام في منزله في بعبدات، ليردّ فيه على الإتهامات التي توجّه إلى القرار الذي كان قد أصدره. وقد قوبل لقاء فريحة بالصحافيين بحملة لوكلاء الدفاع عن جعجع وبردود صحافيّة للمحامي بدوي أبو ديب فيما اعتبر مجلس القضاء الأعلى هذا اللقاء الإعلامي يخالف الأصول القضائيّة.

مؤيد

وسط هذا الجو الإعلامي المشحون الذي لم يسبق أن عرفت مثله أي قضيّة في تاريخ لبنان، بدأ المجلس العدلي برئاسة القاضي فيليب خيرالله المحاكمة التي كانت علنيّة ولكن بانضباط. كان جعجع يريدها أن تبث مباشرة على وسائل الإعلام المرئيّة، لأنّني: "سأقنع من قفص الإتهام كل العالم ليس ببراءتي فحسب بل بأهميّة الفيديراليّة أيضاً، بعدما عجزت عن ذلك وأنا في الكرنتينا وغدراس".

إلاّ أنّ مشيئة جعجع التي ترجمت مراجعات قضائيّة وإعلاميّة من وكلائه، لم تتم لأنّ البث المباشر أو النقل التلفزيوني - كما برّر الرئيس خيرالله آنذاك - لا تدخل في العادات

القضائيّة، واكتفي بتنظيم دخول الصحافيين وكل من يرغب من الناس، على أن يلتقط مصوّر الحكومة الرسمي صوراً توزع على سائر وسائل الإعلام.

وهكذا انطلقت المحاكمات، في الملفين معاً...

وفيما كان الملفان يسيران معاً في خطّين متوازين بدا واضحاً أنّ ملف داني شمعون هو ملف مكتمل يمكن المجلس العدلي، بمعطياته وبما توفره المحاكمات من توضيحات، من أن يصدر حكمه بالبراءة أم بالتجريم، فتقرّر، وفي ضوء الضغط الزمني، إذ كان عضو المجلس القاضي جورج القاصوف سيخرج إلى التقاعد في آخر حزيران، إنجاز ملف شمعون وإرجاء ملف الكنيسة إلى ما بعد هذا التاريخ، على اعتبار أنّه يحتاج إلى أمد أطول ليتمكّن المجلس من قراءة الحقائق في وسط الثغرات التي تعتريه.

لم تكن أجواء رئيس المجلس، قبل شهرين، على خروج القاضي القاصوف إلى التقاعد مريحة، فهو أبلغ أنّ وكلاء جعجع لا يريدون أن يصدر في قضيّة شمعون حكمه هذه السنة. وقد ترجم هذه الرغبة المحامي موسى برنس[1] الذي كان يقول لمن يحيط به من محامين: "لا تخافوا، أنا أراهم أربعة" في إشارة إلى أنّ المجلس العدلي لن يتمكّن من إصدار حكمه لأنّ الهيئة يجب أن تكون مكوّنة من خمسة قضاة.

هذا الواقع، دفع الرئيس خيرالله إلى الطلب من رئيس فوج المكافحة في الجيش اللبناني العقيد جان سلوم أن يؤمن الحراسة اللازمة لرئيس المجلس العدلي وأعضائه. خوفاً من تعرض أحدهم لسوء فيصبح مستحيلاً إصدار الحكم.

ما أن اختتمت المحاكمة في ملف شمعون حتى انتابت جعجع سلسلة من المخاوف، بأن يصدر المجلس حكماً لغير صالحه وقال لوكيله نقيب المحامين السابق عصام كرم: "أنا متخوّف من أن يكون الرئيس خيرالله قد عقد صفقة مع السلطة السياسيّة لتجريمي في هذا الملف. أريدك أن تذهب إلى مكتبه وتبلغه بمخاوفي هذه، ولكن بلغة لا تجرح كرامته... فشعوري أنّه مقتنع أنّنا قتلنا داني شمعون... لقد نجحنا في المحاكمات ولكنّني أسمعه يهمس في أذني كل ليلة: لو قام داني شمعون من القبر وأخبرني أنّ قاتلي الحقيقي هو هذا وليس سمير جعجع، لن أصدقه".

١. توفي عام ١٩٩٨ وكان مشهوراً بقراءاته الغيبيّة وضلوعه في "علم" البارابسيكولوجيا وأحد أركان حزب الوطنيين.

هم جعجع الثاني كان "حكم" الرأي العام: "ماذا عن الصحف، كيف علّقت على الجلسات... هل كان انطباعها لصالحنا؟".

رد عليه وكيله بالإيجاب وأخبره عن اتصالات سبق أن أجرتها هيئة الدفاع مع عدد من الصحافيين لهذه الغاية. فعلّق جعجع: "إذن، صدر حكم الرأي العام لمصلحتنا ويبقى حكم القضاة. إذهب إلى الرئيس خيرالله وأبلغه بمخاوفي، وقل له، إذا كان لا يزال يشك بأنّنا أقدمنا على قتل داني شمعون لهذا السبب أو ذاك، فعليه أن يعقد جلسة جديدة تخصص للمجلس العدلي معي فقط، وأنا على استعداد أن أبدل شكّه باليقين".

وصدر الحكم في موعده. أبلغ جعجع بمضمونه: "الإعدام مخففاً إلى الأشغال الشاقة بعدما منح الأسباب التخفيفيّة، وبريء من جريمة قتل الزوجة والطفلين".

تضايق جعجع... نظر إلى النقيب كرم وذكّره: "ألم أقل لك أنّ داني شمعون بنفسه، لو قام من القبر وطلب لي البراءة لن أنالها... ليكن. يجب أن نبدأ تحضير المعركة المقبلة" أي ملف الكنيسة.

في الواقع لم يكن ملف داني شمعون بحيثيّاته وشهوده ومتهميه يخدم "القوّات اللبنانيّة" ولم تكن الإفادات التي أعطيت بمسألة الهرميّة في جهاز الأمن لتخدم سمير جعجع.

لم يبق قريب من جعجع إلاّ وحاول أن يقدّم للتحقيق كلّ ما من شأنّه إسقاطه... لقد كان يومها ضعيفاً على مختلف المستويات والدولة تظهر بتدابيرها أنّها لن ترحم من يتمسّك به... وبعض المقربين منه لم يكونوا يريدون أن يعود إلى الحياة السياسيّة لأنّ غيابه أعادهم إلى الضوء.

فها هو مثلاً المحامي كريم بقرادوني – وكان على خلاف مع جعجع ورضي بأن يسير مع القيادة الكتائبيّة المنبثقة عن انتخابات عام ١٩٩٢ التي ثار جعجع على نتائجها – يصوّر جعجع بأنّه الآمر الناهي في "القوّات" الذي يربط كل أجهزتها بشخصه ويسلّم مسؤوليّات الأجهزة الأمنيّة إلى أشخاص يثق شخصياً بهم، ويكاد يقول أنّهم عاجزون أن يتخطوه بأي تفصيل. كيف لا وهو يصر على أنّ علاقة غسان توما وطوني عبيد بجعجع هي علاقة ولاء مطلق ونضال قديم.

لنترك كريم بقرادوني[1] يتكلّم بصفة شاهد في ١٧ أيار ١٩٩٤ أي بعد ستة وعشرين يوماً على توقيف سمير جعجع.

- **القاضي:** بصفتك كنت مسؤولاً في القوّات اللبنانيّة منذ نشأتها ولغاية ١٩٨٩ فهل بإمكانك أن تعطينا تصوّر لهيكليّتها والتراتبيّة فيها؟

- **بقرادوني:** القوّات اللبنانيّة ليست حزباً بل منظّمة عسكريّة خاضعة كلّ السلطات فيها وكلّ القرارات لقائد القوّات، وبالتالي فإنّ الأجهزة العسكريّة أي الثكنات، والأمنيّة أي الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والمدنيّة أي المؤسّسات الماليّة والإعلاميّة والإجتماعيّة، كلّها يديرها قائد القوّات من خلال أشخاص يعيّنهم مباشرة ويسمّون برؤساء الأجهزة، وهذه الأجهزة لا تجتمع في ما بينها لتتداول، كما يصار في الأحزاب، بل هي تتصل مباشرة بقائد القوّات، دون أن يكون لها إجتماعات مشتركة، وهذه ميزة التنظيمات العسكريّة المطلقة.

- **القاضي:** من كان المسؤول عن سريّة التدخل والحماية؟

- **بقرادوني:** إنّي متأكّد أنّه في العام ١٩٨٨، عندما تركت القوّات اللبنانيّة كان طوني عبيد هو المسؤول عنها وهو مرتبط تنظيمياً بغسان توما وعملياً بغسان توما وسمير جعجع وإنّ علاقة غسان توما وطوني عبيد بسمير جعجع تعود إلى أيام دير القطارة.

- **القاضي:** ما هي العلاقة التي كانت بين سمير جعجع وغسان توما وطوني عبيد وفؤاد مالك؟

- **بقرادوني:** إنّ العلاقة بين غسان توما وطوني عبيد وسمير جعجع من جهة كانت علاقة ولاء مطلق ونضال قديم منذ أن بدأ سمير جعجع يبرز كقوّة عسكريّة وسياسيّة في حين أنّ العلاقة مع فؤاد مالك كانت علاقة مستجدّة بدأت عندما جرى تعيينه عام ١٩٨٦ رئيس هيئة الأركان.

حال كريم بقرادوني مع جعجع الضعيف كانت كحال كثيرين ممّن واكبوه منذ بروز نجمه في "القوّات اللبنانيّة"...

---

١. سيختاره سمير جعجع من بين هيئة محامين مصغّرة ليدافع عنه في ملف إغتيال الرئيس رشيد كرامي في ١ حزيران ١٩٨٧، بعدما اتهم بها.

كلهم قالوا ما عندهم عليه...

كلهم قدموا ما يلزم من أدلة لإسقاطه...

بعضهم عاد وندم في سره...

بعضهم قرر أن يتراجع عن كلام الأمس بتجميل ما ينطق به اليوم أو بتحميل مسؤوليته للآخرين.

أصدر قضاة لبنان أحكامهم على جعجع، مصرين في أنهم جرموه وبرأوه بما يتلاءم مع قناعاتهم، من دون تدخل أي كان. وإذا سألت أيا منهم يجزم أن ضميره مرتاح وأنه أقدم على إتمام واجباته، بأن نطق بالحق، وفق ما توافر له من إمكانات. كان يمكن للقضاة ومن خلالهم للقضاء اللبناني أن يخرج بخسائر أقل لدى الرأي العام، لو أنه دافع عن نفسه أو قبل بأن يقف على خاطر بعض المرجعيات ويضعها في أجواء المعطيات الكثيرة المتوافرة لديه، كزيارة يقوم بها الرئيس خير الله الماروني إلى مرجعيته الروحية المتمثلة بالبطريرك صفير. إلا أن خيرالله كان يرفض أن يترك "صومعته" في قصر العدل لزيارة بكركي، لأن زيارة مرجعية روحية تحتم زيارة سائر المرجعيات، فمنصبه للجميع وليس لطائفته.

السلوكية القضائية لم تجذب غضب البطريرك صفير الذي ترجم عظات تشكيكية بالقضاة وأحيانا تهديدية للقضاء فحسب، بل جذب غضب السياسيين الذين كانوا يستاءون من عدم قدرتهم على معرفة القرارات قبل صدورها في جلسة علنية. فقبل صدور حكم الكنيسة حاول الكثيرون الوقوف على مضمونه، وتعددت المبررات... ولكن من دون جدوى، حتى أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي سعى أن يعرف ما إذا كان المجلس العدلي سيصدر حكمه في قضية محاولة إغتيال الوزير المر، أم سيكتفي بإصدار قرار إعدادي، على اعتبار أن صدور الحكم سيترافق مع زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان. إتصل بالرئيس خيرالله فلم يلق جوابا، فطلب من أحد المسؤولين ، ونظرا للعلاقة التي تربطه بعضو المجلس العدلي القاضي رالف رياشي، أن يقوم بزيارته في منزله ويطلع على "السر"، إلا أن هذا الاخير عاد خائبا وأبلغ الهراوي: "لننتظر كما سائر الناس، أمرنا لألله".

سمير جعجع سقط في "الهاوية الوسطى"، لم يدخله قضاة لبنان وعلى رأسهم فيليب خير الله إلى الجحيم النهائي، عندما برّأوه من جريمة الكنيسة للشك[1] ومنحوه الأسباب التخفيفيّة في جريمة شمعون... إلاّ أنّهم قطعوا له تذكرة العبور إلى المطهر في القضيّتين، حيث يقضي عشر سنوات في الإعتقال المؤقت بتهمة الإبقاء على الميليشيا تنبض بالحياة – وهو ملف متفرع عن ملف الكنيسة بعدما كان دليلاً على ضلوعه في التفجير الكبير – وحيث يقضي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبّدة في قضيّة شمعون[2].

سمير جعجع أدخل إلى المطهر حيث العذاب، تبلسمه آمال المستقبل مهما بعد، لأنّ جعجع في بعده الفلسفي – الديني لا يأبه للزمن فهو يعشق الحكمة الإلهيّة المستقاة من مزامير داوود: "ألف سنة في عينيك كيوم أمس العابر وكهجعة من الليل"، (مزمور ٩٠: ٤).

قرار إدخال قائد "القوّات" إلى المطهر، جعل قوله الدائم للقضاء وللرأي العام أنّه دخل إلى السجن بقرار سياسي ولن يخرج منه إلاّ بقرار سياسي، معادلة ثابتة... فأمثال جعجع في وطن كلبنان يحتاج إسقاطهم في يد القضاء – مهما عظمت جرائمهم – إلى قرار سياسي وأمثال جعجع من المحكوم عليهم – مهما صغر شأنهم – يحتاج إخراجهم من السجن إلى قرار سياسي يبطل مفعول القرار القضائي، أما بعفو عام أو بعفو خاص.

ولا يزال جعجع في السجن ينتظر القرار السياسي. ويمضي أيامه في زنزانة إفراديّة – يصر أن تبقى كذلك – يخرج يومياً ساعتين إلى النور يمضيها بالمشي السريع، لا يحدّث حراسه ولا حراسه يحدّثونه. يستقبل زوجته وأفراد عائلته ووكلاءه. يقرأ الأناجيل وسير القديسين والمنظرين المسيحيين والنظريات التصوفيّة. ويصلّي كثيراً. حتّى بات من يلتقيه يشعر أنّ جعجع قد توحّد مع الله وأصبح قادراً على قيادة مريديه إلى "أورشليم السماويّة" ويخبّر زوّاره أنّه تمكّن من أن يغفر لكل من أساء إليه ونجح في تغيير فرضيّات كثيرة سبق أن آمن فيها. لا يأكل جعجع من طعام الجيش سوى الحبوب ويؤمن له حراسه، بمصروف شهري يبلغ خمسماية دولار أميركي – ما يطلبه من مأكولات قليلة الدهون وكثيرة

---

١. الفترة الوحيدة التي قاطع فيها وكلاء جعجع المحاكمة كانت في فترة المحاكمة في الكنيسة. فجعجع شاء أن يكون وحيداً، الأمر الذي يشكّل ضغطاً كبيراً على المجلس العدلي الذي له أن يبرىء أو يصدر حكماً بالإعدام إذ لا يمكن في قضية مماثلة أن يعطي أسباباً تخفيفيّة. وزالت مبرّرات المقاطعة التي لا تزال حتّى الساعة موجودة، في سائر القضايا التي حوكم أو يحكم بها ومثل محاموه.

٢. صدر بحق جعجع حكمان آخران قضيا بوضعه في الأشغال الشاقة المؤبّدة وذلك في ملفّي المر والزايك.

الفتيامينات لا سيّما تلك التي تعوّض عدم إطلالته الكثيرة إلى الشمس.

اعتاد جعجع على سجنه لا بل سيطر عليه. وأعد نفسه بكل ما يلزمه ليبقى جباراً قادراً على أن يستمر قائداً.

تحقيق يستحق المناقشة

شاء مفجرو كنيسة سيدة النجاة في الزوق أن يأتي عملهم في وقت ملتبس إسرائيلياً – مع الحملة الدوليّة على الدولة العبريّة بسبب جريمة الحرم الإبراهيمي – وفي وقت ملتبس إسلامياً – مع بروز وجه إصولي جديد تمثّل في الأعمال التخريبيّة التي قام بها ناشطون شماليون[1] ومع استياء عام من تطبيع العلاقات الفاتيكانيّة – الإسرائيليّة.

وربطت النظرة الأمنيّة – السياسيّة الإنفجار، منذ اللحظة الأولى مسؤوليّة الإنفجار بإسرائيل مباشرة، لتعود هذه النظريّة وتتكرّس بخجل، وبمقطع بسيط عابر في الحكم الذي أصدره المجلس العدلي في هذا الملف[2] مسقطاً بذلك تحويل هذه النقطة من باب الدوافع الإسرائيليّة – القوّاتية المشتركة. ولو ذهب المحقّقون الأمنيّون والقضائيّون مذهب المجلس العدلي لكانت النتيجة قد اختلفت وبدت الحقيقة لهم في مكان لم يقله جرجس الخوري أبداً.

إذا سلّمنا جدلاً برد إيجابي على تصوّر الربط السياسي لانفجار الكنيسة بجريمة الخليل، فالسيناريو يجب أن يكون على الوجه الآتي:

إنّ باروش غولد شتاين هو عميل للأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة وقد فتح النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي منفذاً خطّة كانت قد وضعتها هذه الأجهزة، مستهدفة تحقيق مكاسب سياسيّة، وعملت في آن، على الخليّة التي ذكرها جرجس توفيق الخوري، بحيث يغطي انفجار الكنيسة جريمة الحرم الإبراهيمي.

وهذا السيناريو مُلزم، ليتمكّن أي محلّل أمني أو قضائي أو سياسي، من الركون إلى أقوال جرجس الخوري الأوّلية والإستنطاقيّة، لأنّ مراجعة إفادته هذه تجزم أنّه كلّف إعداد تقرير عن وضعيّة الكنيسة الداخليّة في كانون الثاني ١٩٩٤، فيما كان يذهب سابقاً إلى اللقاءات

---

١. متطرفون سنّة.

٢. ربط الحكم الإنفجار بخليّة تضم مسؤولين أمنيين في "القوّات اللبنانيّة" مرتبطة بجهاز الموساد الإسرائيلي. ففي ص. ٩٦ من الحكم الصادر في ١٣ تموز ١٩٩٦ يرى أنّ الدوافع لدى الإسرائيليين تتمثل أوّلاً بمنع البابا من زيارة لبنان وجنوبه ليسبّب المشكلة الشرق أوسطيّة، وتحويل الأنظار عن مجزرة الحرم الإبراهيمي، وقد قرب بهذا الهدف موعد تنفيذ عمليات التفجيرات – كما يفهم من إفادة الخوري – المقرّر في موعد الشعانين إلى ٢٧ شباط.

الدوريّة في مبنى الأركان في الزوق للبحث في أفضل السبل للإنتقام من ضباط الجيش اللبناني الذين خاضوا معارك مع "القوّات اللبنانيّة" في حرب الإلغاء. لإزاحتهم من الطريق، بعدما أضحى معظمهم، وبدءاً من منتصف عام ١٩٩٢، يعملون في كسروان وجبيل.

يستخلص من ذلك، أنّ الخليّة التي تكلّم عليها جرجس الخوري، غيّرت، مع بداية عام ١٩٩٤ أولويّات مخطّطها وبدأت تعد العدّة لتفجير كنيسة مارونيّة، في يوم حدّدته سلفاً أي ٢٧ شباط ١٩٩٤، وهو الموعد المقرّر لأجراء إنتخابات نيابيّة فرعيّة في محافظة الشمال لإملاء الشغور في مقعد الروم الأرثذوكس في قضاء عكار الذي شغر بوفاة النائب عبد الله الراسي. وفيما كانت المعارضة المسيحيّة تدعو إلى المقاطعة، إلتزاماً بالنهج السابق الذي اتبعته، في الإنتخابات العامّة، صيف ١٩٩٢، كانت أكثريّة القوى المشاركة - وبينها حزب "الكتائب" الذي خرج من ركب المقاطعين - متفقة على المجيء بكريم الراسي إلى المقعد الذي كان يشغله والده. أي أنّ الإنفجار أتى في توقيت لبناني، حيث النظام يستكمل شكليّاته ويضم إلى صفوفه قوى كانت قد التزمت معارضته سابقاً.

وفي غياب أي قرينة تجعل الشك ممكناً بأنّ غولد شتاين هو عميل للأجهزة الإسرائيليّة، يصبح مستحيلاً نسب التخطيط لتفجير "الكنيسة الضحيّة" إلى إسرائيل والإبقاء في آن على مضمون أقوال جرجس الخوري، لأنّ تغطية جريمة الحرم الإبراهيمي كانت تستدعي أن يبدأ التحضير لجريمة الكنيسة، بعد ساعات على وقوعها، أي بعد ظهر الجمعة في ٢٥ شباط، وليس قبلها بنحو شهر. بالإضافة إلى أنّ مدى العلاقة بين جرجس الخوري والإسرائيلين، في تلك الفترة، - على الأقل كما صوّرها - لم تكن ذات أهميّة. فهو لم يعد منذ نقل الرائد صلاح فلاح يتعامل معهم، إنّما كان يتنقّل للإجتماع مع الخليّة القوّاتية حيث تشاء هي.

ماذا يعني هذا التصوّر؟

إنّ جرجس الخوري لم يكن ينطق بالحقيقة.

إذن، هو لقّن الكلام ليوقع بالقوّات اللبنانيّة؟

إنّ واقعات الملف لا يمكن أن تدفع إلى تصديق هذا الإحتمال.

كيف؟

ليكون جرجس الخوري قد أدلى بما لقّنه إيّاه المحقّقون يجب أن يكون في وضع من اثنين:

إمّا أنّه عميلٌ لجهاز المخابرات اللبناني.

إما أنّه تعرض لصنوف لا تحتمل من العذاب.

بالنسبة للإحتمال الأوّل، فإنّه يسقط حتماً بتراجع جرجس عن كل أقواله التي من شأنها تجريم "القوّات اللبنانيّة". وهو احتمال كان يروّج له عند إلقاء القبض على جرجس، كلٌّ من غسان توما وطوني عبيد وجان شاهين، سواء في اللقاء الصحافي الذي أجراه توما مع مجلة "الوسط" غداة صدور القرارين الإتهامين في ملف الكنيسة وشمعون، أم في المؤتمر الصحافي والمقابلات التي أجراها كلّ من عبيد وشاهين، عند إذاعة اسميهما.

ويسقط الإحتمال الثاني أيضاً بالإستناد إلى سلسلة معطيات أهمّها:

إنّ جرجس الخوري كان أسرع مُستجوب لدى الأجهزة الأمنيّة، في تاريخ لبنان. بحيث استكمل التحقيق الأوّلي معه في مدّة لم تتعدّ ٤٨ ساعة، وذلك في جريمة بضخامة جريمة الكنيسة، حيث يوجد مخطّطون ومنفّذون وأهداف سياسيّة وأمنيّة كبرى تطال مُستقبل وطن، بينما سائر المستجوبين في سائر الملفات الضخمة، بما فيها قضايا الإتجار بالمخدرات، تستغرق التحقيقات معهم أياماً عديدة تصل أحياناً إلى الشهر.

إنّ جرجس الخوري بات في عهدة القضاء، فور انتهاء إستجوابه لدى مديريّة المخابرات، وبالتالي فإنّ آثار التعذيب والدموع والإنهاك والإنهيار، كان يجب أن تظهرعليه بوضوح. وهذا لم يكن في صالح "مرتكبي الجريمة" لأنّ أولى شروط نجاحهم في مسعاهم يتمثّل في إيهام القضاة أنّ اعتراف موقوفهم صادق ونظيف، وما يؤكّد أنّ المحقق العدلي جوزف فريحة لم يكن هو الآخر "عميلاً للمخابرات" ما أشار إليه مقرّبون من جعجع أنّ المحققين العسكرين أخذوا الخوري إلى مبنى الأركان في الزوق حيث أرشدوه إلى مكانه وتقطيعاته ومكاتبه، "حتّى إذا ما أخذه المحقق العدلي يوهمه أنّه يعرف عمّا يتحدث".

إنّ جرجس الخوري، في حال صحّ أنّ انتماءه إلى الجمعيّات الروحيّة المسيحيّة هو دليل على إيمانه بالمسيح، يصبح ضرباً من المستحيل أن يرضى، بتبني تهمة مماثلة وإلصاقها بأربعة أشخاص آخرين، إلاّ إذا تعرّض لعذابات لا توصف وعلى مدى أيام كثيرة.

إنّ جرجس الخوري لم يتراجع عن أقواله الأوّلية، على الرغم من استمرار التحقيقات القضائيّة معه على مدى شهرين في قضيّة الكنيسة، وهي مهلة كانت كافية، لصوت

الضمير فيه بأن يرتفع بعدما أدرك أنّ ما أفاد وما يفيد به أدخل فؤاد مالك وبعده سمير جعجع إلى السجن وحلّ "القوّات اللبنانيّة" وجرّ توقيف العشرات من شبابها. ولا يفيد القول أنّه كان خائفاً من تعرّضه مجدّداً للعذاب أو تهديده بالتعرّض لمن يحب، بفعل بقائه لدى مديريّة المخابرات، لأنّه حين عاد وتراجع عن أقواله، كان لا يزال بعهدة مديريّة المخابرات وهو لم يزل في عهدتها.

عاد جرجس وتراجع عن مجمل أقواله الأوّلية والإستنطاقيّة لدى مثوله أمام القاضي فوزي داغر، المحقق العدلي في قضيّة تفجير بيت الكتائب المركزي في الصيف، أي بعد صدور القرار الإتهامي الذي طلب له عقوبة الإعدام بنحو عشرة أيام وقبل بدء المحاكمة بأشهر، حيث قدم تراجعاً كاملاً، بقوّة وضبط أعصاب، كادت تلامس، في غير محطّة، العقول الباردة.

إنّ استبعاد هذين الإحتمالين، بالإستناد إلى القياس المنطقي والمعلوماتي، يستدعي استحضار حقائق ترتبط بشخصيّة هذا الشاب الذي وجّه التحقيق حيث شاء:

كان جرجس الخوري يعلم يقيناً أنّ "رسل الإنجيل" هم على علاقة مضطربة مع الأباتي صفير، بسبب النزاع القانوني على دير مار الياس – شويا الذي انتهى بإخراجهم منه بالقوّة، ولم يتوان شقيقه انور ورفاقه في هذه الرهبنة عن وضع جرجس الخوري في حقيقة أوضاعهم الماديّة غير المستقرّة، فقدم نفسه لمعاونتهم على حل ما يعترضهم من مشاكل، من خلال تأمين الأموال عبر الجمعيّات في إسرائيل.

وعندما علم بتوقيف شقيقه انور ورفاقه، من شقيقه وسام حين ذهب إليه سراً وقابله في الهوليداي بيتش – وقد أفاد بذلك للمرّة الأولى أمام المحقّق داغر–، شك جرجس الخوري بموضوع تفجير الكنيسة، لأنّه كان الشغل الشاغل، آنذاك، للمحققين الأمنيين في لبنان، ولكن الرسالة التمويهيّة بأنّ المسألة تتعلّق بالسيّارة أدخلت الشك إلى نفسه بأنّ المسألة يمكن أن تكون مختلفة، فأعاد السيّارة إلى قرب منزله الوالدي ليتم ضبطها والكشف عليها، علّه يتم إخراج المجموعة التي تمّ توقيفها، ومع ذلك لم يكن جرجس مستعداً لتسليم نفسه. لا بل كان يناضل لئلا يتم توقيفه، لهذا السبب لجأ إلى التمويه بحيث رفض أن يتواجد في مكان واحد أكثر من ليلة واحدة حتّى أنّه لم ينم في مكان مغلق بل فضّل مثلاً، في الهوليداي بيتش، أن يبيت الليل في الكاراج حيث يستطيع معرفة التحركات وبالتالي أن يختفي (يقول في إفادته لدى داغر: لقد حضر شقيقي وسام ليلة الأربعاء – الخميس أي ٩ – ١٠ آذار

١٩٩٢ إلى الشاليه في الهوليداي بيتش وأجريت وإيّاه تفتيشاً دقيقاً لسيّارتي لأنّني علمت بأن الأجهزة الأمنيّة ترغب في ضبط السيّارة من دون أن أعرف السبب). فلو كان جرجس الخوري مقتنعاً أنّ المسألة تتعلّق بقضيّة السيّارة لسلّم نفسه مباشرة، بعدما أدرك بما قام به من تفتيش أنّها لا تحتوي أي ممنوعات ولكنّه كان يدرك أنّ مسألة السيّارة قد لا تكون سوى عمليّة ذكيّة لاستدراجه. فصعد إلى جزين، وهو مضطرب، فهروبه قد يوقع بشقيقه انور في مسألة كبيرة وعودته يمكن أن توقعه هو في مشاكل أكبر.

كانت الأيام الثلاثة التي قضاها في جزين كافية لاتخاذ قرار العودة لإنقاذ أشقائه بعدما أيقن أنّ "الموضوع" لن يحل إلاّ باستسلامه لأنّه يدرك تماماً – بفعل تجربته في جهاز الأمن في "القوّات" أنّ اللعب مع المخابرات ممنوع، وأنّ أشقاءه يمكن أن يكونوا في وضع لا يحسد عليه. وتلازم اتخاذه قرار العودة مع حبكه لرواية تضليله تتعلّق بانفجار الكنيسة بحيث ينقذ نفسه من أي ضغط محتمل ومن واقعات محرجة قد يكون توصّل إليها المحقّقون ويخرج – في حال صدق ظنّه أنّ السيارة ليست الموضوع – بأقل خسائر ممكنة من خلال تصوير نفسه بأنّه يعلم بأمر التفجير ولكنه لم يشترك فيه ولم يتدخل... بل عرف عن طريق الإستنتاج بالقضيّة.

لقد كان جرجس واثقاً من قدرته في التعاطي مع أي تحقيق يخضع له، واستذكر توقيفه بعيد انفجار الآليات العسكريّة في ثكنة الجيش في الضبية، وكيف خرج من هذه الورطة كالشعرة من العجين، بحيث لم يشك أحد أنّ هذا الإنفجار كان هو من قاده إلى النجاح.

لقد كان جرجس الخوري مدرباً مخابراتياً بشكل ممتاز، لا سيّما على تضليل التحقيق لأنّه كان ينتدب للقيام بعمليّات كبيرة. وتؤكد هذه النظرية واقعتان:

- إلمامه بفنون التخفّي، بحيث أنّه، وما أن أدرك أنّه ملاحق حتّى وزّع أغراضه لدى أكثر من صديق، وأمضى لياليه في أماكن متفرّقة كلّها مفتوحة تجعله مؤهلاً لمراقبة أدنى تحرّك غير اعتيادي وقادراً على الإمساك بزمام الفرار.
- إسناده كلّ الوقائع التي يذكرها إلى أشخاص لا يمكن أن يكونوا بمتناول التحقيق، بحيث يكونون خارج نطاق سيطرة الدولة (الشريط الحدودي) أو خارج حدودها (في الخارج).

زد على ذلك، أنّ جرس الخوري لم يكن يطالع إلاّ الكتب التي تعنى باهتماماته اليوميّة، فكما كان يقرأ في الدين، ليكون على مستوى رفاقه في الجمعيّات الدينيّة، كذلك كان يقرأ

في كتب المخابرات ليكون على مستوى رفاقه في عالم التجسّس المتفرّع من جمع المعلومات إلى تنفيذ العمليات فالتفنّن في التخفّي والهرب والتضليل.

أمّا مسألة إبعاد نفسه عن مجريات تنفيذ الجريمة، بحيث يبدو أقرب إلى صفات الشاهد منه إلى صفات المتهم فتتمثّل في الآتي:

قال جرجس الخوري: "أنّ نبيل منسى، ولدى البحث مع ضباط الإستخبارات الإسرائيليّة في العمليّات الأمنيّة التي سوف تقدم عليها هذه الخليّة، تكلّم مع أحد هؤلاء الضباط باللغة العبريّة، ممّا جعله لا يفهم شيئاً من الكلام. فيما سيتضح لاحقاً أنّ جرجس ملم بالعبريّة "فأنا أقرأ العبريّة وأكتبها بشكل وسط، وقد تعلّمت هذه اللغة في منطقة ترشيحا في الجليل، وقد بلغ عدد الساعات التي تعلّمت بها العبريّة حوالي ٣٦ ساعة". كما قال للمحقق داغر.

متى تعلّم جرجس الخوري هذه اللغة؟

الإجتماع الذي أشار إليه في أولى إفاداته كان عام ١٩٩٣ أمّا تعلّمه العبريّة فكان مع بدايات ذهابه إلى إسرائيل أي عام ١٩٩٠.

عندما تمّ توقيف جرجس الخوري لم يسأل المحققون عن معرفته باللغة العبريّة، لأنّ الأمر لم يكن بمتناول التحقيق في البداية. وهو أمر لم ينكشف إلاّ بعد استدعاء المحقق داغر لاحقاً دانيال مروم التي أخبرته بهذه الحقيقة فواجه بها جرجس الذي اعترف بها وقال: "كان يدور حديثي معها (مرّوم – نمساويّة الجنسيّة) على أنّ النظام في إسرائيل سهل وإنّ الحياة منظّمة وإنّ المعيشة فيها هي وسط وكنت أقول لها بأنّ الحياة في إسرائيل هي حلوة وجيّدة (...) فعندما كنت صغيراً بعمر ثماني سنوات كنت أحلم بأميركا وأفكّر بالذهاب إليها. وفي عمر ٢١ سنة، في عام ١٩٩٠، ذهبت إلى إسرائيل للمرّة الأولى فأعجبت بالنظام هناك وفرحت باللغة العبريّة ورأيت اللغة سهلة وحلوة وإنّ الدولة الوحيدة التي تتكلّم العبريّة هي إسرائيل، خلافاً للدولة العربيّة وإنّ إسرائيل بلدٌ نظامي، وقد انبهرت بالترتيب والنظافة هناك خاصّة وقد لاقيت في إسرائيل إهتماماً بحقوق الإنسان.

قال جرجس الخوري في أولى إفاداته أنّ نبيل منسى هو من درّبه على كيفيّة تجهيز ساعات التوقيت... هل هذا صحيح؟

إنّ مراجعة بسيطة للإفادة التي كتبها بخط يده تبيّن أنّه نال شهادة BT في الإلكترونيك من معهد جبران خليل جبران في محلّة الجديدة، قبل أن يتابع لاحقاً دروسه الجامعيّة حيث تخصّص في علوم الكومبيوتر.

إنطلاقاً من ذلك هل يبدو جرجس الخوري بحاجة إلى نبيل منسى ليدرّبه على تحضير ساعة توقيت، هي من بديهيّات دروس الإلكترونيك، أم يبدو نبيل منسى بحاجة إلى مثل جرجس الخوري؟ وليس أدلّة على ذلك ما رواه الخوري عن أنّ منسى طلب منه إعداد دراسة مفصّلة عن طريق إنطلياس الداخليّة وما إذا كان يمكن القيام بعمل أمني ناجح عليها، فرد عليه جرجس سلباً.

كل هذا يحتم على المحللين قلب الأدوار بحيث يتحوّل الخوري إلى مستشار فنّي وإلكتروني للخليّة التي يتحدّث عنها وهو المخوّل بأن يضع الدراسات التي تكفل نجاح الخليّة بأي عمل أمني قد تقدم عليه، وبالتالي يصبح، من دون جدوى، كلام جرجس على أنّه كلّف إعداد دراسة لكنيسة "سيدة النجاة" من دون أن يدرك السبب، لأنّ مراجعة الأرقام التي دونّها كتعبير عن المساحات في الكنيسة تعني شيئاً واحداً وهو دراسة لاتجاهات العصف والنتائج المرتقبة لأعمال التفجير.

جرجس الخوري لغز وراء القضبان... لغز تكمن، في حلّ طلاسمه، حقائق كثيرة تتعدّى المسائل الشخصيّة إلى أخطر الأعمال الأمنيّة.

مؤمن ممارس هو... لا يتوانى عن الإنتساب إلى أكثر الجمعيّات الروحيّة إنكباباً على الصلاة والتبشير بالمثل الحي، بالزهد عن الدنيا ومتاعها، وبمساعدة الآخر والتضحية من أجله بقيادة الأخ نور الذي، على غرار مار يوحنا المعمدان، لبس الثوب الخشن وحوّل لحمه الحي إلى حذاء وقطع المسافات ضائعاً في صلوات لا تنقطع...

هذا المؤمن نفسه... لا ينزعج من مسيرة ملؤها الخطايا فخليلاته المفضّلات من خارج محيطه المعلن: نمساويّة، رومانيّة، إسرائيليّة، فلسطينيّة... معهن لعبته المفضّلة تبقى الممارسة الجنسيّة.

هذا المؤمن نفسه... لا يأبه بقوانين بلده فيبيح لنفسه الممنوعات ويذهب إلى إسرائيل ويعود مبشّراً بها، داعياً الجمعيّات التي ينتسب إليها بالإقتداء به، ويفتح حساباً له في مصارفها لا يدري أحد كميّة الأموال التي فيه... ولا مصادرها.

هذا المؤمن نفسه... لا يرتدع عن مد جسور تعاون مع جمعيّة إسرائيليّة يقول أنّ أعضاءها يهود تعمّدوا ولكن من دون أن يعترفوا بالكنيسة الكاثوليكيّة وبأسس عقيدتها.

هذا المؤمن نفسه... يترك، بعد منتصف الليل رفاقه في رياضة روحيّة بحجّة البقاء قرب والده المريض الذي كان قد أجرى عمليّة القلب المفتوح، قبل ست سنوات، ليعود إليهم قبل ساعتين على انفجار الكنيسة.

هذا المؤمن نفسه... عندما يسأله رئيس مصلحة الطلاب في حزب الكتائب عن سبب عدم مجيئه إلى الإجتماع الذي كان منعقداً يوم انفجار مقر الحزب الرئيسي يجيبه بأنّه كان في اليونان، فيما يخبّر المحقق بنفسه أنّه اضطر للبقاء قرب والده المريض الأمر الذي منعه من حضور الإجتماع في بيت الكتائب.

جرجس الخوري مؤمن وممارس ومع ذلك يزني بإسراف، يقوم بأعمال أمنيّة في دين يرفض العنف بكلّ أشكاله، يخرق قوانين وطنه، ويكذب ويكذب ويكذب ولا يرتوي.

هذا اللغز ألقى بنفسه في يدّ المحققين، فروى ما شاءه من الأخبار... وبعد أقلّ من ٤٨ ساعة تسلّمه المحقق العدلي الذي قاد التحقيق مع النائب العام التمييزي موجهاً الأمنيين كيفما شاء في ظل أجواء شعبيّة وإعلاميّة وسياسيّة ضاغطة، وفي أقلّ من ثلاثة أشهر يصدر قراره الإتهامي، محوّلاً جرجس الخوري إلى حجر الزاوية.

قضيّة بحجم انفجار كنيسة وفي ظل التباسات سياسيّة وأمنيّة في لبنان ومحيطه، ينتهي التحقيق فيها بسرعة هائلة لم تعرف سرعتها أي قضيّة أخرى...

هل كانت السياسة ضاغطة للإنتهاء من التحقيق في قضيّة، موقوفوها موضوع تشنج وطني؟

بالتأكيد... كان القاضي عويدات يطلب بإلحاح من المحقّق العدلي في قضيّة شمعون منير حنين إصدار قراره في الملف العالق بين يديه، قبل قرار الكنيسة، إلاّ أنّه كان يرفض. لأنّه لولا التدابير الأمنيّة التي تلت الإنفجار لما كان ملفه قد تكوّن، ملبياً بذلك رغبة وكلاء جعجع الذين أدركوا أنّ التشكيك بقرار الكنيسة ممكن بسهولة، فيما الواقع في قضيّة شمعون مختلف ولا يمكن التعرّض له إلاّ لاعتباره من ملفات الحرب.

وهكذا تمّ الإكتفاء برواية جرجس الخوري ليتركّز العمل على المعطيات "القوّاتية" التي قدّمها، بدل أن يتشعّب إلى معرفة أمور أكثر عنه فلا استدعيت دانيال مروم ولا بولس كرم، ولا من كانوا في دير أم الله في عجلتون... إلاّ بعدما صدر القرار الإتهامي.

قد يكون المحقّقون معذورين، فموجة زرع العبوات المجهزة وغير المجهزة، والإعتداءات على رجال الدين المسيحيين، والشائعات عن وجود عبوات في هذا الدير أو ذاك، والحملات الإعلاميّة، قد أطاحت بتركيزهم، فيما القضاء الذي وضع يده على جرجس الخوري فوراً غرق بعشرات الموقوفين وعشرات المذكّرات وبعشرات المراجعات السياسيّة: متى ستنتهوا... الجميع يسأل؟

وقد انتقل هذا الملف غير المكتمل إلى المجلس العدلي ليحكم، فإذا به يكتشف أنّه يحتاج إلى أن يحقّق مجدداً. فسعى، بصبر ووعي بقيادة رئيسه الظاهرة فيليب خير الله، إلى أن يدرك الحقيقة فوقع في دائرة الشك فبرّأ سمير جعجع من إنفجار الكنيسة وجرّم جرجس الخوري بنطاق ما قاله هو، لا زيادة ولا نقصان، أي مجرّد متدخل، كما جرّم كلّ الخليّة التي ذكرها جرجس الخوري، ووفق الأدوار التي وزعها على أفرادها، في حكم متميّز يعبّر عن مدى إلمام المجلس العدلي برئاسة خير الله الذي تحمّل الأمرين من السلطة والمتهمين والرأي العام بقيادة البطريرك صفير، ليس بالقانون فحسب بل بالسياسة وخفاياها أيضاً، وعن مدى صحوة الضمير التي أملت وحدها إصدار قرار بهذا الإتجاه الذي أدان كلّ إنسان بحسب أقواله[1].

أمّا لو أنجز ما كان واجب الإنجاز لكان السؤال الذي لا يزال يتردّد عمّن فجّر الكنيسة، قد استبدل بالتأكيد بجواب حاسم، لأنّ جرجس الخوري كان قبل صدور قرار الإتهام في قضيّة الكنيسة الذي طلب المحقق العدلي إنزال الإعدام به، غير جرجس الخوري الذي تحرّكت فيه غريزة البقاء بعد القرار، ولأنّ الذي يخضع لتحقيق في الأيام الأولى لتوقيفه يكون أكثر ذهولاً من الأجواء الجديدة والقاتمة والمرعبة - حتّى للملائكة - من الذي يعتادها ويقال له: يا إبني قل الحقيقة في قضايا غير الكنيسة. لأنّ إعداماً بالزائد لا يؤثر!.

---

١. يقول الحكم في الصفحتين ٨٠ و٨١ منه – في إطار مناقشة وضعيّة جرجس الخوري قبل الوصول إلى البحث في وضعية جعجع: "لقد قال جرجس نفسه عن سبب قراره بالتراجع، أنّه صار عنده محام وأنّه صار يقدر "يركلج" كل الأمور بتفكيره وأنه صار يتفاهم مع المحامي على قضيّة الملف وكيف لازم يثبت براءه (...) بالإضافة إلى "الركلجة" التي أجراها جرجس في ذهنه وإلى "مساعدة" المحامي وإلى حوافز غريزة البقاء لديه، فلا بد أنّه أراد إعادة تلميع صورته تجاه طائفته وأبناء دينه الذين هالهم أن يقدم أبناء الكنيسة على تفجير الكنيسة وقتل المصلين"، وتجاه قائده المتهم جعجع وقد أدّت اعترافاته إلى زجه في السجن، فاعتقد أنّ مجرد تراجعه عنها يهدمها ما يني عليها.

جرجس الخوري لا يزال منذ تسليم نفسه في السجن نفسه في وزارة الدفاع. يمضي أيامه وحيداً في غرفة ضيّقة ويرخي ذقناً سوداء ويقرأ بنهم الأناجيل وسير القديسين. يأكل بامتياز حتى زاد وزنه بشكل ملحوظ. يرفض ترك غرفته الإفراديّة. أهله يزورنه باستمرار ولا سيّما شقيقه البكر انور الذي ثار، مرّة، على حرّاسه قائلاً: "لما لا تؤمنون له سريراً ينام عليه، كما أمّنتم سريراً للدكتور جعجع". أجابوه بسؤال: "وهل شقيقك كالدكتور جعجع؟". فردّ بحدّة: "غريب أمركم، ماذا فعل جرجس بالمقارنة مع جعجع".

سيبقى جرجس الخوري في سجنه إلى الأبد – كما نصّ الحكم – إلاّ أنّ أي عفو عام يصدر، قد يخفض العقوبة إلى سنوات محسوبة، تعين هذا "الكنز الموجود" ليطل مجدداً على الشمس.

العهد الممزق

"إذا أحبّ بعضكم بعضاً عرف الناس أنّكم تلاميذي"[١]

لم يكن لبنان يدخل في أتون الحرب، حتّى اندفعت القيادت المسيحيّة إلى جحيم الخطايا السياسيّة.

شعارات تخرج من آلة الحرب لتضخّم الخوف من الآخر، أي آخر فيما الأنا المسيحيّة تندفع إلى تحطيم الذات...

الكتائب ترفع بندقيّتها في وجه الكتلة الوطنيّة فيهرب عميدها ريمون اده من لبنان ويهرب معه مناصروه إلى معاداة "حزب المسيحيين".

بشير الجميّل يصوب بندقيّته إلى صدر طوني سليمان فرنجية فيصفّيه في حملة قادتها قياداته الشابة وضمّت ستمائة شاب، فينسلخ الشمال المسيحي عن امتداداته الطبيعيّة وتزرع عميقة جذور الحقد، لتحل مكان التنافس.

بشير الجميّل يسخر مقاتليه لتصفية نفوذ داني شمعون العسكري، في مجزرة رهيبة لا تمحى من ذاكرة بلدة الصفرا الساحليّة. فيهرب داني وتهرب عواطف مريديه من "القوّات اللبنانيّة".

إيلي حبيقة وسمير جعجع ينقلبان على أمين الجميّل فيلغيان نفوذه في القوّات اللبنانيّة.

سمير جعجع ينقلب على إيلي حبيقة ويخوض معه معارك ضارية، باهظة الثمن ويقبل، بعد شفاعات لا ترد، أن يخرج حياً يرزق مع بعض أركانه. على أن يصفي بالتدرج من يبقى من مؤيديه، حسب سطوة جعجع.

سمير جعجع ينهي في ٣ تشرين الأوّل ١٩٨٨، آخر معاقل نفوذ أمين الجميّل العسكريّة في المتن الشمالي ويحثّه على نفي نفسه إلى حيث شاء من رحاب العالم. خارج حدود الوطن.

---

١. يوحنا ١٣: ٣٥، الكتاب المقدّس.

ميشال عون يثور على البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير ويرسل إليه تظاهرة تنتهي بإهانة من أعطي مجد لبنان، بتحريض واضح من فادي فضول المعلوف[1] المحكوم بالإعدام لقتله أكثر من خمسة أشخاص، فينفي البطريرك نفسه إلى كرسيه الصيفي في الديمان، ولا يعود إليها إلاّ وقد أصبحت قوّة العماد عون بعيدة عنه.

ميشال عون يختلف مع سمير جعجع فتهدم بلدات كأنّ زلزالاً خرّبها، ويقتل الناس كأنّ "هولاكو" اجتاحهم، ويهرب الآلاف إلى خيار الهجرة، وكأنّ الآخر، أي آخر، قد انتصر.

خريطة حمراء ألغت معالم القضيّة التي ارتكزت إلى مفاهيم حماية المسيحيين والحفاظ على وجه لبنان المتميّز، في محيطه، سيداً وحرّ القرار.

صراخ موت ونفي، طغى على لغة الحوار وشوّش على العقول التي عجزت عن مقارنة الشعار بالممارسة...

أبعد كل ساع إلى رأب الصدع وبث الأفكار الوادعة التي أسّست لنشوء المسيحيّة.

تراكم خطايا لم تجد من يعتذر عن ارتكابها ويقدّم ذبائح التكفير، لأنّ غوغائيّة الشعار جعلت من مطلقيه آلهة جديدة أعادت الوثنيّة، بقالب جديد، إلى مسيحيين تاهوا عن الهدف فحسبوا دينهم مجرد جرس يقرع وصرح يرتفع وصليب مذهب يزيّن الصدور المشرعة، وإسم على الهوية. فركضوا إلى حماية الظواهر وصلبوا من أجلها مسيحهم مرّة ثانية.

قيادات "يهودت" المسيحيّة وعلّمتها للناس على أنّها دعوة لخلق وطن صاف، لشعب الله المختار حيث الشريك الآخر محروم من حقوقه في المواطنيّة الكاملة. ومزّقت العهد الجديد، بأناجيله الأربعة ورسائله ورؤياه وأعمال رسله ووزعت عليهم العهد القديم الباحث عن دولة يهوديّة بأي ثمن.

سياسات لم تسمع من المسلم إلاّ دعوات متطرفيه ولم تر منه إلاّ مجرميه... فعمّمت الإستثناء لتجعل من الآخر وحشاً، ولتبرّر خروجها إلى الظلام، وتعزّز تماديها في رفض التسويات التي من شأنها، يوماً، أن تجعل الناس قادرين على الرؤية السليمة والمسيحيين مستعدّين لقراءة عهدهم الجديد المكلّل بالصلب والقيامة والمحبّة، حيث يسمعون يسوع يوصيّهم من عمق التاريخ: "أحبّوا أعداءكم وصلّوا من أجل مضطهديكم، لتصيروا أبناء أبيكم الذي في

---

١. تأكّد من الملفات القضائيّة التي يحاكم المعلوف بموجبها أنّه كان ينتمي إلى جهاز الأمن في "القوّات اللبنانيّة".

السموات، لأنّه يطلع شمسه على الأشرار والأخيار، وينزل المطر على الأبرار والفجار. فإن أحببتم من يحبكم فأي أجر لكم؟ (متى ٥: ٤٤)". طوباويّة؟ ربما؟ ولكن هذه هي المسيحيّة كما بناها المسيح نفسه.

لم ينتصر المسيحيّون الأوائل على الأمبراطوريّة الرومانيّة الوثنيّة ويحوّلونها إلى إمبراطوريّة مسيحيّة، بالسيف والقوّة العسكريّة، وخرق القوانين والتحالفات المشبوهة، بل بسيرهم في هدي المثل الأعلى، حين قاوموا الأسد المفترس بالفم المبتسم، والأضطهاد المتوحش بالمحبّة العارمة، والفساد بالفضيلة والتناحرات بالوحدة، والفقر بالشراكة.

لم يواجه مسيحيّو لبنان، بعد عام ١٩٤٣ أي صعوبات كالتي واجهها أجدادهم، لا بل أعطوا فرصة قيادة الدولة، فلم يسمعوا أصوات "الآخر" التي تطالبهم بأن يقبلوه مواطناً مكتمل الحقوق في السياسة والوظيفة، فدفعوه بتصلّبهم إلى اختيار مسلك المواجهة متوسلاً لذلك تحالفات جرّته إلى الخراب وجرّت المسيحيّين إلى المطهر.

لم تسمح المؤسّسات الدينيّة المسيحيّة في لبنان لوجه المسيح بأن يشع، خنقت حركات تنظر إلى الآخر من مبادئ الجذور، في مهدها. كتيّار المطران غريغوار حدّاد الذي رفض، ليس لغة العنف المسلّح فحسب، بل حتّى ذاك العنف المتمثّل برؤية الآخر يبكي ويجوع ويموت، من دون أن يتفاعل لصالحه.

ولكن هل يقبل المسيح بأن يساق المؤمنون به إلى الذبح؟

في المعطى الديني، إنّ المضطهدين لأجل إسم المسيح يرثون ملكوت السماوات.

أمّا في المعطى السياسي فالقوّة التي سوّقتها القيادات المسيحيّة، على أنها وجدت لتحميهم من "الآخر" ثبت أنّها سراب صحراء وتخيّلات متوهم. لماذا؟

منذ عام ١٩٧٦، لم يعد للقوّة العسكريّة الذاتيّة أي دور، بل تمّ اللجوء إلى الرئيس السوري حافظ الأسد ليمنع تقدّم "القوّات المشتركة من يسار، وفلسطنيين إلى القصر الجمهوري في بعبدا، ففعل (في هذا السياق لا يهم ما ينسب إلى سوريا من أدوار في بدايات الحرب اللبنانيّة)".

وفي عام ١٩٧٨ دخلت الرعاية الأسرائليّة إلى المناطق الشرقيّة لتترجم، عام ١٩٨٢ إجتياحاً لبيروت وترفع بشير الجميّل إلى رئاسة الجمهوريّة وتدخل قوّاته إلى حيث كانت تدخل هي بالحديد والنار والقتل.

وفي حرب الجبل ومعارك شرق صيدا، حيث أسّست إسرائيل للصراع المسيحي – الدرزي وتركت الساحة للمتحاربين، لم تتمكّن هذه القوة المسيحيّة من الدفاع عن المسيحيين، لا أرواحاً ولا ممتلكات، بل سبّبت لهم خسارة لا يزال الوطن يدفع ثمنها.

ومنذ عام ١٩٨٦ لم تستطع القوّة العسكريّة المسيحيّة إستعادة منطقة خسرتها، بل تحولّت آلة الموت إلى البيت الداخلي توسلاً لإرساء سلطة وإزالة أخرى.

وفي ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ تحطّمت الأسطورة... فالقوّة كانت توازنات إقليميّة وضوابط دوليّة... ودخل الآخر إلى عقر دار المسيحيين فلم يقتلوا ولم يجبروا على نبذ دينهم ولا منعوا من ممارسة شعائرهم ولا من دق أجراسهم... وأبواب الجحيم لن تقوى عليهم.

... ولكن !

"أزيلوا الفاسد من بينكم. أمّا الذين في الخارج فالله يدينهم"[1]

يبقى الماضي، مهما قسا ومهما حلا، مجرّد ذكرى... ليس هو محط الآمال، لأنّ الأمل يعني الآتي، وليس هو مرتع تبجح، لأن التبجح يعوق التطوّر.

ولا يمكن أن يكون مستند تشف، لأنّ التشفّي هو استمرار الضعفاء في حروبهم البديلة.

ولكن يستحيل أن يسمح بمحو الغابر من ذاكرة الشعب ومن وجدان وطن... ففي تجاربه كنوز العبر التي تقي شعباً من أن تدوسه دوامة التاريخ. عبر نعم... ولكن استخلاصها يحتاج إلى جرأة في مواجهة الوقائع كما هي من دون تغليفها بكلس الأعذار إذ أنّ العذر يخفّف وطأة العقوبة، لكنّه لا يلغي الجريمة ولا ينصف الضحيّة.

إلاّ أنّ هذه الإندفاعة إلى محاكمة شريحة واحدة من شرائح المجتمع الذي فسخته أحلامه وطموحاته ورهاناته، لا يعني أنّ الآخرين كانوا أفضل حالاً أو أقل استعداداً لخوض غمار مستنقع الدماء والعنف أو أنّ أهدافهم كانت أكثر نبلاً...

الجميع اشترك في تحطيم وطن وتيئيس شعب...

الدولة، بأقنومها السلطوي، تخلّت منذ عام ١٩٤٣ عن دورها في إعداد الناس ليكونوا مواطنين فدفعتهم إلى حضن طوائفهم حيث تجاذبتهم مصالح المزرعة والقبيلة...

والدولة، وعلى الرغم من حرب طويلة وسعي مرير إلى "السلم الممكن"، لا تزال متنازلة عن دورها، موزعة الناس بطوائفهم، على زعماء أنتجتهم الحرب وخطاباتها المتطرفة.

إنّها دولة لا يمكنها أن تقنع حتّى أشد المتحمسين لها، بأنّها تعامل الناس سواسية أمام القانون... بل تراها قادرة على فتح أبواب الجحيم لمن يعارضها، إذا اقترف جرماً كافياً لإقناع الناس بإدخاله إلى السجن، فيما تصر على فتح أبواب الجنّة السلطويّة لمقترفي الموبقات، إذا كانوا من أهلها.

١. بولس الرسول، الكتاب المقدّس.

إنّها دولة لا تزال تعاني من انفصام في الشخصيّة، تكره المس بالمال العام إذا أفاد غير المسؤولين عنها، وتحمي مقترفيه إذا كانوا من لدنها.

فالعماد ميشال عون، على الرغم من انقضاء سنوات النفي الخمسة، لا يزال ملاحقاً بتهمة سرقة أموال عامّة، عندما كان رئيساً للحكومة الإنتقاليّة... إلاّ أنّ الملف يبقى عالقاً... لا يتحرك... لا يحسم... فالمحقق يقول أنّ الملف إسم لغير مسمّى... لا أوراق فيه إلاّ ورقة الطلب، وبعض قصاصات من الصحف اليوميّة... لا خبراء يعطونه أرقاماً وجردات، ولا شهوداً يبيّنون الحقائق... ومع ذلك هو لا يقفل الملف بالنظر لعدم جديّته، أو لعدم توافر الأدلّة فيه... يسمح ببقائه سيفاً مصلتاً على رجل، وسمعة مشوهة لدور القضاء في حماية الناس، من اتهامات أدلّتها تكاد تنعدم، ومع ذلك تصمد التهمة حتّى إشعار سياسي آخر.

والمفارقة... أنّ كلّ هذا يتم في وقت يضيع مال الخزينة في صناديق المهجرين والجنوب والإنماء والإعمار، وفي وزارات كالنفط والكهرباء، ولا من يسأل ولا من يحاسب.

أمّا سمير جعجع الذي اقترف خطايا أكيدة في زمن العبور إلى السلم، فيحاكم سنداً إلى ملفات من زمن الحرب حيث تساوى إلى حد كبير، مع غيره من أمراء تلك الحقبة السوداء في اقتراف الموبقات، أمّا محاكمته فليست لأنّ قانون العفو قد استثناه من نعمه فحسب، بل لأنّه سقط من برج الحصانات العاجي، فيما تغلق ملفات غيره، ليس لأنّهم ينعمون بجنّة العفو العام بل لأنّهم يلوذون في حمى السلطة.

صحيح أنّ القاعدة السياسيّة العامّة تبرّر منطق ملاحقة هذا ومحاكمة ذاك دون غيرهما ممّن قدموا للنظام طاعة يحتاجها وللأمن استقراراً ينشده، إلاّ أنّ الأصح أنّ اللبنانيين بدأوا إعادة النظر في كلّ ما يحدث، لأنّ الحكمة العامّة النابعة من حماسة الناس لا تقبل دون المساواة في التعامل بين الجميع.

فعند توقيف قائد "القوّات اللبنانيّة" ثارت ثائرة البطريرك الماروني. لأنّ ثمّة ملفات فتحت في وجهه تعود إلى فترة الحرب. عبثاً حاول قضاة وسياسيّون أن يشرحوا له قانون العفو العام ونتائجه والتزام المحاكم بالقوانين الوضعيّة، فهو لا يقتنع بالتعامل المختلف بين الناس، بحيث يتطهر الداخلون إلى السلطة ويتنجس رافضوها. سلّم البطريرك صفير، جدلاً، مع محاولي إقناعه بصحة ملاحقة قائد "القوّات اللبنانيّة"، إلاّ أنّه طالب في المقابل أن يرى جميع مقترفي الجرائم إلى جانبه...

– ولكن هذا مستحيل!

• إذن ليحاكم بملف الكنيسة فحسب، إن كان هو – بالأدلّة والبراهين – قد أقدم على تفجيرها، فلن نسأل عنه، وإن لم يكن كذلك فلينعم بالبراءة ويخرج إلى حياته الطبيعيّة.

– ولكن هذا مستحيل، فالملفات المفتوحة الأخرى يجب أن تصل إلى نتائج نهائيّة.

• ما الحل اذن؟

– عفو يصحح الإستثناءات في القانون الأوّل.

• فليكن.

لم يكن قد مرّ على توقيف جعجع أكثر من شهرين، حين زار النائب العام التمييزي، آنذاك، منيف عويدات البطريرك صفير حاملاً إليه، مشروع عفو عام يلغي الإستثناءات الواردة في المشروع الأوّل.

وصل القاضي عويدات... صافح البطريرك كما لو كان مارونياً – وهو في كلّ حال من عائلة سنية دعمت الزعامات المارونيّة منذ ما قبل الإستقلال – وسلّمه ظرفاً قائلاً له:

• غبطة البطريرك، هذا المشروع الذي حدّثتك عنه، وتوجد منه ثلاث نسخ واحدة معك وواحدة مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وثالثة معي.

لم يتوجّه البطريرك إلى دمشق بل راح يستدعي النواب الذين على علاقة ببكركي ويطلب إليهم واحداً واحداً أن يتبنّوا هذا المشروع ويقدّموه كاقتراح.

لم يلق البطريرك جواباً صريحاً ومباشراً... والمشروع لا يزال نائماً في درجه.

وأبقى البطريرك على دعمه لجعجع، ليس المعنوي فحسب بل المادي أيضاً، إذ قدّم عام ١٩٩٨ مساعدات ماليّة إلى زوجته تعينها على سدّ نفقات المحاكمة وأتعاب المحامين. وكما الكاردينال كذلك فعلت الرهبانيّة اللبنانيّة.

توسيع "بيكار" ملاحقة جعجع أحال أجراس الفرح التي دقت في غدراس إلى أجراس حذر على امتداد الوطن. بحيث عملت الكنيسة اللبنانيّة المستحيل لتبرئته من التفجير الكبير ودفعت الأباتي أنطوان صفير إلى التراجع عن إفادته الأوّلية ليقول للمجلس العدلي: "لا أفكّر لحظة ولن أفكّر أنّ مسيحياً هو من فجّر الكنيسة"، في حين أنّه لم يتوان، عندما استعاد وعيه من جراء الإنفجار، بأن يقبل بتوجيه التهمة إلى مجموعة من الرهبان.

صحيح إنّ ما وصل إليه اللبنانيون المسيحيون كان من نتاج أعمال زعامات ادعت، بالقوّة والنار والترهيب، التكلّم باسمهم.

وصحيح أنّ من يلتفت إلى أوهام الماضي سيتحوّل إلى عمود ملح، كزوجة لـــوط التـي تركت سادوم وعامورة، لكن عواطفها بقيت فيها.

وصحيح أيضاً أنّ مجموعات تبقي مستقبلها رهينة زعامات ورجالات وقادة أوصلوها إلى نتائج كارثيّة، لن تتمكّن من التقدّم إلى ما يؤمن انخراطها الإجتماعي والسياسي، لتؤسّـس مجدداً لغد مشرق مستلهمة من الماضي عبره دون إبطاله.

إلاّ أنّ الصحيح أكثر أنّ ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، وإن كان إنقلاباً على الحرب، لكنّـه لـم يصبح بعد منعطفاً حقيقياً إلى سلام ناجز، قوامه النزاهة والعدالـــة والمســـاواة والمواطنيّـة الشاملة.

ممتلكات "القوّات اللبنانيّة"

في ما يأتي تفصيلات قدّمها أمين الشؤون الداخليّة في حزب "القوّات اللبنانيّـــة" جـورج أنطون، عن الوضعية المالية لـ"القوّات".

المسؤولون الماليّون

فيما يتعلّق بالمسؤولين الماليين الذين أذكرهم في المجال المالي في القوّات اللبنانيّة هم كما يلي:

- ابراهيم اليازجي رئيسا للصندوق الوطني بعد استقالتي.
- فارس حايك رئيساً للصندوق الوطني بعد ابراهيم اليازجي.
- إيلي زيتوني رئيساً للصندوق الوطني بعد فارس حايك.
- رجا الراسي رئيساً للصندوق الوطني بعد إيلي زيتوني منذ حوالي ســـنة مـن اليـوم (١٩٩٤).

كما أنّه يوجد من هم أقل أهميّة عملوا في القطاع المالي أذكر منهم: سمير زهر مســؤول عن القطع والبورصيّة، ميلاد حلو مسؤول عن ماليّة الأمن سابقاً وعن الصرفيّـــات فـي الصندوق الوطني لاحقاً ونجيب عازار مسؤول عن الصرفيّات فترة تولي إيلي زيتونـــي مهامه وبيار عيسى في المحاسبة فترة إيلي زيتوني.

المؤسّسات القوّاتيّة

١. المؤسّسات الإعلاميّة

- المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال LBC برئاسة بيار الضاهر وقد تمّ شراء معدّاتها الأساسيّة من الصندوق الوطني مكان عملها في أدما.
- إذاعة لبنان الحر RLL برئاسة شوقي أبو سليمان مكان عملها في أدونيس.
- إذاعة ١٠٢ برئاسة إيلي رحمة مكان عملها في أدونيس.
- شركة LIMM برئاسة جورج عبد المسيح مكان عملها في أدونيس.

- شركة الصحافة اليوم برئاسة جورج عبد المسيح مكان عملها في أدونيس.
- المسيرة برئاسة فيفيان صليبا داغر مكان عملها في أدونيس.

٢. المؤسّسات الإجتماعيّة

- التضامن الإجتماعي برئاسة مارون ديب مركزها طبرجا.
- مشروع الإنماء الريفي ويحوي على معمل حليب قيد الإنشاء ومزرعة بقر تعمل حالياً بإمرة دوري كساب.
- مدرسة سانت أنطوني سكول مركزها مستيتا وبرئاسة الضاهر.
- التعاضد الصحي مركزها في الزوق وبرئاسة الدكتور أنطوان كرم.

٣. المؤسّسات التجاريّة

القسم الأوّل التابع لشركة الهولدنغ UDC برئاسة ادكار مجدلاني مركزها جونيه ويتفرّع منها الشركات التالية:

- TPS - UPS مركزها على المرفأ برئاسة جوزيف عواد.
- SLIA المطبعة مركزها سنتر سان شربل برئاسة بيار متى.
- BILLS للتسليف مركزها سنتر FM برئاسة أنطوان مفرج.
- IMS للبريد مركزها سنتر FM برئاسة إيلي بطرس.
- ROBOCOM للإتصالات مركزها سنتر أدونيس برئاسة إيلي حاج.
- المحاصيل للزراعة مركزها في مشاتل عمشيت برئاسة سامر مهنا (مجمّدة حالياً).
- رملا للرمول مركزها في جونيه برئاسة طنوس فارس (مجمّدة حالياً).
- VISTOL للبورصة مركزها في جونيه برئاسة سمير زهر (مجمّدة حالياً).
- LIBATOUR للسياحة مركزها في جونيه برئاسة نبيل جرفوش (مجمّدة حالياً).
- COPITEE للانشاآت مركزها في أدونيس برئاسة طوني فيصل.
- SAS للحراسة مركزها الأشرفيّة برئاسة جورج أبو خليل.
- بروكسل مشروع بناء تجاري في بلجيكا برئاسة ادغار مجدلاني.

إنّ أكثريّة أسهم هذه الشركات هي ملك للقوّات اللبنانيّة باستثناء بعض الأسهم التي يملكونها أصحابها وهي مسجلة وفق الأصول لدى سجلات الهولدنغ.

القسم الثاني التابع للصندوق الوطني برئاسة رجا الراسي مركزه جونيه:

- باخرة VICTORY I تعمل ما بين مصر والسعودية برئاسة رفيق أبي صالح.
- باخرة REFER تعمل خارج لبنان لا أدري أين برئاسة عادل أبو خليل.
- باخرة JUNIOR تعمل خارج لبنان لا أدري أين برئاسة رفيق أبي صالح.

وهذه البواخر قسم كبير منها ملك القوّات والباقي لهؤلاء الأشخاص وأيضاً السجلات لدى الصندوق الوطني.

- تعاونية إنطلياس الإستهلاكيّة التي يملكها حوالي ٨٠٠ عضو أكثريّتهم من القوّات برئاسة أنطوان ساسين كمستثمر لهذه التعاونية.
- تعاونية مستيتا الإستهلاكية التي يملكها حوالي ١٠٠ عضو من القوّات برئاسة رجا الراسي.
- مبلغ مقداره مليونان دولار معطى للسيد ميشال بشارة للإستثمار في البورصة.
- مشروع BIBLOS MARINE إدارة ٧ شاليه وحوالي ٧٠ كابين برئاسة وليد خوري.
- مشروع في أميركا برأسمال مئة وخمسون ألف دولار أميركي برئاسة روبير فرح.
- شركة ستاريانا لتملك السيارات التابعة للقوّات مركزها جونيه برئاسة سليم جعجع.
- يخت مدني موجود في الهوليداي بيتش باسم بيار شويري ثمنه حوالي ٢٠٠ ألف دولار.
- كما أنّه يوجد عدة مشاريع إستثمارات لا يتعدّى قيمتها المئة ألف دولار الإجماليّة. مثل تجارة الشاي وغيره من المواد الغذائيّة لا أذكر أسماءها.

القسم الثالث التابع لشركة أسمر القماريّة برئاسة ريمون السام مركزها جونيه:

تملك القوّات ١٠٠% من أسهم هذه الشركة حيث أن جميع الأراضي والعقارات المبنيّة وغير المبنيّة هي مسجلة إمّا على الصحيفة العقاريّة إمّا بموجب وكالات غير قابلة للعزل على إسم هذه الشركة كما أنّ تواجد مراكز القوّات مثلاً في مبنى الأركان سابقاً والصندوق الوطني والتعاضد والتضامن تعود جميعها إلى هذه الشركة. كما إنّ المشاريع الإسكانيّة يتم إدارتها وبيعها من قبل الشركة إلى عناصر القوّات اللبنانيّة كمشروع طورزيا وضبيه وغيره.

٤. ملكيّة المؤسّسات

إنّ طريقة تملّك هذه المؤسّسات المذكورة أعلاه كانت تتم بموجب تنازلات على فراغ وبتواريخ فارغة ومسلمة للدكتور جعجع جميعها لضمانة عدم التصرف بها إلاّ كما يريد الدكتور جعجع باستثناء كما أعلم مؤسّسة LBC حيث كنت أسمع أنّه هناك مشكل حولها مع بيار الضاهر.

المؤسّسات خارج لبنان

كما أعلم أنّه يوجد المكاتب الخارجيّة وهي تابعة لجهاز الإغتراب كالآتي:

- لندن رئيسه رشيد رحمة موازنته حوالي ٥٠٠٠$ خمسة آلاف.
- أميركا رئيسه روبيَر فرح موازنته حوالي اثنتي عشر ألف.
- فرنسا رئيسه كميل طويل موازنته حوالي ثمانية آلاف.

ويوجد مؤسّسات تجارية مساهمة بها كما ذكرت سابقاً في مشروعي بروكسل وأميركا والبواخر التي تعمل خارج لبنان.

المواضيع العالقة

- مبلغ مليون دولار أعطي لمكتب القائد العام ومنه لي ومني إلى حليم جعجع ومنه إلى ابراهيم أبو ديوان على أساس أنّه ساعد والد زوجة الدكتور جعجع في إخلاء سبيله في إفريقيا وعلى أساس أنّ هذا المبلغ دين سيرد مع فائدته لاحقاً وحتّى اليوم لم يُستعاد وقد كلّف الدكتور جعجع أنطوان أبو جودة الملقب بزورو إسترداد هذا المبلغ مع فوائده.
- هنالك حساب لديون هالكة في مصرف UNI BANK عند شرائه لصالح آل قرداحي من القوّات اللبنانيّة وعلى أساس أنّ المبالغ المحصّلة من هذا الحساب الذي يبلغ حوالي أربعة ملايين دولار تعود للقوّات اللبنانيّة.
- هنالك دعوى رابحة لشركة المحاصيل بقيمة ثلاثمئة ألف دولار ضدّ شركة الريجي باستلام المحامي شوقي بويز ولم تنفذ حتى الآن.
- هناك دعوى نزع إشارة عن عقار في بيت مري قيمة تتجاوز مليون دولار.
- هناك دعوى دفع كفالات صادرة عن مصرف EUROMED بقيمة مليونان وثمانمئة ألف دولار أميركي لم تبت حتّى الآن وكيلها المحامي نهاد نوفل وشوقي بويز.

- هناك إشارات عديدة على عقار في فقرا بيع إلى السيد معوض وللشركة الأسمر بذمّته حوالي ٦٠٠ ألف دولار تدفع عند نزع هذه الإشارات التي تبلغ حوالي ٥ إشارات.
- هناك أرض في غدراس تمّ شراؤها بمبلغ ثمانون ألف دولار لتم إنشاء مكتب ومنزل للكتور جعجع عليها.

الموازنة العامة

١. الواردات

القسم الأوّل: هو الواردات الروتينيّة ومصدرها المؤسّسات التجاريّة التي ذكرت أعلاه حيث أقدّرها بحوالي ١٢٥ و١٥٠ مئة وخمسون ألف دولار أميركي شهرياً دون مؤسّسة الـLBC أمّا بالنسبة لـLBC فقد علمت مؤخراً أنّ الدكتور جعجع بدأ حوالي خمسون ألف دولار شهرياً منها إلى الصندوق الوطني وثم أصبحت مئة ألف دولار شهرياً.

القسم الثاني: هو الواردات الغير روتينيّة وأهمّها مبيع الأسلحة في الخارج حيث أنّني أقدّرها حسب ما قيل لي من مروان حداد والحكيم بحوالي عشرون مليون دولار أميركي كمبلغ إجمالي لكلّ ما بيع من أسلحة في الخارج كما أذكر أنّه هناك ذخائر وأسلحة عند الحرب مع الفلسطينين كما أذكر أنّه هناك بعض التبرعات كانت تدفع للقوّات اللبنانيّة عن طريق الخارج بواسطة ريشارد جريصاتي كان أهمّها مئتان الف دولار دفعت قبل قرار حل القوّات بحوالي عشرة أيام وإمّا عن طريق بعض المحسنين ورجال الأعمال في لبنان على أساس مساعدات منها إنسانيّة واجتماعيّة.

إنّ جميع هذه الواردات التي كنت أعرفها كنت أعلم أنّها تدخل حسابات الصندوق الوطني بطريقة وهميّة.

٢. الصرفيات

المصاريف العادية: كانت تدرج في الموازنة الروتينيّة وقد بدأت بالإنحسار من حوالي ستّة أو سبعة ملايين دولار بالشهر خلال سنة ١٩٨٩ لغاية حوالي مئتان وخمسون ألف دولار في الفترة الأخيرة وكانت تقدر من قبل الدكتور جعجع وتصرف شهرياً بنسبة كالتالي:

٥٠% مكتب الحكيم، الإدارة ١٠%، الرواتب حوالي ٢٠%، هيئة الإنقاذ حوالي ٥%، المفوضيّة العامّة حوالي ١٠% ومختلف حوالي ٥%.

المصاريف الخارج الموازنة: كانت تقدّر من قبل الدكتور جعجع ولم يكن لها أصول أو معدّل شهري وكانت أوامر الصرف غير خطيّة بل شفهيّة على الهاتف أو مواجهة وفي أكثريّة الأوقات مباشرة مع الدكتور جعجع ورجا الراسي.

٣. السيولة

حسب معلوماتي حالياً لا يوجد أموال نقديّة في القوّات اللبنانيّة بل أعلم أنّه يوجد ديون حوالي ثلاثة ملايين دولار للمصارف وبعض الأشخاص وفي حال وجود أموال نقدي فلا أعرف مصدرها ولا قيمتها ويمكن أنّ هناك بعض الأشخاص مثلاً زاهي بستاني أو ريشارد جريصاتي أو ابراهيم اليازجي أو ستيريدا أو رجا الراسي يعلمون بذلك ولكنّني شخصياً ليس لي علم بهذا المجال سوى أنّه منذ حوالي سنة قد طلب الدكتور جعجع مبلغ مئة وخمسون ألف دولار لإعطائه إلى ستيريدا كإحتياط. وبهذه المناسبة أقول أنّه عند استقالتي من الصندوق الوطني حوالي سنة ١٩٨٩ كان يوجد في الصندوق الوطني حوالي ثلاثون مليون دولار نقدي ولما عدت إلى الأمانة العامّة بعد مرور حوالي سنتان وجدت أنّ القوّات واقعة بعجز مادي وليس لديها أيّة أموال نقديّة.

٤. البورصة

أذكر أنّ سمير زهر هو كان المسؤول عن البورصة وكانت إدارة الأموال التابعة له تأخذ مراكز ماليّة أي POSITION DE CHANGE في سوق القطع ليتم حماية الوضعيّة الماليّة حسب تقلّبات السوق كما أذكر أنّ هذه الحركة كانت حوالي مئتان أو ثلاثمئة ألف دولار أميركي يومياً وبعض الأحيان وصلت إلى حوالي ثلاث ملايين دولار باليوم الواحد وكل ذلك كافي الأيام التي كانت تحوي القوّات اللبنانيّة أموالاً نقديّة.

٥. الحسابات المصرفيّة

إنّ لدى القوّات اللبنانيّة العديد من الحسابات في لبنان والخارج وهي مسجّلة لدى الصندوق الوطني وفق الأصول وكانت تفتح الحسابات باسم رئيس الصندوق واثنين من مساعديه توقيع واحد منهما مع رئيس الصندوق كان إلزامياً وكانت المصارف المتداول معها هي حسب ما أذكر: عودة، بيبلوس، BLC، اللبناني الفرنسي، أدكوم، جعجع.

٦. سريّة العمل المالي

كانت هناك تعليمات دائمة صادرة عن الدكتور جعجع بوجود إخفاء جميع الإستثمارات الماليّة وطرق تمويلها خوفاً من الدولة على أساس أنّ الدولة تريد إضعاف القوّات مالياً وبالتالي سياسياً ولذلك كان يطلب عدم ترك مستندات توضح أماكن الإستثمارات وكيفيّة عملها وفي بعض الأحيان كان هناك تمويل للإستثمارات، مثلاً شراء البواخر وتمويل الـUDC بواسطة زاهي بستاني.

ملاحظة

إنّ ما ذكرناه في هذا التقرير هو صورة إجماليّة للوضع المالي في القوّات وليس حصرياً حيث أنّه يمكن وجود تفاصيل أخرى ولكنّها ليست مهمّة باعتقادي ولكنّني لم أتذكّرها حالياً.

الشريط

هذا شريط سريع بالتطورات يوماً فيوم منذ انتخاب الرئيس الياس الهراوي حتّى انفجار كنيسة "سيدة النجاة" في الزوق، وبارز فيه إلى "حرب الإلغاء" حروب "أخوّة" أخرى "حزب الله" ضدّ "أمل" و"حركة فتح" بقيادة ياسر عرفات ضدّ المجلس الثوري الفلسطيني المناوئ لها. وتتداخل التطورات بحيث ما أن يحلّ ١٣ تشرين الأوّل حتّى تجد "حرب الشيعة" نهاية سلميّة سريعة:

انتخاب الرئيس الهراوي – قسم اليمين الدستورية	٢٤ ت٢ ٨٩
مأتم رسمي للرئيس الراحل رينيه معوض تأليف حكومة من ١٤ وزيرا برئاسة الحص	٢٥ ت٢ ٨٩
الحكومة اعفت عون من مهماته، انهت خدمات فاروق ابي اللمع كأمين عام للخارجية وعينت اميل لحود قائدا للجيش وسهيل شماس امينا للخارجية تعزيزات عسكرية متبادلة بين الحكم والعماد عون – وساطتان روحية وفرنسية غايتهما منع القتال	٢٨ت٢ ٨٩
اللجنة العربية الثلاثية تتحرك دوليا ومع الفاتيكان في شأن الوضع اللبناني	٠٦ك١ ٨٩
مجلس الوزراء اتخذ قرارات لتوطيد حكم القانون وبسط السيادة	١٤ك١ ٨٩
معارك بين امل وحزب الله في اقليم التفاح	٢٥ك١ ٨٩
انتقل الرئيس الهراوي من ابلح إلى المقر المؤقت في بيروت الحكومة تتحرك لتجميد ارصدة عون في الخارج جعجع طرح الفيديرالية حلا متخليا نهائيا عن الطائف توتر بين امل وحزب الله	٠٥ك٢ ٩٠
الهراوي يتسلم اوراق اعتماد السفير البابوي بابلو بوانتي	٠٦ت٢ ٩٠
الهراوي يستقبل اعضاء السلك الدبلوماسي	٠٨ك٢ ٩٠
معارك بين امل وحزب الله في اقليم التفاح	٢٥ك١ ٨٩

انتقل الرئيس الهراوي من ابلح إلى المقر المؤقت في بيروت الحكومة تتحرك لتجميد ارصدة عون في الخارج جعجع طرح الفيديرالية حلا متخليا نهائيا عن الطائف توتر بين امل وحزب الله	٠٥ك٢ ٩٠
الهراوي يتسلم اوراق اعتماد السفير البابوي بابلو بوانتي	٠٦ت٢ ٩٠
الهراوي يستقبل اعضاء السلك الدبلوماسي	٠٨ك٢ ٩٠
ثلاث عبوات في طرابلس اوقعت ١٠ جرحى عون يتهم دمشق وكرامي يرد إليه الاتهام	١٣ك٢ ٩٠
عدم صدور بعض الصحف، اذاعات المنطقة المسيحيّة اوقفت نشراتها الاخبارية ردا على طلب العماد ميشال عون إلى وسائل الاعلام وقف تسمية رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس سليم الحص بالقابهما الرسمية	١٧ك٢ ٩٠
اعتراف شبكة من حزب الله بالتخطيط لاغتيال بري	١٨ك٢ ٩٠
اعلان واشنطن التزامها "الطائف"	٢٥ك١ ٩٠
الخطة الأمنيّة لضرب عون وضعت تفاصيلها وتنفذ خلال ايام	٢٨ك٢ ٩٠
اعلان كتائبي: اعتذار الدكتور سعادة من عدم المشاركة في "حكومة الوفاق الوطني"	٢٩ك٢ ٩٠
توتر في الشرقية اثر اشتباك بين الجيش والقوّات في منطقة فرن الشباك	٣٠ك٢ ٩٠
"حرب الالغاء"	٣١ك٢ ٩٠
الرئيس الهراوي اجتمع مع الرئيس بوش في اميركا. بوش وعد الهراوي بمساعدات مالية للبنان الذي سماه "الدولة المنكوبة" ويؤيد الطائف واي قرار شرعي لانهاء النزاع في الشرقية	٢٦شباط ٩٠
الهراوي في الرياض وينتقل بعد يوم إلى الجزائر والمحادثات تتناول الملفات السياسية والانمائية والعسكرية	٠٤آذار ٩٠
الهراوي في المغرب وقد يلجأ إلى وسائل اخرى لبسط الشرعية، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد امر بتزويد الجيش معدات ليؤدي مهمته الامنية	٠٧آذار ٩٠

اشتباكات بين حركة امل وحزب الله في الضاحية الجنوبية اوقعت ٤ قتلى و ٣٣ جريحا وشملت الاوزاعي، برج البراجنـــة، الغبـيري، المشرفية والشياح	١٣آذار ٩٠
اجتماع ماروني في بكركي: توافق على التسـليم إلـى الـهراوي والحوار معه	٣٠آذار ٩٠
معارك ضارية في القليعات برسم اجتماع بكركي	٣١آذار ٩٠
تفجير امني واعلامي رافق دعوة القوّات للحوار والى تسليم الثكن	٠٥نيسان ٩٠
تسخين امني في الشرقية واشتباكات بين امـل وحـزب الله فـي الغربية والضاحية ادت إلى سقوط ٩ قتلى و ٣٤ جريحا	١٨نيسان ٩٠
اطلاق الرهينة الاميركية روبرت بوكهيل	٢٢نيسان ٩٠
عون يمد يده لعلاقات اخوية بين لبنان وسوريا	٢٣نيسان ٩٠
قمة لبنانية سورية	٠٩ايار ٩٠
تجدد الاشتباكات بين امل وحزب الله	١٤ايار ٩٠
جولة الهراوي والحص للخليج. اعلان اللجنة الثلاثية العربية انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان برأس مال اولي مقـــداره مليـار دولار اميركي	٢٣حزيران ٩٠
وفد رئاسي من الكويت إلى قطر فـالبحرين فالامـارات العربيــة المتحدة المحادثات ترتكز على تنفيذ اتفاق الطائف ودعم الصندوق الدولي	٢٥حزيران ٩٠
وصول مساعدات للجيش من الولايات المتحدة الاميركية	٢٨حزيران ٩٠
مجلس الوزراء اطلق مبادرة تاريخية لادخال الجميع فـي الحـل: دعوة عون إلى انهاء تمرده والعسكريين إلـى الالتحـاق بلحـود ومطالبة القوّات بالانسحاب وتسليم الثكن واعادة العتاد	١١تموز ٩٠
وضع اقليم التفاح حيث صراع امل - حزب الله يتفاقم	١٩تموز ٩٠
الحصار الدبلوماسي والمالي والنفطي بدأ ضد عون والمواجـهات مستمرة في الاقليم في انتظار المعالجات	٣٠تموز ٩٠

تم التصديق على اتفاق الطائف في المجلس النيـــابي مـــن خــلال تصويت ٤٨ نائبا على مشروع التعديلات الدستورية (جعجع اعطى ضوءا اخضر لنواب الشرقية)	٢١آب ٩٠
الاسد هنأ الهراوي على تصديق اتفاق الطائف واكد استمرار الدعم والمساندة	٢٢آب ٩٠
قمة لبنانية سورية لاطلاق العد العكسي لاستكمال تنفيذ الطائف	٢٩آب ٩٠
السوريون انتشروا على محاور سوق الغرب والجيش بقيادة العماد لحود اوقف المأذونيات واستقدم آليات من الشمال	٣٠آب ٩٠
اشتباكات في بعلبك بين امل وحزب الله اوقعت ١٥ قتيلا وعشرات الجرحى	٠١ايلول ٩٠
فتح بقيادة ياسر عرفات سيطرت على "المجلس الثوري" في عيـن الحلوة	٠٩ايلول ٩٠
عون يصعد حملته على الحكم ويرحب بحوار مع دمشق واللجنــة الثلاثية	١٢ايلول ٩٠
وحدات من الجيش على خطـوط التمـاس لاسـتكمال الحصـار للمناطق الخاضعة للعماد عون	١٦ايلول ٩٠
١٠٠مليون دولار من السعودية أوّل الغيث من المساعدات العاجلة التي يسعى اليها الحكم	١٩ايلول ٩٠
اقفال المعابر فجرا والحكم يتوقع نتائج سريعة للحصار	٢٦ايلول ٩٠
قمة لبنانية سورية تركزت علىالتدابير التي تتخذها الشرعية لمـد سلطتها إلى كل المناطق اللبنانيّة وتطبيق ميثاق الوفاق الوطني	٢٩ايلول ٩٠
عشرات الالوف تظاهروا في بعبدا وعون اعتبرهم اكـبر رسـالـة للذين يطلقون تهديدات ضده وبوش لتنسيق مستمر مع سوريا في شأن لبنان	٣٠ايلول ٩٠
مجزرة نهر الموت – نحو ١٠٠ قتيل وجريح	٠١ت١ ٩٠
واشنطن تندد بالمجزرة واتهمت "القوّات" بارتكابها وكررت دعـوة عون إلى اخلاء قصر بعبدا واليرزة	٠٣ت١ ٩٠

انتشار وحدات عسكرية لبنانية وسورية على خطوط التماس مع المنطقة التي تسيطر عليها العماد عون خصوصا في الضاحية الجنوبية والجبل والمتن	١١ت١ ٩٠
العماد عون نجا من محاولة اغتيال على يد مسلح كان بين المتظاهرين في بعبدا (اسمه ابراهيم حلال اطلق سراحه بعد ازاحة عون)	١٢ت١ ٩٠
ازاحة عون واللجوء إلى السفارة الفرنسية	١٣ت١ ٩٠
اتفاق بين امل وحزب الله	٥ت٢ ٩٠
امل وحزب الله تبادلا الاسرى تمهيدا لانتشار الجيش	٢٠ت٢ ٩٠
تم تأليف الوزارة الجديدة (عمر كرامي)	٢٥ك١ ٩٠
انعقدت اليوم اولى جلسات الحكومة بغياب عناصر المصالحة واقطابها الاقوياء القوّات، وليد جنبلاط نبيه بري وحزب الله	٣١ك١ ٩٠
انتشار الجيش في الجنوب اللبناني	١ شباط ٩٠
قرر المجلس العسكري برئاسة العماد لحود دمج الاولية العسكرية من مستوى القيادة الاركان إلى مستوى العناصر لكل لواء	١٢ شباط ٩٠
تعزيز انتشار الجيش في الجنوب وتحصين امن بيروت الكبرى	١٧ شباط ٩٠
لقاء الرئيس الهراوي بالرئيس الاسد في سوريا لثلاث ساعات	٢٧ شباط ٩٠
عودة ميشال ساسين عن مقاطعة الحكومة	٦ آذار ٩٠
نفذ الجيش عمليات دهم معاقل حزبية في عمق بيروت وضاحيتها	٨ آذار ٩٠
فتح مرفأ بيروت	١٧ آذار ٩٠
انتشر الجيش في خلدة والدامور تمهيدا لعودة المهجرين	١٨ آذار ٩٠
قائد القوّات قدم استقالة خطية من الحكومة نقلها بويز إلى الحكم سعادة يلتحق بالوزارة وديب بديلا عن جعجع	١٩ آذار ٩٠
المر نجا من محاولة اغتيال – سيارة مفخخة استهدفته في انطلياس	٢٠ آذار ٩٠
انفجار سيارة اخرى في انطلياس اوقع ٥ قتلى و ٢٩ جريحا	٢٩ آذار ٩٠
الحزب التقدمي يجمع سلاحه في عين زحلتا ويسلمه إلى السوريين امل حلت جهازها العسكري	٢٥ نيسان ٩١

القوّات بدأت تسليم ما لديها من اسلحة للجيش	٣٠ نيسان ٩١
الجيش ينتشر في محافظة جبل لبنان وقضاءي الكورة والبترون	١ ايار ٩١
اقر مجلس النواب بالاكثرية في جلسته العامّة مشروع تعديل قانون الانتخاب الذي يجيز للحكومة ملء المقاعد النيابية الخالية والمحدثة في المجلس بالتعيين لمرة واحدة	٧ ايار ٩١
شحن اسلحة وآليات تابعة للقوات اللبنانيّة على احدى البواخر الراسية في مرفأ جونيه إلى الخارج تحت اشراف الجيش اللبناني	١٠ ايار ٩١
توجه قوة من الجيش اللبناني إلى الجنوب قوامها ٦٠٠ رجل ضابط وجندي يرجح نشرها في منطقة عمليات القوّة الدولية في الجنوب	١١ ايار ٩١
اقر مجلس الوزراء مشروع معاهدة "الاخوة والتعاون والتنسيق" بين لبنان وسوريا	١٥ ايار ٩١
توقيع المعاهدة بين لبنان وسوريا في دمشق في اضخم مهرجان سياسي لبناني – سوري	٢٢ ايار ٩١
قرر مجلس الوزراء خطة لاستيعاب ٢٠ الف عنصر من الميليشيات على دفعات مراعيا في ذلك امكانات الدولة في هذا المجال اقر مجلس الوزراء مشروع قانون يرمي إلى انشاء شركة مساهمة لاعادة اعمار الوسط التجاري في بيروت	٢٩ ايار ٩١
غارة اسرائيلية في الجنوب على موقع فلسطيني في شرق صيدا اوقعت ٣ قتلى و ٩ جرحى	٣ حزيران ٩١
غارات عنيفة على شرق صيدا اوقعت ١٠ قتلى و ٥٠ جريحا، وعدوان هو الاوسع منذ اجتياح لبنان في حزيران ١٩٨٢	٤ حزيران ٩١
التعينات النيابية	٧ حزيران ٩١
تطور امني تمثل في انفجار الوضع العسكري على جبهة كفرفالوس وقصف مدفعي عنيف طاول صيدا وضواحيها اوقع قتيلين و ١٢ جريحا وسقطت قذائف عدة قرب مواقع للجيش اللبناني والقوّات السورية عند جسر الاولي	٢٨ حزيران ٩١

مواجهات في المناطق المتاخمة لمخيمي عين الحلوة والمية ومية بين الفلسطينيين والجيش	٣ تموز ٩١
الجيش يكمل انتشاره في محيط عين الحلوة والمية مية	٥ تموز ٩١
الجيش صادر كميات كبيرة من الاسلحة في احياء صيدا القديمة اثر حملة استمرت ٩ ساعات واسفرت عن توقيف ٧٥ شخصا تسليم الاسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمي عين الحلوة والمية ومية	٧ تموز ٩١
الجيش تسلم دفعة جديدة من السلاح الفلسطيني	٨تموز ٩١
تسلم الجيش الاسلحة الثقيلة والمتوسطة من المخيمات الفلسطينية وعرفات قرر تقديمها هدية إلى الجيش اللبناني	١٠ تموز ٩١
الفلسطينيون يسلمون ما تبقى من اسلحة في صور وصيدا	١٧ تموز ٩١
مواجهات بين المقاومة الاسلامية والاسرائيليين والجنوبي	١٨ تموز ٩١
حواجز للجيش على مداخل المخيمات	٢٣ تموز ٩١
اسرائيل تقصف الجنوب بعد مقتل ٣ من الجنوبي	٢٩ تموز ٩١
مصر تقدم إلى لبنان ٩٠ دبابة (ام – ٦٠)	١١ آب ٩١
اقر مجلس الوزراء مشروع قانون العفو العام عن جرائم الاحداث معدلا	١٤ آب ٩١
القوّات تعارض هذا القانون	١٥ آب ٩١
قمة روحية مسيحية اسلامية في بكركي	٢٢ آب ٩١
وقع الرئيس الهراوي مرسوم العفو الخاص عن العماد ميشال عون	٢٧ آب ٩١
تسلم لبنان رسالة الضمانات الاميركية في شأن مشاركته في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط	١٥ت١ ٩١
وصول الوفد اللبناني المفاوض إلى مدريد للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط	٢٨ ت١ ٩١
انتشار المغاوير والمشاة في النبطية بعدما وصلت الاعتداءات الاسرائيلية على قراها المتاخمة "الحزام الامني"	٣ت٢ ٩١

تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب. تحرك عسكري بالاسلحة الجوية والبحرية والبرية للاسرائيليين	٧ ت٢ ٩١
انفجار مبنى الادارة العامّة في الجامعة الاميركية	٧ ت٢ ٩١
تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد اسرائيل. وكشف ملابسات تفجير الجامعة الاميركية	٢٠ت١ ٩١
شهد القطاع الغربي من الحزام الامني مواجهات عنيفة بعد انتشار الجيش في سبع قرى تقع في منطقة عمليات القوّة الدولية في قضاء صور	٢٦ ت٢ ٩١
فوضى وفلتان ماليان والدولار وصل إلى ٢٠٠٠ ليرة	٥ ايار ٩٢
اضراب، فوضى، فلتان	٦ ايار ٩٢
استقالة الرئيس كرامي مع حكومته	٧ ايار ٩٢
كلف الرئيس الهراوي الرئيس الصلح تأليف الحكومة الجديدة	١٣ ايار ٩٢
الاجتماع الأوّل للحكومة الجديدة	١٨ ايار ٩٢
جعجع يرشح نفسه لرئاسة الكتائب في مواجهة سعادة	٣ حزيران ٩٢
فوز سعادة برئاسة حزب الكتائب لولاية جديدة	٩ حزيران ٩٢
تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب	١٠ حزيران ٩٢
جعجع فاجأ الهراوي بزيارة في المقر المؤقت	١٦ حزيران ٩٢
اقرار قانون الانتخاب في المجلس النيابي	١٦ تموز ٩٢
زيارة وزير الخارجية الاميركية بايكر لزحلة	٢٣ تموز ٩٢
عودة الرئيس السابق امين الجميّل إلى بيروت – اجتمع بالبطريرك صفير في بكركي ثم انتقل إلى منزله في سن الفيل	٣٠ تموز ٩٢
انتخاب نبيه بري رئيسا للمجلس النيابي	٢٢ ت١ ٩٢
تكليف الحريري برئاسة الحكومة	٢٢ ت١ ٩٢
تأليف الحكومة الجديدة من ٣٠ وزير	٣٠ ت١ ٩٢
جريمة بعبدا مقتل الشقيقين خليل وغسان امين انطونيوس ابعاد فلسطينيين إلى مرج الزهور	٢٦ ت١ ٩٢

الحدث	التاريخ
انتهاء تنفيذ انتشار الجيش في الضاحية الجنوبية لبيروت	٢٣ ك ١ ٩٢
لبنان اعلن رفض نقل المبعدين عبر اراضيه	١١ ك٢ ٩٣
رئيس الحكومة رفيق الحريري يزور بكركي ويلمس من البطريرك صفير دعما لمسيرة الوفاق الوطني	٣ ك٢ ٩٣
رئيس حزب الكتائب جورج سعادة يؤكد ان حزبه يشكل دعامة اساسية للرئاسة	٥ ك٢ ٩٣
الجيش يدهم ويصادر اسلحة في الكرنتينا وابي سمرا – طرابلس	١٣ك٢ ٩٣
بكركي تتدخل للتوفيق بين الكتائبيين والرئيس امين الجميّل بدعوة من باريس إلى تجاوز المحنة والعودة إلى اللقاء وزير الدولة للمهجرين وليد جنبلاط يصدر قرار بانشاء لجان العودة	١٥ك٢ ٩٣
اطلاق صواريخ "كاتيوشا" على شمال اسرائيل	١٧ ك٢ ٩٣
البابا يبلغ إلى وزير خارجية سوريا فاروق الشرع الذي يزور الفاتيكان ارتياحه إلى ما تحقق في لبنان الخلاف في الكتائب يتخذ منحى جديدا وسعادة يؤكد ان المشكلة هي مع "القوّات" وقائدها اسرائيل تتهم "حزب الله" باطلاق "كاتيوشا"	١٨ ك٢ ٩٣
للمرة الاولى منذ ١٩٧٥، وفد فلسطيني يزور بكركي سعادة يقاضي "القوّات" بدعويين وبحراسة قضائية على التعاونية والتلفزيون	١٩ك٢ ٩٣
الجيش يدهم في صيدا مراكز لـ"التنظيم الشعبي الناصري" ويصادر اسلحة الرئيس امين الجميّل يناشد الدكتور جورج سعادة والدكتور سمير جعجع تجاوز الخلافات رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين يلتقي اللواء أنطوان لحد ويعلن ان اتفاقا مع ايران سيقود إلى كارثة جديدة في المنطقة	٢٤ك٢ ٩٣
قائد الجيش اميل لحود في دمشق يلتقي الرئيس حافظ الاسد الذي يؤكد له استعداد بلاده لكل انواع الدعم للجيش اللبناني المفاوضة الكتائبية تعلن "هيئة انقاذ"	١ شباط ٩٣

الحدث	التاريخ
حركة امل تسلم الجيش اسلحة ثقيلة	٣ شباط ٩٣
"امل" تسلم الجيش دفعة اخرى من الاسلحة	٥ شباط ٩٣
وفد من "حزب الله" في الاشرفية	٧ شباط ٩٣
وصول وفد من الكونغرس للقاء المسؤولين اللبنانيين	٨ شباط ٩٣
غداء رئاسي يجمع الرئيس نبيه بري والوزير وليد جنبلاط والبطريرك مار نصر الله بطرس صفير بمناسبة عيد مار مارون	٩ شباط ٩٣
"حزب الله" يلتقي البطريرك مكسيموس الخامس حكيم والمطران جورج خضر	١٢ شباط ٩٣
الرئيس الحريري يصرح ان سلاح المقاومة لن ينزع ما دام الجنوب محتلا	١٧ شباط ٩٣
وزير الخارجية الاميركية وارن كريستوفر يبدي ارتياحه إلى انجازات الحكومة اللبنانيّة ويدعو إلى تطبيق كامل للطائف واعادة نشر القوّات السورية	٢٢ شباط ٩٣
مجلس الوزراء يقر خدمة العلم ابتداء من ١٩٧٢	٢٤ شباط ٩٣.
اسرائيل تشكو "حزب الله" إلى الامم المتحدة مسح شامل للمسلخ والكرنتينا كاتيوشا على الحزام ومهاجمة موقع دورية	٣ آذار ٩٣
مصادرة اسلحة من ضهور الشوير وصليما اغتيال ضابط فلسطيني واصابة اثنين في مخيم عين الحلوة الجيش يتسلم ٩ مطلوبين ويوقف ٢ ويضبط الوضع في الضاحية	٧ آذار ٩٣
واشنطن تتعهد تقوية الجيش وتدريب ضباط منه	٨ آذار ٩٣
افطار لقيادتي "حزب الله" و"امل" عند الرئيس نبيه بري مناشير عونية في طرابلس	١٤ آذار ٩٣
وفد كتائبي يزور دمشق	١٧ آذار ٩٣
وزير خارجية الفاتيكان يزو لبنان	٢٨ آذار ٩٣
المراكز الكتائبية تعود إلى الحزب	٢٩ آذار ٩٣

الحدث	التاريخ
وزير الخارجية الفاتيكان إلى دمشق	٣١ آذار ٩٣
اغتيال مسؤول امني في "فتح"	١ نيسان ٩٣
وزارة النقل الاميركية تمنع شركة طيران الشرق الاوسط من القيام بأي نشاط تجاري أو حتى استشاري في الولايات المتحدة الاميركية تطبيقا لقرار الحظر المفروض على لبنان منذ عام ١٩٨٥	٤ ايار ٩٣
الجيش ينفذ حملة دهم في المنية ويوقف ٦١ مطلوبا وزير الخارجية يرفض مسيرة لـ"حزب الله"	١٦ ايار ٩٣
تظاهرة لـ"حزب الله" في ذكرى ١٧ ايار	١٧ ايار ٩٣
الغاء الصفة التجارية عن مرفأ جونيه	٣٠ ايار ٩٣
تعديل وزاري يخرج الوزير جورج افرام من الموارد بحجة تأخيره تلزيم مشاريع الكهرباء واسناد حقيبته إلى الوزير الياس حبيقة	١٠ حزيران ٩٣
شيراك في بيروت يدعو المسيحيين إلى استعادة الثقة	١٦ حزيران ٩٣
انفجار عبوة تحت جسر البلمند توقع قتيلا وجريحين قبيل مرور حافلة للجنة الحوار المسيحي المنعقدة في الدير	٢٣ حزيران ٩٣
توقيف ٣٠ شخصا في حادث التفجير على طريق البلمند	٢٤ حزيران ٩٣
الرئيس نبيه بري في بكركي متفقا والبطريرك على المشاركة في صنع القرار وتنفيذه	١ تموز ٩٣
مجلس الشيوخ الاميركي يطلب بالاجماع سحب القوّات السورية فورا ويعتبر الانتخابات غير نزيهة	٢ تموز ٩٣
رابين في مرجعيون بعد سقوط ٣ قتلى و ٥ جرحى اسرائيليين	٩ تموز ٩٣
تعزيزات اسرائيلية إلى "الحزام الامني"	١١ تموز ٩٣
انطوان لحد يفتتح مبنى "الجدار الطيب" مزيد من التعزيزات الاسرائيلية إلى "الحزام"	١٤ تموز ٩٣
الوزير بشارة مرهج يرفض السماح لـ"الانقاذ الكتائبية" باقامة احتفال تحت اسم الكتائب	٢٢ تموز ٩٣

الحدث	التاريخ
الجيش الاسرائيلي يشن عملية عسكرية كبيرة تستمر اسبوعا على لبنان بعد مقتل عدد من الجنود الاسرائيليين هذه العملية التي لم يسبق لها مثيل منذ اجتياح ١٩٨٢ تسفر عن سقوط ١٣٢ قتيلا و ٥٠٠ جريح بين اللبنانيين وتهجير اكثر من ٤٠ الف شخص من الجنوب	٢٥ تموز ٩٣
اسرائيل تتعهد نزع سلاح "حزب الله" اسرائيل تحاصر مرفأي صور وصيدا	٢٦ تموز ٩٣
انتقال الرئيس الهراوي من المقر الرئاسي المؤقت في الرملة البيضاء إلى قصر بعبدا٣١ تموز ٩٣	٢٨ تموز ٩٣
رئيس الحكومة يؤكد ان مقاتلة "حزب الله" والمقاومة مستحيلة لانها انتحار	٣١ تموز ٩٣
نداء ٢٤ بلدة لادخال الجيش إلى المنطقة الدولية	١ آب ٩٣
الجيش يصادر اسلحة من ١٢ مقاتلا في "حزب الله"	٣ آب ٩٣
محادثات اميركية لبنانية في زحلة لمدة ٣ ساعات تضم وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر والرؤساء الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري والوزير بويز	٤ آب ٩٣
الجش ينشر في القطاعين الغربي والاوسط من المنطقة الدولية وسط فرحة الجنوبين العارمة	٩ آب ٩٣
العدوان كلف إسرائيل ٢٩ مليون دولار	١٣ آب ٩٣
تعيين نصري خوري امينا عاما للمجلس الاعلى اللبناني – السوري	١٨ آب ٩٣
١٨١ مبعدا يعودون إلى فلسطين بعد ابعاد استمر ٢٦٠ يوما	١٩ ايلول ٩٣
وزارة الداخلية تمنع التظاهر والتجمع	١٢ ايلول ٩٣
الجيش يحاول منع تظاهرة لـ"حزب الله" احتجاجا على اتفاق غزة – اريحا ممّا ادى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى الوزير بشارة مرهج يستقيل و"حزب الله" يحمل السلطة السياسية التبعة	١٣ ايلول ٩٣

الحدث	التاريخ
تظاهرة حاشدة لـ"حزب الله" في الضاحية لتشييع ضحاياه ومشيعون غاضبون في بعلبك ويحطمون مكاتب	١٤ ايلول ٩٣
تمديد طلبات التجنس حتى ٣٠ ايلول	٢٠ ايلول ٩٣
الرئيس رفيق الحريري يلتقي الرئيس بيل كلنتون في نيويورك لمدة ٤٠ دقيقة	٢٧ ايلول ٩٣
اسرائيل توسع حدودها ٢٠٠ متر بطول ٤ كلم داخل المنطقة المحتلة	١ ت١ ٩٣
وزارة النقل الاميركية تغرم شركة "الميدل ايست" نصف مليون دولار	١٥ت١ ٩٣
الحريري ينفي ما يشاع أنّه طرح فيديرالية أو كونفيدرالية مع سوريا	١٧ت١ ٩٣
مسيرة صلاة في دير القمر في ذكرى داني شمعون يشارك فيها الوزيران وليد جنبلاط ومروان حمادة	٢٤ ت١ ٩٣
قيادة الكتائب والوزير سليمان فرنجية عند الرئيس نبيه بري عشية اللقاء المسيحي	٢٧ ت١ ٩٣
الرئيس الحريري يؤكد ان الجنسية لن تعطى للفلسطينيين	
وفد كتائبي يزور دمشق	٢٧ ت١ ٩٣
الرئيس الهراوي يعود من ايطاليا بوعد من البابا بزيارة لبنان مطلع الصيف المقبل	٧ت٢ ٩٣
لقاء مسيحي بدعوة من حزب الكتائب في القصر البلدي في زوق مكايل تغيب عنه "القوّات اللبنانيّة" والكتلة الوطنية والاحرار وتيار العماد عون	٦ ت٢ ٩٣
قائد "القوّات اللبنانيّة" سمير جعجع يجتمع برئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يسافر إلى الفاتيكان في ٩ تشرين الثاني	٨ ت٢ ٩٣
وفد كندي يزور لبنان للمرة الاولى منذ ١٧ عاما	١٥ت٢ ٩٣
زوارق اسرائيلية تطلق النار على الساحل الجنوبي	١٧ ت٢ ٩٣

الحدث	التاريخ
احياء العرض العسكري وظهور الطيران مجددا يجعلان من ذكرى الاستقلال عيدا مميزا	٢٢ ت٢ ٩٣
واشنطن تعين سفيرا جديدا في لبنان هو مارك هامبلي	١ ك١ ٩٣
بعد قرابة سنة من ابعاد إسرائيل زهاء ٤٠٠ فلسطيني إلى منطقة مرج الزهور شمال حاصبيا، الدفعة الاخيرة من المبعدين التي ضمن ١٩٧ تعود إلى الاراضي المحتلة	١٥ك١ ٩٣
تصعيد عسكري واسع تشهده محاور الجنوب والبقاع الغربي	١٩ ك١ ٩٣
تفجير بيت الكتائب في محلة الصيفي يوقع قتيلين ونحو ١٣٠ جريحا بينهم اعضاء في المكتب السياسي	٢٠ ك١ ٩٣
انعقاد المجلس الاعلى لمعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا في دمشق	٢١ ك١ ٩٣
البابا يوحنا بولس الثاني يعلن أنّه سيزور لبنان اواخر الربيع المقبل ثم كل الاماكن المسيحيّة المقدسة	
مجلس الوزراء يقرر حصر البث الفضائي بتلفزيون لبنان ويحيل تفجير بيت الكتائب على المجلس العدلي	٢٣ ك١ ٩٣
صفير اختلى بالحريري ١٠٠ دقيقة وصارحه بكل المواضيع في اطار زيارة معايدة	٢ك٢ ٩٤
وفد من الكونغرس يزور قرى البقاع الغربي استطلاعات عن مصير ٣ جنود اسرائيليين	١٠ ك٢ ٩٤
الحريري يرعى لقاء "مصالحة" بين بوانتي وجنبلاط في منزله	١٦ك٢ ٩٤
حداد ثلاثة ايام بسبب وفاة باسل الاسد	٢١ ك٢ ٩٤
مشاركة لبنانية واسعة في جنازة باسل الاسد وبرقية تعزية من جعجع	٢٢ك٢ ٩٤
جعجع في القرداحة لتعزية الاسد	٢٦ك٢ ٩٤
اغتيال السكرتير الأوّل في سفارة الاردن نائب عمران المعايطة	٢٩ك٢ ٩٤
معلومات عن تهديد البعثات الدبلوماسية في بيروت وتدابير وقائية	٣ شباط ٩٤

"حزب الله" بنفذ حكم الشرع (الاعدام) في مرتكب جريمة بعلبك حسين عواضة	٥ شباط ٩٤
اعتقال منفذي اغتيال المعايطة وهم فلسطينيون والهراوي اتصل بالحسين مؤكدا العدالة ستأخذ مجراها	١٠ شباط ٩٤
اتصالات لمحاولة تطويق التصعيد في الجنوب بعد تعزيزات اسرائيلية	١١ شباط ٩٤
الحريري في المدرسة المركزية في جونيه يرد على الاسئلة المسيحية	١٢ شباط ٩٤
مجلس الوزراء يرد على رسالة لكريستوفر: ما دام الاحتلال قائما لن نمنع المقاومة	١٦ شباط ٩٤
الاسد التقى الحريري ٣ ساعات ومعلومات عن اتصالات بالمقاومة لعدم اعطاء ذريعة لاسرائيل	١٧ شباط ٩٤
الهراوي يعتبر ان المقاومة مشروعة وان اطلاق الصواريخ ليس مقاومة	١٩ شباط ٩٤
حبيقة اكد وجود التنصت على الهاتف وكتلة الانقاذ اعلنت متابعتها للقضية مع الحكومة	٢١ شباط ٩٤
اجتماع امني موسع في بعبدا قرر التنسيق بين الاجهزة بعد بروز ثغرات	٢٢ شباط ٩٤
مجلس الوزراء يتناول الملف الامني في اجتماع ويوافق على مقررات اجتماع بعبدا	٢٣ شباط ٩٤
انتخابات فرعية في الشمال انفجار مروع في كنيسة سيدة النجاة في الذوق اوقع ١١ قتيلا و ٤٨ جريحا ومجلس الوزراء احالها على المجلس العدلي	٢٧ شباط ٩٤

المحتويات

إنَ الكتاب محاولة ناجحة لجمع عناصر مختلفة توالت في الزمن وقدّمت لحقبة قضائيّة مكتظّة بالمحاكمات الإستثنائيّة وغير المعتادة والتي لم تترك لبنانيًا غير مبال بما يدور فيها. وقد تجمّعت أثناءها وحولها مواقف وآراء متضاربة وغير مجردة من الهوى الشخصي في كثير من الأحيان، فلقيت ترحيبًا وإشادة من هنا ونعيت بمناسبتها مبادئ العدالة والمساواة، من هناك، واستعملت فيها وسائل دفاعيّة غير مألوفة ولم تكن كلّها ممّا يلحظه قانون المحاكمات.

والخلاصة أنَ الكتاب من شأنه أن يوفّر للناس – واللبنانيين بوجه خاص – مراجعة مختصرة ولكنّها جامعة لأهم الوقائع التي عرفوها في حينها والتي توالت زمنيًا ما قبل «مؤتمر الطائف».

الكتاب يقرأ بشغف وهو جدير بأن يحفظ بعدئذ في مكان مميّز في مكتباتنا كوثيقة قيّمة عن حقبة من تاريخنا، نعود إليها لنلقى جوابًا عن أيّة تساؤلات قد تطرح حول الموضوع المعنى به فيها.

الرئيس فيليب خيرالله



